وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أحمد دراية – أدرار - الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه طور ثالث (ل م د)
شعبة العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد وتسيير المؤسسات
تحت عنوان :

تقييم سياسات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
دراسة مقارنة بين الجزائر المغرب وتونس خلال الفترة 2005- 2020

تمت المناقشة يوم: 2022/02/09

إعداد الطالب:
سلوس عبد الكريم

إشراف:
أ.د. صديقي أحمد

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
أ.د.بلوافي محمد	استاذ	جامعة ادرار	رئيسا
أ.د.صديقي أحمد	استاذ	جامعة ادرار	مشرفاً ومقرراً
أ.د.ساوس الشيخ	استاذ	جامعة ادرار	ممتحنا
د.حدادي عبد الغني	استاذ محاضر أ	جامعة ادرار	ممتحنا
د.بن زاير مبارك	استاذ محاضر أ	جامعة بشار	ممتحنا
د.مقدم عبد الجليل	استاذ محاضر أ	جامعة بشار	ممتحنا

الموسم الجامعي: 2021 - 2022

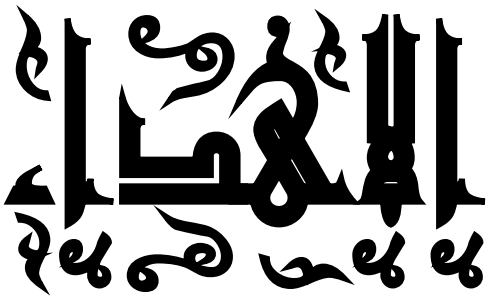

الإهداء

أهدي ثمرة هذا العمل:

إلى أبي وأمي حفظهما الله وأطال الله في عمرهما.

إلى زوجتي وأبنائي (صلاح الدين و وفاء) حفظهم الله ورعاهم.

إلى إخواني وأخواتي.

إلى كل الاصدقاء والزملاء.

إلى كل الأساتذة وطلبة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة أدرار.

شکر و عرفان

شكر وعرفان:

نشكر الله عز وجل جزيل الشكر على أن وفقنا وأمدنا القوة والإرادة لإتمام هذا العمل المتواضع وأوجدنا في أحسن الأحوال، مصداقا لقوله: "لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ."

نتقدم بالشكر الجزيل والعرفان للأستاذ المشرف أ.د صديقي أحمد الذي كان حريصا على أن تكون هذه الرسالة على أكبر قدر من الدقة والموضوعية، وعلى توجيهاته ونصائحه القيمة التي لم يبخل بها علينا طيلة المسيرة الإشرافية.

ونشكر أيضا أعضاء لجنة المناقشة الذين شرفونا بقبول مناقشة هذه الأطروحة. كما لا يفوتنا بالمناسبة أن نشكر جميع موظفي مكتبة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة أحمد دراية أدرار.

وفي الأخير نشكر كل من ساعدنا سواء من قريب أو من بعيد، في إنجاز هذا العمل في ظروف جيدة.

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحات
الاهداء	
شكر وعرفان	
فهرس المحتويات	I
فهرس الجداول	VI
فهرس الأشكال	X
فهرس أهم الإختصارات	XIII
مقدمة عامة	أ
الفصل الاول: التأهيل كإجراء للرفع من تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
تمهيد	09
المبحث الاول: عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومجالات ترقيتها	10
المطلب الاول: عموميات حول التأهيل.	10
المطلب الثاني: أهداف وشروط نجاح عملية التأهيل.	14
المطلب الثالث: دوافع ومتطلبات التأهيل.	18
المطلب الرابع: إجراءات تنفيذ برامج التأهيل.	21
المطلب الخامس: مفاهيم أساسية حول التنافسية.	22
المطلب السادس: المحددات والعوامل التي تتحكم في التنافسية.	27
المبحث الثاني: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	30
المطلب الاول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	30
المطلب الثاني: خصائص ومزايا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	40
المطلب الثالث: مجالات ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	46
المبحث الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاكل التي تعيقها في دول محل الدراسة.	51
المطلب الاول: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول الدراسة (الجزائر، تونس والمغرب).	51
أولاً: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.	51
ثانياً: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تونس.	61

ثالثاً: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المغرب.	**67**
المطلب الثاني: المشاكل التي تعيق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	**72**
المطلب الثالث: سياسات وأطر دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حالة الازمات.	**74**
خلاصة الفصل.	**82**
الفصل الثاني: برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول المغاربية (الجزائر، تونس والمغرب).	
تمهيد	**84**
المبحث الاول: برامج الدعم والهيئات المشرفة على تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	**85**
المطلب الاول: برنامج وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة MIR (2006/2000).	**85**
المطلب الثاني: البرنامج الأوروبي لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	**94**
أولا: برنامج دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ميدا1) (2002- 2007)	**94**
ثانيا: برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحكم في تكنولوجيا المعلومات والاتصال (ميدا2).	**97**
المطلب الثالث: البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2007- 2010)	**99**
المطلب الرابع: البرنامج الوطني الجديد لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2010- 2014)	**106**
المبحث الثاني: برامج الدعم والهيئات المشرفة على تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تونس.	**111**
المطلب الاول: الإطار القانوني لبرنامج تأهيل المؤسسات.	**111**
المطلب الثاني: البرامج الأساسية لتأهيل المؤسسات التونسية.	**114**
أولاً: برنامج تأهيل الصناعة (PMN)	**114**
ثانياً: برنامج الاستثمارات التكنولوجية ذات الاولوية ITP	**118**
ثالثاً: برنامج دعم الهيكلة المالية: RPF	**121**
المطلب الثالث: البرامج المرافقة لبرنامج التأهيل الصناعي	**123**
أولاً: البرنامج الوطني للجودة PNQ	**123**
ثانياً: البرنامج الوطني للتدريب PN Coaching	**124**
ثالثاً: برنامج دعم القدرة التنافسية للأعمال وتحسين الوصول إلى الأسواق PCAM	**125**

رابعاً: البرنامج الوطني للإفراق والباعثين الجدد	127
المطلب الرابع: هيئات تسير برنامج التأهيل.	128
المطلب الخامس: الهيئات الحكومية المساعدة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تونس	131
المبحث الثالث: برامج الدعم والهيئات المشرفة على تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المغرب.	136
المطلب الاول: مكونات برنامج التأهيل	136
أولاً: برنامج امتياز.	137
ثانياً: برنامج مساندة Programme Moussanada	139
المطلب الثاني: البرامج المساعدة لبرنامج التأهيل.	143
أولاً: برنامج رواج رؤية 2020 (RAWAJ VISION 2020).	143
ثانياً: برنامج مقاولاتي Programme moukawalati	145
ثالثاً: برنامج انفتاح Programme INFITAH	148
رابعاً: برنامج المقاول الذاتي Auto entrepreneur	149
المطلب الثالث: الهيئات الداعمة لبرنامج التأهيل في المغرب.	151
أولاً: هيئات تسيير برامج التأهيل المقاولات المغربية	152
ثانيا: الهياكل المالية الداعمة لتأهيل المقاولات الصغيرة والمتوسطة	154
ثالثا: آليات و صناديق الضمان	155
رابعا: مراكز وجمعيات التكوين والارشاد والتوجيه	157
المطلب الرابع: إجراءات وآليات عملية التأهيل للمؤسسات المغربية	158
خلاصة الفصل	160
الفصل الثالث: تقييم برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول محل الدراسة.	
تمهيد.	162
المبحث الاول: تقييم برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل من الجزائر والمغرب.	163
المطلب الاول: تقييم برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.	163
أولاً: حصيلة برنامج التأهيل لوزارة الصناعة وإعادة الهيكلة	163
ثانياً: حصيلة البرنامج الوطني بتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2010/2007)	165

ثالثاً: حصيلة البرنامج الوطني بتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2014/2010)	**166**
رابعاً: حصيلة البرامج الاوروبية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	**166**
1. نتائج برنامج ميدا لدعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ميدا1).	**166**
2. نتائج برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحكم في تكنولوجيا المعلومات والاتصال(ميدا2).	**169**
المطلب الثاني: تقييم البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	**170**
المطلب الثالث: تقييم برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المغرب.	**178**
أولاً: حصيلة برامج تأهيل المؤسسات في المغرب	**179**
ثانياً: تقييم برامج تأهيل المؤسسات في المغرب.	**184**
المبحث الثاني: تقييم برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تونس.	**189**
المطلب الاول: حصيلة البرامج الاساسية	**189**
المطلب الثاني: حصيلة البرامج الفرعية لبرنامج التأهيل	**192**
المطلب الثالث: تقييم برنامج تأهيل المؤسسات التونسية	**199**
المبحث الثالث: العراقيل التي تواجه تنفيذ برنامج التأهيل والاصلاحات المطلوبة	**213**
المطلب الاول: العراقيل التي تواجه برامج التأهيل.	**213**
المطلب الثاني: الاصلاحات المطلوبة في مجال برامج التأهيل.	**216**
خلاصة الفصل	**222**
خاتمة عامة	**224**
قائمة المراجع	**229**
الملخص	

فهرسة الجداول والأشكال

فهرس الجداول:

الجداول	الصفحة
جدول رقم (1- 1): تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من قبل المعهد الوطني للإحصاء	**33**
جدول رقم (1- 2): تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المغرب	**34**
جدول رقم (1- 3): تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من قبل Maroc PME	**35**
جدول رقم (1- 4): تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	**35**
جدول رقم (1-5): تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب معايير البنك الدولي	**36**
جدول رقم (1- 6): تعريف الاتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**37**
جدول رقم (1 -7): يوضح مختلف تعاريف المتعلقة بالصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربي	**38**
جدول رقم (1- 8): الدوافع السلبية والإيجابية المحفزة على إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	**43**
جدول رقم (1-9): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر (2005 الى 2018).	**56**
جدول رقم (1-10): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب نوع المؤسسة لسنة 2018	**57**
جدول رقم (1-11): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل بالجزائر خلال الفترة 2018/2005	**58**
جدول رقم (1-12): أهم المنتجات المصدرة خارج قطاع المحروقات للفترة 2016 و 2017	**59**
جدول رقم (1-13): تطور القيمة المضافة حسب القطاع القانوني خلال الفترة 2013/ 2018	**60**
جدول رقم (1-14): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تونس خلال الفترة 2018/2005	**62**
جدول رقم (1-15): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في التشغيل بتونس خلال الفترة 2018/2005	**64**
جدول رقم (1-16): التوزيع القطاعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تونس - ماي 2020	**65**
جدول رقم (1-17): التوزيع القطاعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التونسية ذات المساهمة الأجنبية - ماي 2020	**66**
جدول رقم(1-18): توزيع عدد المقاولات الصغرى والمتوسطة حسب قطاع النشاط	**67**
جدول رقم (1- 19): مساهمة المقاولات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل حسب قطاع النشاط من 2015 الى 2020	**69**

جدول رقم (1-20): توزيع المقاولات حسب فئة وقطاع المقاولة	**70**
جدول رقم (1-21): مساهمة المقاولات في عملية التصدير حسب القطاعات	**71**
جدول رقم (2-1): توزيع مشاريع صندوق الضمان حسب قطاع النشاط	**103**
جدول رقم (2-2): مراحل سياسة التأهيل الصناعي التونسي	**115**
جدول رقم (2-3): نموذج حول نسب تدخل الصندوق في المشاريع الصغيرة والمتوسطة	**135**
جدول رقم (2-4): رزنامة برنامج امتياز 2013	**139**
جدول رقم (2-5) : الاهداف الكمية لبرنامج إنفتاح خلال 2013/2010	**149**
جدول رقم (2-6): إعداد التشخيص ومخطط الاعمال	**159**
جدول رقم (3-1): حصيلة مرحلة التشخيص	**163**
جدول رقم (3- 2): التوزيع القطاعي ملفات المؤسسات المقبولة	**164**
جدول رقم (3 ـ 3): الحصيلة المالية للاستثمارات	**165**
جدول رقم (3-4): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط	**167**
جدول رقم (3-5): وضعية الملفات المودعة لدى الوكالة نهاية 2016.	**171**
جدول رقم (3-6): توزيع طلبات الانخراط حسب نوع المؤسسة في نهاية 2016	**172**
جدول رقم (3-7): توزيع الملفات المودعة حسب الجهة	**173**
جدول رقم (3-8): توزيع التقارير الواردة حسب نوع المؤسسة.	**173**
جدول رقم (3-9): توزيع التقارير المصادق عليها حسب المنطقة	**174**
جدول رقم (3-10): التوزيع القطاعي للملفات للبرنامج الوطني الجديد من الفترة 2013 الى غاية 2016	**175**
جدول رقم (3-11): توزيع الاتفاقيات الموقعة حسب قطاع النشاط	**176**
جدول رقم (3- 12): توزيع الاتفاقيات حسب المناطق	**177**
جدول رقم (3- 13): تطور مناصب الشغل والمساحات التجارية	**181**
جدول رقم (3-14): تطور برنامج تأهيل الصناعة خلال الفترة 2005 الى غاية سبتمبر 2020	**189**
جدول رقم (3-15): تطور برنامج الاستثمارات التكنولوجية ذات الاولوية ITP (سبتمبر 2020)	**190**
جدول رقم (3-16): توزيع الملفات المنخرطة في البرنامج حسب قطاع النشاط	**191**
جدول رقم (3-17): توزيع المؤسسات المعتمدة حسب نوع النشاط	**192**

جدول رقم (3-18): توزيع المؤسسات المستفيدة من برنامج الوطني للتدريب حسب القطاعات	**194**
جدول رقم (3 -19): توزيع عدد الدورات المنجزة.	**198**
جدول رقم (3-20): عدد الباعثين المرافقين بين سنة 2017/2016	**199**
جدول رقم (3 ـ 21): التوزيع السنوي الإنخراط والتصديق على الملفات من نهاية 2005 الى غاية 2020	**200**
جدول رقم (3 ـ 22): توزيع الاستثمارات المصادق عليها ومكوناتها في برنامج تأهيل الصناعة PMN	**201**
جدول رقم (3 ـ 23): توزيع المنح المصادق عليها ومكوناتها في برنامج تأهيل الصناعة PMN	**202**
جدول رقم (3 ـ 24): التوزيع القطاعي للمؤسسات المنخرطة و المصادق عليها في برنامج تأهيل الصناعة ـ سبتمبر 2020	**203**
جدول رقم (3ـ 25): التوزيع القطاعي للاستثمارات والمنح المسددة في برنامج تأهيل الصناعة- سبتمبر 2020	**204**
جدول رقم (3 ـ 26): التوزيع السنوي للملفات المصادق عليها في برنامج ITP من 1999 الى غاية 2020	**206**
جدول رقم (3-27): توزيع الاستثمارات المصادق عليها ومكوناتها في برنامج ITP	**206**
جدول رقم (3-28): توزيع المنح المصادق عليها في برنامج ITP الى غاية سبتمبر 2020	**207**
جدول رقم (3-29): التوزيع القطاعي للمؤسسات المقبولة في برنامج ITP – سبتمبر 2020	**208**
جدول رقم (3- 30): التوزيع القطاعي للاستثمارات المصادق عليها في برنامج ITP- سبتمبر 2020	**209**
جدول رقم (3-31): التوزيع القطاعي للمنح المصادق عليها في برنامج ITP – سبتمبر 2020	**210**

فهرس الأشكال:

الشكل	الصفحة
شكل رقم (1-1): أهداف التأهيل	15
شكل رقم (1- 2): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من سنة 2005 الى غاية 2018	57
شكل رقم (1- 3): يوضح المساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة من القطاعين العام والخاص.	61
شكل رقم (1- 4): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تونس خلال الفترة 2005 و 2018.	63
شكل رقم (1-5): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب نوع المؤسسة لسنة 2018	64
شكل رقم (1-6): توزيع المؤسسات ذات مساهمة أجنبية	66
شكل رقم (1-7): عدد المقاولات الصغرى والمتوسطة حسب قطاع النشاط	68
شكل رقم (1-8): توزيع المقاولات حسب الفئة	70
شكل رقم (2- 1): مراحل تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية	90
شكل رقم (2-2): مسار برنامج التأهيل	92
شكل رقم (2-3): برنامج تأهيل الصناعة	118
شكل رقم (2-4): برنامج الاستثمارات التكنولوجية ذات الاولوية	120
شكل رقم (2-5): مهام ودور مكتب التأهيل	129
شكل رقم (3- 1): توزيع الحجم المالي للتمويل	168
شكل رقم (3-2): عدد الملفات المودعة لدى الوكالة خلال الفترة 2016/2013	171
شكل رقم (3-3): توزيع الاتفاقيات حسب قطاع النشاط	176
شكل رقم (3-4): التوزيع القطاعي لمختلف المقاولات المستفيدة من طرف برنامج امتياز	184
شكل رقم (3-5): التوزيع الجغرافي للمقاولات المستفيدة من طرف برنامج امتياز	185
شكل رقم (3-6): التوزيع القطاعي للمؤسسات المستفيدة من برنامج مساندة	186
شكل رقم (3 - 7): التوزيع الجهوي للمؤسسات المستفيدة من برنامج مساندة	186
شكل رقم (3 ـ 8): التوزيع القطاعي للمقاولات المستفيدة من برنامج المقاول الذاتي	187
شكل رقم (3 ـ 9): توزيع المؤسسات التي تم اعتمادها حسب نوع النشاط	193
شكل رقم (3 ـ 10): توزيع المؤسسات المستفيدة من برنامج حسب الوطني للتدريب القطاعات	194

شكل رقم (3 ـ 11): توزيع عمليات دعم المؤسسات في اطار برنامج pcam حسب نوع القطاع	**195**
شكل رقم (3 ـ 12): عدد المتكونين من خلال البرنامج الوطني للإفراق والباعثين الجدد خلال الفترة 2017/2013	**199**
شكل رقم (3 ـ 13): تطور قبول المؤسسات التونسية في برنامج تأهيل الصناعة	**200**
شكل رقم(3-14): توزيع الاستثمارات المصادق عليها خلال فترة الدراسة	**201**
شكل رقم (3-15): توزيع المنح المصادق عليها لبرنامج تأهيل الصناعة الى غاية سبتمبر 2020	**202**
شكل رقم (3-16): التوزيع القطاعي للمؤسسات المنخرطة و المقبولة في برنامج تأهيل الصناعة ـ سبتمبر 2020	**204**
شكل رقم (3-17): التوزيع القطاعي للاستثمارات المصادق عليه في برنامج تأهيل الصناعة- سبتمبر 2020	**205**
شكل رقم (3-18): التوزيع القطاعي للمنح المسددة في برنامج تأهيل الصناعة- سبتمبر 2020	**205**
شكل رقم (3-19): توزيع الاستثمارات المصادق عليها في برنامج ITP حتى نهاية سبتمبر 2020	**207**
شكل رقم (3-20): توزيع المنح المصادق عليها في برنامج ITP الى غاية سبتمبر 2020	**208**
شكل رقم (3-21): التوزيع القطاعي للاستثمارات المصادق عليها في برنامج ITP - سبتمبر 2020	**209**
شكل رقم (3-22): التوزيع القطاعي للمنح المصادق عليها في برنامج ITP - سبتمبر 2020	**210**

فهرسة أهم المختصرات

الاختصار	الدلالة
API	Agence de Promotion de l'Industrie
ANFI	Agence National de Fabrication Immobilier
ANDI	Agence Nationale de Développement de l'Investissement
ANDPME	Agence Nationale de développement des Petites et Moyennes Entreprises
ANPME	Agence Nationale pour la Promotion de la Petite et Moyenne Entreprise
BFPME	Banque de financement des petites et moyennes entreprises
BTS	Banque Tunisienne pour la solidarité
BMN	Bureau de mise à niveau
CEPEX	Centre de Promotion des Exportations
COPIL	Comité de Pilotage
DGRI	Direction Générale de la Restructuration Industrielle
FODEC	Fond de Développement de la Compétitivité
FOGAM	Fond Garantie de mise à niveau
FPCI	Fonds de Promotion de la Compétitivité Industrielle
FOPRODI	Fonds de Promotion et de Décentralisation Industrielle
FOMAN	Fonds National de mise à niveau
FONAPRAM	Fonds National de Promotion de l'Artisanat et des Petits Métiers
FPP	fonds public privé
Meda	French abréviation or (**Me**sure **D'a**ccompagnement).
IAA	Industries Agro-alimentaires
ICH	Industries chimiques
IMCCV	Industries des matériaux de Construction, Céramiques et Verres
ID	Industries Diverses
ICC	Industries du Cuir et Chaussures
ITH	Industries du Textile et d'Habillement
IME	Industries Mécaniques et Electriques
IS	industrial services

ITP	Les Investissements Technologiques à Caractère Prioritaire
CGCI	la Caisse de Garantie des Crédits d'Investissement
CGCI-PME	la Caisse de Garantie des Crédits d'Investissement des PME
CNMN	Le Comité National de Qualification des Entreprises Marocaines
FGAR	Le Fonds de garantie des Crédits aux PME
PMN	Le Programme de Mise à Niveau
PNC	Le Programme National de Coaching
PNQ	Le Programme National de la Qualité
MIR	Ministère de l'industrie et de la Restructuration
ONUDI	Organisation des Nations Unies pour le Développement Industriel
PCAM	Programme d'appui à la Compétitivité des entreprises et à l'Amélioration de l'accès aux Marchés
RPF	Programme d'appui structurel financier

مقدمة

مقدمة:

في ظل التغيرات العالمية والمتسارعة وإنشاء نظام اقتصادي رأس مالي بعد تسعينيات القرن الماضي أدى الى ظهور ما يسمى بالعولمة، مما فرض على الدول الانفتاح على العالم الخارجي ورفع الحواجز الجمركية أمام حركة التجارة العالمية، وذالك أدى الى زيادة المنافسة في جميع القطاعات وبين مختلف دول العالم.

حيث يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بين القطاعات التي تأثرت بهذه التغيرات العالمية، مما فرض على الدول الاهتمام بهذا النوع من المؤسسات لما لها من مساهمات على المستوى الاقتصادي والاجتماعي لا يقل عن ما تقدمه المؤسسات الكبرى، حيث تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول المتقدمة قاطرة الاقتصاد بحث تشكل تقريباً 90% من المؤسسات حول العالم، وتقدر مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجموعة الدول النامية وإقتصاديات السوق الناشئة بحوالي 40% من الناتج المحلي الاجمالي، و60% في التشغيل في القطاع الرسمي حسب بيانات البنك الدولي.

وفي هذا الاطار تعول العديد من الدول العربية على النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تعتبر محرك رئيسي للتنمية في تلك الدول، بحيث سعت الدول المغاربية (الجزائر وتونس والمغرب) الى تبني سياسات وخطط للرقي بهذا النوع من المؤسسات بسبب إنفتاحها على العالم الخارجي وتوقيعها عدة إتفاقيات دولية مع الاتحاد الاوروبي ومنظمة التجارة العالمية، مما يحتم عليها الرفع من تنافسية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب المنافسة الشديدة من طرف المؤسسات الاوروبية والعالمية.

وفي هذا الصدد إنتهجت كل من الجزائر والمغرب وتونس سياسات لتأهيل مؤسساتها الاقتصادية، حيث أصبح التأهيل أكثر من ضرورة لتحسين موقعها في إطار الاقتصاد التنافسي، ومن هنا قامت تلك الدول بإعداد وتنفيذ مجموعة من البرامج لتأهيل مؤسساتها وخاصة الصناعية منها في البداية (من خلال برنامج التأهيل الصناعي لكل من الجزائر وتونس) بمبادرة الحكومة، بالإضافة الى برنامج التعاون مع الاتحاد الاوروبي (برنامج ميدا الاول والثاني) يعني شراكة بين الجزائر والاتحاد الاوروبي، والبرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تمويل وتنفيذ الحكومة الجزائرية، اما بالنسبة الى المغرب فكانت هناك برامج إمتياز وبرنامج مساندة بالإضافة الى برنامج مساعدة لتأهيل مؤسساتها الصغيرة والمتوسطة.

1- **إشكالية البحث:** من خلال ما سبق يمكن طرح الاشكالية الموالية:

ما مدى تحقيق الاهداف المسطرة ضمن سياسات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعتمدة من طرف الدول محل الدراسة؟.

ويندرج تحت الاشكالية الرئيسية الاسئلة الفرعية:

- ماهي الأسس التي يقوم عليها برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل من الجزائر، تونس والمغرب؟.
- ماهي أهم الهيئات المكلفة بتسيير وإدارة برامج التأهيل في الدول محل الدراسة؟.
- هل يمكن القول أن برامج التأهيل في الدول محل الدراسة تراعي خصوصيات تلك المؤسسات في تلك الدول؟.
- ماهي أهم سياسات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حالة الازمات؟.

2- **فرضيات البحث:** جاءت فرضيات البحث على النحو الآتي:

- إستفاد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من برامج وهيئات وأجهزة الدعم في الدول المغاربية كافية لتأهيل المؤسسات.
- برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان المغاربية حققت مجموعة من النتائج الفعلية.
- برامج التأهيل تعاني من مجموعة من العراقيل تحد من تنفيذها.
- برامج التأهيل تحتاج الى اصلاحات كثيرة بسبب المشاكل التي تواجهها.

3- **أسباب إختيار الموضوع:**

- الاهتمام الدولي المتزايد بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما لها من مساهمة إقتصادية وإجتماعية.
- محاولة تقييم برامج التأهيل في الدول المغاربية.
- الدوافع الشخصية.

4- أهمية الموضوع:

تكمن الاهمية في تسليط الضوء على أهم السياسات التي إتخذتها الدول المغاربية في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا من خلال تنفيذ مختلف برامج التأهيل الوطنية والاجنبية.

5- أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الى إبراز مجموعة من النتائج التي نطمح الى الوصول إليها كما يلي:

- التعرف على متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- التعرف على واقع ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد المغاربي.
- عرض مختلف الاجهزة والآليات الحكومية التي تساهم في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- التعرف على مختلف برامج التأهيل التي تبنتها الدول المغاربية سواء الوطنية أو الاجنبية بشراكة مع دول اخرى لتأهيل مؤسساتها، وأهم النتائج المحققة، ومحاولة تقييمها.

6- المنهج المتبع:

قصد الإجابة على الإشكالية والأسئلة المطروحة فقد تم الإعتماد على المنهج الوصفي، كما إعتمدنا على المنهج التحليلي الذي يتلاءم مع طبيعة الموضوع، فهو أكثر المناهج شيوعاً وإنتشاراً وإستخداماً في الدراسات الاجتماعية، ويقوم هذا المنهج على جمع البيانات بنوعيها الكيفية والكمية حول الظاهرة محل الدراسة من اجل تحليلها وتفسيرها لاستخلاص النتائج.

7- الادوات المستخدمة:

الادوات المستخدمة كانت بالغات العربية والاجنبية وتمثلة في مختلف القوانين والتشريعات التي تتعلق بالبحث، والكتب، والرسائل والاطروحات الجامعية، إضافة الى المجلات العلمية والملتقيات، ومختلف الاحصائيات والتقارير المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

8- حدود الدراسة: تضمن البحث على الحدود الزمانية والمكانية:

- **الحدود الزمانية:** حيث إمتد البحث في الموضوع إنطلاقاً من سنة 2005 الى غاية 2020.

- **الحدود المكانية:** إرتبطت الحدود المكانية للبحث بتجربة الدول المغاربية (الجزائر، تونس والمغرب) في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

9- الدراسات السابقة:

- **دراسة 2002 بعنوان: الدليل المنهجي، إعادة الهيكلة، التأهيل والتنافسية الصناعية:** تم إعداده من طرف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (ONUDI) للكاتب محمد لمين دحوي، حيث حاولت الدراسة الى إعطاء مقاربة منهجية لعملية التأهيل وإعادة الهيكلة وإبراز تنافسية المؤسسات، إضافة الى مساهمة ONUDI في التأهيل وإعادة الهيكلة ومتابعة مخططات التأهيل، وفي الأخير حاولت إبراز مختلف التجارب الدولية في التأهيل وإعادة الهيكلة من خلال عرض التجربة البرتغالية (1999/1988) وبرامج التأهيل الصناعي لكل من تونس، الجزائر، المغرب ومصر الى غية 2001.

- **دراسة Hervé Bougault , 2005 " و Ewa Filipiak "بعنوان** :برامج تأهيل المؤسسات تونس، المغرب والسنغال :تناولت هذه الدراسة الجوانب النظرية لبرنامج التأهيل كضرورة للمؤسسات الاقتصادية التي تواجه الانفتاح الاقتصادي، ثم تناولت برامج التأهيل المطبقة في كل من تونس، المغرب والسنغال، حيث قامت بدراسة تفصيلية للمعطيات الاقتصادية والاجتماعية لاقتصاديات هذه الدول، بالإضافة إلى عرض مجريات هذا البرنامج ونتائجه في كل دولة، ووصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها نجاح برنامج التأهيل في تونس، وتعثره في كل من المغرب والسنغال.

- **دراسة 2007 بعنوان: تقييم سياسات تأهيل المؤسسات للضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط – حالة كل من الجزائر، مصر، المغرب وتونس، أعدت من طرف FEMISE RESEARCH PROGRAMME** ، حرر من طرف مجموعة من الباحثين*: حيث تم التعرض في هذه الدراسة الى سياسة التأهيل وإعادة الهيكل في كل من الجزائر ومصر والمغرب وتونس ومختلف البرامج التي تبنتها هذه الدول الى غاية 2006 وتم التوصل الى النتائج التالية:

* Samy BENNACEUR, Adel BEN YOUSSEF, Samir GHAZOUANI, Hatem M'HENNI, Lahcen ACHY, Youcef BENABDALLAH, Mohammed OMRAN.

- غياب أو عدم توفر الإحصائيات والمراقبة الدقيقة لهذه البرامج، حيث تعيق أي محاولة لتقييم جاد لتوجيه السلطات العامة.
- كثرة الإجراءات الغير مضبوطة أدت الى فشل البرامج في بعض البلدان خاصة الجزائر.
- من الأسباب التي أدت الى ضعف أداء البرامج في هذه الدول هو ضعف مسيري المؤسسات.
- ضعف القطاع المصرفي أو عدم وجود أموال كافية للضمان تؤثر بشكل كبير في تمويل الاستثمارات.

➢ **دراسة حسين يحي 2013/2012 أطروحة دكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان بعنوان قياس فعالية برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول المغرب العربي** حاول الباحث من خلال دراسته الإجابة على الإشكالية التالية: إلى أي مدى ساهمت برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة القدرات التنافسية لمؤسسات دول المغرب العربي، وكيف يمكن قياس فعاليتها؟ وللإجابة على هذه الإشكالية استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، بالإضافة إلى منهج الاستقرائي، وهذا من خلال تقسيم دراسته إلى قسمين ، قسم نظري والذي يحوي أربعة فصول، تعرض فيه ل :أهمية فهم عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عموما، ثم لبرامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل من تونس، والمغرب، والجزائر، أما الفصل الخامس فيمثل القسم التطبيقي حيث تعرض فيه لقياس فعالية برامج التأهيل في كل من تونس، والمغرب، والجزائر، وذلك من خلال إعداد جداول تمثل قياس لبرامج التأهيل والتعليق عليها، وقد توصل الباحث إلى أهم النتائج التالية:

✓ ضعف أداء الجهات المكلفة بالإشراف وتسيير برامج التأهيل وعدم إشراكها لجهات أخرى كالجمعيات المهنية المتخصصة بشكل فعال كي تساعد في التسريع بولوج المؤسسات في عملية التأهيل)حالة المغرب والجزائر) لخلق نوع من المنافسة بين الهيئات ذات الصلة ببرامج التأهيل

✓ غياب لقاعدة بيانات وإحصائيات رسمية دقيقة حول برامج التأهيل(حالة الجزائر)، والتي تعيق كل محاولات التقييم الجادة الرامية لمساعدة وتوجيه السلطات العمومية المكلفة بوضع إستراتيجية التأهيل وتنفيذها.

- ✓ ضعف المساعدات المالية يؤدي إلى عزوف المؤسسات عن الإقدام على عمليات التأهيل كونها لا تساعدها في التخفيف من العبء المالي المتراكم لهذه المؤسسات.
- ✓ ضعف الروابط بين المؤسسات والبنوك، هذه الأخيرة التي لا زالت لم تقم بدورها الحقيقي في تمويل الاستثمار وإنشاء مؤسسات بسبب عدم وجود ضمانات كافية.

➢ **بن مكرلوف خالد (2017/2016)، تقييم برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر بين الواقع والأفاق، أطروحة دكتوراه (ل م د) في العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة 02.**

تتمحور الدراسة حول الإشكالية التالية: ما مدي تحقيق برامج التأهيل التي اعتمدتها الدولة الجزائرية سواء الوطنية أو بالشراكة مع الدول الأجنبية الى الأهداف المسطرة؟ وما هي النتائج المتوصل إليها؟

حيث قام الباحث بعرض جميع البرامج المتبناة من طرف الدولة الجزائرية والمراحل التي تمر بها عملية التأهيل والنتائج المتوصل إليها، حيث توصلت النتائج الى أن:

- طبيعة الانضمام إلى هذه البرامج والتي تعد اختيارية جعل الكثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعزف الدخول إلى البرنامج.
- غالبا ما تتوقف المؤسسات في مرحلة التشخيص الأولى دون المرور إلى المرحلة القادمة.
- عدم رغبة أصحاب المؤسسات المعنية بالتأهيل تحمل جزء من تكاليف عمليات التأهيل.
- معوقات مرتبطة بتسيير برامج التأهيل خاصة الوطنية منها، نظرا لنقص الخبراء والمختصين في تسيير مثل هذه البرامج.
- تعدد برامج التأهيل وتزامنها في نفس الفترة أدى إلى ضعف وتشتت الإمكانيات والموارد البشرية، المادية والمالية.

➢ **دراسة 2019: Sarra filali وRachid YOUCEFI . بعنوان " تقييم برامج التأهيل في البلدان المغاربية"** مجلة دفاتر اقتصادية المجلد 11 العدد 01 (2019): حاول الباحثان في هذه الدراسة التطرق الى مختلف البرامج التي تبنتها الدول المغاربية (تونس والجزائر والمغرب).

وأظهرت نتائج الدراسة أن التجربة التونسية تجربة ناجحة وذلك من خلال العدد الكبير من المؤسسات التي انضمت الى البرنامج منذ انطلاقه عكس المغرب والجزائر التي تأخرت في تنفيذها مع ديناميكية ضعيفة ولم تكن تحظى باهتمام قوي بين المؤسسات مقارنة بالبرنامج التونسي.

10- هيكلة الدراسة:

على ضوء التساؤلات والفرضيات المقترحة للبحث، وبغية الإلمام بمختلف جوانب الدراسة ستتم معالجة الموضوع من خلال ثلاث فصول:

حيث سيخصص **الفصل الاول** لعرض التأهيل كإجراء للرفع من تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تم التطرق الى عملية التأهيل من حيث المفهوم ومتطلباته وإعطاء مفاهيم اساسية حول التنافسية وتم التطرق كذالك إلى الاطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفي الاخير تعرضنا الى واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل من الجزائر وتونس والمغرب من حيث التطور ومساهمتها في اقتصاد تلك الدول، أما في **الفصل الثاني** فسيتم عرض مختلف البرامج التي تبنتها (الجزائر، تونس، المغرب) سواء كان برامج وطنية أو ذات شراكة أجنبية، والتطرق الى مختلف الهيئات المساعدة في تنفيذ تلك البرامج، أما في **الفصل الاخير** سيتم التطرق الى حصيلة كل من برامج التأهيل في الدول محل الدراسة ومحاولة تقيمها، وكذالك محاولة معرفة العراقيل التي تؤثر على تنفيذ برامج التأهيل وفي الاخير يتم التطرق الى الاصلاحات المطلوبة.

الفصل الأول

التأهيل كإجراء للرفع من تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تمهيد:

تولي الكثير من الدول اهتماما كبيرا بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تعتبرها المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي في البلاد لما لها من آثار ايجابية على مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بتوفير مناصب الشغل للحد من البطالة و المساهمة في الناتج الداخلي الخام وتحقيق التنمية، خاصة بعد انفتاح جل الدول على اقتصاد السوق وتفعيل دور القطاع الخاص وزيادة قدرته على التنافس والمساهمة في التنمية الاقتصادية للبلاد.

مما حتم على هذه الدول إعطاء اهتمام خاص لهذا القطاع بوضع آليات وهيئات تعمل على دعم وترقية وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما ترتب عنها زيادة تنافسية هذا النوع من المؤسسات.

لذا سنحاول في هذا الفصل التعريف بعملية التأهيل والتنافسية وإعطاء تعريفا شاملا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحاولة إظهار واقع هذا النوع من المؤسسات في دول محل الدراسة (الجزائر تونس والمغرب). لذا سنتناول في هذا الفصل المباحث التالية:

- المبحث الاول: عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومجالات ترقيتها.
- المبحث الثاني: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- المبحث الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل من الجزائر، تونس والمغرب.

المبحث الاول: عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومجالات ترقيتها.

إن ظهور العديد من التكتلات الاقتصادية وظهور التكنولوجيا الحديثة، والتحول السريع نحو اقتصاد السوق أدى الى تحسين السلع والخدمات المعروضة وتنويع أساليب تسويقها، ذلك أدى ذلك الى زيادة حدة المنافسة بين المؤسسات مما فرض على الدول المغاربية (تونس الجزائر والمغرب) تحديات كبيرة كونهم لديهم اتفاقية التجارة الحرة من الاتحاد الأوروبي واتفاقيات أخرى(اتفاقية اغادير، واتفاق التجارة الحرة العربية....، مما يفرض على هذه الدول حتمية تأهيل مؤسساتها وزيادة قدرتها التنافسية لمجابهة المؤسسات الاجنبية.

سنحاول في هذا المبحث التطرق الى مفهوم عملية التأهيل من خلال التعرض الى تعريف التأهيل وأهدافه وشروطه، بالإضافة الى مختلف متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وعرض مفاهيم اساسية عن التنافسية.

المطلب الاول: عموميات حول عملية التأهيل

1. مفهوم عملية التأهيل:

هناك عدة تعاريف نذكر منها:

- إصطلاحا، التأهيل هو اكتساب القدرة، وتطبيق هذا المفهوم على المؤسسة الاقتصادية يعني أن تصبح هذه الأخيرة قادرة على مزاولة نشاطها بالشكل الذي يضمن لها تطورها ونموها دون الاعتماد على غيرها.[1]
- تعريف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعيةONUDI* سنة 2002 والتي تعرف التأهيل بأنه عبارة عن عملية مستمرة تهدف الى:[2]
  - تحضير وتكييف الشركة وبيئتها الخارجية للوصول الى مستوى متطلبات التبادل الحر.
  - إدخال مسعى التطور من تدعيم عناصر القوة والقضاء على عناصر الضعف للمؤسسة.

---

[1]- بقة الشريف، العايب عبد الرحمن، **مسار تأهيل المؤسسات الاقتصادية في ظل اتفاق الشراكة الاوروجزائرية**، الملتقى الدولي حول: آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يومي 13/ 14 نوفمبر 2006 ،جامعة سطيف، ص08.

*أسست **ONUDI** سنة 1967 بفيينا، لترقية التنمية الصناعية في الدول النامية عن طريق وضع برامج صناعية مدمجة لكل دولة، إذ يتمثل هدفها الأساسي في تدعيم ديناميكية إعادة الهيكلة، والتنافسية، وإدماج ونمو الصناعات والمؤسسات في إطار مراحل التحرير و الانفتاح الاقتصادي.

[2] – يحي بوريقات عبد الكريم و آخرون، **برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية وتطبيق أنظمة إدارة جودة ايزو 9001**، ملتقى دولي حول: إستراتيجية تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة في الجزائر، يومي 19/18 أفريل 2012 ورقلة، ص10.

- تعريف آخر: هي عملية التطوير وهي عملية معقدة وشاملة تخطي ثلاثة مجالات مترابطة فيما بينها (الشركة وبيئتها المباشرة (الرابطة المهنية ومتطلبات التدريب، والاستشارات وما الى ذالك..) والبيئة العامة (الدولة، الإدارة، السلطات المحلية)).[1]
- مفهوم أخر (إن برنامج التأهيل هو عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي تتخذها السلطات قصد تحسين موضع المؤسسة في إطار الاقتصاد التنافسي- أي ان يصبح لها هدف اقتصادي ومالي على المستوى الدولي)[2].
- تعريف الاقتصادي(دوجلاس نورث) يعرف التأهيل بأنه عملية معقدة وتأخذ وقتا طويلا حيث أنها تتضمن مؤسسات القطاعين العام والخاص إضافة الى المؤسسات الحكومية المساعدة، وهو ما يتطلب تغيير في الأفكار والسياسات والقوانين والمفاهيم والإجراءات وعلى الدولة أن تضع خطة متوازنة وواضحة وصريحة من اجل إيجاد أنجع السبل لتمويل هذا البرنامج.[3]
- تعريف الاتحاد الأوروبي من خلال برنامج MEDA (يقصد بتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي في المقام الاول عملية تعلم مستمر، والتفكير والمعلومات والتبادل الثقافي من اجل الحصول على مواقف جديدة، وردود فعل وسلوكيات رجال الأعمال، وأساليب دارة ديناميكية ومبتكرة.[4]
- عملية مستمرة تهدف إلى إعداد وتكييف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع بيئتها لتلبي متطلبات التبادل الحر، مما يسهم في القضاء على المشاكل المؤسساتية والقانونية فيها مما يدفعها إلى البحث عن التنافسية في مجال خفض التكاليف وتحسين الجودة، وتعزيز إمكانياتها في مسايرة التطورات التكنولوجية والسوقية.[5]

---

[1]- Souhila GHOMARI et Narimen Bouzidi, **Impératif de Mise à niveau des PME mahrébines**, La Revue du développement et des Prospectives Pour Recherches et études, VOL: 01. N° : 01 – Décembre 2016, p 28.

[2]- عبد اللطيف بلغرسة و رضا جاو حدو، **أثار السياسة النقدية والمالية على تأهيل المؤسسة الاقتصادية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد01/2012، ص174.

[3]- عليواش أمين عبد القادر، **أثر تأهيل المؤسسات الاقتصادية على الاقتصاد الوطني**، مذكرة ماجستير في العلوم التسيير فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر،2006/2007، ص85.

[4]- غقال إلياس، محمد علي بلحسن، **البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لدعم تنافسية المؤسسات**، ملتقى وطني حول: تنافسية الصناعات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل التغيرات الدولية والإقليمية، بتاريخ 28/27 نوفمبر2017، جامعة 08 ماي 1945 قالمة الجزائر، ص05.

5- Hervé Bougault et Ewa Filipiak, **Les programmes de mise à niveau des entreprises Tunisie, Maroc, Sénégal,** agence Françoise de développement , Paris 2005, p 15.

- تعريف "عبد الحق لميري" " Lamiri Abdelhak" "زيادة ورفع القيم، وتطبيقات الإدارة والتسيير، يقول "عبد الحق لميري" أن التأهيل يقتصر على وتحسين الأداء لبلوغ مستوى المنافسين المستقبليين وذلك ضمن آجال محددة ودقيقة"، يشير هذا التعريف إلى أن التأهيل يعبر عن رفع مستوى وأداء المؤسسة إلى مستوى المؤسسات المنافسة لها مستقبلا عن طريق تطبيق أساليب الإدارة والتسيير المتطورة.[1]

- عملية التأهيل تعتبر بمثابة مرحلة انتقال للمؤسسة من مستوى إلى مستوى آخر يتميز بالكفاءة والمردودية من خلال تقوية العوامل الداخلية والخارجية للمؤسسة وذلك لتمكينها من مواكبة التطورات الحاصلة في الميدان الاقتصادي ولكي تصبح منافسة لنظيراتها في العالم[2].

يمكن تعريف عملية التأهيل على انها تهدف الى تحسين وضعية المؤسسة من الأسوء الى الاحسن عن طريق القضاء على نقاط ضعفها واستغلال نقاط قوتها، في ظل محيط أكثر تنافسية بوجود تهديدات وفرص، بحيث يتم استغلال الفرص ومحاولة تجنب التهديدات التي توجد في المحيط.

2. **عناصر التأهيل:** تتمثل عناصر التأهيل التي تعرض على المؤسسة في: المناجمنت، العنصر البشري، العنصر التقني و التسويق.[3]

✓ إدارة الاعمال (Management):

المؤسسة في الوقت الحالي و عبر محيطيا المعقد و لتأمين بقاءها، عليها أن تكون من جهة تنافسية و من جهة أخرى أن تتأقلم مع محيطيا الذي يتغير باستمرار و المناجمنت يعتبر عنصر أساسي لبقاء المؤسسة.

✓ العنصر البشري:

العنصر البشري يكتسي أهمية كبرى في نمو المؤسسة، مسير أمريكي يقول :"إذا أعطوني فرصة الاختيار بين خسارة التجهيزات التي أمتلكها، كل زبائني و كل العمال، سأختار بدون تردد الحفاظ على الطاقة البشرية ما يمكنني استعادة الكل ."

---

[1]- ابتسام بوشويط، **آلية تمويل برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية (دراسة تحليلية لنتائج برامج تأهيل المؤسسات الجزائرية)**، مذكرة ماجيستر في علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، سنة 2010/2009، ص 29.

[2] - قوريش نصيرة، **آليات وإجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، ملتقى دولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية يومي 18/17 أفريل 2006 جامعة شلف، ص1048.

[3] - رقراق عبد القدر وحاكمي بوحفص، **الإجراءات الواجب اتخاذها لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل المتغيرات العالمية الحالية**، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 05، جوان 2016، ص135.

هذه الدلائل تظهر أهمية العنصر البشري في المؤسسة، فالموارد البشرية تعتبر المحركات التي تحقق التسيير الجيد للوظائف الأخرى في المؤسسة.

- ✓ **العنصر التقني**: أدركت المؤسسات أن المنتجات الجديدة التي تتمتع بتكنولوجيا عالية تمكنهم من إشباع رغبة زبائنها، لذى يجب عليها اعتماد قدرتها على مواكبة الاحتياجات المتغيرة.

قدم Porter نموذجا لإستراتيجية تتم على أساس: نجاح الشركة يعتمد على قدرتها على تلبية احتياجات زبائنها، هذا الذي يتعين على المؤسسات لتحسين قدرتها على الابتكار من أجل زيادة إنتاجيتها.

- ✓ **التسويق:**

يعرف التسويق بأنه آلية أو طريقة اقتصادية و اجتماعية يتم بموجبها إشباع حاجيات الشخص أو المجتمع أو التوصل إلى ما يرغب فيه المستهلك.

كما يقصد بالتسويق كذلك عملية التخطيط والتنفيذ لتطوير وتسعير وتوزيع وترويج السلع والخدمات والافكار وذلك بهدف خلق عملية التبادل التي تؤدي إلى إشباع حاجات وأهداف الفرد والمنظمة.

3. الفرق بين برنامج التأهيل وبرنامج التعديل الهيكلي:

يعتبر برنامج التأهيل تتويج لمسار من التطورات والتحولات التي شهدتها المؤسسة الاقتصادية في بلادنا بدءا من عمليات إعادة الهيكلة وانتهاء بالمشروع في عمليات الخصخصة وتشجيع الاستثمار الخاص، وهناك فرق ما بين التعديل وبرنامج التأهيل حيث أن الأول يرتكز على إعادة تكوين التوازنات الاقتصادية والمالية المفقودة وذلك بمواردها الخاصة بدون اللجوء للمساعدات أو الديون فالرهان أكثر خطورة من الخلل الوظيفي للمؤسسات الداعمة والتي لا تتحمل التكاليف. أما برنامج التأهيل يرتكز على رفع القيم، المسيرين، والأداء في مستوى المنافسين الحالين والمستقبلين خلال فترة زمنية، ومنه برنامج التعديل يسمح بالبقاء والتطور في الوقت الراهن إلا أن برنامج التأهيل يهدف إلى تمكين المؤسسة من المقاومة وضمان البقاء والتطور في البيئة المستقبلية.

إضافة إلى أن برنامج التعديل يكون للمؤسسة التي تتميز بعدم الاستقرار المالي الذي قد يؤدي إلى الإفلاس وسوء تسيير مجموعة وظائف المؤسسة ويحتاج برنامج التعديل إلى القياسات التالية:

- التركيز على الأنشطة المهمة والرئيسية؛- تخفيض العمالة.
- إعادة الهيكلة المالية والتطهير المالي.
- إعادة تنظيم الخلل الوظيفي.
- التخطيط المرن والمسؤولية حول المراحل المحددة للتحقيق.
- التعليم وثقافة الموارد البشرية.

وهناك مؤسسات تحتاج المرور على مخطط تعديل قبل المرور على برنامج التأهيل على عكس المؤسسة التي تندمج برنامج التأهيلي فهي تتمتع بتوازن مالي ويمكن لها رفع أدائها، فبرنامج التأهيل هو لهدف القيام بتعديل واقي ونهائي.[1]

المطلب الثاني: أهداف وشروط نجاح عملية التأهيل

1. **أهداف التأهيل:** تسعى منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية الى تحقيقها مجموعة من الاهداف من خلال عملية التأهيل متمثلة في مايلي:[2]
   - عصرنة البيئة الصناعية.
   - تعزيز قدرات هياكل الدعم.
   - السعي لتطوير الصناعات التنافسية.
   - تحسين التنافسية وتطوير المؤسسات الصناعية.

والشكل الموالي يوضح اهداف عملية التأهيل:

[1] - بلال شيخي وآخرون، **برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر المأمول والواقع**، مرجع سابق، ص06.

[2] -.Mohamed Lamine Dhaoui : **"Guide méthodoloique - Restructuration, Mise à niveau et Compétitivité Industrielle ",** vienne 2002, p07.

الشكل رقم (1-1): أهداف التأهيل

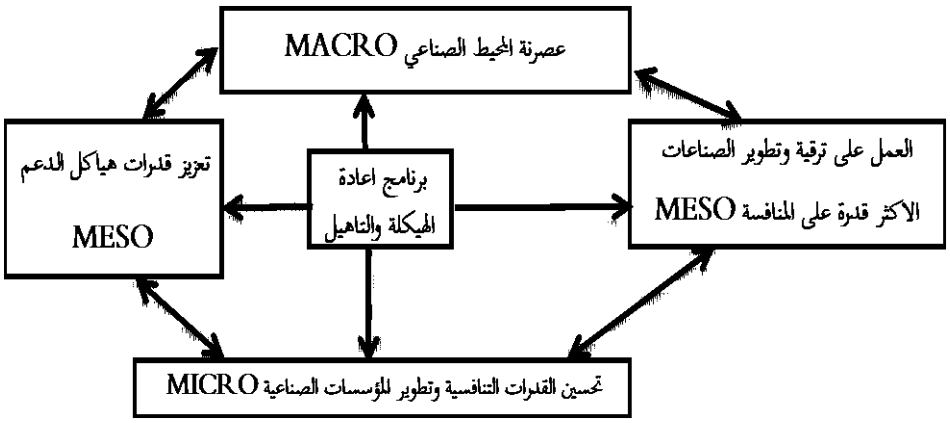

Source: Mohamed Lamine Dhaoui : **" Guide méthodoloique - Restructuration, Mise à niveau et Compétitivité Industrielle,** op.cit. p72.

إذاً فأهداف برنامج التأهيل تكون على 03 مستويات: (كلي، وسطي، وحدوي):[1]

أ- **على المستوى الكلي:** تقوم الحكومة والوزارات المعنية كوزارة الصناعة واعادة الهيكلة بتسطير توجهات السياسة العامة وفق النقاط التالية:

- وضع آلية عمل تسمح للمؤسسات والهيئات الحكومية من مباشرة الإجراءات المتخذة على المستويين الوسطي والوحدوي.
- وضع برنامج تأهيل للمؤسسات ومحيطها.
- اعتماد برنامج تحسيسي واعلامي لسياسة التأهيل يستهدف المتعاملين الاقتصاديين.

ب- **على المستوى الوسطي:** تحديد الشركاء الذين بإمكانهم مرافقة المؤسسة أثناء تأهيلها والتأكد من قدرتهم على فعل ذلك، ويتعلق الأمر أساسا بـ:

- جمعية أرباب العمل للقطاع الصناعي.
- المؤسسات شبه العمومية.
- مؤسسات ومراكز المصادر التكنولوجية والتجارية.
- هيئات التكوين المتخصصة.
- البنوك والمؤسسات المالية.

[1] - زويتة محمد الصالح، **أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مذكرة ماجيستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 2007/2006، ص52.

- هيئات تسيير المناطق الصناعية.

أما الإجراءات التي تساعد على تحسين أداء مؤسسات الدعم، وبالتالي دعم التنافسية هي:

- التكوين في مجال منهجية تقييم المشاريع.
- منهجية تقييم ومتابعة برامج التأهيل.
- مراقبة عملية التأهيل لإدماجها في تطوير إعادة الهيكلة الصناعية.
- تحديد وتشريح وتأهيل ما هو موجود.
- افتراضات ودراسات الجدوى للهياكل الجديدة، والمساعدة في انتشار هياكل جديدة.

ت- **على المستوى الجزئي**: التأهيل برنامج محفّز على تحسين النوعية، وليس برنامج ترقية الاستثمارات، أو المحافظة على المؤسسات التي تعيش وضعيات صعبة، بل هو برنامج يساعد المؤسسة على وضع آليات تطوير وتوقّع وتحليل نقاط الضعف.

أما الإجراءات التي يجب على المؤسسة اتخاذها لتأهيلها فهي:

- دراسة التشخيص وخطط التأهيل.
- الاستثمارات غير المادية مثل: دراسات البحوث والتطوير.
- المرافقة التقنية (الملكية الصناعية)، البرمجيات، التكوين، وضع حيز التطبيق نظام النوعية، المعايير، نظم المعلومات ونظم تسيير المعلومات، كل استثمار غير مادي يساهم في تحسين التنافسية.
- الاستثمارات المادية: تجهيزات الإنتاج، تجهيزات الشحن والتخزين، تجهيزات مواد المخابر والقياس، تجهيزات الإعلام الآلي، تجهيزات ذات منفعة صناعية) ماء، كهرباء.

ويرى آخرون أن أهداف التأهيل تتمثل فيما يلي[1]:

أ- **تحسين تسييرا لمؤسسات**: تسعى برامج التأهيل إلى رفع الكفاءة الإنتاجية للمؤسسات حتى تستطيع الحفاظ على حصتها في السوق المحلي في مرحلة أولى والبحث عن أسواق خارجية في مرحلة موالية.

[1]- قوريش نصيرة، **آليات وإجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 1051.

ويتم ذلك بإدخال مجموعة من التغييرات الهامة على أساليب و طرق التسيير والإنتاج بغية الاستخدام الأمثل للقدرات الإنتاجية المتاحة، و تنمية الكفاءات البشرية، و التنمية والبحث في وظيفة التسويق.

- تنمية مشاريع الشراكة مع المؤسسات الخارجية.
- ترقية المؤهلات المهنية
- استخدام تقنيات التحليل المالي في تدبير الأموال وتوظيفها.
- ترقية الابتكار التكنولوجي وتشجيع استعمال المؤسسات للتكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال.
- تفعيل وظيفة البحث والعمل على إنشاء مخابر بالتعاون مع الجامعات ومخابر البحث المتخصصة على النسق المعمول به في الدول المتقدمة.
- اكتساب التكنولوجيا.
- تحسين الجودة أو النوعية للحيازة على معايير العامة للنوعية العالمية للايزو.

ب- **تحسين تنافسية المؤسسات:** إن هدف الوصول إلى تعزيز وتحسين القدرة التنافسية يعتبر من الأهداف الهامة التي يسعى القطاع إلى الوصول إليها، وتتم عملية تحسين التنافسية من خلال اعتماد أحدث الطرق في مجالي التسيير والتنظيم وهذا للتحكم في التكاليف والالتزام بالمواصفات والمقاييس الدولية المتعلقة بالنوعية، وتحسين القدرة التسييرية لدى مسيري المؤسسات.

ت- **توفير مناصب الشغل:** تعاني البلدان النامية من مشكل البطالة، وكون المؤسسة الصغيرة والمتوسطة أثبتت قدرتها على التخفيف من حدتها بخلق فرصا منتجة للعمل، تحاول الحكومة أن تهيئ جميع الظروف المواتية لإنشاء ومرافقة وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتساعدها على الساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

2. **شروط نجاح عملية التأهيل:** يهدف التأهيل إلى ترقية المؤسسات و تطويرها لتصبح قادرة على مواجهة المنافسة، وعليه لا بد من[1]:

- ✓ أخذ الوقت الكافي للتكيف مع المحيط التنافسي الخارجي أي التدرج.
- ✓ الالتزام ببرنامج التأهيل.
- ✓ الاعتماد على هياكل الدعم مع إيجاد إجراءات مرافقة و مساعدات ملائمة.

يجب على المؤسسات المعنية بعملية التأهيل أن تعمل على تحسين بعض الوظائف والعمليات داخلها والمرتبطة ارتباطا وثيقا بعملية التأهيل، حيث يتضمن ذلك تأهيل العنصر البشري والعمل على بناء وظيفة تسويق قوية، وكذا العمل على الحصول على شهادات للجودة سواء كانت وطنية أو دولية. أيضا يعتبر التسيير الاستراتيجي عنصرا قويا تعتمد عليه المؤسسة للوصول إلى تحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية.[2]

المطلب الثالث: دوافع ومتطلبات التأهيل

1. **دوافع التأهيل:** هناك بعض العوامل التي تدفع إلى تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نذكر منها[3]:

أ- تحديات المنافسة الخارجية، خاصة عمليات الانضمام إلى التكتلات الاقتصادية والشراكات التي تبرمها الدول مع بعضها البعض (كالشراكة الجزائرية الأوروبية).

ب- العولمة وما لها من آثار على توحيد نمط تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ت- ضعف مؤهلات أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والموارد البشرية، نظرا لعدم اتباعهم الأساليب الحديثة في التسيير والإنتاج والتسويق. حيث أن أغلب مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هم ملاكها، كما يلاحظ عدم لجوء المؤسسات إلى تكوين مواردها البشرية نظرا للتكاليف المترتبة عن ذلك.

ث- غياب الرؤية الإستراتيجية لدى مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي تمكنهم من تحديد الأهداف الإستراتيجية وأساليب التخطيط الاستراتيجي للوصول لهذه الأهداف.

---

[1]- عروب رتيبة و ربحي كريمة، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، ملتقى دولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية يومي 17/18 أفريل 2006 جامعة شلف، ص 724.

[2]. زرقة رؤوف، **أثر تطبيق البرنامج الوطني للتأهيل على الجودة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- دراسة حالة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الشرق الجزائري**، أطروحة دكتوراه تخصص تسيير المؤسسات، جامعة باجي مختار- عنابة، 2018/2017، ص 41.

[3]. مرجع سبق ذكره، ص 40.

ج- عدم توفر المعلومات الاقتصادية، والتي تكون موثوقة ومضبوطة ومحينة من اجل استخدامها فيرسم مختلف السياسات الإنتاجية والتسويقية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ح- غياب روح المقاولاتية والمخاطرة لدى مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

خ- رفع الحدود الجغرافية والحواجز الجمركية أمام السلع والخدمات ورؤوس الأموال.

د- مختلف الصعوبات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة دائمة، كالحصول على التمويل، تسويق منتجاتها وخدماتها، الحصول على العقار.... الخ.

2. متطلبات عملية التأهيل:

قبل القيام بعملية التأهيل، يجب على الهيئات المعنية بهذه العملية، أن تعي متطلباتها وذلك بهدف وضعها في المسار الصحيح، لذا سنحاول تقديم أهم هذه المتطلبات في ما يلي:[1]

- **التخطيط الاستراتيجي:**

تتعلق بالعملية بتحضير إستراتيجية تسمح للمؤسسة بتحسين مرد وديتها، فهو يسمح لها بتدعيم المركز التنافسي من خلال وضوح الرؤية المستقبلية والقدرة على اتخاذ القرارات الإستراتيجية، ويستخدم أساسا لإعداد أدوات التسيير وتكييف خدماتها ونشاطاتها طبقا لاحتياجات أسواقها.

- **التسويق:** على المؤسسة أن تهتم ببناء أجهزة قوية لتسويق منتجاتها وذلك بوضع سياسات تسويقية تتناسب مع ظروف المستهلك وذلك عن طريق:

  - تطوير المنتجات لضمان تسويقها على أسس علمية مما يتلاءم ورغبات المستهلكين.
  - الاهتمام بالدعاية والإعلان لمنتجات المؤسسة.
  - العمل على تنشيط مبيعات منتجات المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الاسواق المحلية والخارجية.

[1]- بن لكحل محمد أمين، **دور الدولة الجزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة البرنامج الوطني للتأهيل خلال الفترة 2014/2009**، مؤتمر دولي: (تقييم آثار برنامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2014/2001)، خلال 12/11 مارس 2013، جامعة سطيف 1، ص11.

- **العمل بمعايير وقياسات النوعية:**

حتى تستطيع المؤسسات تحسين قدراتها التنافسية والارتقاء إلى مصاف المؤسسات الناجحة، وجب عليها أن تلتزم بمواصفات قياسية محددة، تخص مواصفات السلع والخدمات حيث أنه لا يمكن اليوم لأي مؤسسة من المؤسسات أن تحقق التنافسية بغياب مواصفات الجودة.[1]

- **تأهيل الموارد البشرية:**

إن العامل الأهم الذي يمكن أن يوفر للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الميزة التنافسية هو أفرادها، لأن الأفراد المزودين بالمعارف مسألة محورية، لذلك فإن التأكيد على ضرورة تأهيل الموارد البشرية على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ينبع من عدة عوامل أهمها:[2]

- زيادة الوعي بأهمية الموارد البشرية و أهميتها كأصل من أصول المؤسسة.
- تأثير تكنولوجيا المعلومات.
- العمل على تحسين الإنتاجية و المساءلة عن النتائج.
- الحصول على الولاء التنظيمي.
- التركيز على تطوير نظام تقييم الأداء الذي يؤدي إلى تحسين الأداء و زيادة الإنتاجية.

- **التجديد التكنولوجي:**

يجب على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أن تأخذ بعين الاعتبار المتطلبات التكنولوجية كأحد متطلبات التأهيل التي ينبغي تجسيدها ميدانيا من خلال تبني إستراتيجية تكنولوجية ترتكز على مايلي:

- التشخيص التكنولوجي بنوعيه الخارجي و الداخلي، هذا الأخير ينقسم بدوره إلى تشخيص ساكن يتمثل في جرد الممتلكات التكنولوجية للمؤسسات و تقييمها لتحديد نقاط قوتها و ضعفها، و معرفة

[1] - غدير أحمد سليمة، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر" دراسة تقييمه لبرنامج ميدا"**، مجلة الباحث، العدد 09، ص136.

[2] - حنان جودي، **إستراتيجية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار لتدارك الفجوة الاستراتيجية والاندماج في الاقتصاد التنافسي- دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر – بسكرة، 2017/2016، ص33.

أهمية الاستخدام التكنولوجي في سيرورة الإنتاج و تقييمه لتحديد درجة التحكم فيه، و تشخيص ديناميكي يسمح بمتابعة التطور التكنولوجي و دراسة كيفية إدماجه في المؤسسات.

- تحديد العوامل المساعدة على اختيار المتاح من التكنولوجيات الحديثة.
- دور سلوك المؤسسات في اختيار ما يتلاءم من تكنولوجيات حديثة متاحة مع أهداف نشاطها.
- التعرف على التكنولوجيا الجديدة، حيث تعتبر التكنولوجيا عنصر ضروري للتنمية لأنها الثروة التي تبحث عنها المؤسسة الاقتصادية، و للحصول عليها هناك عدة طرق منها: التطوير الداخلي للتكنولوجيا عن طريق اتفاق التراخيص، التحالف مع المؤسسات ذات الخبرة العالمية، البحوث و التطوير عن طريق التعاون كما يمكن الحصول عليها من خلال تكوين علاقات مع الجامعة.
- التجديد التكنولوجي: تحتل إستراتيجية التجديد التكنولوجي مكان الصدارة ضمن استراتيجيات المؤسسة ذلك لأن التجديد أصبح خيارا إستراتيجيا مهما، فهو السبيل الوحيد لرفع القدرة التنافسية للمؤسسة، وعليه يجب أن يكون التجديد شاملا لمختلف الجوانب المرتبطة بالمؤسسة كالتجديد في المنتجات، العمليات، التنظيم، الموارد البشرية...الخ.

- **تأهيل محيط المؤسسة:**

إن تأهيل المحيط يشكل امرا ضروريا لتمكين المؤسسة من تحسين ادائها والوصول الى الرفع من قدراتها الانتاجية وتحسين تنافسيتها. وتكمن عملية تأهيل المحيط في اجراء التعديلات على كل الهيئات والأجهزة والأنظمة:كالجهاز الإداري، الجهاز الجبائي والمالي، التشريعي، التنظيمي التي تتعامل معها المؤسسة.

المطلب الرابع: إجراءات تنفيذ برامج التأهيل

1. **إجراءات التأهيل:** على المؤسسة المعنية بالتأهيل اتخاذ مجموعة من الإجراءات نذكرها فيما يلي:[1]

✓ دراسة التشخيص وخطط التأهيل.

✓ **الاستثمارات غير المادية:** والتي من شأنها أن تسهم في ترقية الخدمة لدى أي مؤسسة، ونجد الاستثمارات الغير مادية لدى المؤسسة يشمل عادة مايلي:

- الدراسة التي بها البحوث والتطوير.

[1]- كمال رزيق، **تأهيل المؤسسة الجزائرية**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد السادس، جوان 2004، ص48.

- البرمجيات، التكوين، المعايير.
- كل استثمار غير مادي يساهم في تحسين التنافسية.
- نظم معلومات ونظم التسيير.

✓ **الاستثمارات المادية:** وهي الجانب المادي الذي يمكن للمؤسسة مهما كانت أن تتحكم فيه، لكن ذالك مرهون بمدى قدرتها على تسخير الموارد اللازمة لضمان كفاءته، وعادة ما يشمل:

- تجهيز الشحن والتخزين.
- تجهيزات الإنتاج ومواد المخابر والقياس.
- تجهيزات الإعلام الآلي.
- تجهيزات ذات منفعة صناعية(الماء، الكهرباء، التبريد...).
- التهيئة وهندسة الإنتاج.
- كل استثمار مادي آخر يساهم في تحسين التنافسية.

المطلب الخامس: مفاهيم أساسية حول التنافسية

يتداخل مفهوم التنافسية مع عدة مفاهيم أخرى، من بينها النمو والتنمية الاقتصادية والازدهار، إضافة إلى ديناميكية مفهوم التنافسية والتغير المستمر فيه. ففي بداية السبعينيات كانت التنافسية ترتبط بالتجارة الخارجية، وفي الثمانينيات ارتبطت بالسياسة الصناعية، ثم في التسعينيات ارتبطت بالتقانة. ويختلف مفهوم التنافسية فيما إذا كان على مستوى المنشأة أو مستوى القطاع أو المستوى الوطني، وسنحاول في ما يلي إستعراض بعض التعاريف للتنافسية وعرض أنواعها:

1) مفهوم التنافسية:

إن مفهوم التنافسية مفهوم غامض ومتعدد الأبعاد، ويختلف باختلاف المستوى الذي تندرج ضمنه فيما إذا كان على مستوى الدولة أو القطاع أو المؤسسة.

- عرف المجلس الأوروبي في اجتماعه ببرشلونة سنة 2000 (تنافسية الأمة) على أنها " القدرة على التحسين الدائم لمستوى المعيشة لمواطنيها وتوفير مستوى تشغيل عال وتماسك اجتماعي، وهي تغطي مجالا واسعا وتخص كل السياسات الاقتصادية.[1]

- تعريف المنتدى الاقتصادي العالمي(Forum Economic World) فقد عرف التنافسية بأنها "مجموعة المؤسسات، والسياسات والعوامل التي تحدد مستوى الإنتاجية في الاقتصاد والذي عن طريقه يتحدد مستوى الرفاهية المستدام والممكن تحقيقه".[2]

- أما **المعهد الدولي للتنمية والإدارة** International Institute for Management Development (IMD) فقد عرف التنافسية بأنها "مقدرة بلد على توليد القيم المضافة، ومن تم زيادة الثروة الوطنية عن طريق ادراة الأصول والعمليات بالجاذبية والهجومية، وبالعولمة والاقتراب، ويربط هذه العلاقات في نموذج اجتماعي قادر على تحقيق الأهداف."[3]

- وقد عرفها **ميخائيل بورتر وآخرون** (بان التنافسية عبارة عن مجموعة من المؤسسات والسياسات الاقتصادية الداعمة لمعدلات نمو اقتصادي عالية في الأمد المتوسط ، حيث تؤدي معدلات النمو الموجبة في الدول المتقدمة الى زيادة الأجور ورفع الربحية وخلق مزيد من فرص العمل، أما الدول النامية تساعدها تلك المعدلات في التخفيف من حدة الفقر وضمان تحسين التنمية البشرية).[4]

- **تعريف منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية** OCDE:[5]

✓ **على مستوى الاقتصاد الوطني**: التنافسية هي الدرجة التي يمكن وفقها وفي شروط سوق حرة وعادلة إنتاج السلع والخدمات التي تواجه أذواق الأسواق الدولية، وفي نفس الوقت يتم تحقيق زيادة الدخل الحقيقي لأفرادها في الأجل الطويل.

---

[1]- خروف منير و ثوامرية ريم، **القدرة التنافسية المستدامة في الجزائر- دراسة تحليلية-** ، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 08 ديسمبر 2017، ص342.

[2] – جمال قاسم حسن، محمد إسماعيل، **تنافسية الصادرات السلعية في الدول العربية**، صندوق النقد العربي، أبريل2012، ص04.

[3] – كمال رزيق وقاسي ياسين، **تنافسية الجزائر ضمن مقتضيات التنافسية الدولية كمؤشر للأداء المتميز**، الملتقى الدولي: حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، خلال 09/08 مارس 2005، جامعة ورقلة، ص325.

[4] – عادل رزق، **مفهوم التنافسية**، ملتقى التنافسية وأثره على الاستثمارات العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، يونيو 2011، ص347.

[5] – وديع محمد عدنان، **القدرة التنافسية وقياسها**، مجلة جسر التنمية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 24، ديسمبر 2003، الكويت، ص05.

- ✓ **على التنافسية الدولية:** هي القدرة على إنتاج السلع والخدمات التي تواجه اختبار المزاحمة الخارجية، في الوقت الذي تحافظ فيه على توسيع الدخل المحلي الحقيقي، كما يمكن تعريف التنافسية الدولية بأنها قدرة البلد على زيادة حصصها في الأسواق المحلية والدولية.

يمكن تعريف التنافسية اعتبار من القدرة التنافسية للمؤسسة (المؤسسة تنافسية عندما تكون قادرة على الحفاظ على مستواها باستمرار وبصفة دائمة وبطريقة طوعية في سوق تنافسي، وبتحقيق معدل ربح على الأقل يساوي المعدل المطلوب لتمويل أهدافها)[1].

2) التنافسية والقيم المشتركة:

إن القيم المشتركة هي السياسات والتطبيقات العملية والتي تؤدي إلى تعزيز تنافسية الشركة في الوقت الذي تقوم فيه بتطوير المجتمع، من خلال النظر إلى القيم على أنها المنافع بالمقارنة مع الكلفة. وترتكز القيم المشتركة على الربط بين التقدم الاقتصادي والتقدم الاجتماعي، والتي تعتبر المحرك الأساسي لتحقيق النمو في المستقبل.[2] و يوجد ثلاثة طرق لإيجاد القيم المشتركة للمؤسسات وهي:

- ✓ إعادة النظر بالمنتجات والأسواق من خلال إنتاج السلع والخدمات التي تلبي احتياجات المستهلكين.
- ✓ إعادة النظر بالإنتاجية عن طريق الاستخدام الأمثل للطاقة، والخدمات اللوجستية، والموارد المتاحة (المياه، المواد الأولية، التغليف..)، والمشتريات، وإنتاجية العامل، والموقع الجغرافي.
- ✓ تطوير العناقيد الصناعية المحلية.

أي أن القيم المشتركة تقوم على المصلحة المتبادلة بين المؤسسات والمجتمع.

كما أن هناك ارتباط وثيقا بين الأهداف الاقتصادية والأهداف الاجتماعية في تعزيز التنافسية، ولا يوجد تضارب بينهما. حيث تعتمد تنافسية المؤسسات بشكل رئيسي على تحسين مستوى التعليم والتدريب وزيادة المهارات، ووجود إطار قانوني فعال، وظروف عمل آمنة، وصحة جيدة، وفرص متساوية، وحماية

[1]- بوركوة عبد المالك، **إدارة المعرفة كمدخل لتدعيم القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية (دراسة ميدانية لشركة نجمة للاتصالات)**، مذكرة ماجيستر في علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2012، ص46.

2. Michael Porter and Mark Kramer, **"Creation Shared Value"**, Harvard Business Review, January-February 2011, p06.

البيئة. في حين تعتمد التنمية الاجتماعية على مصادر مستدامة للثروة، ومؤسسات تنافسية، والمساواة في المشاركة في الاقتصاد، وقوة عاملة ذات إنتاجية عالية.[1]

بالإضافة إلى الارتباط بين احتياجات قطاع الأعمال واحتياجات المجتمع، حيث تعتمد تنافسية المؤسسات على تحسين مستوى التعليم والتدريب، وتوفير إطار قانوني فعال، وصحة جيدة، وفرص متساوية، وتوفير الحماية للبيئة. في حين تعتمد التنمية الاجتماعية على مصادر مستدامة للثروة، ومؤسسات تنافسية، وقوة عاملة ذات إنتاجية مرتفعة.

3) **أنواع التنافسية**: يمكن تحديد هذه الأنواع بالاعتماد على مجموعة من المعايير هي:[2]

أ- المعيار الموضوعي: وتنقسم التنافسية حسب هذا المعيار إلى:

- **تنافسية المنتج**: تعتبر تنافسية المنتج شرطا لازما لتنافسية المؤسسة لكنه ليس كاف، وغالبا ما يتم الإعتماد على سعر التكلفة كأداة وحيدة لتقويم تنافسية هذا الأخير، ويعد هذا أمر غير صحيح، بإعتبار أن هناك مؤشرات أخرى قد تكون أكثر دلالة كالجودة وخدمات ما بعد البيع.

- **تنافسية المؤسسة**: يتم تقويمها على أساس أشمل منه في المنتج، فمن الناحية المالية مثلا يتم تقويم المنتج بالإستناد إلى الهامش الذي يحققه، بينما تنافسية المؤسسة يتم تقويمها على أساس هوامش كل المنتجات.

ب- المعيار الزمني: تنقسم التنافسية حسب هذا المعيار إلى:

- **التنافسية اللحظية**: تعتمد على النتائج الإيجابية المحققة خلال دورة محاسبية واحدة، غير انه لا يجب أن نتفاءل بشأنها لكونها قد تنجم عن فرصة عابرة في السوق أو ظروف أخرى جعلت المؤسسة في وضعية احتكارية

- **القدرة التنافسية**: تستند القدرة التنافسية إلى مجموعة من المعايير، حيث أن هذه الأخيرة تربطها علاقات متداخلة فيما بينها، فكل معيار يعتبر ضروري، لأنه يوضح جانبا من القدرة التنافسية،

[1]. المرصد الوطني للتنافسية، **التقرير الوطني لتنافسية الاقتصاد السوري**، سوريا 2012، ص36.

[2]- الطيب داودي ومراد محبوب، **تعزيز تنافسية المؤسسة من خلال تحقيق النجاح الاستراتيجي**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 12، نوفمبر 2007، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ص39.

وتبقي المؤسسة صامدة في بيئة مضطربة، ولكنه لا يكفي بمفرده وعلى خلاف التنافسية الملحوظة، فإن القدرة التنافسية تختص بالفرص المستقبلية، و بنظرة طويلة المدى من خلال عدة دورات استغلال.[1]

4) **خصائص التنافسية:** تتميز التنافسية بمجموعة من الخصائص يمكن تلخيص في النقاط التالية:[2]

- إن الميزة التنافسية تتسم بالنسبية بالمقارنة مع المنافسين أو بمقارنتها على مدى فترات زمنية مختلفة وهذه الصفة تبعد المؤسسة عن فهم الميزات في إطار مطلق صعب التحقيق.
- يؤدي تحقيقها إلى تفوق المؤسسات وأفضليتها على المنافسين.
- تنعكس في أداء المؤسسة لأنشطتها أو في القيمة التي تقدمها للمستهلكين.
- تتحقق لمدة طويلة ولا تزول بسرعة عندما يتم تطويرها أو تجديدها.

ولضمان فعالية الميزة التنافسية يجب أن تحتوي هذه الأخيرة على مجموعة من الشروط أهمها:

- أن تكون متجددة وقابلة للإحلال وفق تغيرات معطيات البيئة الخارجية من جهة وقدرات وموارد البيئة الداخلية من جهة أخرى.
- أن يتناسب استخدام هذه الميزات مع الأهداف والنتائج التي تريد المؤسسة تحقيقها في المديين القريب والبعيد.
- أن تؤثر في سلوك المستهلكين وتفضيلاتهم اتجاه المؤسسة.
- نماذج التحليل الاستراتيجي المبنية على نتائج تحليل محيط المؤسسة الداخلي والخارجي، وذلك لتحديد البدائل الإستراتيجية في ظل المتغيرات الأساسية الأربعة (نقاط القوة والضعف، الفرص والتهديدات).

[1] - أوريسي هيبة الله، **تنافسية القطاع السياحي وانعكاساته على التنمية المستدامة في الدول العربية دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2012/2011، ص08.

[2] - بن مكرلوف خالد، **تقييم برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر بين الواقع والأفاق**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة 02، 2017/2016، ص 06.

المطلب السادس: المحددات والعوامل التي تتحكم في التنافسية

1. **محددات التنافسية**: توصل بورتر إلى طرح نموذج رائد للتنافسية المسمى بنموذج الماسة "model diamond " تضمن مجموعة من المحددات التي تؤلف البيئة التنافسية الكلية للصناعات التي تحكم عملية تحقيق و تعزيز المزايا التنافسية للدولة، وتنقسم إلى أربع محددات رئيسية تتمثل في:[1]

أ- **عوامل الإنتاج**: يصنفها بورتر إلى خمس مجموعات أساسية: الموارد البشرية، الموارد المادية وموارد المعرفة، رأس المال، والبنية التحتية، فهو يعتبر أن نجاح الدول في صناعتها يكون عند خلق منتج متميز وأكثر أهمية من خلال الاستغلال الأمثل لتلك العوامل.

ب- **الطلب**: يشير هذا العنصر إلى أهمية تأثير الطلب المحلي على نجاح منتجات أو خدمات صناعة معينة، فتحقيق المزايا التنافسية يتطلب الانطلاق من الطلب المحلي المعتمد على الجودة، وهذا يعد خطوة أساسية في تحقيق القدرة على تلبية الطلب العالمي و المنافسة دوليا.

ت- **الصناعات المدعمة وذات الصلة**: إن نجاح صناعة معينة دوليا يوفر فرص تدفق المعلومات وتبادل التقنيات التي ترفع مستوى الإنتاجية و تسمح بزيادة الطلب على المنتجات أو الخدمات المكملة التي تعرضها الصناعات ذات الصلة. وعليه تتحقق المزايا التنافسية دوليا بالتفاعل والتكامل بين القطاعات المختلفة ذات الصلة وبين فروع الصناعة الواحدة.

ث- **إستراتيجية المؤسسات**، هيكلها والمنافسة: تعد هذه الخاصية أهم محددات الميزة التنافسية الوطنية التي تتمكن من خلالها المؤسسات اختراق الأسواق الدولية، فلا يكمن لصناعة ما اكتساب ميزة تنافسية دولية إلا إذا كان لمؤسساتها الكفاءة الكاملة لاستراتيجياتها وهياكلها التنظيمية والقدرة العالية لسياساتها وأساليبها الإدارية على أن تتلاءم مع البيئة المحلية.

ج- **دور الدولة**: رغم الاختلافات المتعددة القائمة حول دور الدولة في دفع عجلة التنافسية، إلا انه يمكن التأكيد على تحول هذا الدور من التدخل المباشر للحكومة بالدعم والحماية للأعمال التجارية، إلى دور المساندة غير المباشرة التي تتمثل في إجراءات التهيئة لبيئة الأعمال المحيطة بالمؤسسات كتقليص العوائق التجارية والضريبية وخلق بيئة تساعد على اكتساب المزايا التنافسية.

[1]- أوريسي هيبة الله، **تنافسية القطاع السياحي وانعكاساته على التنمية المستدامة في الدول العربية دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر**، مرجع سبق ذكره، ص20.

2. العوامل التي تتحكم في التنافسية:

توضح نتائج الدراسات المتخصصة والتقارير الدولية والإقليمية حول التنافسية أن أهم العوامل التي تؤثر ببيئة الأعمال هي الحاكمية وفاعلية المؤسسات والبنية التحتية لتوزيع السلع والخدمات وجاذبية الاستثمار، وأخيرا تدخل الحكومة في الإقتصاد.[1]

أ- **الحاكمية**: يمكن تعريف الحاكمية بوجه عام على أنها القدرة على استخدام السلطة في إدارة الموارد الاقتصادية وتوظيفها لإحداث التنمية، والحاكمية الجيدة لا تساعد فقط على الاستقرار بل أصبحت عاملا حاسما في التنافسية الدولية.

تفيد الأدبيات الحديثة أن تحسين الحاكمية وتطوير المؤسسات يمران بإشراك مختلف طبقات المجتمع المدني في إحداث التنمية.

ب- **البنية التحتية الأساسية**: بالرغم من الجهود التي تبذلها الحكومات العربية في تطوير البنية التحتية إلا أنها تشهد تأخر كبير في بعض القطاعات، حيث ينعكس ذلك سلبا على تنافسية الدول في جذب رأس المال أو ارتفاع تكلفة المنتجات. وبالتالي كلما كانت البنية التحتية جيدة كلما ساهمت في الرفع من تنافسية المؤسسات.

ت- **تدخل الحكومة في الاقتصاد**: يجب إحداث نقلة نوعية في دور الحكومات من خلال تقليص تدخلها المباشر والمفرط في النشاط الاقتصادي من حيث الإنتاج والتشغيل لتجنب الإختلالات التي يحدثها هذا التدخل.

إن ايجاد شراكة ملائمة مع القطاع الخاص هو أحد السبل لتخفيف الأعباء المالية عن الحكومة والتخلص من عملية التواكل عليها التي مازالت منتشرة في اغلب الدول النامية.

ث- **جاذبية الاستثمار المباشر**: يتوجب التركيز على استقطاب للاستثمار الأجنبي المباشر وذلك لدوره في تعزيز النمو وخلق الوظائف وزيادة الإنتاج ونقل التكنولوجيا وقلة تأثره بالتقلبات الظرفية، وكذلك يجب حث المؤسسات الكبرى على الانفتاح على العالم الخارجي عبر تطوير شراكات أجنبية، يساعد

[1]- صالح العصفور، **سياسات التنافسية**، مجلة جسر التنمية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 115، يوليو/ تموز 2012، الكويت، ص03.

ذلك على تطوير الإنتاج وتحسين نوعيته وهو مايعزز دور المؤسسات في المنافسة داخليا وخارجيا من اجل كسب أسواق جديدة.

ج- **السوق والتنافسية**: تعتبر المنافسة الداخلية بين المؤسسات عنصرا أساسيا لتحفيزها على الابتكار ورفع الإنتاجية ودعم قدرتها التنافسية، نظرا الى أن السيطرة على السوق من قبل عدد قليل من المؤسسات من شانه أن يثبط دافع الابتكار ورفع الإنتاجية وتحسين الكفاءة والنوعية.

المبحث الثاني: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكتسي اهمية كبيرة في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء من خلال مساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث حسب دراسة لمنظمة OCDE لسنة 2007، بلغت مساهمة هذه المؤسسات بنسبة 95% في اقتصاد بلدان هذه المنظمة.[1] لذا سنحاول التطرق في هذا المبحث الى تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول المغاربية والهيئات الدولية وكذلك الخصائص التي تمتاز بها والمشاكل التي تعاني منها.

المطلب الاول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يشمل مصطلح "المؤسسة الصغيرة والمتوسطة" مجموعة متنوعة من التعاريف التي تختلف باختلاف بعض العوامل مثل الدولة، والمنطقة الجغرافية، ومستوى التنمية، وثقافة الأعمال. من الممكن أن تتفاوت تلك التعاريف أو تنعدم في بعض الدول بالإضافة إلى ذلك يرتبط التعريف نفسه غالبا ببرامج الدعم الوطني والقوانين الأخرى، مما يصعب استخدام تعريف واحد لتلك المؤسسات.

1- المعايير المستخدمة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

بالرغم من انه لايوجد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة متفق عليه إلا انه يوجد شبه اتفاق على المعايير التي على أساسها يتم تعريف هذا النوع من المؤسسات، غالبا ما يتم تصنيف المؤسسات على أساس عدد العمال لأنه من المعلومات الأسهل حصرا من الناحية العددية كما انه معيار تعتمده معظم الدراسات بإشراكه مع معيار رقم الأعمال و القيمة المضافة.[2] وتنقسم الى قسمين هما:

أ. **المعايير الوصفية (الوظيفية)**: تعتمد هذه المعايير على الخصائص النوعية التي تميز هذه المشاريع عن المتوسطة والكبيرة من حيث:[3]

- أن يكون إنتاجه محليا، وأن يكون نصيبه من السوق الذي ينافس فيها صغيراً نسبيا.
- تمركز ملكية المشروع بيد عدد محدود من الأفراد.

---

[1]– ناصر دادي عدون، **المؤسسة الاقتصادية**، دار المحمدية العامة- الجزائر، بدون سنة، ص100.

[2]–بن صويلح ليليا، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 30، ديسمبر 2008، ص147.

[3]–ميساء حبيب سليمان و سمير العبادي، **المشروعات الصغيرة وأثرها التنموي**، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، الطبعة الأولى 2017، ص15.

- احتياجاته من خدمات البنية الأساسية متواضعة، كما يعتمد إلى حد كبير على الموارد المحلية.
- احتياجه لمستويات متواضعة من الإدارة والتنظيم، فالتخصص الإداري قليل نسبيا.
- مرونة الاتصال المباشر بين الإدارة والعمال.

ب. المعايير الكمية:

تعتمد المعايير الكمية على عنصرين أساسين في المؤسسة وهما عنصر العمالة ورأس المال، إضافة الى وجود معايير أخرى مثل التدفقات السنوية والأصول.[1]

- ✓ **عدد العمال:** يمثل عدد العمال أهم المعايير الكمية في تحديد حجم المؤسسة بغض النظر عن نشاط المؤسسة، لكن إستخدام التكنولوجيا جعل استخدام معيار العمالة يتضاءل مقارنة مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لاتستخدم التكنولوجيا.
- ✓ **معيار رأس المال:** يعتبر رأس المال عنصر أساسي في تحديد القدرة الإنتاجية للمؤسسة سواء أكان بالنسبة لرأس المال أو المعدات، على الرغم من أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتمد على العمالة في نشاطها، لكن التقدم التكنولوجي المستمر والمتزايد جعل هذا المعيار غير ثابت في تحديد المفهوم في ظل التقنيات الحديثة.
- ✓ **قيمة المبيعات السنوية:** يمكن اعتبار قيمة المبيعات السنوية أحد المعايير التي تميز المشروعات من حيث حجم النشاط وقدرته التنافسية في الأسواق.[2]

2- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول المغاربية

إن تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يختلف من دولة إلى أخرى سواء كانت متقدمة أو متخلفة، كما أنه يختلف داخل كل مجموعة من هذه الدول و ذلك حسب اختلاف الموقع أو الظروف الاقتصادية داخل كل دولة وكذا اختلاف مراحل التنمية التي تمر بها، فالمؤسسة الصغيرة في أمريكا قد تكون كبيرة في دولة لا تزال في المراحل الأولى للنمو و التقدم، و على الرغم من الاختلاف في تعريف المؤسسات الصغيرة إلا أنها تتمتع بمجموعة من الخصائص و المميزات التي تجعل منها وسيلة هامة للمساهمة في تنمية اقتصاديات معظم الدول وتكسبها هذه الخصائص و المميزات أهمية خاصة تجعلها تلعب دورا هاما في

[1]– سحنون سمير، **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة حالة الجزائر)**، رسالة ماجيستير في اقتصاد التنمية، جامعة ابوبكر بالقايد - تلمسان، 2005/2004، ص13.

[2]- ميساء حبيب سليمان و سمير العبادي، **المشروعات الصغيرة وأثرها التنموي**، مرجع سابق، ص17.

اقتصاديات العديد من الدول المتقدمة و النامية من خلال قدرتها على توليد الإنتاج و الدخل و زيادة فرص العمل.[1]

في مايلي نحاول أن نركز على تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول المغاربية(الجزائر وتونس والمغرب).

أ- **تونس:** حيث أن التعريف المعتمد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تونس يمر بأحد المسارين هما:[2]

- عدد المستخدمين أقل من 50 مستخدمين.
- مبلغ استثمار أقل من 01 مليون دينار تونسي.

لكن في تونس لايوجد تعريف رسمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ما عدا بعض المحاولات من طرف هيئات متخصصة في دعم هذه المؤسسات، والتي سنوردها فيما يلي:[3]

- المرسوم رقم 94- 814 المتعلق بالشروط الواجب توفرها من أجل الحصول على تمويل من طرف " الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والحرف الصغرى (FONAPRAM) الذي عرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها تلك التي لا تتجاوز فيها تكلفة الاستثمار الإجمالية50000 دينار تونسي.

- المرسوم رقم 99-484 المتعلق بتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للقطاع الصناعي والقطاع الثالث وعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة " على أنها تلك التي لا تقل فيها قيمة الاستثمار الكلي على 3 مليون دينار تونسي".

يقصد بالمؤسسات الصغرى والمهن الصغرى في مفهوم الفصل47 من مجلة تشجيع الاستثمارات* المؤسسات الفردية أو شركات الأشخاص أو التعاضديات التي لا يتجاوز حجم استثماراتها 100 ألف دينار بما في ذلك الأموال المتداولة والتي يكونها أشخاص من ذوي الجنسية التونسية الذين يثبتون كفاءة مهنية ملائمة ويلتزمون بالتفرغ الكامل لتسيير مشاريعهم في أنشطة الصناعات التقليدية وكذا الأنشطة الحرفية المنصوص عليها في الأمر عدد 492 لسنة 1994.غير أن هناك اتفاق واسع بين المسؤولين الوطنيين على تعريف مفاده

[1]- برودي نعيمة، **التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ومتطلبات التكيف مع المستجدات العالمية**، ملتقى دولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية .يومي 17و 18 أفريل 2006، ص115.

2 – علي سالم ارميص، **مدي تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية،** ملتقى دولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، يومي 17و 18 أفريل 2006، ص100.

[3] - Philippe Adair et Fredj frima, **accès au crédit et promotion des pme en Tunisie, Erudite**, université paris 12, France, P :02.

*قانون عدد 120 لسنة 1994 مؤرخ في 27 ديسمبر 1993، تعلق بإصدار مجلة تشجيع الاستثمارات.

أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي التي تشغل أقل من 100 عامل وتصنيف الى مصغرة (من 1 إلى 6 عمال)، صغيرة ومتوسطة (من 06 الى 100 عامل).[1]

يُشير المعهد الوطني للإحصاء تقريرا سنويا عن إحصاءات المشاريع الصغيرة والمتوسطة من السجل الإحصائي للمؤسسات باستخدام تعريف يستند إلى عدد الموظفين، يعد المرجع واحد من أكثر مصادر المعلومات اكتمالاً في المنطقة ويتضمن المؤشرات الهيكلية والديمغرافية. والجدول التالي يوضح تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المعهد.

الجدول رقم (1-1): تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من قبل المعهد الوطني للإحصاء

نوع المشروع	عدد العمال	مجموع الأصول
متناهية الصغر	أقل من 06 عمال	رأس المال المدفوع أقل من 15 مليون دينار تونسي (أقل من 05 مليون يورو)
صغير	أقل من 49 عامل	
متوسط	أقل من 199 عامل	

المصدر: مؤشر سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المتوسطية 2018 (**التقييم المرحلي لإصلاحات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم**)، ص 139، تاريخ الدخول 2020/08/13. متاح على الموقع:
https://www.etf.europa.eu/sites/default/files/2020-01/sme_policy_index_semed_2018_ar.pdf

ب- **المغرب:**

لا يوجد حاليا تعريف قانوني ومحدد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المغرب، إلا أنه توجد عدة تعاريف يمكن ذكرها فيما يلي:

ففي القطاع الصناعي كان قانون الاستثمارات الصناعية لسنة 1983 قد عرف المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة على أنها "كل مؤسسة يتكون برنامج استثمارها من تجهيزات إنتاجية بمبلغ أدنى قيمته 100.000 درهم ومبلغ أقصى- في حدود 5 ملايين درهم، زيادة على أن كلفة الاستثمار لكل منصب شغل لا تتعدى 70.000 درهم وفي نفس الفترة كان البنك الدولي يمنح المغرب قروضا لتنمية هذا القطاع وكانت المعايير هي نفسها 5 ملايين درهم من رأس المال الصافي، ومنذ 1988 رفع هذا السقف إلى 8 ملايين درهم مع تعيينها على رأس كل 6 أشهر.

[1]- بلهوشات محمد الأمين و بن موهوب سارة، **التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تونس (دراسة حالة البنك التونسي للتضامن بعد الثورة)**، ملتقى دولي حول: المقاولاتية والتمويل الإسلامي الآليات والرهانات لدعم التنمية الرقمية، يومي 26/25 فيفري 2020، المركز الجامعية بلحاج بوشعيب- عين تيموشنت، ص03.

وفي سنة 1995، تم إصدار القانون الإطار بمثابة ميثاق الاستثمار الذي يعوض جميع القوانين الاستثمارات بما فيها الصناعية حيث أعطى تحفيزات ذات طابع جمركي وجبائي لفائدة كل المؤسسات بغض النظر عن حجمها وحددت وزارة الصناعة من خلال البحث السنوي حول المؤسسات الصناعية أن المؤسسات الصغرى والمتوسطة تستخدم أقل من 200 عامل.[1]

وفي سنة 2002 صدر القانون رقم 53.00 بتاريخ 23 جويلية 2002 المتعلق بميثاق المقاولات الصغرى والمتوسطة فقد عرف المقاولات الصغرى والمتوسطة:[2]

- عدد من المستخدمين الدائمين لا يتعدى 200 شخص.
- والقيام خلال السنتين المحاسبيتين الأخيرتين بتحقيق إما رقم أعمال سنوي دون اعتبار الضرائب لا يتجاوز 75 مليون درهم وإما حصيلة سنوية إجمالية لا تتجاوز 50 مليون درهم.

وفي السداسي الثاني من سنة 2004 تبنت البنوك المغربية تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (1-2): تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المغرب

نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال(مليون درهم)	مجموع الميزانية (مليون درهم)
المؤسسات الكبرى	أكبر أو يساوي 250	أكبر أو يساوي 75	أقل أو يساوي 15
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	اقل من 250	أقل من 75	أقل من 90
المؤسسات الصغرى	أقل من 10	أقل من 10	اقل من 15

Source : Célier Pierre, **Définitions des PME au Maroc et en Europe**, 2004, https://cpa.enset-media.ac.ma/definition_pme_maroc_et_europe.htm Vu: 13/08/2020

إن تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة الذي تستخدمه مغرب المقاولات (Maroc PME)، وهي وكالة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم المعروفة سابقا بـ"الوكالة الوطنية لإنعاش المقاولات الصغيرة والمتوسطة (ANPME)" لا يزال يشير إلى المعايير المالية فقط، من دون الأخذ بعين الاعتبار عدد الموظفين والجدول التالي يوضح:

1- عطوي عبد القادر و دومي سمراء، **التجربة المغربية في ترقية وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الدورة التدريبية الدولية حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، يومي 28/25 ماي 2003، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس سطيف 1، ص13.

2 - الجريدة الرسمية المغربية، عدد 5031 بتاريخ 19 أغسطس 2002، القانون رقم 53.00 بتاريخ 23 جويلية 2002 المتعلق **بميثاق المقاولات الصغرى والمتوسطة**، ص2369.

الجدول رقم (1-3): تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من قبل Maroc PME

نوع المؤسسة	المبيعات
متناهي الصغر	المردود السنوي أقل من 10 مليون درهم
الصغيرة والمتوسطة	المردود السنوي أقل من 200 مليون درهم

المصدر: مؤشر سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، مرجع سبق ذكره، ص125.

ت- **الجزائر:**

لقد تطرق المشرع الجزائري إلى تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المادة 04 من القانون رقم 02/17 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والذي يهدف من خلاله المشرع إلى تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحديد تدابير مساعدتها ودعم ترقيتها[1] حيث أنها تعرف بغض النظر عن طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات.

- تشغل من01 إلى 250 عامل.
- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي (04) مليار دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار (01) دينار جزائري.
- تتمتع بالاستقلالية في الذمة المالية ويقصد بها بأن كل مؤسسة لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25% فما فوق من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إن اعتماد القانون رقم 02/17 الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم يجعل من الجزائر الاقتصاد المتوسطي الوحيد الذي يتمتع بتعريف كامل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم يَرِد رسمياً في التشريعات.[2]

الجدول رقم (1-4): تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

نوع المؤسسة	عدد العمال	حجم الاستثمار	الحصيلة السنوية
الصغيرة جدا	من 1 الى 9 أشخاص	اقل من 40 مليون دينار جزائري	لا يتجاوز 20 مليون دينار جزائري
الصغيرة	من 10 الى 49 شخص	لا يتجاوز 400 مليون دينار جزائري	لا يتجاوز 200 مليون دينار جزائري
متوسطة	من 50 الى 250 شخص	من 400 مليون الى 4 مليار دينار ج	من 200 مليون الى 1 مليار دينار ج

المصدر: القانون رقم 02/17 المؤرخ في 10 جانفي 2017 المتضمن **القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الجريدة الرسمية الجزائرية العدد رقم 02 بتاريخ 11 جانفي 2017، المواد 10/09/08، ص 06.

[1]-القانون رقم 02/17 المؤرخ في 10 جانفي 2017، **المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الجريدة الرسمية الجزائرية العدد رقم 02 بتاريخ 11 جانفي 2017، المادة رقم 04، ص05.

[2]- مؤشر سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، مرجع سبق ذكره، ص81.

3- التعاريف الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ما زال تحديد تعريف موحد ومعتمد لتصنيف المشروعات الصغيرة والمتوسطة يثير نقاشاً من ناحية اختلاف المعايير والمقاييس المعتمدة في القطاعات الاقتصادية واختلاف مراحل النمو الصناعي والتقدم التكنولوجي، فالمتوسط أو الكبير في دولة نامية يعتبر صغيراً في دولة متقدمة. وتشير دراسة قامت بها منظمة العمل الدولية عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة بوجود أكثر من 25 تعريفاً مختلفا في 25 بلداً أجريت عليها الدراسة،[1] بالإضافة إلى تباين في التعريف بين المنظمات الدولية والإقليمية.

- **منظمة العمل الدولية** فتعرف المشروعات الصغيرة بأنها المشروعات التي يعمل بها أقل من 10 عمال والمشروعات المتوسطة التي يعمل بها ما بين 10 إلى 99 عامل، وما يزيد عن 99 يعد المشروعات كبيرة.
- **تعريف البنك الدولي**: يعرف البنك الدولي المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة على أساس معيار العمال وحجم الاستثمار المتدفق فيها.

الجدول رقم (1-5): تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب معايير البنك الدولي

نوع المؤسسة	عدد العمال	حجم الاستثمار أو الحصيلة السنوية
المصغرة	أقل من 10	اقل من أو تساوي 100 ألف دولار
الصغيرة	أكثر من 10 واقل من أو تساوي 50	أكثر من 100 ألف دولار واقل من أو تساوي 3 ملايين دولار
المتوسطة	أكثر من 50 واقل أو تساوي 300	أكثر من 3 ملايين دولار وأقل أو تساوي 15 مليون دولار.

Source: Berisha GENTRIT, Justina shiroka PULA, **Difiniting Small and Medium Entreprise scritical review**, Academic Journal of buseniss, Administration ,Lawand social sciences, vol01 NO 01, Martch 2015, Albani, p19.

- **تعريف الاتحاد الأوروبي:** قام الاتحاد الأوروبي بتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2003 حيث ركز على ثلاث معايير وهي:[2]
  - عدد العمال.
  - رقم العمال السنوي.
  - مجموع الحصيلة السنوية.

[1]- حسين عبد الطلب الأسرج، **المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل في الدول العربية**، مجلة الباحث، ورقلة، العدد الثامن 2010، ص48.

[2]-**Guide De l'utilisateur pour la définition des PME**, Commission européenne, 2016,p10.

والجدول التالي يوضح تعريف الاتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

الجدول رقم (1-6): تعريف الاتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال أو الحصيلة السنوية	
المتوسطة	أقل من 250	اقل من أو تساوي 50 مليون يورو	اقل من أو تساوي 43 مليون يورو
الصغيرة	أقل من 50	اقل من أو تساوي 10 مليون يورو	اقل من أو تساوي 10 مليون يورو
المصغرة	أقل من 10	اقل من أو تساوي 02 مليون يورو	اقل من أو تساوي 02 مليون يورو

Source: **Guide De l'utilisateur pour la définition des PME**, Commission européenne, 2016, p11.

إن الهدف من وضع تعريف موحد داخل الاتحاد الاوروبي هو تعدد التعاريف المستخدمة داخل المنظومة الاوروبية، لذا أدرك إنه يجب عليه أن ينسق بين التعاريف المختلفة أو أن يتجه نحو تعريف موحد من شانه ان يخلق نوعاً من عدم التباين بالإضافة إلى التأثير السلبي على التنافسية بين المؤسسات المختلفة.

- **تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية:**

تجدر الإشارة إلى أنه لا يوجد تعريف عام لهذه البلدان، لكنهم يستخدمون معايير مختلفة لتحديد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. عادة ما يشيرون إلى معايير الموظفين والدوران والاستقلالية.[1]

تم تحديد تعريف المؤسسات الآسيوية الصغيرة والمتوسطة، على سبيل المثال، وفقًا لمعيار القوة العاملة:

- من 1 إلى 10 موظفين: مؤسسات عائلية حرفية.
- من 10 إلى 49 موظفًا: مؤسسة صغيرة.
- من 50 إلى 99 موظفًا: مؤسسة متوسطة الحجم.
- وأكثر من 100 موظف: مؤسسة كبيرة.

- **تعريف مؤسسة التمويل الدولية:**

مؤسسة التمويل الدولية تحدد المؤسسات التي تستثمر حد أقصى من الاستثمار مقداره 5.2 مليون دولار بمؤسسات صغيرة ومتوسطة، حيث حدد المؤسسات المصغرة بأقل من 14 عامل و المؤسسات

[1]- Kansab Jamila, **L'impact de la mise à niveau sur les performances des PME algériennes**, thèse de Doctorat en Sciences En Sciences économiques, Université d'Oran 2, 2016/2017, p23.

الصغيرة من 15 الى 49 عامل، أما المؤسسات المتوسطة من 50 الى 199 عامل، في حين المؤسسات الكبير بأكثر من 200 عامل.[1]

- **تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (اونكتاد)**: يحدد المشاريع الصغيرة بأنها التي يعمل بها بين 20- 100 عامل، بينما المشاريع المتوسطة التي يعمل بها بين 101- 500 عامل.[2]

- **تعريف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية**: حيث تعرفها بانها تلك المؤسسة التي يديرها مالك ويتكفل بكامل أبعادها طويلة وقصيرة الأجل (الإستراتيجية)،كما يتراوح عدد عمالها بين 10 الى 50 عاملا.[3]

- **التعاريف المختلفة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في بعض الدول العربية:**

إن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يختلف من دولة عربية إلى أخرى، إلا أن الملاحظ أن كل الدول العربية تعتمد على معيار عدد العمال يشكل أساسي في تعريفها، إضافة إلى معايير أخرى حسب كل دولة و هذا حسب ما هو موجود في الجدول الموالي.

الجدول رقم (1-7): يوضح مختلف تعاريف المتعلقة بالصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربي

الدولة	نوع الصناعات	عدد العمال	معايير أخرى
اليمن	✓ صناعات صغيرة ✓ صناعات متوسطة	✓ أقل من 4 عمال ✓ أقل من 10 عمال	
الأردن	✓ صناعات صغيرة ✓ صناعات متوسطة	✓ بين 2 - 10 عمال ✓ بين 10– 25 عامل	
السودان	✓ صناعات الصغيرة	✓ أقل من 10 عمال	
سلطنة عمان	✓ صناعات صغيرة ✓ صناعات متوسطة	✓ أقل من 10 عمال ✓ بين 10–100 عامل	✓ رأس المال المستثمر أقل من 50 ألف ريال ✓ رأس المال المستمر بين 50-100 ألف ريال
مصر	✓ صناعات الصغيرة	✓ أقل من 50 عاملا	✓ رأس المال بين 50 ألف ومليون جنيه

[1]- آيت مجبر توفيق، **المشاريع الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية دراسة حالة المؤسسة الجزائرية**، مجلة الإحصاء والاقتصاد التطبيقي، المجلد 09 العدد 02، 2012، ص164.

[2]- فريال مشرف عيدان، **دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الحد من البطالة بين الشباب العراقي**، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 08 العدد 16، سنة 2016، ص289.

[3]- هنادي لإدريس و محمد خير العكام، **دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في علاج مشكلة البطالة**، مجلة جامعة البعث، المجلد 38، العدد01، سنة 2016، ص158.

السعودية	✓ صناعات صغيرة ✓ صناعات متوسطة	✓ بين 1- 20 عاملا ✓ بين 21- 100 عاملا	✓ رأس المال المستثمر لا يفوق 20 مليون ريال
الكويت	✓ صناعات صغيرة ✓ صناعات متوسطة	✓ أقل من 10 عمال ✓ بين 10- 50 عاملا	✓ لا يتجاوز رأس المال 200 ألف دينار
البحرين	✓ صناعات صغيرة ✓ صناعات متوسطة	✓ بين 5-19 عاملا ✓ بين 20- 100 عاملا	
العراق	✓ صناعات صغيرة ✓ صناعات متوسطة	✓ بين 1-9 عمال ✓ بين 10-29 عاملا	✓ رأس المال المستثمر للمؤسسات الصغيرة في حدود 100 ألف دينار
دول مجلس التعاون الخليجي	✓ صناعات صغيرة ✓ صناعات متوسطة	✓ أقل من 30 عاملا ✓ أقل من 60 عاملا	✓ لا يتجاوز رأس المال المستثمر 2 مليون دولار ✓ رأس المال المستثمر بين 2- 6 مليون دولار

المصدر: مسعودي دراوسي و بن مسعود آدم، **ترقية ودعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة كآلية لتحقيق التنمية المستدامة ـ دراسة حالة الجزائر**، مداخلة ضمن الملتقى العربي السابع للصناعات الصغيرة و المتوسطة ـ الرباط، المملكة المغربية 14-16 ديسمبر 2016، ص03.

4- أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

أدت المشكلات الكبيرة التي لم تستطع المؤسسات الكبيرة التغلب عليها إلى توجه الحكومات نحو الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة اعترافاً منها بدور هذه المؤسسات في المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك لأسباب عديدة نذكر منها:[1]

01- المساهمة في الحد من البطالة من خلال توفير فرص عمل بشكل مستمر وبتكلفة منخفضة نسبياً إذا ما قورنت بالمؤسسات الكبيرة وبالتالي تخفيف العبء عن ميزانية الدولة.

02- المساهمة في تنمية المواهب والابتكارات التقنية و الإدارية وغيرها ففي اليابان مثلاً يعزى 52% من الابتكارات إلى أصحاب هذه المؤسسات.

03- المساهمة في زيادة الادخار والاستثمارات وذلك من خلال تعبئة رؤوس أموال الأفراد والجمعيات غير الحكومية والتي كان من الممكن أن توجه إلى الاستهلاك وتؤدي بالتالي إلى ارتفاع الأسعار.

04- تخدم كمدرسة أو ورشة تدريب لبعض الحرف وزيادة بعض المهارات.

05- تنمية وحماية الصناعات التقليدية والتي تحظى بقبول شديد لدى العديد من شعوب العالم.

06- مصدر هام لتزويد الصناعات الكبيرة بالعديد من احتياجاتها.

[1]- كنجو عبود كنجو، **إستراتيجية الاستثمار والتمويل في المشروعات الصغيرة**، المؤتمر العلمي الخامس، يومي5/4 تموز2007، جامعة فيلادلفيا ،كلية العلوم الإدارية والمالية، عمان - الأردن، ص07.

07- وسيلة لاستثمار المواد الأولية المحلية سواء كانت سلعاً نصف مصنعة أو خامات غير مستثمرة.

ويمكن أن ترجع أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى ما تلعبه من أدوار اقتصادية واجتماعية أهمها:[1]

- تنخفض تكلفة فرصة العمل بها مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، حيث أشارت إحدى الدراسات أن تكلفة فرصة عمل واحدة في مؤسسة كبيرة يمكن أن توفر ثلاث فرص في المؤسسة الصغيرة.
- الارتقاء بمستوى الادخار والاستثمار من خلال تعبئة رؤوس الأموال من الأفراد والجمعيات والهيئات الغير الحكومية وغيرها من مصادر التمويل الذاتي، الأمر الذي يعني استقطاب موارد مالية كانت موجهة إلى الاستهلاك الفردي الغير منتج.
- تحقيق التوازن الجغرافي لعملية التنمية، حيث تتسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمرونة في التوطن والتنقل بين مختلف المناطق والأقاليم الأمر الذي يساهم في خلق مجتمعات إنتاجية جديدة في المناطق النائية والريفية، وإعادة التوزيع السكاني ، والحد من الهجرة إلى المدن الكبرى.
- عن مخرجات تلك المشاريع يقود الى إحلال واسع للواردات، فإنتاجها هو ما يحتاجه السوق المحلي ومن ثم فإن ذلك السوق سوف يقوم بإحلال محل إستراد سلع وخدمات للسوق المحلية. وفي دول جنوب شرق آسيا والصين فإن الاعتماد الكبير اتجه نحو تطوير هذه المشاريع لتشارك بتنمية قطاع التصنيع لأجل التصدير.[2]

المطلب الثاني: الخصائص و الأهداف المنتظرة من إنشاء المؤسسة الصغيرة والمتوسطة

1- خصائص ومزايا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمتاز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بخصائص ومزايا تميزها عن غيرها من الأحجام الأخرى، سنحاول التطرق اليها:

أ- خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يعزى الدور الهام الذي تقوم به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى مجموعة من العوامل والخصائص التي تميز هذه المؤسسات، أهمها:[3]

[1]- مراكشي محمد الأمين، **دور مراقبة التسيير في تفعيل أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، ملتقى وطني: مراقبة التسيير كآلية لحوكمة المؤسسات وتفعيل الإبداع، جامعة علي لونيسي البليدة 2، يوم 2017/04/25، ص11.

[2]- فريال مشرف عيدان، **دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الحد من مشكلة البطالة بين الشباب العراقي**، مرجع سبق ذكره، ص290.

[3]- مرجع سابق، ص166.

- قدرتها على استخدام رأس المال بصورة منتجة، وذلك أن نسبة القيمة المضافة بها إلى الأصول الثابت تعتبر أعلى من مثيلاتها في المشروعات الكبيرة.
- إمكانياتها العالية في تعظيم مواردها المالية والبشرية من خلال تخصصها الشديد وصغر حجمها، حيث يؤدي إمعانها في التخصص إلى تخفيض تكاليف الإنتاج.
- ارتفاع قدرتها على التطوير والابتكار، وذلك لارتفاع قدرة أصحابها على الابتكارات الذاتية في مشروعاتهم.[1]
- ارتفاع مستوى المهارة للعمالة نظرا للتخصص الدقيق الذي تتميز هذه الأخيرة.
- درجة المخاطرة قليلة.

ويرى آخرون أن المؤسسات الصغيرة تمتاز بمجموعة من الخصائص أهمها:[2]

- يغلب على أنشطتها طابع الفردية في مجال الإدارة والتخطيط والتسويق.
- استقلال صاحب المشروع.
- الفردية في اتخاذ القرارات وتأثرها بشخصية مالكها.
- بساطة الهيكل التنظيمي، حيث الإدارة المباشرة من قبل صاحب المشروع، وهو المسؤول عن التخطيط والإنتاج والتسويق.
- تتصف بصغر حجم رأس المال، وتعتمد على المدخرات الشخصية، أو المدخرات العائلية في تمويل المشروع.
- صعوبة توفير ضمانات كافية للبنوك خاصة في المراحل الأولى من عمر المشروع.
- انخفاض مستويات الأجور وخاصة في القطاع غير الرسمي مقارنة بالمنشآت الكبيرة.
- تعتمد هذه المنشآت بدرجة عالية على الخامات المحلية، نظرا لضعف القدرة التمويلية لها.
- تتمتع بقدر كبير من سرعة التكيف مع تغيرات السوق من حيث كمية الإنتاج ونوعيته، مما يعني القدرة على مواجهة الصعوبات في أوقات الأزمات وفترات الركود الاقتصادي.

[1]-بلال خلف السكارنه، **الريادة وإدارة منظمات الأعمال**، دار المسيرة، الطبعة الثانية 2010، عمان الأردن، ص100.

[2]- عبد الرحمن كساب عامر، **جسور التنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة**، دار كتاب للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2016، ص35.

- تتبع هذه المشروعات إستراتيجية التركيز، وهي الإستراتيجية الأكثر ملائمة بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- مراكز تدريب، تعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة مراكز لتدريب العمالة ومن ثم إمداد المشروعات الكبيرة بالعمالة الماهرة.
- محدودية الانتشار الجغرافي، إذ أن معظم المؤسسات تكون محلية أو جهوية.[1]

ب- مزايا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمتاز بمجموعة من المزايا نذكر منها:[2]

- المرونة في الإدارة.
- المعرفة الدقيقة بالعملاء، والأسواق.
- العلاقة القوية مع المجتمع المحلي.
- الخدمة الشخصية للعملاء.
- الاعتماد على الدخل الشخصي في التعامل مع العاملين.
- التقيد المحدود بالقواعد الحكومية.
- توفر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصدر منافسة محتمل وفعلي للمؤسسات الكبيرة وتحد من قدرتها على التحكم في الأسعار.

2- الدوافع و الأهداف المنتظرة من إنشاء المؤسسة الصغيرة والمتوسطة:

أ- دوافع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تتعدد الدوافع المحفزة على الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى القومي، وتنبع هذه الدوافع أساسا من الأدوار التي تحدثها هذه المؤسسات في العديد من مجالات التنمية نذكر منها:[3]

---

[1]- حسن رحيم، **نظم حاضنات الأعمال كآلية لدعم التجديد التكنولوجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد02، 2002، ص162.

2- عبد الرحمن كساب عامر، **جسور التنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة**، مرجع سبق ذكره، ص36.

[3]- مكاحلية محي الدين، **تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المحلية حالة ولايتي قالمة و تبسة**، أطروحة دكتوراه (ل م د) في العلوم التجارية، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، 2015/2014، ص53.

- خلق فرص عمل أكثر وفرة واستمرارية لتشغيل الشباب، والتخفيف من حدة مشكلة البطالة التي تعاني منها معظم الدول، وذلك بتكلفة منخفضة نسبيا إذا ما قورنت بتكلفة خلق فرص العمل بالمؤسسات الكبرى، ومن ثم تخفيف العبء على ميزانيات الدول المختلفة في هذا المجال.
- تنمية المواهب والإبداعات والابتكار اتو إرساء قواعد التنمية الصناعية.
- الارتقاء بمستوى الادخار والاستثمار، من خلال تعبئة رؤوس الأموال من الأفراد والجمعيات والهيئات غير الحكومية، وغيرها من مصادر التمويل الذاتي، الأمر الذي يعني استقطاب موارد مالية كانت ستوجه إلى الاستهلاك الفردي غير المنتج.
- الاعتماد على الموارد المحلية والنواتج العرضية للصناعات الكبرى، وبذلك تحقق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فائدة مزدوجة، فهي تقلل من الاستراد من ناحية وتسهم في الحد من هدر موارد قابلة للاستغلال من ناحية أخرى .
- تحقيق التوازن الجغرافي لعملية التنمية، حيث تتسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمرونة في التوطن والتنقل بين مختلف المناطق أو الأقاليم، الأمر الذي يساهم في خلق مجتمعات إنتاجية جديدة في المناطق النائية والريفية، وإعادة التوزيع السكاني، والحد من الهجرة إلى المدن.
- المساهمة في تحقيق التكامل الاقتصادي مع الصناعات الكبرى، حيث تقوم بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإنتاج بعض الاحتياجات ومستلزمات الإنتاج للمؤسسات الكبرى (أي تعتبر صناعات مغذية).
- المساهمة في زيادة حجم وقيمة الصادرات الصناعية. وتؤكد التجارب الدولية نجاح هذا المنهج في تعزيز تجارتها الخارجية والتأثير إيجابا على ميزان مدفوعاتها.

ويمكن تلخيص أهم الدوافع المحفزة على إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجدول التالي:

الجدول رقم (1-8): الدوافع الإيجابية المحفزة على إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

دوافع ايجابية
- **توافر أرس المال.** - **وجود فكرة مشروع، الرغبة في الاستقلالية.** - **الرغبة في تحقيق عائد مادي مرتفع.** - **حب المغامرة. وتشجيع الأهل. التشجيع من جانب أجهزة الدولة.**

المصدر: مكاحلية محي الدين، **تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المحلية حالة ولايتي قالمة و تبسه**، أطروحة دكتوراه (ل م د) في العلوم التجارية، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، 2015/2014، ص55.

ب-الأهداف المنتظرة من إنشاء المؤسسة الصغيرة والمتوسطة: يرمي إنشاء المؤسسة الصغيرة والمتوسطة إلى تحقيق الأهداف التالية:[1]

- ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية باستحداث أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل، وكذا أحياء أنشطة اقتصادية تم التخلي عنها لأي سبب كان ، ومثال ذلك إعادة تنشيط الصناعات التقليدية ، المناولة في قطاع الصناعة وقطاع البناء والأشغال العمومية ... الخ.
- استحداث فرص عمل جديدة سواء بصورة مباشرة وهذا بالنسبة لمستحدثي المؤسسات أو بصورة غير مباشرة عن طريق استخدامهم لأشخاص آخرين، ومن خلال الاستحداث لفرص العمل يمكن أن تتحقق الاستجابة السريعة للمطالب الاجتماعية في مجال الشغل.
- إعادة إدماج المسرحين من مناصب عملهم جراء الإفلاس لبعض المؤسسات العمومية أو بفعل تقليص حجم العمالة فيها جراء إعادة الهيكلة أو الخوصصة ، وهو ما يدعم إمكانية تعويض بعض الأنشطة المفقودة.
- استعادة كل حلقات الإنتاج غير المربحة وغير الهامة التي تخلصت منها المؤسسات الكبرى من أجل إعادة تركيز طاقاتها على النشاط الأصلي، وقد بينت دراسة أجريت على مؤسسة عمومية اقتصادية في قطاع الإنجاز والأشغال الكبرى أنه يمكن عن طريق التخلي والاستعادة إنشاء 15 مؤسسة صغيـرة.
- يمكن أن تشكل أداة فعالة لتوطن الأنشطة في المناطق النائية مما يجعلها أداة هامة لترقية وتثمين الثروة المحلية وإحدى وسائل الاندماج والتكامل بين المناطق.
- يمكن أن تكون حلقة وصل في النسيج الاقتصادي من خلال مجمل العلاقات التي تربطها بباقي المؤسسات المحيطة والمتفاعلة معها والتي تشترك في استخدام نفس المدخلات .
- تشكل إحدى مصادر الدخل بالنسبة لمستحدثيها ومستخدميهم، كما تشكل مصدرا إضافيا لتنمية العائد المالي للدولة من خلال الاقتطاعات والضرائب المختلفة.

[1]- محمد الهادي مباركي، **المؤسسة المصغرة ودورها في التنمية**، الملتقى الوطني الأول حول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة الأغواط، الجزائر يومي 8-9 أفريل 2002 ، ص86.

- المساهمة في تحقيق سياسة إحلال الواردات: أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما يمكنها أن توفره في السوق المحلية من سلع وخدمات تساهم في تحقيق الهدف الاستراتيجي الخاص بإحلال الواردات مساهمة فعالة من خلال عرضها لسلع وخدمات في السوق المحلية بأسعار منافسة وجودة عالية.[1]
- المحافظة على التوازن بين المناطق على المستوى الوطني خاصة بين الريف والمدينة، مما يحد من ظاهرة النزوح الريفي.[2]

3- عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يمكن القول أن فرص النجاح بصفة عامة تزداد إذا تم الاهتمام بالخصائص و المفردات التالية:[3]

- ✓ **الخصائص و المهارات الشخصية و الإدارية للمالك:** الدراسات الإدارية تعطي مكانة أولى للاستعدادات و المؤهلات النفسية ولشخصية لصاحب العمل الصغير، و المعارف والمهارات الإدارية التي يحتاجها حتى يقيم و يدير عملا ناجحا، أي أنها تبين بأنه ليس كل شخص مؤهل لأن يكون صاحب عمل ناجح، ولكن الشخص الذي يتمتع بهذه المؤهلات يحتاج معارف و مهارات محددة. وسبب ذلك هو أن صاحب المشروع الصغير مضطر أن يتولى بنفسه الكثير من الوظائف التي غلبا ما تسند إلى متخصصين في الأعمال الكبيرة، فهو مضطر أن يتولى بنفسه الاهتمام بكل وظائف المنظمة.
- ✓ **تحديد الأهداف من طرف المالك:** يجب أن يعرف مدير العمل تحديد أهداف واضحة وصريحة لذلك العمل، إن هذه المعرفة تتجسد بوجود إجابات دقيقة وواضحة عن العديد من الأسئلة: ما هي الأهداف العامة للمنظمة؟ لماذا وجدت المنظمة؟ ما هي أهدافها في المدى القصير؟.
- ✓ **المعرفة الممتازة بالسوق:** تستطيع المنظمات الصغيرة و المتوسطة بواسطة منتجاتها وسلوكيات عامليها، وردود أفعال المنافسين تحقيق النجاح أو الفشل في خلق زبائنها الخاصين بها، و يرى العديد من الباحثين أن العلاقة بين الأعمال الصغيرة والزبائن هي السبب وراء نجاح هذه الأعمال، حيث أن هذا النمط من العلاقات يسمح للأعمال الصغيرة بتقديم خدمات شخصية وليست خدمات قائمة على أساس

[1] - حسين عبد المطلب الأسرج، **مستقبل المشروعات الصغيرة في مصر**، مطابع مؤسسة الاهرام، القاهرة، أكتوبر 2006، ص18.

[2] - محمد زيدان، **أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال الصناعات التقليدية والحرفية**، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة الأغواط، الجزائر، يومي 8- 9 أفريل 2002، ص26.

[3] - قارة ابتسام، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير القطاع السياحي بالجزائر دراسة حلة ولاية مستغانم**، مذكرة ماجيستير مدرسة الدكتوراه، جامع أبي بكر بلقايد تلمسان، 2012/2011، ص48.

معرفة الآراء، إن الأعمال الصغيرة لها المرونة و القدرة على تلبية احتياجات الزبائن ضمن جزء محدود من السوق و التي في حقيقتها جزء من سوق أو مجموعات من الزبائن قد لا تكون جذابة للمؤسسات الكبيرة.

- ✓ **قدرة المنظمة على تقديم شيء متميز:** بإستطاعت المنظمة أن تميز نفسها عن المنافسين لها من خلال المنتج و التكنولوجيا الجديدة أو باستخدام خاص و منفرد لطرق التوزيع المعروفة.
- ✓ **إدارة متكيفة مع التطور:** إن الأعمال الصغيرة إذا ما أريد لها الاستمرارية فإنها يجب أن تستند على فهم جيد للتطور المرتبط بالجوانب التنظيمية و الإدارية و التي يعبر عنها البعض بالآليات لكونها تساعد على البدء بالخطوة الصحيحة، إن معرفة حجم السوق يساهم في تحديد رأس المال الكافي للبدء بالأعمال، ويتطلب الأمر أن يكون صاحب العمل مبدع في الحصول على المال اللازم للقيام بالعمل و في الغالب تكون القروض من الأصدقاء و المعارف أو الائتمان من البنوك و الاتحادات المالية
- ✓ **الحصول على عاملين أكفاء و المحافظة عليهم:** إن الأعمال الصغيرة قد لا يوجد لديها الوقت الكافي لعمليات الاختيار المعقدة و المطولة للعاملين لذلك يتطلب الأمر أن تعير هذه الجوانب أهمية بالغة لكون نجاح العمل يرتبط بقدرة إدارته التي تعتمد على حسن الاختيار والتدريب و التحفيز لهؤلاء العاملين.

المطلب الثالث: مجالات ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من القطاعات التي يجب منحها أهمية خاصة، في ظل التوجه نحو اقتصاد السوق، سنحاول التطرق في هذا المطلب الى مجالات ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1) ترقية المحيط المالي والإداري:

يعتبر المحيط المالي والإداري من بين المجالات التي تساهم في ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فالمال سواء كان نقدا أو على شكل ائتمان فهو مفتاح أي مشروع يتم إنشاؤه، ولهذا يجب أن يحظى الجانب المالي بالأهمية والعناية اللازمة خاصة في كيفية توجيهه ومراقبته، وهذا ما تسعى إليه كل الدول التي تهدف إلى تحديث قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وجعله في مستوى التغيرات الحاصلة على

الصعيدين الوطني ّ والدولي، وحتى تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدورها المنوط بها على أكمل وجه، يجب أن تحظى بالعناية الكافية وعلاقات متميزة خاصة مع البنوك لتمويل احتياجاتها ويكون ذلك من خلال:[1]

- ✓ إنشاء بنك للمعلومات: يسمح للمؤسسة المالية والبنك بالمعالجة السريعة للملفات، وتخفيض المخاطر اتجاه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما يسمح بتحليل أفضل وملموس لمخاطرها، ومنه إبعاد المخاطر المالية وتخفيض المؤونات التي تقل من ربحيتها.
- ✓ إنشاء مؤسسة مالية متخصصة في تمويل قطاع المؤسسات والصناعات الصغيرة و المتوسطة.
- ✓ إحداث صيغ تمويل مفصلة ّ ومنظمة حسب احتياجات هذا القطاع.
- ✓ تقديم مزايا وخدمات إدارية ذات مستوى عال، تستجيب لواقع المرحلة الراهنة.
- ✓ تأسيس مؤسسات، تنظيمات، آليات وأدوات للتمويل مكيفة مع الاحتياجات المتميزة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بـ:

- إنشاء بنك آو عدة بنوك للتنمية، متخصصة في تمويل المشاريع الاستثمارية، وكذا استخدام طريقة للتمويل تسمى بالتمويل الإيجاري *.
- الأخطار المحتملة في مجال التمويل منها: صندوق التفريغ، صندوق القروض، صندوق ضمان القروض.
- إنشاء شركات مالية من نوع -risque Capital وهي شركات لتوظيف رؤوس الأموال بتحمل المخاطر.
- التخفيض من شروط الدخول للأسواق المالية (البورصة)، وذلك بإنشاء سوق ثانوي خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- إلغاء الضرائب، أو إيجاد طرق للتخفيف منها عن طريق التوظيفات البنكية للأموال، مما يحفز الادخار ويزيد من إحتياطي البنوك.

[1]- زويتة محمد الصالح، **أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، ، مرجع سبق ذكره، ص37.

***التمويل الإيجاري:** يعرف التمويل الإيجاري (أو البيع الإيجاري) بأنه عبارة عن عقد بمقتضاه تؤجر معدات وعتاد وتجهيزات لقاء أقساط دورية مع فرصة تملكها عند عقد تسديد تمام الثمن المقرر لها , أي عندما يبلغ مجموع الأقساط المدفوعة ثمن المأجور المتفق عليه في العقد.

- إنشاء مراكز التسهيل المتخصصة في الاستشارة المالية لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الهدف من ذلك إيجاد أحسن تركيب لمشاريعها.
- ترقية القروض الجماعية التي تشترك في تقديمها مجموعة من البنوك مع اقتسام المخاطر المحتملة.

2) الترقية على مستوى نظام المعلومات:

تلعب المعلومات دورا فعالا في إعداد إستراتيجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتتكفل بمعالجة هذه المعلومات مؤسسات متخصصة في مجال المعلومة الاقتصادية والإحصائية، ويعد نظام المعلومات الاقتصادية والاجتماعية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشروع واسع يرمي إلى وضع إعلام اقتصادي شامل للقطاع، ويمكن تقديم هذا المشروع على النحو التالي:[1]

أ- **مشروع تطوير جهاز:** يعتمد تطوير جهاز على حصر المتعاملين الاقتصاديين، وبناء قاعدة للمعطيات، وتوزع مصادر المعلومات مع المؤسسات المرتبطة، وتتمثل محتوياته في:

- إحصاء المتعاملين الاقتصاديين: تسمح هذه العملية بمعرفة أدق لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك متابعة ديمغرافيتها، كما أن التعرف الجيد على المتعاملين الاقتصاديين، وكذا على الاتجاهات والمبادلات الاقتصادية يسهل على السلطات العمومية تطبيقا عقلانيا لسياسات الترقية لصالح هذا القطاع المنشئ للثورة والمحدد لمناصب الشغل .
- إنشاء وتنظيم قواعد المعطيات.

ب-**الأهداف الأساسية للمشروع:** الأهداف الأساسية التي تسعى إليها المحاور الكبرى للمشروع ترتكز على إنشاء بنك للمعلومات الاقتصادية خاص بالمؤسسات، ومسك جدول استدلالي يترجم تطور المؤشرات المميزة للقطاع في إطار الاقتصاد الكلي، ويكون بنك المعلومات هذا مفتوحا على الخط. ليمكن المستعملين من استغلاله بشكل واسع، ويحتوي على معلومات تهم المحللين الاقتصاديين ورجال الأعمال حاملي المشاريع، والباحثين عن فرص الاستثمار، كما يجب ربط الاتصالات المعلوماتي مع أهم الأقطاب المتخصصة في معالجة المعطيات مثل: الديوان الوطني للإحصاء (ONS)، المركز الوطني للسجل التجاري(CNRC)،والمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي.....الخ

[1]- بن طيبة محدية، **تقييم برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، أطروحة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة البليدة 2- لونيسي علي، سنة 2019/2018، ص82.

3) الترقية على مستوى التكوين:

من أحد أسباب عدم صمود المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضعفها على صعيد التنافسية، وهذا يعني إعداد برامج للتكوين موج إلى إطارات ومسيري المؤسسات، وكذا المقاولين حول نماذج وتطبيقات التسيير الحديثة، اكتساب ثقافة وكفاءة التسيير، فضلا عن إنشاء مراكز الدعم والدراسات ومشاتل المؤسسات.[1]

ونظرا لما يتميز به الاقتصاد من تطورات تكنولوجية معقدة، فإن تكوين اليد العاملة من مسيرين ومقاولين وإطارات وفقا لتطبيقات ونماذج التسيير الحديثة، أصبح من الأولويات التي يجب أن ّ تركز عليها حتى ّ تتمكن من مواكبة التغيرات الحاصلة، لهذا يجب على الدولة أن تقوم بدورها، وذلك بتوفير وتسهيل السبل للوصول إلى إستراتيجية تأخذ بعين الاعتبار المبادلات العالية المستقبلية، لتكون على المستوى الدولي والجهوي أكثر فأكثر متفوقة على مستوى التكوين في الاقتصاد والتجارة الدولية، وعلى هذا المستوى يتمثل دور الدولة في تأمين ديمومة التكوين على أساس:

- ✓ إطار سياسي كلي أو إجمالي يستهدف التطور الدائم لتكوين قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ سياسة تقييم للموارد البشرية من أجل تخطيط وتسيير مسار الوسائل والنشاطات البيداغوجية.
- ✓ تنظيم نقي للقطاع من أجل المحافظة على مستوى ونوعية القطاع.
- ✓ مشاركة واسعة لمستخدمي القطاع على مستويات التكوين.

4) الترقية على مستويات أخرى:

تؤدي مجالات الترقية المذكورة سابقا دورا هاما في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى ذلك توجد هناك مجالات أخرى يجب الاهتمام بها، لأنها تقف عائقا أمام تحقيق أهداف هذه المؤسسات من بينها:[2]

أ- الترقية على مستوى العقار الصناعي: أصبحت عملية تطهير المحيط الاستثماري ضرورة ملحة في إدارة وتنظيم السياسة الاقتصادية، ولهذا فإن مكونات المحيط الذي يعرقل الاستثمار هو العقار، والواقع يبين لنا أنه أكبر مشكل يقف أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لذالك لابد من وضع سياسة واضحة في ميدان العقار، ويتم ذلك من خلال:

- إنجاز دراسة تتعلق بتحديد جميع الأراضي، مع تمثيل حدودها ومساحتها لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لأنها تمثلا لدعامة الأساسية والضرورية لإعداد الخريطة الحيزية للنسيج الوطني لقطاع المؤسسات.

[1]- زويتة محمد الصالح، **أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص40.
[2]- بن طيبة محدية، **تقييم برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مرجع سابق، ص86.

- إنشاء وكالة وطنية للعقار الصناعي (ANFI) على المستوى المحلي، تتولى القيام لدى مختلف المصالح بتسوية إجراءات الحصول على العقار.

ب- **الترقية على مستوى المناولة**: يمكن تعريف المناولة بأنها : جميع العلاقات التعاونية التكاملية، التي تنشأ بين مؤسستين أو أكثر من خلال مراحل العملية الإنتاجية، بموجبها تقوم مؤسسة مقدمة للأعمال بتكليف مؤسسة أو أكثر (تسمى منفذة للأعمال أو مناولة أو مجهزة) متخصصة لإنجاز مرحلة أو أكثر من عمليات الإنتاج طبقا لعقد محدد مسبقا وملزم للطرفين، حيث أن المؤسسات في إطار المناولة ستجني فوائد كثيرة تتمثل فيما يلي:

- تطوير خبرتها، وذلك من خلال الاستفادة من الخبرات الفنية والخدماتية للمؤسسات الكبيرة.
- توفير مصدر تمويل من غير المؤسسات المالية.
- تأمين تسويق منتوجاتها بسهولة ويسر وتحسين أدائها.
- تشجيع المبدعين، وأصحاب الكفاءات على إقامة مشاريع جديدة تساهم في هذا النوع من النشاط.

المبحث الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاكل التي تعيقها في دول محل الدراسة.

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أولويات الدول المغاربية في إطار مواكبة الاقتصاديات المغاربية للتغيرات التي يشهدها الاقتصاد العالمي، لكن تاريخيا الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كان متفاوت من طرف الدول المغاربية.

من خلال هذا المبحث سنحاول عرض واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول المغاربية، وسنتطرق الى أهم المشاكل والعراقيل التي تواجهها.

المطلب الاول: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول محل الدراسة (الجزائر، تونس والمغرب).

أولاً: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

1- نشأة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

أولا: المرحلة الأولى من 1963 الى 1982

يتكون قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أساسا من مؤسسات صغيرة عند الاستقلال، والتي كانت تحت وصاية لجان التسيير، ليتم إدماجها ابتداء من سنة 1967 إلى ذمة المؤسسات الوطني.[1]

وتم إصدار أول قانون للاستثمارات سنة 1963[2] لعلاج اضطرابات المحيط التي كانت عقب الاستقلال وإن كان لها أثر ضعيف على تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تعبئة رأس المال الوطني والأجنبي. وحاول القانون الجديد للاستثمارات سنة 1966 إعطاء دور أكثر أهمية للقطاع الخاص في التنمية الاقتصادية الجزائرية.[3]

ثانيا: المرحلة الثانية من 1983 الى 1988

في هذه الفترة بدأت الحكومة الجزائرية الاهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبصفة تدريجية اعتبارا لجملة من الايجابيات التي حققها هذا القطاع والتي ساهمت في تنمية الاقتصاد الوطني، ولعل من

[1] – ضو نصر و علي العبسي، **التجارب الدولية في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الملتقى الوطني : واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يومي 06/05 ماي 2013، جامعة الوادي، ص08.

[2] – القانون رقم 277/63 المؤرخ في 26 جويلية 1963 المتضمن **قانون الاستثمار**، الجريدة الرسمية رقم 53 الصادر بتاريخ 02 أوت 1963، ص774.

[3] -MIMOUNI YASSINE, **Le développement des PME et la bonne gouvernance – cas filiale Trans -Canal /Ouest SPA,** thèse magister, faculté des Sciences Economiques Commerciales et des Gestion, Université Abou Bakr BELKAID, Tlemcen, 2011/2012, p53.

مظاهر هذا الاهتمام إصدار القانون رقم 82-11 المؤرخ في 21 أوت 1982 المتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني الذي يهدف الى تحديد الأهداف المنوطة بالاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية وكذا إطار ممارسة النشاطات الناجمة عنها ومجالها وشروطها.[1]

وبموجب القانون السالف الذكر تستفيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مجموعة من الإجراءات المتمثلة بصفة خاصة فيما يلي:[2]

- إمكانية الحصول على المعدات.
- التوجه المحدود لسلطة الاستيراد.
- نظام الاستيراد بدون دفع.

أما في سنة 1983 تم إنشاء ديوان توجيه ومتابعة وتنسيق الاستثمارات الخاصة إذ يقوم بمهامه تحت وصاية وزارة التخطيط وتهيئة الإقليم والذي يكلف بما يلي:[3]

- السعي إلى تحقيق التكامل للاستثمارات الخاصة في مراحل التخطيط.
- توجيه الاستثمار الوطني الخاص نحو الأنشطة والمناطق التي تتطلع إلى التنمية.

وتجدر الملاحظة إلى ّ أن التشريعات السابق ذكرها كان لها أثر محدود في إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة جديدة.كما اتضح من خلال هذه الفترة توجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو الأنشطة الكلاسيكية والتي تهدف بالدرجة الأولى الى استيراد المواد الاستهلاكية النهائية.

ثالثا: المرحلة الثالثة: 1988 الى يومنا هذا

شهدت الجزائر بدءا من سنة 1988 تحولا جذريا، نتيجة انخفاض أسعار البترول سنة 1988، في ظل اعتماد الاقتصاد الجزائري بنسبة كبيرة على قطاع المحروقات ومع تفاقم الأزمة تبنت الجزائر خيار اقتصاد السوق كبديل عن النهج الاشتراكي المتبع، فقد صدر قانون الاستثمار في 26 جويلية 1988 الذي أزال سقف

[1] - قانون رقم 11/82 المؤرخ في 21 أوت 1982 **المتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني**، الجريدة الرسمية رقم 34 بتاريخ 24 أوت 1982، ص1692.

[2] - شواشي فاطمة، **دور الشراكة الاوروجزائرية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانعكاساتها على التنمية**، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2018/2017، ص133.

[3] - نفس المرجع السابق، ص134.

الاستثمار الخاص كما سمح للمستثمرين بالاستثمار في أكثر من مجال بالتالي فقد أفسح المجال أمام القطاع الخاص، خلال الفترة 1988 – 1990 سجلت الغرفة التجارية الوطنية والتي كانت مكلفة بملف الاستثمار الخاص أكثر من 2000 مشروع .[1]

عرفت هذه المرحلة صدور العديد من القوانين التي كان لها انعكاس على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهمها:

- ✓ قانون رقم 88/ 29 المؤرخ في 1988/07/19 الذي وضع حد لاحتكار المؤسسات العمومية على التجارة الخارجية وفتح أبوابه على وجع القطاع الخاص.[2]
- ✓ قانون رقم 10/90 المؤرخ في 1990/04/14[3] المتعلق بالنقد والقروض الذي يضم حركات رؤوس الأموال وتشجيع على أشكال المؤسسات دون أي استثناء.
- ✓ انطلاقًا من سنة 1990برز تدريجيا مبدأ جديد قائم على الحرية والمساواة في المعاملة لتحقيق التنمية، إذ أن المؤسسات الجزائرية العمومية منها الخاصة ستعامل من الآن فصاعدا نفس المعاملة بعد إلقاء كل الاحتكارات وتحرير التجارة الخارجية، من خلال إصدار القانون رقم 37/91 المؤرخ في 1991/02/19.[4]

وقد أنشأت الجزائر وزارة خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-211 المؤرخ في18 جويلية 1994. مهمتها تهيئة المحيط الملائم لترقية نشاط هذه المؤسسات من أجل الاعتماد عليها كأحد ركائز التنمية في ظل التوجه الاقتصادي الجديد.

- ✓ في سنة 1995 صدور الأمر 22/95 المؤرخ في 26 أوت 1995 المتعلق بخوصصة المؤسسات والذي ألحق عدد كبير من المؤسسات العمومية بالقطاع الخاص.

[1] - بن نعمان محمد، **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق تنمية محلية متوازنة جغرافيا دراسة حالة ولاية بومرداس (الجزائر)**، مذكرة ماجيستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر03 ، 2012/2011، ص25.

[2] – عبد اللاوي مفيد، جميلة الجوزي، ناجية صالحي، **الإجراءات المتبعة لتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وواقعها في الجزائر**، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي والمالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر المنظم يومي 05 و 06 ماي، 2013 جامعة الوادي، ص03.

[3] – قانون رقم 10/90 المؤرخ في 14/ أفريل 1990، **يتعلق بالنقد والقرض**، الجريدة الرسمية رقم 16 بتاريخ 1990/04/18.

[4] - عبد اللاوي مفيد، جميلة الجوزي، ناجية صالحي، مرجع سبق ذكره، ص 03.

- ✓ في سنة 1996 تم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) بموجب المرسوم التنفيذي 96-206 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996 ، مهمتها أساسا هي تدعيم و تقديم الاستشارة و مرافق الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية و ربط مؤسساتهم بعلاقات متواصلة مع البنوك و المؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع.[1]
- ✓ في سنة 2001 صدر الأمر رقم 01 -03 المؤرخ في 20 أوت 2001 بخصوص ترقية الاستثمار وقد تضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI دورها ضمان ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها، إضافة إلى تسيير صندوق دعم الاستثمار الذي أنشأ بموجب نفس الأمر، كما تضمن الأمر إنشاء المجلس الوطني للاستثمار يرأسه رئيس الحكومة.[2]
- ✓ صدر سنة 2001 القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 الذي يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، شكل هذا القانون تحولا رئيسيا بالنسبة لهذا القطاع والذي ركز على المحاور الرئيسية التالية:[3]
  - تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
  - تدابير المساعدة و الدعم لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
  - تشجيع الشراكة بين القطاعين العام و الخاص فيما يتعلق بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
  - ترقية المناولة على اعتبار أنها الأداة المفضلة لتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
  - تطوير منظومة العالم الاقتصادي حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
- ✓ في سنة 2002 تم إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 20-373 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002 ، بهدف إزاحة عقبة الضمانات أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تطلبها المؤسسات المالية مقابل القروض المقدمة، من أجل إنشاء المؤسسات، تجديد التجهيزات، توسيع المؤسسة، أخذ مساهمات.

[1] - المرسوم التنفيذي رقم 95 – 206 **يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و تحديد قانونها الأساسي**، الجريدة الرسمية رقم 52، بتاريخ 11 سبتمبر 1996، المادة رقم 05، ص12.

[2] - الأمر رقم 01– 03 **يتعلق بتطوير الاستثمار**، الجريدة الرسمية رقم 47 بتاريخ 22 أوت 2001 ، المواد 06- 21.

[3] - بن نعمان محمد، **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق تنمية محلية متوازنة جغرافيا دراسة حالة ولاية بومرداس (الجزائر)**، مرجع سبق ذكره، ص27.

- ✓ في سنة 2003 تم إنشاء المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهمته ضمان الحوار والتشاور بشكل دائم ومنتظم بين السلطات العمومية و الشركاء الاجتماعيين و الاقتصاديين، ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا جمع المعلومات الاقتصادية من مختلف الجمعيات المهنية ومنظمات أرباب العمل، من أجل إعداد سياسات واستراتيجيات لتطوير القطاع.
- ✓ في سنة 2005 تم إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيث تسعى لتحقيق عدة أهداف أبرزها:

  - جمع واستغلال ونشر معلومات محددة في ميدان نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
  - تنفيذ إستراتيجية القطاع في تعزيز وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
  - تنفيذ البرنامج الوطني لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتابعته.
  - ترقية الخبرة والاستشارة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- ✓ في سنة 2017 قام المشرع بإصدار القانون رقم 17-02 المؤرخ في 10جانفي 2017 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1]، والذي يهدف من خلاله المشرع إلى بعث النمو الاقتصادي وتحسين بيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا سيما المبتكرة منها والحفاظ على ديمومتها وتحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2- تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

للتعرف على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر سنقوم باستعراض إحصائيات تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتوزيعها حسب نوع المؤسسة، وتوزيعها الجغرافي، بالإضافة إلى تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

[1] – القانون رقم 17-02 المؤرخ في **10جانفي 2017 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الجريدة الرسمية رقم 02 الصادر بتاريخ 11جانفي2017 . المادة 02.

الجدول رقم (1-9): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر (2005 الى 2018).

السنوات	مؤسسات خاصة	مؤسسات عمومية	الصناعات التقليدية	المجموع
2005	245842	874	96072	342788
2006	269806	739	106222	376767
2007	293946	666	116347	410959
2008	392013	626	126887	519526
2009	455398	591	169080	625069
2010	482892	557	135623	619072
2011	511856	572	146881	659309
2012	550511	557	160764	711832
2013	601583	557	175676	777816
2014	656949	542	194562	852053
2015	716895	532	217142	934569
2016	786989	390	235242	1022621
2017	831914	267	242322	1074503
2018	880950	261	260652	1141863

Source:

- Bulletin d'information Statistique de la PME, Ministère de la Petite et Moyenne Entreprise et de l'Artisanat, n°10, 12,14,16.
- Bulletin d'information Statistique de la PME, Ministère de l'Industrie, de la PME et de la Promotion de l'Investissement, n°18, 20,22.
- Bulletin d'information Statistique de la PME, Ministère de l'Industrie et des Mines, n°24,26, 28, 30, 32, 34.

من خلال قرأتنا للجدول أعلاه نلاحظ أن عدد المؤسسات الصغيرة ولمتوسطة في تزايد مستمر من سنة 2005 الى غاية سنة 2018 وذلك نظرا لمجهودات الدولة في ترقية هذا النوع من المؤسسات من خلال إصدار مجموع هامة من القوانين والتشريعات، وكذالك نلاحظ أن عدد المؤسسات الخاصة ترتفع بوتيرة كبيرة حيث كانت سنة 2005 حوالي 245842 مؤسسة انتقل تقريبا الى ثلاثة أضعاف سنة 2018 ليصل الى 880950 مؤسسة، كذلك الصناعات التقليدية في زيادة مستمرة ولكن بوتيرة أقل حث كانت سنة 2005 حوالي 96072 مؤسسة لتصل سنة 2018 الى 260652 مؤسسة. وبعكس ذلك نجد أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية تتطور بوتيرة متناقصة حيث كان عدد المؤسسات سنة 2005 حوالي 874 مؤسسة ليتناقص الى 261 مؤسسة في 2018 .

في الأخير تبين لنا تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عموما في الجزائر من 342788 مؤسسة في سنة 2005 ليصل العدد الى 1141863 مؤسسة سنة 2018 وهو ما يوضحه الشكل:

الشكل رقم (1-2): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من سنة 2005 الى غاية 2018

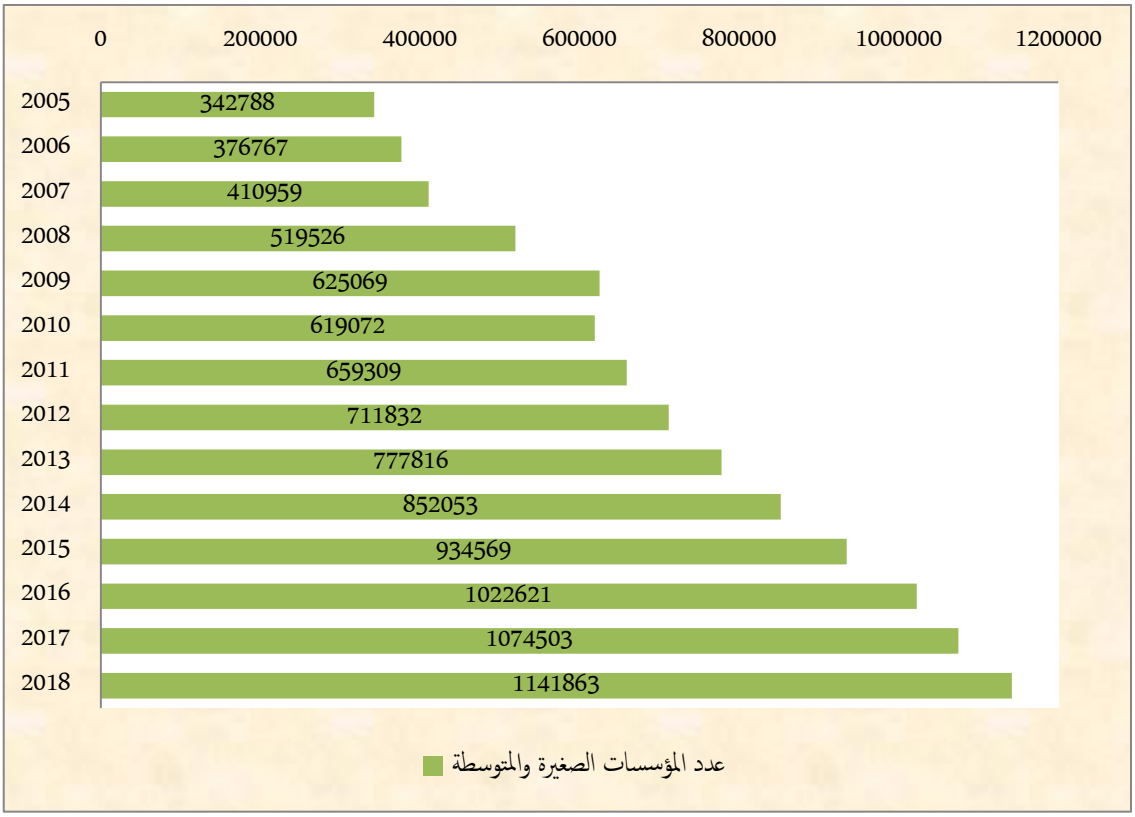

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (01-09) .

3- توزيع المؤسسات حسب الحجم لسنة 2018:

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تنقسم الى مؤسسات صغيرة جدا ومؤسسات صغيرة ومتوسطة وحسب الجدول التالي فان المؤسسات الصغيرة جدا تمثل النسبة الأكبر من النسيج المؤسساتي في الجزائر.

الجدول رقم (1-10): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب نوع المؤسسة لسنة 2018

نوع المؤسسة	العدد	النسبة
الصغيرة جدا	1107607	%97
الصغيرة	29688	%2.6
المتوسطة	4567	%0.4
المجموع	1141863	%100

Source: Bulletin d'information Statistique de la PME, Ministère de l'Industrie et des Mines, n°34, Avril 2019, p10.

من خلال الجدول نلاحظ أنه بلغ عدد المؤسسات الصغيرة جدا حوالي 1107607 مؤسسة الى غاية سنة 2018 بنسبة بلغت 97% مما يعني أن الغالب في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي مؤسسات صغيرة جدا، يليها المؤسسات الصغير بـــ29688 مؤسسة ثم المتوسطة بحوالي 4567 مؤسسة.

4- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل بالجزائر خلال الفترة 2018/2005

كل دول العالم تحاول زيادة التشغيل للتقليل من البطالة لتي تعتبر من المشاكل الاجتماعية. الجزائر على غرار دول العالم تحاول زيادة التشغيل من خلال مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب شغل سواء دائمة الو مؤقت للتقليل من حجم البطالة والجدول التالي يوضح مساهمة هذه المؤسسات في التشغيل في الجزائر.

الجدول رقم (1-11): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل بالجزائر خلال الفترة 2018/2005

السنوات	التشغيل الإجمالي	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	نسبة المساهمة
2005	8044220	1157856	%12
2006	8868804	1252647	%11.72
2007	8594243	1355399	%13.06
2008	9146000	1540209	%14.06
2009	9472000	1888469	%16.33
2010	9736000	1625686	%16.70
2011	9599000	1724197	%17.96
2012	10170000	1848117	%18.17
2013	10788000	1915495	%17.76
2014	10239000	2082304	%20.34
2015	10594000	2238233	%21.13
2016	12117000	2487914	%20.53
2017	12277000	2601958	%21.19
2018	12466000	2690246	%21.58

المصدر: أنفال نسيب و جمعة خير الدين، **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2018/2003**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 13، العدد 01، سنة 2019، ص225.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (باختلاف طبيعتها القانونية) في التشغيل في ارتفاع مستمر حيث في سنة 2005 كانت نسبة المساهمة بـ 12% من إجمالي التشغيل في الجزائر لتصل سنة 2018 ما نسبته 21.58% وعليه فان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في حل مشكل البطالة في الجزائر من خلال المساهمة في التشغيل.

بالرغم من العديد من السياسات والبرامج التي وضعتها السلطات الجزائرية للرفع من مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل الا أن النسبة تبقى ضئيلة بحجم عدد المؤسسات والبرامج الموجه لها.

5- أثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر

عملت الجزائر على تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات وذلك من خلال تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية في البلاد من خلال تشجيع الصادرات خاصة الصادرات خارج المحروقات، خاصة وأنها تمثل حوالي 99%من مجموع المؤسسات في الجزائر، والجدول الموالي يبين أهم المنتجات خارج قطاع المحروقات المصدرة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال 2016 و 2017.

الجدول رقم (1-12): أهم المنتجات المصدرة خارج قطاع المحروقات للفترة 2016 و 2017.

القيمة: مليون دولار أمريكي

مجموعة المنتجات	2016		2017	
	القيمة	%	القيمة	%
الزيوت والمواد الأخرى الناتجة عن تقطير الزفت	395.74	21.92	530.01	27.91
النشادر المنزوعة الماء	322.93	17.89	341.76	18.00
الأسمدة المعدنية	447.73	24.80	323.71	17.05
سكر الشمندر	231.19	12.81	225.46	11.87
فوسفات الكالسيوم	71.85	3.98	55.13	2.90
التمور	37.53	2.08	51.37	2.71
الهيدروجين والغازات النادرة	23.38	1.30	43.11	2.27
الكحول غير الحلقية	33.65	1.86	31.59	1.66
آلات الغسيل	13.67	0.76	30.68	1.62
الهيدروجين حلقي	43.35	2.40	27.06	1.42
المجموع الجزئي	1621	89.81	1660	87.41
المجموع	1805	100	1899	100

Source: Bulletin d'information Statistique de la PME, Ministère de l'Industrie et des Mines, n°32, Avril 2018, p38.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة الصادرات خارج المحروقات ارتفعت بشكل طفيف 1805 مليون دولار سنة 2016 إلى 1899 مليون دولار سنة 2017 بسبب الأزمة التي شهدتها الأسواق العالمية للانخفاض الحاد لأسعار النفط والتي اثرت على الاقتصاد الوطني، حيث نجد أن الزيوت

والمواد الأخرى الناتجة عن تقطير الزفت والنشادر المنزوعة الماء لكل من سنة 2016 و 2017 في ارتفاع، حيث بلغ سنة 2017 على التوالي 27.91%، 18,00% أما المنتجات الأخرى والتي في الغالب هي موسمية كالتمر الذي بلغ نسبة ضئيلة جدا بـ 2.71% وهي نسبة قليلة إذا ما قورنت بحجم الصحراء الجزائرية، ويأتي كذلك الهيدروجين الحلقي بنسبة ضئيلة قدرت بـ ، 1.42% والملاحظ من الإحصائيات أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لا زالت تفتقد الميزة التنافسية واقتحام الأسواق العالمية بسبب حداثتها ونقص الخبرة في مجال التصدير.

6- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة في الجزائر (2018/2013)

تسعى الجزائر من خلال تأهيل وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الى زيادة مساهمة الاخيرة في خلق القيمة المضافة في الاقتصاد الوطني والجدول التالي يوضح ذالك:

الجدول رقم (1-13): تطور القيمة المضافة حسب القطاع القانوني خلال الفترة 2013/ 2018

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنة	نسبة القطاع العام في القيمة المضافة		نسبة القطاع الخاص في القيمة المضافة		المجموع	
2013	893.24	%11.70	6741.19	%88.30	7634.43	%100
2014	1187.93	%13.90	7338.65	%86.10	8526.58	%100
2015	1313.36	%14.22	7924.51	%85.78	9237.87	%100
2016	1414.65	%14.23	8529.27	%85.77	9943.92	%100
2017	1291.14	%12.775	8815.62	%87.225	10106.80	%100
2018	1362.21	%12.51	9524.41	%87.49	10886.62	%100

Source: **Bulletin d'information Statistique de la PME**, Ministère de l'Industrie et des Mines, n°36, Avril 2020, p28.

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا وجود تطور ملحوظة في مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة، حيث ارتفعت قيمة المساهمة من 7634.43 مليار دج في سنة 2013 الى 10886.62 مليار دج خلال سنة 2018 في القطاعين العام والخاص.

كما يلاحظ أن مساهمة القطاع الخاص اكبر بكثير من القطاع العام، حيث أن نسبة مساهمة القطاع الخاص تفوق 86% من المجموع العام من سنة 2013 الى غاية سنة 2018. مما يؤكد أن جل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مؤسسات خاصة. والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (1- 3): يوضح المساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة من القطاعين العام والخاص.

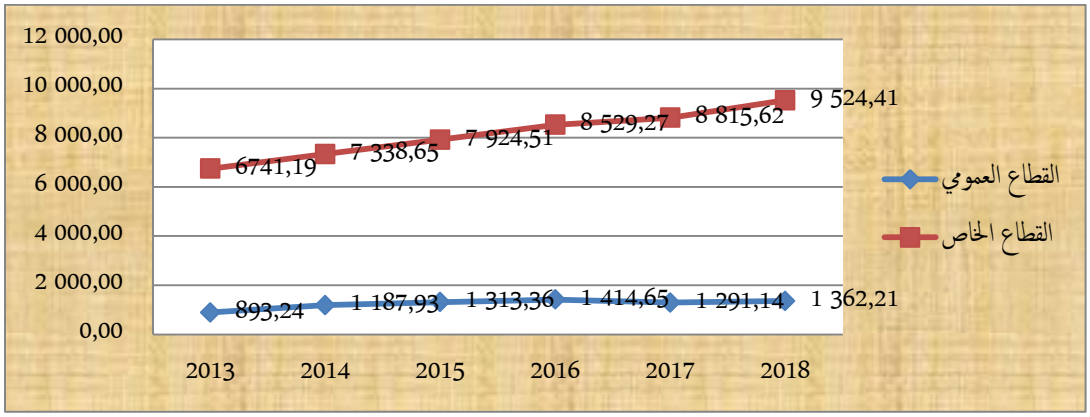

المصدر: بناء على معطيات الجدول اعلاه

ثانياً: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تونس.

1- نشأة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تونس:

لقد شهد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تونس تطورات هامة عبر أربعة مراحل أساسية هي:[1]

أ- **المرحلة الأولى1956- 1969:** بدأت هذه المرحلة من الاستقلال الى نهاية الستينات وهي تمثل مرحلة استرجاع السيادة التونسية الاقتصاد، ولهذا فقد كان الاهتمام منصب نحو إنشاء الوحدات الصناعية الكبرى وتنقسم هذه المرحلة الى فترتين رئيسيتين

- **الفترة الأولى 1956-1960:** وتميزت باعتماد النهج الليبرالي في التنمية.
- **الفترة الثانية 1961 -1969:** عرفت هذه الفترة إتباع النهج الاشتراكي في التنمية. الذي تسبب في حدوث اختلالات اقتصادية دفعت تونس نحو الاعتماد على السياسات التصحيحية لصندوق النقد الدولي، والتي بدأت سنة 1964 الى جانب انتهاج سياسة تحريرية في مجال تنظيم التجارة الخارجية.

ب-**المرحلة الثانية 1970 -1986:** عرفت هذه المرحلة بمرحلة الانفتاح الاقتصادي والتي تم فيها إعادة الاعتبار إلى اقتصاد السوق وذلك بتشجيع القطاع الخاص وتطوير الصناعة التصديرية وجذب الاستثمارات الأجنبية ودعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ت- **المرحلة الثالثة 1987-2010:** عرفت هذه المرحلة إصلاحات اقتصادية واسعة بدأت بعد تدخل صندوق النقد الدولي وتطبيقه لبرامجه التصحيحية خلال الأزمة الاقتصادية لسنة 1986 وما تبعها من

[1] - بلهوشات محمد الأمين و بن موهوب سارة، مرجع سبق ذكره، ص04.

إصلاحات في عقد التسعينات والألفية الثالثة. وقد امتازت هذه المرحلة بخوصصة المؤسسات العمومية وجذب الاستثمارات الأجنبية وإلغاء الحواجز الجمركية إزاء البضائع الأوروبية بشكل تدريجي مع تخفيض السياسات الحمائية. كما حظي قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذه المرحلة باهتمام كبير من قبل الدولة في مختلف قوانين الاستثمار.

ث- المرحلة الرابعة 2011 الى الآن: تبلورت هذه المرحلة بعد اندلاع ثورة الياسمين، وذلك نتيجة لتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والتي ترجمت في ارتفاع نسبة البطالة الى 18.9%سنة 2011 بعدما كانت تقدر بـــ 13%سنة 2010. كما ارتفعت نسبة التضخم من 4.5% سنة 2010 الى 5.6%سنة 2014. مما أدى إلى تراجع القدرة الشرائية للمواطن التونسي، واستمر هذا التراجع في جميع المؤشرات الاقتصادية حتى بعد الثورة.

2- **تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تونس:** لقد عرف قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطور ملحوظ وذلك راجع الى مجموعة من الجهود التي قامت بها الحكومات المتعاقبة من اجل تطويرها وترقيتها بغية توفير مناصب شغل وزيادة المساهمة في الناتج المحلي والرفع من تنافسية الاقتصاد التونسي، والجدول التالي يوضح تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تونس:

الجدول رقم (1-14): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تونس خلال الفترة 2018/2005

السنوات	عدد المؤسسات	نسبة التغير %
2005	477382	-
2006	503534	5.48
2007	519546	3.18
2008	541597	4.24
2009	567883	4.85
2010	596771	5.08
2011	601413	0.77
2012	625324	3.96
2013	653719	4.53
2014	679434	3.92
2015	710638	4.58
2016	739239	4.02
2017	770180	4.18
2018	734137	-4.66

Source : **Statistiques issues du répertoire national des entreprises**, Statistiques Tunisie, Edition 2019, p15.

من خلال الجدول أعلاه يمكن ملاحظة أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطور وتزايد مستمر، حتى أصبحت الدعامة الأساسية للاقتصاد التونسي، حيث أصبحت المؤسسات الصغرى والمتوسطة تساهم في 95% النسيج الاقتصادي الوطني و 57 % من الوظائف وبما ساهم في ارتفاع نسبة مساهمتها إلى إجمالي عدد المنشآت العاملة في الدولة الى حوالي 99.87 % عام 2018، ويعود السبب في ذلك إلى الاهتمام الكبير الذي خصت به الحكومات المتعاقبة للدولة التونسية هذا النوع من المؤسسات، حيث قامت بوضع مخطط للارتقاء بالاقتصاد من خلال دعم وتطوير تنافسية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. من خلال إطلاق العديد من البرامج لدعم وترقية هذه المؤسسات وهو الأمر الذي انعكس إيجابيا على نموها من سنة الى أخرى حيث انتقل عددها من 477382 مؤسسة سنة 2005 إلى 734137 مؤسسة صغيرة ومتوسطة سنة 2018 أي بنسبة تقارب 53.78%. والشكل التالي يوضح تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تونس من سنة 2005 الى سنة 2018.

الشكل رقم (1- 4): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تونس خلال الفترة 2005 و 2018.

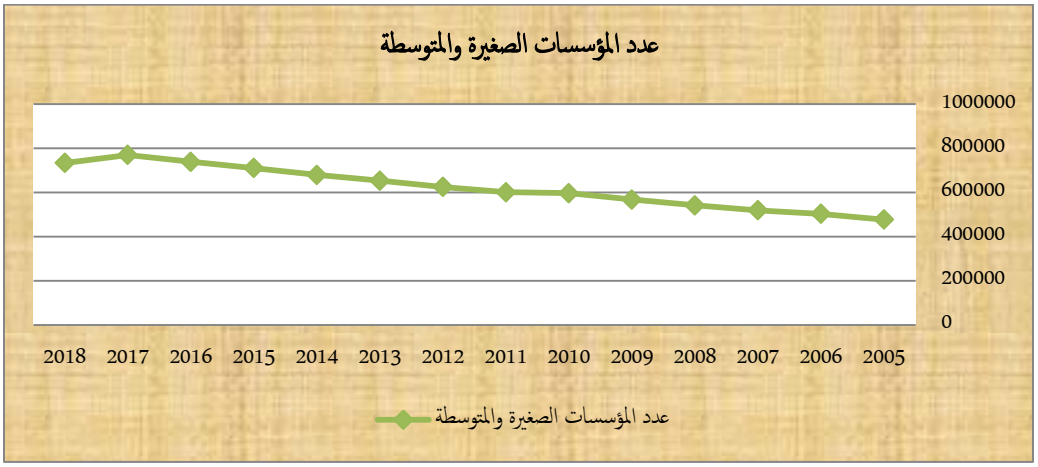

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على معطيات الجدول أعلاه.

من خلال الجدول نلاحظ انه من سنة 2002 كان هناك ارتفاع في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولكن بوتيرة بطيئة حيث أن نسبة الزيادة تتراوح بين (3 % و 5%) ما عدا سنة 2011 التي كانت نسبة الزيادة ضعيفة 0.77 %. حيث أن تونس في سنة 2011 كانت تعاني وضع سياسي صعب. أما سنة 2018 كان هناك انخفاض كبير بنسبة 4.66 % .والشكل التالي يوضح توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تونس حسب نوع المؤسسة لسنة 2018.

الشكل رقم (1-5): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب نوع المؤسسة لسنة 2018

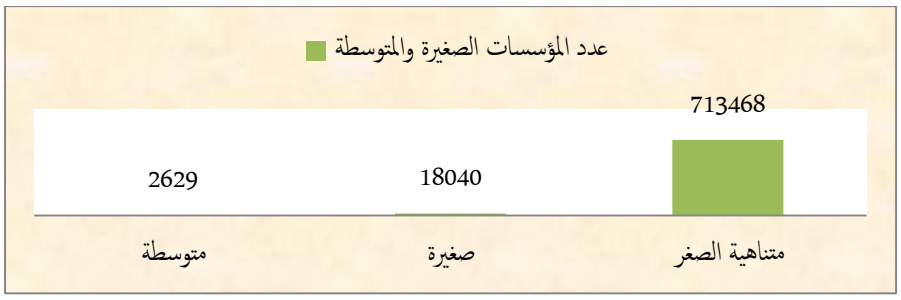

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

Statistiques issues du répertoire national des entreprises, Statistiques Tunisie, Edition 2019, p16.

يلاحظ من الشكل أعلاه أن المؤسسات المتناهية الصغر تمثل أكثر من 97 % لسنة 2018 من حجم المؤسسات المشكلة للنسيج الاقتصادي من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويليها المؤسسات الصغيرة بأكثر من 2% وبنسبة ضئيلة مؤسسات متوسطة.

3- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في التشغيل بتونس خلال الفترة 2005 الى 2018.

تسعى تونس من خلال دعمها الى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الى الرفع من مساهمتها في التشغيل والحد من البطالة والجدول التالي يوضح حجم المساهمة من سنة 2005 الى 2018.

الجدول رقم (1-15): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في التشغيل بتونس خلال الفترة 2018/2005

السنوات	التشغيل الإجمالي	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	نسبة المساهمة
2005	829962	330306	%39.79
2006	855144	347970	%40.69
2007	894782	371229	%41.48
2008	943677	401623	%42.55
2009	959679	408150	%42.52
2010	991942	423773	%42.72
2011	984048	408955	%41.55
2012	968945	403973	%41.69
2013	989359	418286	%42.27
2014	998976	422207	%42.26
2015	996988	416807	%41.80
2016	1001933	421626	%42.08
2017	1060709	444591	%41.91
2018	1113831	475074	%42.65

Source : Statistiques issues du répertoire national des entreprises, Statistiques Tunisie, Edition 2019, p30.

من الجدول أعلاه نلاحظ مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل عرفت ارتفاع ملحوظ من سنة 2005 الى غاية 2010 أين وصلت الى 42.72% من أصل 991942 منصب عمل، وبعدها عرفت انخفاض سنة 2011 و 2012 بسبب العوامل السياسية في تونس مما أدى الى توقف بعض المؤسسات عن النشاط وتسريح العمال مما أدى الى زيادة البطالة في تونس.

بداية من سنة 2013 الى غاية 2018 عودة الى الارتفاع والمساهمة في التشغيل الى أن بلغت سنة 2018 حدود 475074 عامل بنسبة 42.65% من أصل 1113831 عامل، وذلك راجع الى تحسن الوضع السياسي في البلاد وتحسين بيئة الاستثمار، بالرغم من أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تونس اكثر بقليل من مليون مؤسسة الا أن مساهمتها في التشغيل بأكثر من 40% وهي تعتبر جيدة.

4- توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المساهمة في التصدير على مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي

يبلغ النسيج الصناعي التونسي- حوالي 5328 مؤسسة (الى غاية 20 ماي 2020) تشغل 10 أشخاص فما فوق منها 2350 مؤسسة مصدرة كليا لإنتاجها، والجدول التالي يوضح توزيع هذه المؤسسات على مختلف الأنشطة:

الجدول رقم (1-16): التوزيع القطاعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تونس - ماي 2020

القطاع الصناعي	مصدرة كليا	غير مصدرة	المجموع	نسبة %
الصناعات الغذائية	213	868	1081	20.3%
صناعات مواد البناء و الخوف و البلور	19	395	414	7.8%
الصناعات الميكانيكية	187	449	636	11.9%
الصناعات الكهربائية	226	114	340	6.4%
الصناعات الكيميائية	140	423	563	10.6%
صناعات النسيج و الملابس	1311	287	1598	30.0%
صناعات الخشب	17	167	184	3.5%
صناعات الجلد و الأحذية	165	63	228	4.3%
الصناعات المختلفة	72	212	284	5.3%
المجموع	2350	2978	5328	100%

المصدر: وكالة النهوض بالصناعة والتجديد- ماي 2020 تم الاطلاع يوم 2020/06/04 على الموقع:
http://www.tunisieindustrie.nat.tn/ar/tissu.asp

يلاحظ من الجدول أعلاه أن ما نسبته 62.2% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنشط في ثلاث قطاعات رئيسية (صناعة النسيج والملابس، الصناعة الغذائية، الصناعة الميكانيكية)، ونشير كذلك بالذكر إلى القطاعات الصناعية الأخرى التي تنشط فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 37.8 %. حيث سعت

الدولة الى وضع سياسات تساعد المؤسسات على التصدير وخاصة المؤسسات الصناعية من خلال (برنامج تأهيل الصناعة).

5- توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات المساهمة الأجنبية:

يبلغ عدد المؤسسات ذات مساهمة أجنبية والتي تشغل 10 أشخاص فما أكثر 1539 مؤسسة، والجدول التالي يوضح:

الجدول رقم (1-17): التوزيع القطاعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التونسية ذات المساهمة الأجنبية -ماي 2020

القطاع الصناعي	فرنسا	إيطاليا	ألمانيا	بلجيكا	بلدان أخرى
الصناعات الغذائية	29	23	4	1	67
صناعات مواد البناء و الخوف و البلور	4	20	2	1	30
الصناعات الميكانيكية	97	59	3	5	47
الصناعات الكهربائية	83	66	37	2	45
الصناعات الكيميائية	73	40	12	4	62
صناعات النسيج و الملابس	248	164	64	73	119
صناعات الخشب	9	7	0	0	9
صناعات الجلد و الأحذية	33	46	10	3	14
الصناعات المختلفة	29	11	3	7	27
المجموع	**605**	**436**	**135**	**96**	**420**

المصدر: وكالة النهوض بالصناعة والتجديد- ماي 2020 تم الاطلاع يوم 2020/06/04 على الموقع
http://www.tunisieindustrie.nat.tn/ar/tissu.asp

من الجدول أعلاه نلاحظ أن فرنسا تسيطر على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث المساهمة الأجنبية مقارنة بالدول الأخرى حيث بلغت عدد المؤسسات التي تساهم فيها مؤسسات فرنسية 605 مؤسسة يلها دولة ايطاليا بـ 436 في المركز الثاني ويليها كل من بلدان أخرى و ألمانيا وبلجيكا، وهو ما يؤكد أن الاتحاد الاوروبي الشريك الأول لتونس وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (1-6): توزيع المؤسسات ذات مساهمة أجنبية

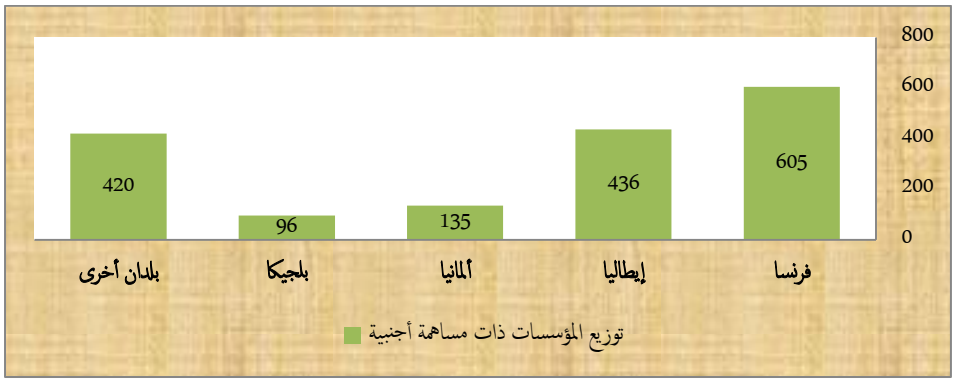

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج الجدول أعلاه

ثالثاً: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المغرب.

تمثل المقاولات الصغرى والمتوسطة بين سنة 2014 و2018 مانسبته 93% من مجموع المقاولات في المغرب، حيث تساهم هذه المؤسسات في الاقتصاد المغربي:[1]

- تساهم بـــ 50% من قيمة الاستثمارات.
- وتساهم بـ 50% في نسبة التشغيل.
- 40 % مساهمة في الإنتاج.
- 20 % مساهمة في القيمة المضافة.
- 30 % مساهمة في الصادرات.

1- توزيع عدد المقاولات الصغرى والمتوسطة حسب قطاع النشاط

من خلال المعطيات المتحصل عليها من المندوبية السامية للتخطيط بالمغرب في ما يخص عدد المقاولات الصغيرة والمتوسطة من سنة 2015 الى غاية 2020. والجدول التالي يوضح ذالك:

الجدول رقم (1-18): توزيع عدد المقاولات الصغرى والمتوسطة حسب قطاع النشاط

السنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020
القطاع	عدد المقاولات	عدد المقاولات	عدد المقاولات	عدد المقاولات	عدد المقاولات	عدد المقاولات
الصناعة	14 742	15 977	16 276	19 680	21 368	22 972
البناء	30 651	36 110	45 062	49 873	55 229	60 976
التجارة	39 830	46 417	56 788	62 004	67 806	117 208
الخدمات	59 105	70 214	86 455	95 888	105 420	117 208
المجموع	**144 328**	**168 718**	**204 581**	**227 445**	**249 823**	**275 436**

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، إحصائيات المقاولات، السجل الاحصائي للمقاولات

[1]- **BRIDGING SMEs BETWEEN NORTH AND SOUTH MEDITERRANEAN The Role of SMEs in the Socioeconomic Development of the Mediterranean Region**, Barcelona Euro-Med Forum 4-5 July 2018, Palau Macaya, voir le site: httpswww.iemed.orgrecursos-compartitspdfsAli%20Berrada%20- 20MAROC%20PME.pdf

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك ارتفاع مستمر من سنة الى سنة اخرى في عدد المقاولات الصغيرة والمتوسطة ولكن بوتيرة ضعيفة، بالرغم من جهود الدولة في زيادة المقاولات الصغيرة من خلال وضع مختلف البرامج والهيئات التي تساعد على انشاء وتأهيل تلك المقاولات.

كذلك من خلال الجدول يلاحظ أن 40% من المقاولات الصغرى والمتوسطة تمثل مقاولات ذات قطاع خدماتي بحكم الاقتصاد المغربي اقتصاد خدماتي. ويليها قطاع التجارة في حدود 30% من حجم المقاولات، وفي الاخير قطاع البناء والصناعة. والشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (1-7): عدد المقاولات الصغرى والمتوسطة حسب قطاع النشاط

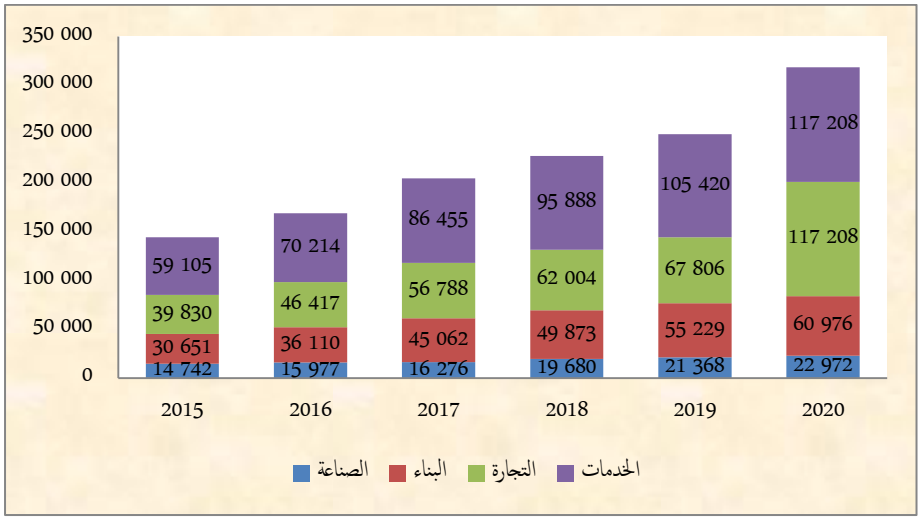

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج الجدول أعلاه.

2- توزيع المقاولات المساهمة في التشغيل حسب القطاعات

بسبب نقص المعطيات عن مساهمة المقاولات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل من سنة 2005 الى غاية 2020، وبعد الاتصالات المتكررة بالمندوبية السامية للتخطيط بالمغرب، تم الحصول على المعطيات من سنة 2015 الى غاية 2020 بعد المراسلات المتكررة للمندوبية السامية للتخطيط تم الحصول على المعطيات عن طرق الاميل، والجدول التالي يوضح ذالك:

الجدول رقم (1- 19): مساهمة المقاولات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل حسب قطاع النشاط من 2015 الى 2020

السنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020
القطاع	عدد العاملين	عدد العاملين	عدد العاملين	عدد العاملين	عدد العاملين	عدد العاملين
الصناعة	281294	286729	293901	324308	347461	369722
البناء	245929	263901	300532	333444	370917	433805
التجارة	252582	274013	312998	344496	377168	419315
الخدمات	448452	496765	583366	643380	707815	805672
المجموع	**1228257**	**1321408**	**1490797**	**1645628**	**1803361**	**2028514**

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، إحصائيات المقاولات، السجل الاحصائي للمقاولات

من الجدول نلاحظ أنه في ظرف ستة سنوات كانت هناك مساهمة كبيرة للمقاولات الصغيرة والمتوسطة في عملية التشغيل بحيث كانت الزيادة من سنة 2015 الى 2020 بمقدار 800257 منصب شغل، يعتبر قطاع الخدمات القطاع الذي له اكبر حصة من مناصب الشغل بحكم ان الاقتصاد المغربي إقتصاد سياحي، وبالتالي الدعم يكون بكثرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تقدم خدمات.

أما باقي القطاعات (الصناعة، البناء، التجارة) تبقى مساهمتها في استحداث مناسب الشغل متقاربة، بالرغم المغرب في الآونة الاخيرة بدأت بالاهتمام الصناعي من خلال الدعم التي تقدمة للشركات العالمية وشركات المناولة من اجل انعاش القطاع الصناعي.

بسبب نقص المعلومات عن المقاولات الصغرى والمتوسطة المغربية ومدى مساهمتها في الاقتصاد المغربي، تم الاعتماد على تقرير قامت به المندوبية السامية للتخطيط بعنوان (البحث الوطني حول المقاولات النتائج الاولية 2019)، يغطي هذا البحث كافة التراب الوطني ويستهدف مجموع المقاولات المنظمة التي تتوفر على محاسبة رسمية. يتعلق الأمر بالمقاولات التي تنشط في قطاعات الصناعة والبناء والتجارة والخدمات، وقد تم إجراء هذا البحث خلال الفترة الممتدة من يناير إلى يوليوز 2019.

تم تصنيف المقاولات التي شملها البحث على أساس عدد المستخدمين ورقم المعاملات وفقًا لميثاق المقاولات الصغرى والمتوسطة "القانون رقم "00-53" لسنة 2002. وقد شمل البحث عينة تضم 2101 مقاولة: 769 مقاولة صناعية، 371 في البناء، 294 في التجارة و 667 في قطاع الخدمات التجارية غير المالية.

3- التوزيع الجغرافي حسب فئات المقاولات

تمثل المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة مانسبته 93% من مجموع المقاولات في المغرب. بحيث تحوز المقاولات الصغيرة جدا على 64% من مجموع المقاولات الصغيرة والمتوسطة، و تشكل المقاولات الكبرى 7%. والشكل التالي يوضح ذلك:[1]

الشكل رقم (1-8): توزيع المقاولات حسب الفئة

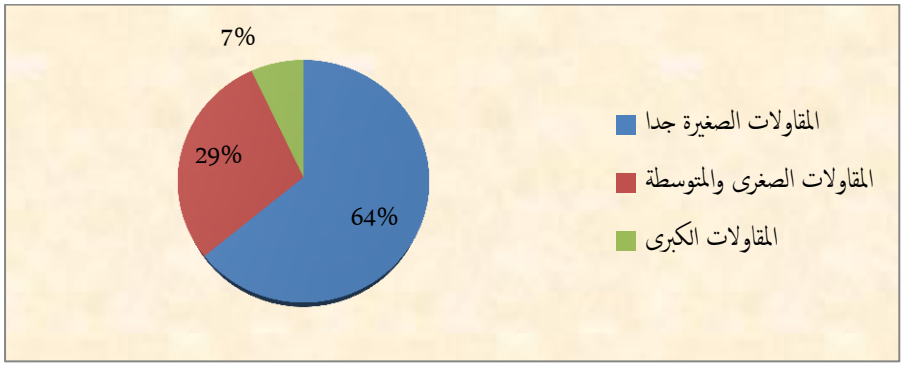

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، البحث الوطني حول المقاولات 2019، ص03،

4- توزيع المقاولات حسب الفئة والقطاع

يتم التطرق في الجدول التالي توزيع المقاولات حسب أربع قطاعات (الصناعة، البناء، التجارة ، الخدمات) وحسب فئة المقاولة.

الجدول رقم (1- 20): توزيع المقاولات حسب فئة وقطاع المقاولة

القطاع	فئة المقاولات			
	مقاولات صغيرة جدا	مقاولات صغيرة ومتوسطة	مقاولات كبرى	المجموع
الصناعة	%7.7	%10.9	%25.8	%9.9
البناء	%20.9	%21.2	%22.9	%21.1
التجارة	%27.9	%26.5	%27.5	%27.5
الخدمات	%43.5	%41.5	%23.8	%41.5
المجموع	**%100**	**%100**	**%100**	**%100**

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، البحث الوطني حول المقاولات 2019، ص04.

[1] - المندوبية السامية للتخطيط، البحث الوطني حول المقاولات 2019، ص03، تم الاطلاع 2020/06/05 متاح على الموقع: https://www.hcp.ma

من الجدول أعلاه يلاحظ أن:

- اقل من 10% من المقاولات تعمل في القطاع الصناعي.
- توزيع شبه متعادل للمقاولات الكبير في مختلف القطاعات.
- أكثر من 40% من المقاولات تعمل في القطاع الثالث أي قطاع الخدمات وذلك بحكم المغرب دولة سياحية بامتياز، وجل هذه المقاولات هي مقاولات صغيرة جدا ومقاولات صغيرة ومتوسطة بنسبة 85% من المقاولات التي تعمل في قطاع الخدمات.

5- توزيع المقاولات المصدرة حسب القطاعات

تسعى المغرب الى الرفع من القدرة التصديرية للمقاولات بصفة عامة والجدول التالي يوضح مساهمة المقاولات الصغيرة والمتوسطة في العملية التصديرية، حيث تشكل المقاولات المصدرة ما يقارب 07% من مجموع المقاولات والجدول التالي يوضح:

الجدول رقم (1-21):مساهمة المقاولات في عملية التصدير حسب القطاعات

القطاع	فئة المقاولات			
	مقاولات صغيرة جدا	مقاولات صغيرة ومتوسطة	مقاولات كبرى	المجموع
الصناعة	%12.5	%43.9	%59.6	%41.3
البناء	%0.00	%8.1	%4.9	%5.0
التجارة	%20.5	%25.0	%24.2	%23.6
الخدمات	%66.9	%23.1	%11.2	%30.1
المجموع	**%100**	**%100**	**%100**	**%100**

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، البحث الوطني حول المقاولات 2019، ص05.

يلاحظ من الجدول أعلاه أن:

- 41% من المقاولات المصدرة تمارس نشاطها في قطاع الصناعة.
- 60% من المقاولات الكبرى المصدرة تزاول نشاطها في قطاع الصناعة.
- 67% من المقاولات الصغيرة جدا المصدرة تزاول نشاطها في قطاع الخدمات.
- 44% من المقاولات الصغيرة والمتوسطة المصدرة تزاول نشاطها في قطاع الصناعة.

ومن أهمل العراقيل التي تحد المقاولات الصغرى والمتوسطة من التصدير والرفع من قدرتها التنافسية: نجد كلفتا اليد العاملة والتمويل تعتبر من أهم العراقيل أمام تنافسية المقاولات في الأسواق الخارجية، وكذالك ارتفاع العبء الضريبي.

المطلب الثاني: المشاكل التي تعيق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يتفق المهتمون والدارسون لقطاع المؤسسات الصغيرة أن هناك العديد من المشاكل والمعوقات التي يعاني منها هذا النشاط التي تكون متداخلة في ما بينها من حيث أسبابها ونتائجها وفي مقدمة هذه الإشكالات الاتية[1]:

- **مشكلة التمويل:** إذ هناك صعوبة في الحصول على القروض من المصارف التجارية، وذلك لعدم ملائمة المعايير المتبعة في المصارف لطبيعة هذه المشروعات ومتطلباتها للحصول على التمويل اللازم بشروط ميسرة وملائمة ، أما لعدم توفر الضمانات اللازمة التي تطلبها تلك المصارف، أو لصعوبة شروط التمويل.
- **صعوبة الحصول على المواد الأولية:** من المشاكل الرئيسية التي تقف بوجه تنمية المشروعات الصغيرة بسبب اعتماد الكثير من هذه المشروعات على المواد الأولية المستوردة من الخارج.
- **الإجراءات التنظيمية والتشريعية المتبعة في الدول النامية:** من المعوقات التي تحول دون نمو المشروعات الصغيرة، بدءاً من تعقيد وتعدد إجراءات إنشاء المشروعات الصغيرة، وصعوبة الحصول على التراخيص.
- **كلفة رأس المال:** إن هذه المشكلة تنعكس مباشرة على ربحية هذه المشروعات من خلال الطلب من المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدفع سعر فائدة مرتفع مقارنة بالسعر الذي تدفعه المنشآت الكبيرة.[2]
- **التضخم:** من حيث تأثيره في ارتفاع أسعار المواد الأولية وكلفة العمل مما سيؤدي حتماً إلى ارتفاع تكاليف التشغيل. وهنا تعترض هذه المنشآت مشكلة رئيسية وهي مواجهتها للمنافسة من المشروعات الكبيرة.
- **الضرائب:** يعتبر نظام الضرائب أحد أهم المشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في جميع أنحاء العالم.

[1] – عمر خلف فزع، **مشروعات الأعمال الصغيرة في العراق لتوطن والتمويل**، مجلة كلية بغداد العلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص، 2013، ص136.

[2] – ماهر حسن المحروق و أيهاب مقابله، **المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتها**، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ماي 2006، ص04.

- **المنافسة:** المنافسة والتسويق من المشاكل الجوهرية التي تتعرض لها المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وأهم مصادر المنافسة هي الواردات والمشروعات الكبيرة.
- **التكنولوجيا:** من بين الصعاب التي تواجها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مسالة الحصول على التكنولوجيا، شانها في ذلك شان المورد البشري، وذلك لقلة وضعف الموارد المالية من جهة وضعف تأهيل مستخدميها من جهة أخرى وهو مالا يجعل حصولها على التكنولوجيا أمرا صعب المنال.[1]
- **عدم كفاءة الإدارة:** نقص الخبرة الكافية أو عدم القدرة على اتخاذ القرار، تعتبر من المشاكل الأساسية في فشل المشروع.[2]
- **الموقع غير ملائم:** تعتبر عملية اختيار الموقع الملائم للمشروع هي مزيج من العلم والفن، وغالبا مايتم اختيار موقع العمل بدون دراسة جيدة وبدون بحث أو تخطيط.
- **عوامل أخرى:** كما يرجع فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض الأحيان إلى ظروف غير متوقعة مثال على ذلك: الكوارث الطبيعية، مشاكل البيئة ...الخ.[3]

هناك تحديات تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تونس:[4]

- ✓ عدم توفر الضمانات اللازمة للحصول على التمويل، متمثلة في نقص الضمانات العينية لهذه الفئة من المؤسسات وصعوبة استعمال الضمانات المنقولة.
- ✓ صعوبة النفاذ للأسواق الخارجية، مثل: الارتقاء بجودة المنتجات التونسية والتعريف بها.
- ✓ عدم القدرة على تعزيز الإنتاجية والتنافسية ودعم رأس المال البشري، حيث يعاني القطاع من صعوبة الموائمة بين بناء القدرات واحتياجات المؤسسات.

[1] – شريف غياط و محمد بوقموم، **التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية**، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد 01 -2008، ص139.

[2] – ماجدة العطية، **إدارة المشروعات الصغيرة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2002، ص 19.

[3] - سيد كاسب، جمال كمال الدين، **المشروعات الصغيرة الفرص والتحديات**، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث، الطبعة الأولى، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، مصر، 2007، ص 19.

[4] – هبة عبد المنعم وآخرون، **النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية**، تقرير صندوق النقد العربي 2019، ص58.

في المغرب تواجه المقاولات الصغرى والمتوسطة التي تعتبر المحرك الاساسي للاقتصاد الوطني جملة من العراقيل تحد من تطورها، بل وتهدد العديد منها بالإفلاس في حالة عدم تجاوزها، وهي عراقيل تشمل التمويل والتكوين والاستشارة التقنية[1].

حيث أن المقاولات الصغيرة والمتوسطة في المغرب بالخصائص التالية:[2] غلبة رجل الأعمال، وضعف الإشراف، ضعف في ممارسة الإدارة، ضعف تكنولوجي، نقص الابتكار، عدم وجود معلومات واضحة وموثوقة، مرونة هيكلية كبيرة.

المطلب الثالث: سياسات وأطر دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حالة الازمات

1. آثار الازمات على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يغلب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تكون ضعيفة خلال الأزمات الاقتصادية، ويرجع ذلك جزئيًا إلى قلة مواردها اللازمة للتكيف مع السياق المتغير. حيث مرت الازمة المالية العالمية سنة 2008 فكانت عاصفة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويليها أزمة كوفيد 19 بحيث أثرة على هذا النوع من المؤسسات بشكل كبير بسبب الاغلاق الكبير مما أدى الى نقص التصدير والإستراد وقلة الطلب. . ولعل الضرر الاقتصادي الذي أحدثه وباء كورونا في بضعة أسابيع تجاوز ما أحدثته الازمة المالية العالمية سنة 2008 على مدى ثلاث سنوات وهو ما ينبئ بمرحلة صعبة على كل المستويات سيمرّ بها العالم في الفترة القادمة وقد يمتد أثرها إلى ما بعد انحسار الوباء وسيحتاج العالم إلى سنوات للتعافي.

من خلال مسح قام به مركز التجارة الدولية لتأثير أزمة كوفيد- 19 على الأعمال وجمع أدلة على كيفية تأثير الوباء على 4467 مؤسسة في 132 بلداً. يوضح تحليل هذه البيانات، التي جمعت في الفترة 21 أبريل 2020 إلى 02 يونيو2020، أن الوباء أثّر بشدة على 55% من المستجيبين. بحيث أفاد ثلثا المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة أن الأزمة أثرت بشدة على عملياتها التجارية، مقارنةً بنحو 40% من المؤسسات الكبيرة ُ حيث أن خمس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أنها تعرضت لخطر الإغلاق بشكل دائم في غضون ثلاثة أشهر.

[1] - المقاولات الصغرى والمتوسطة في مواجهة متطلبات التأهيل https://assahraa.ma/journal/2006/14569

[2] - Mohammed ABDELLAOUI et Amina HAOUDI, **Outils de financement et contraintes de développement des PME au Maroc,** Revue Economie et Management, N:09, Octobre 2009, p12.

في إفريقيا، قالت مؤسستان من كل ثلاث مؤسسات إنها تأثرت بشدة بكوفيد 19 في الغالب من خلال انخفاض المبيعات 75% (صعوبة الوصول إلى المدخلات 54%).[1]

كانت مؤسسات الخدمات هي الأكثر تضرراً حول العالم، ففي خدمات توفير السكن والطعام، على سبيل المثال قال 76% من المؤسسات التي شملتها الدراسة إن عمليات الإغلاق الجزئي والكامل أثرت بشدة على عملياتها التجارية.

الضرر الذي لحق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة متأتي أساسا من الانكماش الاقتصادي الكبير وتهاوي الطلب العالمي والمحلي على حد سواء جراء القيود المفروضة على السفر والتنقل بالإضافة الى التحجير واسع النطاق المفروض بالقانون على الناس في أغلب الدول وهو ما أدى إلى توقف كلي أو جزئي أنشطة نسبة كبيرة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وعلى الرغم من حاجة جميع المؤسسات إلى التكيّف بسرعة مع الزعزعة وحالة الغموض المتزايدة، كانت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سريعة التأثر بالأزمة بشكل خاص. ويوجد ثلاثة عوامل تزيد من تداعيات الأزمة المحتملة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة[2].

- **تراجع الطلب وتحدّيات السيولة:** انخفض الطلب بشكل كبير منذ انتشار الجائحة. ووفقاً لحوالي 15 دراسة استقصائية في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، تواجه أكثر من نصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالفعل خسائر فادحة في الإيرادات، مع امتلاك العديد منها أرصدة احتياطية قد تساعدها في الصمود بضعة أشهر فقط. ففي البرتغال، أفادت نسبة 37% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن انخفاض الإنتاج بنسبة أكثر من 50%.
- **سلاسل التوريد والعمليات غير المرنة:** لا تمتلك فرق إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الموارد التي تمتلكها المؤسسات الكبيرة في المجالات الوظيفية الأساسية لإدارة الضغوط التجارية والاستجابة

[1] - آفاق القدرة التنافسية لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم 2020 ، **كوفيد19 الإغلاق الكبير وأثره على المؤسسات الصغيرة**، مركز التجارة الدولية، ص05، 2021/04/19، متاح على الموقع:
https://www.intracen.org/uploadedFiles/intracenorg/Content/Publications/SMECO2020/ITC_SMECO-2020ExSummary_AR.pdf

[2] - على عبد العزيز الباز وطارق منصور وطارق رضا ويورغ شوبرت، **إعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمرحلة التعافي وإعادة تشغيل الأنشطة الاقتصادية**، 2021/05/29، متاح على الموقع:
https://www.mckinsey.com/industries/public-and-social-sector/our-insights/setting-up-small-and-medium-size-enterprises-for-restart-and-recovery/ar-AE

للجائحة. ويتجلّى هذا النقص في عدم قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تكييف سلاسل التوريد وعمليات الإنتاج بسرعة. كثيراً ما تحصل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مدخلات من سلاسل التوريد التي أصبحت أطول وأكثر تعقيداً وأكثر عالمية. إلا أن الجائحة زعزعت سلاسل التوريد هذه.

- **التمثيل غير المتكافئ للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاعات الأكثر تضرراً**: ستكون بعض قطاعات الصناعة أشد تضرراً من غيرها في ظل الأزمة وفقاً لتحليلنا، وقد تستغرق وقتاً أطول للتعافي بسبب الزعزعة في الطلب والعرض على المدى الطويل. وتزداد نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذه القطاعات بسبب الطبيعة المحلية للطلب وقلة عوائق الدخول إلى السوق، مثل قطاعات البيع بالتجزئة والفنادق والمطاعم والترفيه والبناء. على سبيل المثال، تمارس نسبة 60 إلى 70% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أعمالها التجارية ضمن هذه القطاعات، وهو ما يجعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر تأثراً بالأزمة.
- **التأثير على الالتزامات المالية للمؤسسات**: من اهم التحديات التي تواجه إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبقائها ونموها هو حصولها على التمويل. حيث أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة معرضة لنقاط الضعف الرئيسية كما هي تعتمد بشكل كبير على الديون، وخاصة القروض المصرفية.[1]

في الظروف العادية فإنه يمكن إدارة نقص السيولة من خلال قروض قصيرة الأجل أو رأس مال عامل دون تعريض بقاء المؤسسة للخطر، ولكن خلال أزمة مثل COVID-19 اعتمدت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل المصرفي وعدم القدرة على التمويل من مصادر أخرى، يمكن أن يؤدي نقص السيولة إلى مشكلة دائمة.

حيث أن قياس التعرض للأزمة صعب لأن البلدان والقطاعات مترابطة من خلال الروابط التجارية، والتي يمكن أن تضخم آثار صدمات العرض والطلب. على سبيل المثال، في فبراير أدت عمليات الإغلاق الصينية إلى نقص المدخلات الرئيسية وتعطل الإنتاج في جميع أنحاء العالم.

فشل سياسات حماية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الآثار المترتبة على العواقب الاقتصادية للوباء ستؤدي بشكل دائم الى تسريح العمال الذين تم تسريحهم مؤقتًا، وستعاني البنوك من الخسائر بشكل

[1] - Sallousse abdelkrim & Seddiki ahmed, **Support Measures for SMEs to Recover From the Covid 19 Crisis "The European Union and North African Countries",** Al Bashaer Economic Journal, Volume VII, n°02 (August 2021), p 1037

كبير في دفاتر القروض مع الزيادة في التكاليف المالية المرتبطة بها وبالتالي معالجة نقص السيولة لهذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضروري لضمان الانتعاش السلس للاقتصاد.

2. الدعم الحكومي خلال الازمات:

عملت أغلب الحكومات في العالم على إطلاق برامج للتحفيز الاقتصادي كان نصيب الأسد فيه لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وعززت الحكومات هذه البرامج بحزم متنوعة من الحوافز الجبائية والمساعدات المالية لهذا القطاع لحمايته وللحفاظ عليه وتمكينه من القيام بدوره المعهود في تعزيز النمو وتنشيط الدورة الاقتصادية وإلا فإن إعادة البناء قد يستغرق سنوات طويلة وصعبة للتغلب على آثار الإفلاس واسعة النطاق والبطالة المنجرة على ذلك.

وتراوحت أهم الإجراءات بين إعفاءات أو تأجيل للضرائب والأداءات وبرامج لتأجيل دفع مستحقات القطاع المالي لمدة تتراوح بين 3 و6 أشهر قابلة للتجديد، وبرامج تمويل الإقراض الميسر لدعم استمرارية الأعمال واستدامة الوظائف، وبرامج ضمان التمويلات لتشجيع القطاع المالي على التوسع في التمويل خلال فترة الأزمة.[1]

في **تونس:** تم التدخل من خلال الإعلان عن خطة طوارئ في 21 مارس2020 بقيمة 2.5 مليار دينار تونس (0.9 مليار دولار) لدعم القطاع الخاص والمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، تشمل الحزمة:[2]

- تأجيل مدفوعات تقنية المعلومات والاتصالات، والضرائب الأخرى والمساهمات الاجتماعية.
- إعفاءات من ضريبة القيمة المضافة، وتسريع إجراءات استرداد ضريبة القيمة المضافة، وإعادة جدولة الضرائب والمتأخرات الجمركية، وغيرها.
- تأجيل دفع الضرائب لمدة ثلاثة أشهر ابتداءً من أول أبريل.
- تأجيل دفع المساهمة في الضمان الاجتماعي عن الربع الثاني من عام 2020 لمدة ثلاثة أشهر.

[1] - بندر حجار، رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، **كورونا والمنشآت المتناهية الصغر والصغرى والمتوسطة: لكي لا يتمكن الوباء من رئة الاقتصاد العالمي**، تم الاطلاع يوم 2021/06/10 متاح على الموقع:
https://www.isdb.org/ar/akhbar/kwrwna-walmnshat-almtnahyt-alsghr-walsghry-walmtwstt-lky-la-ytmkn-alwba-mn-ryt-alaqtsad-alalmy

[2] - صندوق النقد الدولي، الجمهورية التونسية ، **الإجراءات المتبعة على مستوى المالية العامة**، https://www.amf.org.ae/ar

- تأجيل سداد أقساط القروض البنكية وقروض المؤسسات المالية لمدة ستة أشهر.
- جدولة المستحقات الضريبية والديوانية لمدة سبع سنوات.
- إعادة جدولة الضرائب والمتأخرات الجمركية، وغيرها.
- إجراءات للحد من تسريح العمال وحماية محدودي الدخل، لا سيما في القطاع غير الرسمي.

كما تم تفعيل آلية لضمان قروض المؤسسات المتضررة من تداعيات فيروس كورونا، حيث تم اتخاذ الاجراءات القانونية لوضع الآلية موضع التنفيذ، إعتماد إجراءات عاجلة لمساندة المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في مواجهة تداعيات جائحة كوفيد 19 تمثلت في إعفاءات جبائية ومالية واجتماعية لتخفيف العبء عليها والمحافظة على فرص العمل التي توفرها.

أما في **المغرب**: في إطار روح التضامن الوطني التي أطلقها الملك محمد السادس، لمواجهة انتشار فيروس كورونا، أعلنت مجموعة صندوق الإيداع والتدبير عن إجراءات جديدة لفائدة المقاولات الصغيرة جداً والصغرى والمتوسطة، عبر فرعها Finéa ومؤسسات القروض الصغرى:[1]

على مهمتها القائمة على تسهيل ولوج المقاولات إلى التمويل، تعبئ Finéa كافة مواردها لفائدة المقاولات الصغيرة جداً والصغرى والمتوسطة لتزويدها بالحلول الضرورية أثناء هذه الفترة التي يتعرض فيها اقتصاد المغرب لآثار الوباء العالمي. وهكذا وضعت Finéa مجموعة من الإجراءات الاستثنائية لزيادة تيسير الشروط الخاصة بإنجاز وتنفيذ وتحرير خطوط تمويل التي ستطلبها المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة في إطار دورة استغلالها، وذلك بعد دراسة وضعيتها:

- تمديد آجال مختلف شكليات التمويل، والتي قد تصل إلى 6 أشهر مقارنة بالشروط التعاقدية.
- رفع حصص التمويل بـ 500 نقطة أساسية برسم مختلف شكليات القرض "المبالغ المسبقة على الصفقات المرهونة".
- رفع معدلات التجاوزات المسموح بها بـ 500 نقطة أساسية في إطار الحالات الخاصة.
- تعميم الإجراءات المستعجلة الخاصة بتحرير التمويلات.

[1] – المغرب: **تدابير استثنائية لفائدة المقاولات الصغيرة جداً والصغرى والمتوسطة ومؤسسات القروض الصغرى من مجموعة صندوق الإيداع والتدبير**، تم الاطلاع يوم 04 جوان 2021، متاح على الموقع:
https://www.findevgateway.org/ar/news/almghrb-tdabyr-astthnayyt-lfaydt-almqawlat-alsghyrt-jdaan-walsghry-walmtwstt-wmwssat-alqrwd

- تقديم المساعدة والاستشارة الضروريتين للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة لتمكينها من معالجة الأضرار الجانبية للأزمة قدر الإمكان.

فيما إتخذت شركة تمويل مؤسسات التمويل الصغير بالمغرب، من جانبها حزمة جديدة من التدابير:

- تأجيل آجال استحقاق القروض لمدة تصل إلى 3 أشهر من أجل تمكين مؤسسات القروض الصغرى من منح المقاولين الصغار تأجيلاً لسداد القروض الصغرى.
- تمويل استمرارية النشاط لتمكين مؤسسات القروض الصغرى من ضمان استمرارية خدمات الإدماج المالي التي تقترحها شبكات التوزيع التابعة لها على المستوى الترابي.

3. أساليب الدعم المطلوبة لنشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المقصود بأساليب الدعم هو مجموعة الأطر التي يمكن من خلالها تحفيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمواصلة نشاطها، وهناك العديد من طرق الدعم، حيث قد تشمل خططًا للحكومات، أو خططًا للهيئات غير الرسمية ذات الصلة بنشاط المؤسسات وكذلك خطط الهيئات الإقليمية والدولية خاصة وأن مجالات الدعم متنوعة وتختلف حسب خصوصية ونشاط المؤسسات. تشمل الأشكال الرئيسية لدعم وتحفيز أنشطة الابتكار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستخدمة في البلدان المتقدمة، بالمعنى الأكثر عمومية، ما يلي: التمويل المباشر للبحث العلمي وأعمال التنمية لخلق واستخدام الابتكارات في شكل إعانات لابتكار التكنولوجيات الحديثة والترويج لها.

✓ مجال الدعم النقدي والمالي:

تحتاج الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى أشكال مختلفة من الدعم، ومن المهم جدًا التركيز على المجال النقدي والمالي، نظرًا لأن أزمة كوفيد 19 أدت إلى انخفاض إيرادات الشركات وزيادة النفقات، وكل ذلك بسبب الصدمة الكبيرة بسبب الأزمة، بالإضافة إلى الحالة غير المتوقعة لتلك الأزمة.[1]

قامت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بتقييم مخاطر أزمة سيولة واسعة النطاق باستخدام عينة عبر القطاعات مما يقرب من مليون مؤسسة أوروبية، وجد التقرير أنه بدون دعم السياسة (مثل التأجيل الضريبي والدعم المالي لسداد الديون والدعم المؤقت لمدفوعات الأجور) ستنفد السيولة لدى 20 % من المؤسسات بعد شهر واحد و30% بعد شهرين و 38% بعد ثلاثة أشهر. وفي سيناريو تستمر فيه إجراءات

[1] - Sallousse abdelkrim & Seddiki ahmed, **Support Measures for SMEs to Recover From the Covid 19 Crisis "The European Union and North African Countries, op.cit**, p 1040.

العزل والتباعد الاجتماعي لمدة سبعة أشهر ستواجه أكثر من 50% من المؤسسات نقصا في السيولة. لذلك من المهم أن تنفذ السلطات مخططات الدعم التي تساعد المؤسسات وأصحاب المشاريع القابلة للحياة ولكن ضعيفة على مواجهة الاضطرابات وتجنب خسارة الأعمال التي كانت ستستمر لولا ذلك إذا لم يواجهوا مشاكل التدفق النقدي الناجمة عن الأزمة.[1]

✓ **التخطيط للأزمات والتشخيص والاستجابة:**

يساعد التخطيط للأزمات على منع وقوعها، ويجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضع خطة أزمة في الأيام الجيدة. حيث وجدت بعض الدراسات أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لديها تخطيط مناسب للأزمات تنجو وتتعافى بشكل أفضل من أحداث الأزمات. في الوقت نفسه خلصت الدراسات إلى أن الموارد البشرية في المؤسسة يجب أن تكون مسؤولة عن الخروج بخطة أزمة، تشمل مستويات تنظيمية مختلفة، وضمان نشرها في الوقت المناسب. ويجب أن يكون لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فريق لإدارة الأزمات يضم موظفين من مختلف المجالات من داخل المؤسسة وحتى من خارجها، ويعد وجود نظام تحذير من الأزمات أمرًا بالغ الأهمية للنجاة من أحداث الأزمات.[2]

✓ **مجالات دعم اخرى:** من أجل تلبية الاحتياجات الاستشارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال أزمة COVID-19، أردنا استكشاف مجالات الفرص التي تحتاج فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الدعم لتصبح أكثر مرونة، فقد تم ايجاد عدة مجالات منها:[3]

- **فهم التحديات والفرص في الأسواق الثالثة:** شعرت غالبية المؤسسات التي شملها الاستطلاع أنه من المهم القيام بذلك الحصول على فهم واضح للتحديات والفرص الحالية في الأسواق. كل هذا مرتبطاً على

[1] - منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، **الاستجابة لأزمة فيروس كورونا COVID-19 في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**، أكتوبر 2020، متاح على الموقع: https://www.oecd.org/mena/competitiveness/COVID-19-Crisis-response-MENA-countries-Arabic.pdf، تم الاطلاع يوم 2021/08/11

[2] - ALVES, J. C, **Crisis Management for Small Business during the COVID-19 Outbreak: Survival, Resilience and Renewal Strategies of Firms in Macau**: Seen (2021, 08 12). Récupéré sur www.researchsquare.com : https://www.researchsquare.com/article/rs-34541/v1

3 - European Cluster Collaboration Platform, **European SMEs and the Impact of COVID-19.** European Union, 2020, p04: Seen (2021, 08 13). Récupéré sur : https://clustercollaboration.eu/sites/default/files/european_smes_and_the_impact_of_covid.pdf

وجه التحديد بالوصول إلى المعلومات والاستخبارات (مثل المعلومات المتعلقة بـ COVID-19 و تأثيره على التجارة الخارجية والدخول إلى أسواق محددة).

- **تطوير نماذج أعمال جديدة ومبتكرة:** وعبر عدد من المؤسسات عن الحاجة إلى دعم في التطوير نماذج الأعمال الجديدة ودعم الابتكار أثناء عملها في هذه الأوقات المتغيرة بسرعة. وشمل هذا أيضا الدعم في صنع نماذج الأعمال أكثر مرونة.
- **المساعدة في الرقمنة:** حتى تتكيف المؤسسات بشكل متزايد مع مشهد العمل المتغير "عن بعد"، أعربت غالبية المؤسسات عن الحاجة إلى المساعدة في الرقمنة، على سبيل المثال كان هناك حاجة إلى الدعم من خلال المعلومات أو التمويل لإنشاء العمليات الرقمية (على سبيل المثال الاتصالات والتسويق وإدارة سلسلة التوريد) أو بشكل عام تحول العمل نحو بيئة عبر الإنترنت وتقديم الخدمات والمنتجات عبر الإنترنت.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل حاولنا عرض مفهوم عملية التأهيل والذي اتضح عدم وجود تعرف موحد لعملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي يعبر عن تقوية القدرة التنافسية للمؤسسة عن طريق ترقية المحيط الداخلي (الاستفادة من نقاط القوة واصلاح نقاط الضعف)، وترقية المحيط الخارجي (استغلال الفرص المتاحة وتفادي التهديدات التي تشكل القوانين والمؤسسات المنافسة).

كما إتضح لنا غياب مفهوم واضح وشامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا نظرا لاختلاف درجة نمو النشاط الاقتصادي، وكذلك لاختلاف وكثرة المعايير الكمية والنوعية التي بتعددها تتعدد الصعوبات في اختيار التعريف المناسب لها، حيث يعتبر تحديد التعريف ضرورة ملحة أمام كل باحث في هذا المجال، فهو عامل أساسي لوضع سياسات وتشريعات وبرامج وخدمات جيدة لهذا القطاع، كما أنه شرط أساسي لبناء قواعد بيانات موثوق فيها ويمكن تحليلها وذلك لمساعدة كل الأطراف المعنية والمهتمة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفصل الثاني:

برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول المغاربية (الجزائر، تونس والمغرب)

تمهيد:

شهدت العقود الاخيرة اهتماما كبيرا من طرف دول العالم بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما لها من دور كبير في موضوع تنمية اقتصاديات تلك الدول من خلال مساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية (توفير مناصب شغل) بحكم ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كثيفة اليد العاملة، والمساهمة في الابتكارات التكنولوجية واعادة هيكلة وتحديث الاقتصاد والاستقرار الاجتماعي.

ومع تواتر الأزمات منذ سنة 2008 و بروز الأزمة المالية (أزمة الرهن العقاري) لتكتسح أهم الأسواق العالمية، ثم ارتفاع أسعار المحروقات والمواد الأساسية لتتواصل هذه السلسلة بما يعرف بأزمة الدين العمومي في منطقة الأورو وصولا إلى الربيع العربي، وآخر أزمة سنة 2019 (أزمة كوفيد 19)، ما تسبب في انخفاض نسق نمو الاقتصاد واشتداد المزاحمة على مستوى الأسواق وجعل القدرة التنافسية بجميع مستوياتها سواء الكلية أو الجزئية من أهم العوامل المحددة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لذلك باتت تحظى بأولوية متزايدة في السياسات المعتمدة من قبل مختلف الدول المتقدمة والنامية على حد السواء.

فالدول المغاربية مثلها مثل مختلف الدول حاولت وضع سياسات وبرامج للرفع من تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بداية من البرنامج الصناعي التونسي منذ سنة 1996، إلى البرنامج المغربي لتأهيل المقاولات الصغيرة والمتوسطة بداية من سنة 1997، أما بالنسبة للجزائر فتعتبر من الدول المتأخرة مغاربيا" حيث إنطلقت في برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بداية من سنة 2000 من خلال برنامج MEDA I بداية من سنة 1995.

سنحاول في هذا الفصل تناول مختلف البرامج والسياسات المطبقة في الدول المغاربية (الجزائر، تونس والمغرب)، حيث تم تقسيم لفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الاول: برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المبحث الثاني: برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تونس

المبحث الثالث: برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المغرب

المبحث الاول: برامج الدعم والهيئات المشرفة على تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

منذ الثمانينيات عمدت الجزائر الى تغيرات اقتصادية هامة وهذا بتبنيها لبرامج الاصلاح الاقتصادي رغبة منها في الاندماج العالمي، وخاصة بعد دخول اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الاوروبي حيز التنفيذ (سبتمبر 2005)، بالإضافة الى الانضمام المرتقب الى المنظمة العالمية للتجارة.

حيث تعتبر الجزائر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد القطاعات الهامة، وذلك بداية بإصدار مجموعة من التشريعات التي تساعد الاقتصاد على الانتقال الى الاقتصاد السوق، وبداية بإنشاء وزارة خاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 1994، تسمى بوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، وبهذا أصبح ينظر الى هذا القطاع كتوجه جديد او بديل، كما عملت الجزائر على تدعيم هذا القطاع بالعديد من البرامج لتأهيل هذا النوع من المؤسسات والرفع من تنافسيته، لأنه أصبح قطاع محوريا في الاقتصاد الجزائري.

سنحاول في هذا المبحث التطرق الى مجموعة من برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المطبقة في الجزائر سواء لبرامج الوطنية أو الدولية.

المطلب الاول: برنامج وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة MIR (2006/2000)

1. التعريف بالبرنامج وأهدافه:

في إطار التعاون بين وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة (MIR) ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (ONUDI) تم إنشاء برنامج لتأهيل المؤسسات الصناعية الجزائرية بعنوان (برنامج الإدماج لدعم الهيكلة الصناعية وتأهيل المؤسسات)، حيث قدمت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية مساعدات مالية للجزائر بقيمة 11 مليون دولار سنة 2000.[1]

حيث يهدف هذا البرنامج الى:

- المساعدة في إعداد وتنفيذ السياسات الإستراتيجية للصناعة.
- تقوية هيئات الدعم والاستشارة المرتبطة بالصناعة.

[1] ـ دادي عدون ناصر وعبد الرحمان بابنات، **التدقيق الإداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص172.

- دعم وتحسين تنافسية 48 مؤسسة منها 08 مؤسسة كبيرة الحجم.
- التحكم في وضع شبكة معلومات إحصائية.

يمكن توضيح الأهداف الرئيسية للتأهيل:

أ- **الأهداف على مستوى الاقتصاد الكلي**:يتمثل هدف البرنامج الوطني للتأهيل أساسا في:[1]

- **عصرنة المحيط الصناعي**: حيث أنه يخص تطوير وترقية المحيط الصناعي من جميع النواحي المادية والتنظيمية؛
- **تحديث المحيط الصناعي**: وهي من مهام الحكومة ووزارة الصناعة حيث تقومان بتسطير توجهات السياسة العامة للتأهيل.

ب- **الأهداف على المستوى القطاعي الاقتصاد الوسيط:** ويهدف هذا البرنامج إلى تحديد الهيئات المتعاملة مع المؤسسة من حيث مهامها وإمكانياتها من أجل تدعيم وتحسين المنافسة بين المؤسسات والتي من أهمها جمعيات أرباب العمل، الهيئات العمومية، هيئات التكوين والبنوك والمؤسسات المالية.

- تعزيز وتدعيم هيئات الدعم: تحقيق ترقية الهيئات المتعاملة مع المؤسسة وتكييفها مع المعالم الجديدة للاقتصاد.
- تأهيل محيط المؤسسات: ويشمل محيط المؤسسة الاقتصادية الجزائرية كلا من البنوك والهيئات المالية، المساعدات التقنية للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، بورصة المناولة، هيئات تسيير المناطق الصناعية، مكاتب الدراسات، مراكز الموارد التقنية، هيئات التكوين.

ت- **الأهداف على مستوى الاقتصاد الجزئي**: الهدف منه التنبؤ بأهم النقائص أو الصعوبات التي تصطدم بها المؤسسة الاقتصادية ويكمن ذلك من خلال القيام بتشخيص استراتيجي لمعرفة جوانب القوة والضعف ومن ثم اتخاذ مجموعة الإجراءات المساعدة على تحسين أداء المؤسسات.

- **الأهداف المتعلقة بالاستثمارات غير المادية**:ويتعلق الأمر بجميع الاستثمارات المعنوية الهادفة إلى تحسين القدرة التنافسية للمؤسسة، خاصة ما يتعلق بالطاقات البشرية، المعارف العلمية، الدراسات والبحوث التطبيقية، البحث عن اقتحام أسواق جديدة، ابتكار منتوجات جديدة،

[1] - بوبكر محمد، **تقييم برنامجي تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية المعد من قبل وزارة الصناعة الجزائرية والمفوضية الأوروبية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 04، العدد 06، ص 357.

تحسين الجودة، إعداد برامج معلوماتية تساعد على الرفع من القدرة التنافسية للمؤسسة، اعتماد أساليب جديدة في عمليات التنظيم، التسيير والإنتاج...الخ.

- **الأهداف المتعلقة بالاستثمارات المادية**:فإن الاستثمارات المادية المتمثلة في وسائل الإنتاج تساعد على رفع القدرة التنافسية للمؤسسة عن طريق زيادة الإنتاج والتحكم في التكاليف وذلك من خلال: تشخيص عام لكل الوظائف الموجودة في المؤسسة، تحديث التجهيزات والمعدات ومواكبتها مع التطورات التقنية والتكنولوجية الجديدة.اقتناء تجهيزات جديدة تؤدي إلى رفع المردودية أكثر.

2. الهيئات المشرفة على تطبيق برنامج التأهيل:

لضمان تأهيل المؤسسات الجزائرية وفق برنامج وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة لابد من تدخل عدة هيئات منها: المديرية العامة للهيكلة الصناعية، اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية، البنوك ومصالح الإسناد والمرافقة متمثلة في المراكز التقنية المتخصصة ومكاتب الدراسات، ولكن سنركز اهتمامنا على ثلاثة هيئات أساسية متمثلة فيما يلي:

أ- المديرية العامة للهيكلة الصناعية (DGRI): وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة، وهي المسؤولة عن الإنشاء والتنسيق بين الأدوات القانونية والمالية لصندوق ترقية التنافسية الصناعية، تحديد الشروط الفنية، العمليات المالية والتنظيمية لبرنامج التأهيل، حيث المديرية تقوم بعدة مهام موكلة إليها من بينها[1]:

- التنسيق بين الأدوات التشريعية والمالية لصندوق ترقية التنافسية الصناعية.
- تبيان الشروط التنظيمية لبرنامج التأهيل.
- إبراز الهيئات المختلفة المشاركة في عمليات التأهيل.
- وضع برنامج إعلام وتكوين أخصائيين للمشاركين في برنامج التأهيل.
- إبراز الاحتياجات في مجال المعلومات بالنسبة للمؤسسات.
- يمكن القول أن المديرية العامة للهيكلة الصناعية تعد بمثابة سكرتير اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية.

[1] - تشام فاروق و تشام كمال، **دور وأهمية التأهيل في رفع القدرة التنافسية للمؤسسات دراسة مقارنة الجزائر- تونس- المغرب**، ملتقى وطني: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يومي 18/17 أفريل، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، ص66.

- تضع تحت تصرف اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية للمؤسسات العمليات القادرة على توفير ترقية وتحسين التنافسية الصناعية للمؤسسات.

ب- اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية (CNCI): تنشط اللجنة الوطنية تحت رئاسة وزير الصناعة وإعادة الهيكلة وهو الآمر أيضا ومسير الصندوق الوطني لترقية التنافسية الصناعية وهي مشكلة من:[1]

ممثل عن الوزارة مكلف بالتجارة وممثل عن وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة و ممثل عن وزارة المالية و كذلك ممثل عن وزارة التعاون الدولي ومختلف الممثلين عن جمعيات أرباب العمل وغرف التجارة والبنوك.

تتمثل المهام المسندة للجنة الوطنية للتنافسية الصناعية فيما يلي :

- وضع اتفاق نموذجي بين وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة والمؤسسة المستفيدة.
- اقتراح أي عملية أو نشاط تراه مناسبا يساعد في تحسين التنافسية الصناعية.
- تقييم ومراقبة برنامج عمل صندوق ترقية التنافسية الصناعية.
- دراسة الطلبات المقدمة من طرف المؤسسات المرشحة للحصول على مساعدات مالية في إطار العمليات الخاصة بتحسين قدراتها التنافسية.
- تحديد شروط انضمام المؤسسات في برنامج المساعدات المالية ومعدلاتها و مبالغها.
- تشخيص طلبات تمويل النفقات المتعلقة بتحسين المحيط الإنتاجي للمؤسسات والخدمات المرتبطة بالصناعة.

ث- صندوق ترقية التنافسية الصناعية (FPCI): شهد قانون المالية لسنة 2000 خلق الصندوق الوطني للتنافسية الصناعية بهدف مساعدة المؤسسات والهيئات المرافقة لها ماليا في عملية تأهيلها.تتمثل المساعدات المالية المقدمة للمؤسسات في[2]:

- الاستثمارات غير المادية (التشخيص والتقييم).
- الاستثمارات المادية (التجهيزات والمعدات).

[1] - المرسوم التنفيذي رقم 2000/192 بتاريخ 16 يوليو 2000، **يحدد كيفية تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 102-302 الذي عنوانه" صندوق ترقية التنافسية الصناعية"**، الجريدة الرسمية رقم 43 بتاريخ 19 يوليو 2000، المادة 05، ص06.

[2] - **قانون المالية لسنة 2000، الجريدة الرسمية** رقم 92 بتاريخ 25 ديسمبر 1999، المادة 92، ص74.

- التشخيص الاستراتيجي العام مخطط التأهيل تمثل المساعدات المالية المقدمة للهيئات المرافقة في النفقات المتعلقة بمايلي :

- جميع العمليات الموجهة لتطوير التنافسية الصناعية.
- جميع العمليات المرتبطة ببرامج تحديث المناطق الصناعية ومناطق النشاطات الكبرى.
- العمليات الموجهة نحو تحسين بيئة نشاط المؤسسة خاصة في المجال الإنتاجي أو الخدمات الملحقة بالقطاع الصناعي لا سيما تلك التي تهدف إلى تحسين النوعية والتكوين والبحث والتطوير ...
- وضع برامج تكوينية موجهة لمسيري المناطق الصناعية ومناطق النشاطات الكبرى يجدر الإشارة إلى أن هناك صناديق خاصة مرتبطة بالمؤسسة مثل :صندوق التهيئة العمرانية، صندوق تنمية المناطق الجنوبية، صندوق الضبط والتنمية الفلاحية، الصندوق الوطني للبيئة، صندوق ترقية التدريب، صندوق التكوين الحرفي المتواصل، الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة، صندوق ترقية الصادرات، الصندوق الوطني للبحث العلمي والتطور التكنولوجي.

3. **شروط الاستفادة من برنامج التأهيل الصناعي:** هناك مجموعة من الشروط التي يجب أن تتوفر في المؤسسة حتى يتم قبولها في برنامج التأهيل نذكر منها:[1]

- أن تكون مؤسسة جزائرية.
- تنتمي الي القطاع الانتاجي والصناعي أو قطاع الخدمات الصناعية.
- يجب أن تكون المؤسسة مسجلة في السجل التجاري.
- تنشط منذ حوالي 03 سنوات على الاقل.
- عدد العمال الدائمين 20 عاملا على الاقل بالنسبة الى المؤسسات الانتاجية، و 10 عمال بالنسبة الى المؤسسات الخدمية الصناعية.
- ان يكون صافي الاصول للسنة السابقة والحالية موجبا.

[1] - فارس طارق، **تحليل وتقييم سياسات وبرامج ترقية القدرة على التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير، والعلوم التجارية، العدد 2017/17، ص106.

- نتيجة الاستغلال (83) موجبة لسنتين على الاقل من ثلاث سنوات الاخيرة.

4. **مراحل تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية:** تمر عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية بأربع مراحل متتالية ومتواصلة فيما بينها، نوضحها في الشكل الموالي:

الشكل رقم (2-1): مراحل تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية

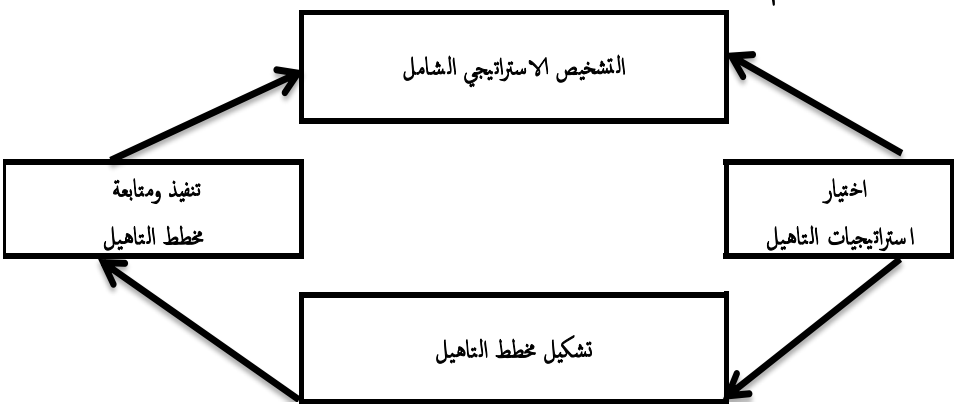

Source : Mohamed Lamine Dhaoui, op.cit. , p12

أ- **التشخيص الاستراتيجي الشامل:** إن التشخيص الاستراتيجي الشامل هو التشخيص الذي يطرح ويعرف بالمشاكل الحقيقية التي تعاني منها المؤسسة، ومن ثم إيجاد الحلول المناسبة لها، فهو بالتالي تحليل نظاميsystématique للبيئة التي تعمل فيها المؤسسة (السوق، الموقع التنافسي...)، وهو أيضا تحليل معمق وشامل لمختلف الوظائف الداخلية، وتقييم للأهداف، والكفاءات، وأداء المؤسسة، ويعتبر التشخيص الإستراتيجية المرحلة الإستراتيجية الأولى للتأهيل، ومنهجية التشخيص الاستراتيجي تكون بطريقة شاملة.[1]

ب- **تشكيل مخطط التأهيل:** يمثل تشكيل مخطط التأهيل الخطوة الثالثة من عملية التأهيل، وهو بمثابة إعادة تنظيم لمخطط أعمال المؤسسة، ويسمى أيضا مخطط الأعمال، business plan ويشكل مخطط التأهيل خلاصة التشخيص الاستراتيجي الإجمالي، بحيث يوفق بين أهداف المؤسسة وإمكانياتها، وذلك لتحسين تنافسيتها، ولهذا وجب أن تتوفر في مخطط التأهيل جملة من الشروط والتي تتمثل في:

- أن يحظى بموافقة جميع الشركاء الفاعلين في المؤسسة (ليسهل تنفيذه).
- يتطلب مخطط التأهيل الصرامة في صياغته، كما يجب أن يشمل جميع أبعاد المؤسسة آخذين بعين الاعتبار كل من متغيرات البيئة الداخلية وكذا الخارجية للمؤسسة.

[1] - غدير احمد سليمة، **متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية والخاصة- دراسة حالة الجنوب الشرقي (ورقة- الوادي، غرداية)**، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، 2017/2016، ص 113.

- يجب أن يكون مخطط التأهيل كامل ودقيق وخالي من الغموض.
- سهولة الوصول إلى المعلومة من قبل الشركاء الفاعلين في المؤسسة.

ت-اختيار استراتيجية التأهيل المناسبة:

تنضم المؤسسة الصناعية لأحد برامج التأهيل رغبة منها في التكيف مع المتغيرات الاقتصادية الجديدة : (العولمة)، وأحد أهم العناصر الأساسية المكونة لبرنامج التأهيل هو اختيار وبناء الإستراتيجية التي تتلاءم مع المتغيرات الداخلية والخارجية للمؤسسة الصناعية، والسؤال المطروح هنا ماهي أهم الاستراتيجيات التي يمكن للمؤسسة الصناعية اعتمادها والتي تسهل لها الوصول إلى الأسواق سواء منها المحلية أو الدولية، وبالتالي الرفع من قدراتها التنافسية، ولاسيما صناعة النسيج والأغذية والتي تعتبر كل منها صناعة ناضجة، وتتميز بحدة المنافسة، والخيارات الإستراتيجية الممكنة والتي يمكن الجمع بينها، وهي في الأساس ثلاث إستراتيجيات تتمثل في: إستراتيجية التركيز، وإستراتيجية الشراكة والتحالف، وأخيراً إستراتيجية المرونة.

ث-تنفيذ ومتابعة مخطط التأهيل: تعتبر آخر مرحلة في عملية التأهيل، والتي تحتاج التزاما من جميع الفاعلين في المؤسسة (المسؤولين - العمال- الموظفين) لتنفيذها على أكمل وجه، وذلك لحل المشاكل التي تعاني منها المؤسسة المؤهلة، للوصول إلى الأهداف المسطرة، و تحقيق النتائج المتوقعة، وبالتالي ضمان القدرة التنافسية للمؤسسة المؤهلة، ولا يتم هذا إلا من خلال توفر بعض الشروط والتي تضمن التنفيذ الجيد لمخطط التأهيل.[1]

- الاختيار الصحيح والصائب للمسؤولين على تنفيذ خطة التأهيل (شخصيته، إختصاصه) توفر الإرادة والرغبة في تأهيل المؤسسة.
- تعبئة وتحفيز العمال والموظفين لتنفيذ مخطط التأهيل.
- يتطلب تنفيذ مخطط التأهيل نوع من التنظيم والترتيب والصرامة من مسير المؤسسة.
- تحديد المسؤوليات في جميع مراحل تنفيذ المخطط.
- وضع برنامج وجدول زمني مفصل لتنفيذ المخطط وتوضيح بدقة الأهداف والنتائج المراد الوصول إليها.
- السرعة في التنفيذ) بمجرد الموافقة عليه(لتدارك المشاكل التي تعاني منها المؤسسة.

[1] - مرجع سبق ذكره، ص118.

- توفير بيئة عمل جيدة (جو اجتماعي) للعمال والموظفين.
- إنشاء نظام بسيط وصارم للمراقبة، لرصد الأخطاء بسرعة وتداركها.

ويمكن التعبير عن برنامج التأهيل في الشكل التالي:

الشكل رقم (2-2): مسار برنامج التأهيل

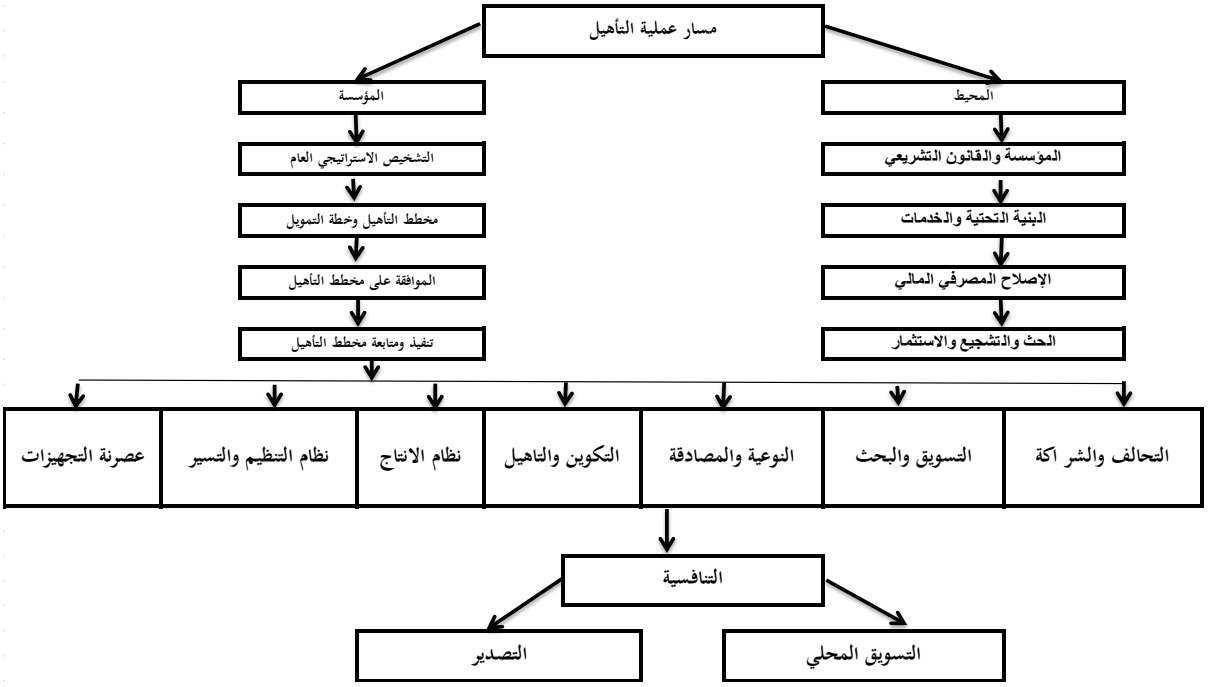

المصدر: معطي الله خير الدين و كواحلية يمينة، **إشكالية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، ملتقى دولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يومي 17/18 أفريل 2006، ص763.

حيث تم تصميم عملية التأهيل على ثلاث مراحل: الأولى هي إنشاء تشخيص استراتيجي وبالتالي السماح بتقييم المؤسسة وتحديد نقاط القوة والضعف فيها. المرحلة الثانية يتم فيها دراسة الاستراتيجيات المناسبة لتعزيز الجدوى وتحسين القدرة التنافسية للمؤسسة، أما المرحلة الأخيرة فهي تنفيذ الإجراءات التي تتطلبها عملية التأهيل.[1]

[1]- OUKACI née LACEB DAHBIA, **MISE A NIVEAU ET PROBLEMATIQUE DE COMPETITIVITE DANS LA DEMARCHE STRATEGIQUE DE L'ENTREPRISE INDUSTRIELLE ALGERIENNE FACE A L'ECONOMIE DE MARCHE,** THESE DE DOCTORAT ES SCIENCES ECONOMIQUES, UNIVERSITE MOULOUD MAMMERI DE TIZI OUZOU, 2013/2014, p151.

في ما يتعلق بالمساعدة المالية، المؤسسات المؤهلة يمكن أن تحصل على 70٪ من تكلفة الدراسة التشخيصية الاستراتيجية، و 50٪ من المبلغ من الاستثمار غير الملموس، 15٪ من مبلغ الاستثمارات المادية الممولة على حقوق الملكية أو 10٪ من مبلغ الاستثمارات المادية الممولة من قرض بنكي.

5. **صعوبات برنامج وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة:** حسب وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة الصعوبات كمايلي:[1]

- عدم كفاية التخصِيصات لصندوق التنافسية الصناعية.
- طول المواعيد لتجميع الملفات ولاسيما ملفات الحصول على الشهادات البنكية.
- طول اوقات الاستجابة لطلبات الائتمان.
- المساعدة في التعويضات عن طريق الفواتير بدلاً من المدفوعات.
- منح قرارات المساعدة من طرف لجنة وزارية المشكلة من الوزراء يساهم في طول المدة.

المطلب الثاني: البرنامج الأوروبي لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

في إطار الشراكة الاوروجزائرية استفادت الجزائر من برنامج موجه لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص كجزء من برنامج ميدا، وذلك بغية تأهيلها لتصبح قادرة على مواجهة المنافسة الأجنبية وبعد عدة اجتماعات عمل جمعت بين وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، ووزارة الشؤون الخارجية من الطرف الجزائري، وبعثة اللجنة الأوروبية (مفوضية الإتحاد الأوروبي)، تم إعداد برنامج تأهيل خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، كما تم الاتفاق على طريقة سيره وتنفيذه.

أولا: برنامج دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ميدا1) (2002-2007)

برنامج ميدا هو برنامج بتمويل مشترك من قبل المفوضية الأوروبية ووزارة الشركات الصغيرة والمتوسطة والحرف اليدوية، في إطار الشراكة الأورومتوسطية، على التوالي حتى 57 مليون و 3.4 مليون

[1]- SAADOUN RATIBA, **La privatisation des entreprises industrielles en Algérie : analyse, histoire et développement**, Thèse de Doctorat, Université Lumière Lyon 2, Faculté de science économique et de gestion, Année 2011/2012, p191.

يورو، إضافة إلى هذا المبلغ 2.5 مليون يورو المساهمات المقدرة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي وحدة من إدارة البرنامج. بدأ هذا البرنامج في يوليو 2002 وانتهى في 31ديسمبر 2007[1]

حيث يشتمل برنامج ميدا1 على ثلاث عناصر رئيسية وهي:[2]

- **الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**: ويتمثل هذا الدعم في التشخيص الاستراتيجي للمؤسسات حيث يهدف الى تحسين تنافسيتها.
- **دعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** من خلال دعم ومساندة المؤسسات المالية في نشاطها.
- **دعم محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** ويتمثل في دعم المؤسسات، جمعيات أرباب العمل، الجمعيات الحرفية في اعداد استراتيجية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، اضافة الى الدعم التقني من أجل التكوين وإنجاز الدراسات.

1- **مميزات واهداف البرنامج:** يمتاز برنامج دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدة مزايا نذكر منها:[3]

- برنامج مشترك ما بين اللجنة الاوروبية ووزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية الجزائرية.
- تحديد فترة البرنامج بـــ5 سنوات بداية من 2002 الى ديسمبر 2007.
- تقدر التكلفة الاجمالية للبرنامج بـــ52.9 مليون أورو.
- يسير البرنامج من طرف فريق مختلط من الخبراء الاوروبيين والجزائريين.
- البرنامج يمول الاستثمارات المدية (التكوين الدعم التقني، البرماجيات أخ...). بنسبة 80%.

[1]- Lamia AZOUAOU, **La compétitivité et la mise à niveau des PME maghrébines : analyse à partir d'une approche multidimensionnelle**, Revue d'ECONOMIE et de Management, N09, Octobre 2009, p182.

[2]- سعيدة بركات، **البرامج الاورو جزائرية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة دراسات لجامعة عمار ثلجي الاغواط، العدد 57، اوت 2017، ص368.

[3]- يحي علال حسين، **قياس فعالية برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول المغرب العربي**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة ابي بكر بالقايد، تلمسان، 2012،2013، ص 220.

تمثل **الهدف الأساسي** لهذا البرنامج في رفع القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة المتوسطة وذلك لمشاركة أكثر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أمّا عن الأهداف الخاصة فيمكن إيجازها في النقاط الآتية:[1]

- تحسين قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتساير التطور للانتقال إلى اقتصاد السوق.
- المساهمة في توفير الاحتياجات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تحسين المحيط المقاولاتي عن طريق دعم المؤسسات المتعمقة مباشرة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2- مجالات وادوات تدخل البرنامج: تتمثل في مايلي:

أ- **مجالات تدخل البرنامج:** يتدخل البرنامج في المجالات التالية:[2]

- اجراء التعديلات الهيكلية.
- مساندة المرحلة الانتقالية وترقية القطاع الخاص والمشاريع التي يمكن تمويلها تتعلق بما يلي:
  - إصلاح الجهاز المصرفي والمالي وتحسين مستوى التكوين المهني.
  - إنشاء مراكز استشارية للمؤسسات الاقتصادية.
  - تكوين صناديق لجمع الموارد المالية ثم اعادة توزيعها لتمويل عمليات خاصة دعم الابتكار و ترقية الوسائل الجديدة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ب- أدوات تدخل البرنامج: تتمثل أدوات التدخل فيما يلي:[3]

- التشخيص الاولي والتشخيص.
- عمليات اعادة التأهيل وعمليات التكوين.
- مخطط الاعمال ودعم المعلومة.

---

[1] - قـــدري شهمة و زغـيب شهـرزاد، **الآثار الاقتصادية للبرنامج الأوروبية لدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل الشراكة الأورو- متوسطية" دراسة حالة- الجزائر و تونس**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 19 العدد02، 2018، ص172.

[2] - سائب الزيتوني، **الشركة الاوروجزائرية ودورها في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اطار برنامج ميدا**، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2011/2010، ص77.

[3] - قدري شهلة، **الشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية وانعكاساتها على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة مقارنة الجزائر – تونس**، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار- عنابة، 2017/2016، ص311.

- البحث عن خلق صناديق لضمان القروض وتسييرها.

3- **شروط الاستفادة من البرنامج:** إن برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليس بإجباري وإنما هو خيار تتخذه المؤسسة بإرادتها المطلقة، لكم يجب ان تتوفر فيها الشروط التالية:[1]

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة التي تنشط في القطاع الصناعي.
- إثبات دخول المؤسسة مرحلة الاستغلال لمدة تفوق 03 سنوات.
- أن توظف مالا يقل عن 20 عاملا ومالا يزيد عن 250 عاملا.
- أن تقوم بالتصريح وتسدد ضرائبها بشكل عادي، ومنخرطة في صندوق الضمان الاجتماعي.
- حفظ على الاقل 60% من راس مالها الاجتماعي بإسم شخص طبيعي أو معنوي جزائري الجنسية.
- الالتزام بدفع مشاركة قدرها 20% من التكلفة الكلية للتدخلات المتوقعة لأجل التأهيل التنافسي أما الباقي يمول من طرف الاتحاد الاوروبي.

ثانيا: برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحكم في تكنولوجيا المعلومات والاتصال (ميدا2).

بعد نهاية برنامج (ميدا1) تم الشروع في برنامج آخر (ميدا2) مع الاتحاد الاوروبي، تضمن تقديم دعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. لتكثيف إستعمال تكنولوجيا الاعلام والاتصال، حيث قدر المبلغ المخصص للبرنامج بـــ 44 مليون أورو (40 مليون مساهمة المفوضية الاوروبية و4 مليون تمثل مساهمة الدولة الجزائرية)، تمتد فترة تنفيذ هذا البرنامج من 03 مارس 2008 الى 31 مارس 2014.[2]

1- **أهداف البرنامج:** يهدف برنامج (ميدا 2) الى تطوير وتأهيل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والرفع من قدراتها التنافسية، ومساعدتها الى الولوج الى الاسواق الخارجية، حيث يهدف الى

[1] - بن مكرلوف خالد، **برنامج ميدا لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية – دراسة تقييمية-** ، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، العدد 08، ديسمبر 2013، ص142.

[2] - Délégation de l'Union européenne en Algérie, **Rapport de la coopération UE-Algérie**, Édition 2014, p21.

الاستفادة من الميزات التي يتيحها الاتفاق الاوروجزائري والاستفادة من مزايا السوق، يمكن تحديد أهداف البرنامج في النقاط التالية:[1]

- تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تسييرها.
- التنسيق والمرافقة من طرف الجهات المعنية: وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ووزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والإتصال.
- تأسيس نظام للجودة على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2- **شروط الاستفادة من البرنامج:** للاستفادة من برنامج ميدا2 لابد من توفر الشروط التالية في المؤسسة:[2]

- أن يكون لها من النشاط سنتين على الاقل.
- أن توظف على الاقل 20 عامل من بينهم 3 إطارات على الاقل.
- أن تكون حققت رقم اعمال يفوق 100 مليون دينار بالنسبة للمؤسسات الصناعية.
- أن تكون توظف على الاقل 5 عمال وان تكون حققت رقم اعمال يفوق 20 مليون دينار بالنسبة للمؤسسات الخدمات المرتبطة بالصناعة.

3- **نشاطات البرنامج:** يغطي هذا البرنامج ثلاثة نشاطات تتمثل فيما يلي:

✓ الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال نقل الممارسات وأساليب التسيير الحديث، وتقديم الدعم التقني ودعم إرساء أنظمة الابداع واليقظة التكنولوجية.[3]

✓ تدعيم تنفيذ نظام الجودة في بعض القطاعات:[4]

---

[1] - زيتوني صابرين، **الشراكة الاجنبية كأداة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –دراسة حالة الجزائر**-، أطروحة دكتوراه تخصص تجارة دولية ولوجيستيك، جامعة عبد الحميد إبن باديس، مستغانم، 2017/2016، ص175.

[2] - عناني ساسية، **سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وأثرها على تنافسيتها – دراسة تقييمية-**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 04، العدد06، سنة 2014، ص238.

[3] - سهام عبد الكريم، **سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مع التركيز على برنامج PME II**، مجلة الباحث، العدد 2011/09، ص148.

[4] -Délégation de l'Union européenne en Algérie, **Rapport annuel de la coopération UE-Algérie**, Édition 2011, p14.

- دعم الهياكل المسؤولة عن الجودة، التوحيد القياسي، دعم إصدار شهادات الجودة في القطاعات المعنية.
- دعم تعزيز و إنشاء المراكز التقنية.

✓ دعم المؤسسات من خلال دعم وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، ودعم وزارة البريد وتكنولوجيا الاعلام والاتصال، ودعم مختلف الهيئات المرتبطة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

4- منهجية البرنامج المعتمد في تأهيل المؤسسات: المؤسسات الراغبة في الاستفادة من البرنامج وتستوفي الشروط تقوم بإرسال إستمارة (تحمل من موقع البرنامج) إلى مدير البرنامج تحمل إمضاء وتوقيع المسؤول ليتم البث في دراستها، وفي حالة القبول يتم الإتصال بها من طرف خبراء البرنامج من أجل تنظيم مقابلة يتم من خلالها تحديد إحتياجات المؤسسة من مرافقة وكذا الإطار القانوني لعمليات الدعم المقدمة ومدتها، ليتم الشروع في تنفيذها في أجل أقصاه 35 يوم بعد الموافقة النهائية للمؤسسة وإستجابتها لما ينص عليه الإطار القانوني، وكذا تسديد مساهمتها المالية. وفيما يخص المساهمات المالية للبرنامج فقد حددت كما يلي:[1]

- دراسات التشخيص ومخططات التأهيل: كل المصاريف على عاتق البرنامج.
- عمليات التحسيس، الإعلام والتكوين بالشراكة مع الجمعيات المهنية ومنظمات أصحاب العمل: يتحمل البرنامج كذلك جميع المصاريف.
- الخبرة المتخصصة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: 80% من المصاريف على عاتق البرنامج.

يتحمل البرنامج تكاليف العمليات السابقة بصورة مباشرة على عكس برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية الذي يقدم الدعم المالي في شكل تعويضات تمنح للمؤسسات بعد انتهاء عملية التأهيل. وفيما يخص دعم الجودة والدعم المؤسساتي (الهيئات ذات الصلة) فيتم إعداد برنامج سنوي من قبل الجهات الوصية (وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الإستثمار وبعثة "مفوضية" الإتحاد الأوروبي)تحدد من خلاله مختلف عمليات الدعم بالتنسيق مع المؤسسات والهيئات المستفيدة.

[1] - غبولي احمد، **دور برامج التأهيل في ترقية تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار إتفاق الشراكة الاوروجزائرية**، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة2 عبد الحميد مهري، 2018/2017، ص148.

المطلب الثالث: البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2007- 2010)

لقد تم اعتماد هذا البرنامج في إطار القانون رقم 18-01 ديسمبر2001 والذي يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تحمل الجنسية الجزائرية العامة منها والخاصة شرط أن لا تكون لها صعوبات مالية وتتمتع بنشاط منذ سنتين، حيث تنص المادة 18 من نفس القانون على[1]:" قيام الوزارة المكلّفة بالمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة، في إطار تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بوضع برامج التأهيل المناسبة من أجل تطوير تنافسية المؤسسات، وذلك بغرض ترقية المنتوج الوطني، ليستجيب للمقاييس العالمية".

كما أن هذا البرنامج يخص كذلك تأهيل المحيط المباشر لهذه المؤسسات وكذا هياكل دعمها حيث تم تخصيص ميزانية تقدر بمليار دينار جزائري سنويا. هدف هذا البرنامج تقوية تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى السعر والجودة. وينفذ هذا البرنامج من قبل الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 165-05 المؤرخ في 03 ماي2005 كما تم فتح حساب خاص رقم124-302 تحت عنون "الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بموجب قانون المالية لسنة 2006 رقم 16-05 المؤرخ في 31 ديسمبر 2005 ويهدف البرنامج إلى: مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى تتمكن من تحسين تنافسيتها وفق المعايير الدولية للتنظيم والتسيير، كما يطمح البرنامج لجعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قادرة على التحكم في التطور التكنولوجي والأسواق والتنافسية على مستوى النوعية والسعر والابتكار. ويجب أن تتوفر الشروط التالية في المستفيدين من البرنامج:[2]

- مؤسسة صغيرة ومتوسطة.
- تنشط منذ سنتين على الأقل، ولا تعاني من صعوبات مالية.

1- أهداف البرنامج: يهدف البرنامج الوطني الى:[3]

---

[1]- قانون رقم 18/01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، **يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الجريدة الرسمية رقم 77 بتاريخ 15 ديسمبر 2001، المادة 18، ص07.

[2]- غدير أحمد سليمة و كيحلي عائشة سلمى، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقع وآفاق**، الملتقى الدولي حول إستراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر18/19 أفريل 2012، جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر، ص11.

[3]- ابتسام بوشويط، **آلية تمويل برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية (دراسة تحليلية لنتائج برامج تأهيل المؤسسات الجزائرية)**، مرجع سبق ذكره، ص53.

- ✓ إزالة العقبات التي تعترض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ ترقية رأس المال البشري بواسطة التكوين المستمر.
- ✓ تحسين التمويل (من حيث التنظيم وحجم القروض).
- ✓ إزالة الحواجز أمام التعاون بين المؤسسات ومراكز البحث والتطوير والجامعات.
- ✓ تأهيل المحيط المجاور للمؤسسة عن طريق إنجاز عمليات ترمي إلى إيجاد تنسيق ذكي وفعال بين المؤسسة ومحيطها.
- ✓ المساهمة في تمويل مخطط تنفيذ عمليات التأهيل خاصة في ما يتعلق بترقية المؤهلات المهنية بواسطة التكوين وتحسين المستوى في الجوانب التنظيمية وأجهزة التسيير والحيازة على القواعد العامة للنوعية العالمية ومخططات التسويق.
- ✓ تحسين القدرات التقنية ووسائل الإنتاج.

2- **خصائص البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** يمكن حصر أهم خصائص البرنامج في مايلي:[1]

- يتسع ليشمل تأهيل محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- يتسع ليشمل القطاعات والمؤسسات التي لا تمسها البرامج الأخرى خاصة المؤسسات الأصغر من 20 عاملا ويعطي الأولوية للاستثمارات اللامادية.
- يقوم بتحليل فروع النشاط وضبط إجراءات التأهيل للولايات بحسب الأولوية عن طريق إعداد دراسات عامة تكون كفيلة بالتعرف عن قرب على خصوصيات كل ولاية وكل فرع نشاط وسبل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بواسطة تثمين الإمكانيات المحلية المتوفرة وقدراتها حسب الفروع وبلوغ ترقية وتطور جهوي للقطاع.

3- **محاور البرنامج:** ترتكز محاور البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات على:[2]

- إجراءات ذات بعد قطاعي (تحليل حسب الصناعة).

[1]- بن نذير نصر الدين و بن طيبة محدية، **تقييم البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية (دراسة حالة مؤسسة فيتاجو)**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 08، العدد 02، ديسمبر 2017، ص184.

[2]-RAHMANI Rachid, **La mise à niveau des entreprises en Algérie : état des lieux et perspectives**, Magister en sciences de gestion, Université de Abderrahmane MIRA de Bejaia, Année 2011, p115.

- الإجراءات الجهوية (تحديد التدابير حسب الولاية ذات الأولوية).
- إجراءات برنامج التأهيل على البيئة المؤسسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهياكل لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- اجراءات لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

4- **الهيئات المكلفة بتنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** حتى تتمكن الجهة الوصية من تسيير البرنامج إستحداث أجهزت مساندة تقوم بتقديم كل أشكال الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى تتمكن من إكتساب القدرة التنافسية وهي كمايلي:

أ- **صندوق ضمان القروض (FGAR):** أنشئ صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 06 رمضان 1423 الموافق ل 11 نوفمبر 2002 المتعلق بتطبيق القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة المتضمن للقانون الأساسي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة[1]، يهدف صندوق ضمان القروض إلى تسهيل الحصول على القروض المتوسطة الأجل التي تدخل في التركيب المالي للاستثمارات المجدية، وذلك من خلال منح الضمان للمؤسسات التي تفتقر للضمانات العينية اللازمة التي تشترطها البنوك.[2]

إن كل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإنتاجية الجزائرية مؤهلة للاستفادة من ضمانات الصندوق وتعطى الأولوية إلى المؤسسات التي تعرض مشاريع تتجاوب مع أحد هذه المعايير:

- المؤسسات التي تساهم بالإنتاج، أو التي تقدم خدمات غير موجودة في الجزائر.
- المؤسسات التي تعطي قيمة مضافة معتبرة للمتوجات المصنعة.
- المؤسسات التي تساهم في تخفيض الواردات والمؤسسات التي تساهم في رفع الصادرات.
- المشاريع التي تسمح باستخدام المواد الأولية الموجودة في الجزائر.
- المشاريع التي تحتاج إلى تمويل قليل بالمقارنة بعدد مناصب الشغل التي ستخلقها.
- المشاريع التي توظف يد عاملة مؤهلة.

[1] - المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 06 رمضان 1423 الموافق ل 11 نوفمبر 2002، **يتضمن انشاء صندوق ضمان القروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الجريدة الرسمية رقم 74 بتاريخ 13 نوفمبر 2002.

[2] - المطبوعات الداخلية للصندوق ضمان القروض، تم الاطلاع يوم 2020/11/03، على الموقع الالكتروني: https://www.fgar.dz/.

- المشاريع التي تنشأ في مناطق بها نسبة بطالة كبيرة.
- المشاريع التي تسمح بتطوير التكنولوجية الحديثة.

1. **كيفية تغطية الصندوق للقروض الممنوحة:** تعلق الأمر بضمان تسديد جزء من الخسارة التي يتحملها البنك في حالة عدم تسديد القرض، تصل نسبة الضمان الى 80٪ من القرض البنكي تحدد النسبة المتعلقة بكل ملف حسب تكلفة القروض و درجة المخاطرة، المبلغ الأقصى للضمان يساوي 100 مليون دينار جزائري.

ملاحظة: تحديد مبلغ الضمان لا يعني تحديد مبلغ القروض و لا كلفة المشروع والمدة القصوى للضمان هي 7 سنوات، ويأخذ البنك الأجهزة المكونة للمشروع كضمان.

2. **احصائيات عن نشاط الصندوق:** منذ تأسيس الصندوق في أفريل 2004 عمل على القيام بمهمته الاساسية وهي تسهيل الحصول على القروض البنكية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث كانت حصيلة الصندوق من أفريل 2004 الى غاية جوان 2017 وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (2-1): توزيع مشاريع صندوق الضمان حسب قطاع النشاط

قطاع النشاط	المشاريع	%	مبلغ الضمان د ج	%	مناصب الشغل	%
الصناعة	970	50	32 151 448 062	60	36 609	59
الاشغال العمومية، البناء والري	526	27	10 993 691 363	21	15 999	26
الفلاحة والصيد البحري	24	1	882 180 868	2	845	1
خدمات	417	22	9 466 535 915	18	8 335	13
المجموع	1937	100	53 493 856 208	100	61 788	100

المصدر: من اعداد الطالب بناء على منشورات صندوق FGAR

من خلال الجدول يلاحظ ان قطاع الصناعة كانت له نصف المشاريع الممولة من طرف الصندوق و60% من الأمول التي منحها الصندوق، يليها قطاع الاشغال العمومية والبناء والري بـ 27% من المشاريع الممولة يليها قطاع الخدمات بـ 22% وفي الاخير قطاع الفلاحة والصيد البحري، وكذالك في استحداث مناصب الشغل الحصة الاكبر لقطاع الصناعة بـ 59%.

ب-صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: CGCI-PME

صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (CGCI-Pme) هو شركة تم إنشاؤها بمبادرة من السلطات العامة بموجب المرسوم الرئاسي 04 -134 المؤرخ 19 أبريل 2004 الذي يحدد النظام الأساسي للصندوق لدعم إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[1]

من خلال تسهيل الوصول إلى الائتمان (الغرض الاجتماعي القانوني). يبلغ رأسمالها المصرح به 30 مليار دينار، ومكتتب حتى 20 مليار دينار، و 60٪ مملوكة للخزينة العامة و 40٪ للبنوك.[2]

إن الضمان الذي يمنحه صندوق ضمان قروض الاستثمارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يغطي نسبة من الخسارة التي يتحملها البنك في حالة عدم تسديد القرض، وقد حدد مستوى تغطية الخسارة بنسبة 80 % عندما يتعلق الأمر بقروض ممنوحة عند إنشاء مؤسسة صغيرة ومتوسطة ونسبة 60 % في الحالات الأخرى أما المبلغ الأقصى للضمان فقد حدد بـ 50 مليون دينار جزائري، ويتقاضى (CGCI) نظير تقديمه للضمان علاوة قدرها 0.5 % من القرض المضمون المتبقي، يسددها المستثمر سنويا من المتبقي، ويتم تحصيلها من قبل البنك لفائدة الصندوق.[3]

ت-الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ANDPME):

أنشأت الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمرسوم تنفيذي رقم 165-05 بتاريخ 03 ماي 2005[4] الذي يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنظيمها وسيرها حيث تتولى المهام التالية:[5]

- تنفيذ الاستراتيجية القطاعية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

---

[1] - مرسوم رئاسي رقم 04- 134 بتاريخ 19 أفريل 2004، **يتضمن القانون الاساسي لصندوق ضمان قروض إستثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الجريدة الرسمية رقم 27 بتاريخ 2004/04/28.

[2] - منشورات صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تم الاطلاع يوم 2020/11/03. على الموقع: http://www.cgci.dz/

[3] - خوني رابح واخرون، **هيئات ضمان التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، ملتقى وطني حول: إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي 07/06 ديسمبر 2017، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر، ص15.

[4] - مرسوم تنفيذي رقم 05- 165 بتاريخ 03 ماي 2005 **يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنظيمها وسيرها**، الجريدة الرسمية رقم 32 بتاريخ 04 ماي 2005.

[5] - عبد الجليل شليق وأخرون، **برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة رؤى إقتصادية، العدد الثالث ديسمبر 2012، ص225.

- تقييم فعالية تطبيق البرامج القطاعية ونجاعتها واقتراح التصويبات الضرورية.
- متابعة ديمغرافية المؤسسات من حيث الانشاء والتوقيف وتغيير النشاط.
- انجاز دراسات حول فروع قطاعات النشاطات الاقتصادية والمذكرات الظرفية الدورية.
- جمع واستغلال ونشر معلومات محددة في ميدان نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ث-الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

بموجب المرسوم التنفيذي رقم 06-240 بتاريخ 04 جويلية 2006 أنشئ الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يهتم هذا الصندوق بتمويل عمليات التأهيل المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تخضع للقانون الجزائري وتنشط منذ سنتين ولا تعاني من صعوبات مالية، الصندوق تحت الوصاية المباشرة لوزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفي ما يتعلق في مصادر أمواله يحددها قرار مشترك بين الوزارة الوصية ووزارة المالية.[1]

أما نشاطات الصندوق تغطي النشاطات التالية:[2]

- ✓ الدراسات المتعلقة بالتشخيصات القبلية والتشخيصات الاستراتيجية.
- ✓ إعداد وتنفيذ مخططات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المقبولة.
- ✓ إعداد دراسات السوق و المرافقة قصد الحصول على الإشهاد على مطابقة الجودة.
- ✓ دعم مخططات تكوين موظفي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ دعم الابتكار التكنولوجي والبحث والتطوير على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ إعداد دراسات حول الموقع الاستراتيجي لشعب النشاطات.
- ✓ تدعيم القدرات الغير مادية لتدخلات الجمعيات المهنية من أجل تعميم فهم وتأطير برنامج التأهيل.
- ✓ تطوير الوساطة المالية بين المؤسسات المالية والبنوك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تسهيل الحصول على القروض البنكية وأجهزة الدعم المالي.

[1] - المرسوم التنفيذي رقم 06-240 بتاريخ 04 جويلية 2006، **يحدّد كيفيات سير حساب التخصيص الخاص رقم302-124 عنوانه "الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"** الجريدة الرسمية 45 بتاريخ 09 جويلية 2006.

[2] - قرار وزاري مشترك بتاريخ 07 فبراير 2007 **يحدد ايرادات ونفقات الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الجريدة الرسمية رقم 18 بتاريخ 18 مارس 2007.

- ✓ إعداد وتنفيذ مخطط إعلامي حول البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ نشاطات المتابعة والتقييم والسهر حول ملاءمة وأثر البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الرابع: البرنامج الوطني الجديد لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2010- 2014)

يعتبر البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من البرامج التي تعول عليها الدولة الجزائرية من أجل تأهيل المؤسسات الجزائرية وتحسين تنافسيتها لتتمكن من منافسة المؤسسات الأجنبية حيث تمت المصادقة عليه من قبل مجلس الوزراء المنعقد في 11جويلية 2010.

هدف هذا البرنامج هو تأهيل 20000 ألف مؤسسة جزائرية خلال فترة خمس سنوات، بالتركيز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (عدد عمالها من 5 إلى 250 عاملا) والمحيط الذي تعيش فيه، بتكلفة إجمالية تقدر بـــ385مليار دينار جزائري، أي بتكلفة متوسطة لكل مؤسسة تقدر بـــــ19مليون دينار جزائري.[1]

وهناك أهدف أخرى يحددها البرنامج الجديد للتأهيل منها:[2]

- رفع القيود السائدة التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- العمل على وضع سياسات الحوافز واستخدام التقنيات الحديثة وتنويع المنتوجات.
- تأهيل العنصر(العامل) البشري وقدرته على التكيف.
- تشجيع التعاقد من الباطن للمؤسسات.
- حث المؤسسات على الاتجاه الى التصدير.

بدون هذه الاجراءات المؤسسات الجزائرية لن تكون قادرة على التكيف مع السياسات الجديدة المرتبطة بالسوق.

[1] ــ رؤوف زرفة و أحمد سلايمي، **واقع تطبيق البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2017/2010)- دراسة تقيمية**، مجلة العلوم الانسانية لجامعة أم البواقي، المجلد05، العدد 02 ديسمبر 2018، ص519.

[2]- OUKACI née LACEB DAHBIA, **MISE A NIVEAU ET PROBLEMATIQUE DE COMPETITIVITE DANS LA DEMARCHE STRATEGIQUE DE L'ENTREPRISE INDUSTRIELLE ALGERIENNE FACE A L'ECONOMIE DE MARCHE,** op, cite, p181.

1- **البطاقة الفنية للبرنامج:** يمكن عرض البرنامج في العناصر الآتية:[1]

- يهدف الى تأهيل 20000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة.
- مدة الانجاز 05 سنوات.
- الجهة المستهدفة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- الكلفة الكلية للبرنامج 385.736.000.000.00 دج أي التكلفة المتوسطة لكل مؤسسة تقدر بـ 19.287.000.00 دج.
- مصادر التمويل ميزانية الدولة: حساب التخصيص الخاص 302/124 المسمى: (الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة).
- الجهة المكلفة بتنفيذ البرنامج: الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- المتابعة والتقييم: اللجنة الوطنية للتأهيل.

2- نشاطات البرنامج:

تتمثل الأنشطة الرئيسية للبرنامج الوطني الجديد لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيدعم ومساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل[2]:

- ✓ التشخيص الأولي والتشخيص المعمق لوضعية المؤسسة، الإستثمارات الغير مادية.
- ✓ الإستثمارات المادية، التكوين والمساعدة الخاصة.

حيث تعطى الحرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اختيار أحد من العناصر المذكورة من أجل تأهيلها وهذا تماشيا مع الاحتياجات الفعلية للمؤسسة.

[1]- Moussaoui Rachid, Directeur ANDPME, **programme national de mise à niveau des PME**, Ministère de l'Industrie, de la Petite et Moyenne Entreprise, Mostaganem: 30 juin 2011, p11.

[2]- خالد بن مكرلوف، **تقييم برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر –بين الواقع والأفاق**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة 02، (2017/2016)، ص328.

3- شروط الاستفادة من البرنامج:

من اجل استفادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من البرنامج الجديد وضعة الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجموعة من الشروط نذكرها منها:[1]

- المؤسسة جزائرية (تخضع للقانون الجزائري) وتمارس نشاطها منذ عامين (02 سنة عمل) على الأقل.
- مؤسسة تنتمي الى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية.
- تتوفر على تركيبة مالية متوازنة.
- مؤسسة لها القدرة على إنشاء مناصب عمل قارة.
- مؤسسة لها القدرة على النمو ومواكبة التطور التكنولوجي.

لابد ان تكون المؤسسات المستفيدة تنشط في القطاعات التالية:[2]

- الصناعة والصناعة الغذائية.
- البناء والأشغال العمومية والري.
- خدمات البري وتكنولوجيا الاعلام والاتصال.
- الصيد البحري.
- السياحة والفندقة، النقل.
- الخدمات باستثناء نشاطات إعادة البيع على الحالة.

4- إجراءات تنفيذ البرنامج الوطني الجديد لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: إجراءات التأهيل تتم وفق ثلاث مراحل كبرى وهي:[3]

أ- المرحلة الأولى: التشخيص الأولي و التشخيص

✓ **التشخيص الأولي:**

[1]- عتيق شيخ، **تقييم أثر برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (2015/1990)**، اطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، (2019/2018)، جامعة وهران 02، ص233.

[2]- المرسوم التنفيذي رقم 12-134 المؤرخ في 21مارس 2012، **يتضمن تحديد كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم124-302 الذي عنوانه الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الجريدة الرسمية، العدد 18 بتاريخ 28 مارس 2012، ص16.

[3]- Moussaoui Rachid, Directeur ANDPME, **programme national de mise à niveau des PME**, op, cite, p21.

- التكلفة القصوى لهذه العملية هي 500000.00 دج.
- الدعم العمومي يغطي 80 % أي بقيمة 400000.00 دج.
- الفارق 100000.00 دج مساهمة المؤسسة.

✓ **التشخيص:**

- التكلفة القصوى تقدر بـ 2500000.00دج.
- الدعم العمومي يغطي 80 % أي بقيمة 2000000.00 دج.
- الفارق 500000.00 دج مساهمة المؤسسة.

ب- المرحلة الثانية: الإستثمارات

✓ **الإستثمارات المادية:**

- التكلفة القصوى لهذه العملية هي 3000000.00 دج.
- الدولة تتكفل بـ :

- 80 % من أجل المؤسسات التي رقم أعمالها أقل من 100 مليون دج و الفارق تتكفل به المؤسسة و الذي يقدر بـ 2,4 مليون دج.
- 50% من المؤسسات التي رقم أعمالها بين 100 و500 مليون دج ، الفارق تتكفل به المؤسسة و الذي يقدر بـ 1,5 مليون دج.

التمويل عن طريق القروض البنكية محققة الفوائد:

- 6% من أجل المؤسسات التي رقم أعمالها أقل من 500 مليون دج.
- 4 % من أجل المؤسسات التي رقم أعمالها بين من 500 و 100 مليون دج.
- 2 % لصالح المؤسسات و التي رقم أعمالها يتراوح بين 1000 و 2000 مليون دج.

✓ **الاستثمارات المادية و الإنتاجية:**

- التكلفة القصوى لهذه العملية هي 000 000 15 دج.
- الدولة تتكفل بـ 10 %من التكلفة لصالح المؤسسات التي رقم أعمالها أقل من 100 مليون دج.
- الفارق مساهمة المؤسسة و هو 13,5 مليون دج.

التمويل عن طريق القروض البنكية محققة الفوائد:

- 3,5 % لصالح المؤسسة المحققة رقم أعمال أقل من 100 مليون دج.
- 3 % لصالح المؤسسة المحققة رقم أعمال بين 100 و 500 مليون دج.
- 1 % لصالح المؤسسة المحققة رقم أعمال بين 1000 و 2000 مليون دج.

✓ **الاستثمارات المادية ذات الطابع الأولي:**

- التكلفة القصوى لهذه العملية هي 000 000 30 دج.
- التمويل هذه العملية عن طريق المؤسسة
- تتكفل الدولة بقروض بنكية محققة الفوائد بنسبة 2.5% دج.

✓ **الاستثمارات التكنولوجية و القيمة المعلوماتية:**

- التكلفة القصوى لهذه العملية هي 000 000 15 دج.
- الدولة تتكفل بـ 40 % من التكلفة وذلك بقيمة 000 000 6 دج.
- الفارق مساهمة المؤسسة ويقدر بـ 000 000 9 دج إما عن طريق الصندوق الخاص (fonds propres) أو قروض بنكية بنسبة 4 %

ت- المرحلة الثالثة: التكوين و المساعدة الخاصة

✓ **التكوين :**

❖ **التأطير:**

- التكلفة القصوى لهذه العملية هي: 500000.00 دج.
- الدولة تتكفل بـ 80% من التكلفة وذلك بقيمة 400000.00 دج.
- الفارق مساهمة المؤسسة ويقدر بـ 100000.00 دج.

إما عن طريق الصندوق الخاص (fonds propres) أو قروض بنكية بنسبة محققة الفوائد (حيث تتكفل كليا بالتكلفة).

✓ **المساعدة الخاصة:**

❖ **التدريب أو المتابعة في ميدان تكنولوجية الأشغال و التصدير، الخبرة المالية certification:**

- التكلفة القصوى لهذه العملية هي 1000000.00دج.
- الدولة تتكفل ب 80 % من التكلفة وذلك بقيمة 800000.00 دج.
- الفارق مساهمة المؤسسة إما عن طريق الصندوق الخاص أو قروض بنكية مخفضة الفائدة بنسبة 6%. المواصفات:

- التكلفة القصوى لهذه العملية هي 5000000.00 دج، الدولة تتكفل ب 20 % من التكلفة.

المبحث الثاني: برامج الدعم والهيئات المشرفة على تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تونس.

منذ توقيع إتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي سنة 1995 حرصت الحكومة التونسية على وضع إستراتيجية مع أوروبا لتحسين القدرة التنافسية للمؤسسات التونسية ومن أبرزها: مواصلة برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية (برنامج تأهيل الصناعة) لتنمية القدرة التنافسية عبر حث المؤسسات على تطوير وسائل الإنتاج ومواكبة التكنولوجيا الحديثة وإرساء نظام الجودة[1]، وكذلك وضع برنامج الاستثمارات التكنولوجية ذات الأولوية (ITP) وبرنامج دعم الهيكلة المالية (RPF)، إضافة الى مجموعة من البرامج المساعدة وهياكل الدعم وتسيير هذه البرامج. سنحاول التطرق الى كل هذه الإجراءات والبرامج في هذا المبحث.

المطلب الاول: الإطار القانوني لبرنامج تأهيل المؤسسات.

سنحاول التطرق في هذا المطلب الى مختلف الإجراءات والقوانين التي تحكم مختلف البرامج المطبقة في تونس لتأهيل مؤسساتها الصغيرة والمتوسطة، واهم الأهداف التي تصبو إليها هذه البرامج، وفي الأخير يتم الحديث عن مختلف مكونات برامج تأهيل المؤسسات التونسية.

1. القوانين المرتبطة ببرنامج التأهيل:

بعد الاستقلال، إتسم تطور الصناعة التونسية بتدخل الدولة من خلال إنشاء البنية التحتية وإطلاق الصناعات الأساسية وعلى الرغم من الرغبة في تطبيق سياسة الانفتاح الليبرالية في السبعينيات، فقد عانت البلاد من أزمة اقتصادية في عام 1986 مما جعل من الضروري إطلاق برنامج التعديل الهيكلي، الذي يهدف إلى استعادة التوازنات العالمية، وإعادة إطلاق النمو وانتعاش الاستثمار وكذلك انفتاح الاقتصاد.

في أوائل التسعينيات، شهدت السياسة الصناعية اتجاهين متكاملين: من جهة تحرير الاقتصاد وفك ارتباط الدولة، ومن ناحية أخرى تنفيذ سلسلة من إجراءات الدعم للشركات الصناعية، في هذا السياق تم إطلاقPMN في عام 1995 لدعم المؤسسات التي دعت للعمل في بيئة تنافسية بشكل متزايد، في الواقع أدى تحرير الاقتصاد وانفتاحه إلى وضع الإمكانيات الإنتاجية في جميع أنحاء العالم أمام واجب مزدوج للانفتاح

[1] - رشيد الصغير، **تطوير سياسات دعم الاستثمار في الصناعة، الاستثمار في القطاعات الواعدة**، العدد15، مجلة بريد الصناعة، وكالة النهوض بالصناعة والتجديد، تونس، جانفي 2018، ص05.

والتحديث المستمر. حيث سعت تونس الى وضع مجموعة من القوانين والنصوص التشريعية التي تساهم في تسيير وتنفيذ برنامج التأهيل نذكر منها:[1]

- القانون رقم 127/94 بتاريخ 26 ديسمبر 1994 والمتضمن قانون المالية لسنة 1995 ولاسيما المادتين 37 و39.
- المرسوم رقم 2495/95 المؤرخ في 18 ديسمبر 1995 والمتضمن وضع الاجراءات المنظمة وكيفيات تسيير صندوق تنمية القدرة التنافسية الصناعية (FODEC) وتعديلاتها (مرسوم 2556/2005 بتاريخ 19 سبتمبر 2005 و المرسوم 1703/2006 بتاريخ 12 جوان 2005).
- مرسوم 916/95 بتاريخ 22 ماي 1995 المتضمن صلاحيات وزارة الصناعة.
- القانون رقم 101/99 بتاريخ 31 ديسمبر 1999 والمتضمن قانون المالية لسنة 2000 ولاسيما المادتين 36 و37.
- المرسوم رقم 2741/99 بتاريخ 06 ديسمبر 1999 الموضح تنظيم وتسيير صندوق تنمية القدرة التنافسية الصناعية.

2. **أهداف برامج تأهيل المؤسسات التونسية:** تتمثل أهم أهداف برنامج التأهيل فيما يلي:[2]

- الرفع من القدرة التنافسية للمؤسسات.
- دعم ومساندة المؤسسات الصناعية لتطوير كفاءتها والرفع من إنتاجيتها.
- تعزيز المشاريع الاجتماعية والاقتصادية المساعدة على تأهيل النسيج الصناعي التونسي.
- تمكين المؤسسات من تلبية متطلبات السوق الدولية.
- تكييف البنية التحتية للجودة وفق الاتفاقيات التونسية مع الشركاء الأجانب.
- تقديم المساعدة للمؤسسات الاقتصادية والصناعية على تنفيذ خطط إعادة الهيكلة المالية.

[1] - le site officiel du programme de mise à niveau des entreprises Tunisienne : http://www.pmn.nat.tn/

[2] - يحي علال حسين، **البرنامج التونسي لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عرض- تحليل – تقييم**، المعيار، المجلد 6، العدد 01، جوان 2015، ص460.

3. **مكونات برنامج تأهيل المؤسسات التونسية:** قامت الدولة بمجموعة من الإجراءات والتدابير لدعم بيئة الأعمال التونسية ويمكن أن نوجزها فيما يلي:

أ- **البيئة المادية:** والمتمثلة في مايلي:[1]

- ✓ تحديث وخلق مناطق صناعية جديدة وتطوير المناطق الحرة.
- ✓ تطوير البنى التحتية وخاصة في مجال النقل والتشريعات.
- ✓ تجديد شبكة الاتصالات وخلق خدمات جديدة وتوفير الربط المباشر لأقصى حد ممكن.

ب- **البيئة التنظيمية:** وتتمثل فيما يلي:[2]

- ✓ راجعة الإطار القضائي وتحرير المبادرات فيما يخص خلق المؤسسات والاستثمار
- ✓ إصلاح الإدارات عن طريق برنامج مكثف لتكوين الإطارات وتبسيط وعصرنة المهام الإدارية.
- ✓ إصلاح التعليم التقني والتكوين المهني وتوجيهه نحو إشراك المؤسسات في هذا الإطار وتحسين المستوى.
- ✓ إعانة وتقوية الهياكل القاعدية الموجودة مثل المراكز التقنية والمخابر المركزية للتجارب والتحاليل.
- ✓ ترقية النوعية عن طريق برنامج تكوين خبراء في تسيير الجدوة وتأهيل المخابر وتحسيس المؤسسات لإدخال طرق ومناهج جديدة لنوعية أفضل.
- ✓ تحسين نشر المعلومات الاقتصادية وتشكيل المرصد الوطني لمراقبة الأسعار والأحوال الاقتصادية

ت- **البيئة المالية والبنكية:** يتميز هذا الجانب من تأهيل المؤسسات بالأهداف الطموحة المتمثلة في تجديد أدوات التمويل وتطبيقها:[3]

- ✓ مراجعة النظام النقدي والجبائي.
- ✓ تطوير سوق مالي عن طريق خلق بورصة ووضع مناخ تنظيمي ملائم لتنشيط هذا السوق.
- ✓ تكوين تدريجي لسوق الصرف بهدف جعل الدينار التونسي- عملة قابلة للتحويل مقابل العملات الأجنبية.

---

[1] - تشام فاروق و تشام كمال، **دور وأهمية التأهيل في رفع القدرة التنافسية للمؤسسات دراسة مقارنة الجزائر- تونس- المغرب**، مرجع سبق ذكره، ص57.

[2] - Hervé Bougault et Ewa Filipiak, **Les programmes de mise à niveau des entreprises Tunisie, Maroc, Sénégal,** Agence Française de Développement, 2005, p39.

[3] - تشام فاروق و تشام كمال، **دور وأهمية التأهيل في رفع القدرة التنافسية للمؤسسات دراسة مقارنة الجزائر- تونس- المغرب**، مرجع سبق ذكره، ص58.

- ✓ تحرير تحويل العملة الصعبة في مجال الاستثمارات وحرية المؤسسات في توظيفها.
- ✓ إعادة هيكلة أو تنظيم المؤسسات المالية وبالخصوص المنظمات العامة مع إصلاح قانون البنوك.
- ✓ تكييف النظام البنكي والسوق المالي لمواكبة المقاييس العالمية مع التركيز على حرية البنك المركزي.
- ✓ برنامج تكوين وإدماج موظفي القطاع المصرفي والمالي بالتعاون مع المؤسسات الأوروبية.

المطلب الثاني: البرامج الأساسية لتأهيل المؤسسات التونسية.

في إطار سعي تونس لرفع التحديات المطروحة ومواصلة مسيرة البناء والتنمية للارتقاء إلى مصف الاقتصاديات العالمية الأكثر تطورا والأشد تنافسية. عملت تونس على إحداث برنامج التأهيل الصناعي منذ سنة 1996 وتطويره لمواكبة التطورات التكنولوجية والمحافظة على المكسب الطبيعي، سنحاول في هذا المطلب التطرق الى ثلاث برامج أساسية في عملية التأهيل:

- برنامج تأهيل الصناعة (PMN).
- برنامج الاستثمارات التكنولوجية ذات الأولوية (ITP).
- برنامج دعم الهيكلة المالية (RPF).

أولاً: برنامج تأهيل الصناعة (PMN)

تعتبر تونس أول بلد جنوب متوسطي قام بالإرساء الفعلي لمنطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي وذلك بداية من سنة 2008 بموجب الاتفاق الذي تم توقيعه في 17 جويلية 1995، وخلال فترة التخضير للانضمام لمنطقة التبادل الحر أطلقت السلطات التونسية برنامج الإعادة هيكلة وتحديث الصناعة وتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات التونسية والنهوض بها وتحضيرها للمنافسة العالمية وهو ما أطلق عليه "برنامج التأهيل الصناعيPMN" الذي عرف بدايته سنة 1996 مع الانطلاق في المخطط التاسع (1996-2001)[1]، ويتم تنفيذ هذا البرنامج عبر ثلاث مراحل نلخصها في الجدول الموالي:

[1] - بريش السعيد و طيب سارة، **إضاءات على برنامج التأهيل الصناعي التونسي وكيفية إستفادة الجزائر منه**، الملتقى الدولي الثاني حول: (متطلبات تأهيل الاقتصاد الجزائري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة)، يومي 07/06 نوفمبر 2013، جامعة الشيخ التبسي- تبسة، ص05.

الجدول رقم (2-2): مراحل سياسة التأهيل الصناعي التونسي

المرحلة	2000/1996	2005/2000	.../2005
الانطلاق	التوازن المالي- التأطير- غزو أسواق جديدة		
التوطيد (الدعم)		امتداد للمرحلة الاولى- تعزيز الخدمات المرتبطة بالصناعة	
العصرنة			التدريب- العصرنة- الابتكار

Source : Samy Bennaceur et autres, **Evaluation des politiques de mise à niveau des entreprises de la rive sud de la méditerranée : les cas de l'Algérie, l'Egypte et la Tunisie**, femise research programme, décembre 2007, p87.

1- **مبادئ برنامج تأهيل المؤسسات:** يرتكز برنامج التأهيل الصناعي على ثلاث مبادئ أساسية:[1]

- **المبدأ الأول:** دعم إنتاجية واستثمار المؤسسات وتحديثها، ويهدف إلى:

– ترقية القدرة التنافسية للمؤسسات من حيث السعر، النوعية والإبداع.

– القدرة على التحكم ومواكبة التغيرات التقنية وتقلبات الأسواق.

- **المبدأ الثاني:** تحقيق نسبة نمو مقبولة عبر الزمن وتوجيه البرنامج في هذا الإطار، ويسعى هذا المبدأ إلى:

– تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات عن طريق السيطرة على الجودة، وتقوية المؤهلات الفنية والتقنية للعمالة.

– الحصول على تكنولوجيا حديثة وتحديث المعارف الاحترافية.

– تعزيز رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة.

- **المبدأ الثالث:** يتمثل في حرية اختيار المؤسسة الانخراط في برنامج التأهيل من عدمه، شرط تطهير المؤسسة لوضعيتها قبل الانخراط، وذلك تحت إشراف اللجنة القومية التابعة لوزارة الصناعة التونسية والخاصة بالمؤسسات التي تواجه صعوبات.

2- **أحقية الانتفاع من البرنامج:** تنتفع المؤسسات التي تدخلت طور النشاط الفعلي منذ مدة لا تقل عن السنتين بآليات برنامج تأهيل الصناعة وذلك في القطاعات التالية:[1]

[1] - Hervé Bougault et Ewa Filipiak, **Les programmes de mise à niveau des entreprises Tunisie, Maroc, Sénégal,** op.cit. pp 43- 44.

أ- **الأنشطة الصناعية:** تتمثل في قطاعات عدة منها: قطاعات الصناعات الفلاحة والغذائية، قطاعات صناعات مواد البناء والخزف، قطاعات الصناعات الكيميائية، قطاعات صناعات النسيج والجلد، قطاع الصناعات الميكانيكية والمعدنية والكهربائية، قطاع الصناعات المختلفة.

ب- **أنشطة الخدمات المرتبطة بالصناعة:**

- **خدمات معلوماتية:** الدراسات والاستشارات، تطوير البرمجيات.
- **خدمات في الدراسات والاستشارة والخبرة والمعونة**
- **خدمات الصيانة الصناعية:** الصيانة الصناعة، المراقبة الفنية، تركيب المصانع.
- خدمات النشر، خدمات الاتصالات، مراكز التجميع للصناعة.

3- منح التأهيل:

أ- **المنحة الخاصة بدراسة التشخيص:** 70% من كلفة دراسة التشخيص المصادق عليها من قبل لجنة تسيير البرنامج بسقف لا يتعدى الثلاثين ألف دينار تونسي (30.000 دينار).

ب- **المنح الخاصة بالاستثمارات اللامادية:** 70% من كلفة الاستثمارات.

ت- **المنح الخاصة بالاستثمارات المادية:** 20% من الاستثمارات الممولة بموارد ذاتية، و10% من الاستثمارات الممولة بالقروض.

4- الإجراءات:

أ- **الانخراط في برنامج تأهيل الصناعة:** تنخرط المؤسسات في البرنامج بمجرد طلب في الغرض حسب الأنموذج المتوفر على الموقع www.pmn.nat.tn ويرفق هذا الطلب نسخ من المستندات التالية: السجل التجاري والتصريح لدى وكالة النهوض بالصناعة والتجديد، والمعرف الجبائي وشهادة الدخول في طور الإنتاج أو الفاتورة الأولى للمؤسسة.

ب- **دراسة التشخيص/مخطط التأهيل:**

- يجب أن تشمل دراسة التشخيص جميع وظائف المؤسسة، مع مراعات التموقع الاستراتيجي الوطني والدولي.
- يجب أن يتضمن مخطط التأهيل قائمة مفصلة للاستثمارات المادية واللامادية المزمع إنجازها.

[1]- برنامج تأهيل الصناعة، أكتوبر 2010، تاريخ الاطلاع 2020/11/23 على الموقع:
http://www.pmn.nat.tn/documents-a-telecharger

ت- **ملف التأهيل:** يجب أن يقدم ملف التأهيل لمكتب تأهيل الصناعة في اجل سنة من تاريخ الانخراط، ويحتوى ملف التأهيل على الوثائق التالية:

- أربعة نسخ من دراسة التشخيص / مخطط التأهيل ونسخة على حامل رقمي.
- الاستمارة الخاصة بالمؤسسة حسب الأنموذج المتوفر على الموقع www.pmn.nat.tn .
- الفواتير التقديرية للاستثمارات، القوائم المالية للسنوات الثلاثة الأخيرة.

ث- **المصادقة على مخطط التأهيل:** تتم دراسة مخطط التأهيل من قبل مكتب التأهيل قبل عرضه على لجنة التسيير للمصادقة، وإثر المصادقة على مخطط التأهيل تتم موافاة المؤسسة بمقرر إسناد منح يتضمن مختلف الاستثمارات وكلفتها والمنح المرصودة لها وكذالك التحفظات الخاصة بها إن اقتضى الأمر.

ج- إنجاز مخطط التأهيل

ح- المتابعة وصرف منح التأهيل:

تصرف منحة دراسة التشخيص في قسط واحد أثر المصادقة على مخطط التأهيل (دون تقديم مطلب في الغرض) وتصرف المنحة مباشرة للمؤسسة كما يمكن صرفها للمركز الفني أو لمكتب الدراسات عند الاستظهار بوثيقة تتخلى بمقتضاها المؤسسة عن المنحة المذكورة (مع التعريف بإمضاء المسؤول القانوني للمؤسسة).

- إثر إنجاز المؤسسة للاستثمارات المصادق عليها بمخطط تأهيلها، تنطلق عملية المتابعة بتقديم طلب لمكتب التأهيل و الذي يكلف بدوره المركز الفني القطاعي المختص بعملية المتابعة (مع إشعار المؤسسة بمكتوب في الغرض).
- يتعين على المؤسسة الاتصال بالمركز الفني القطاعي وإشعاره بجاهزيتها لبقول مهمة المتابعة.
- يتم صرف منح الاستثمارات المادية واللامادية ضمن أربعة أقساط أو أقل ومع اشتراط نسبة إنجاز لا تقل عن 30 % بالنسبة للقسط الأول وتفوق 60 % بالنسبة للقسط الثالث.
- يتم صرف منح الاستثمارات اللامادية عند إنجازها بصفة كلية والاستظهار بالإثباتات اللازمة وبدون اعتبار نسبة تقدم إنجاز مخطط التأهيل . والشكل التالي يوضح برنامج التأهيل الصناعة التونسي:

الشكل رقم (2-3): برنامج تأهيل الصناعة

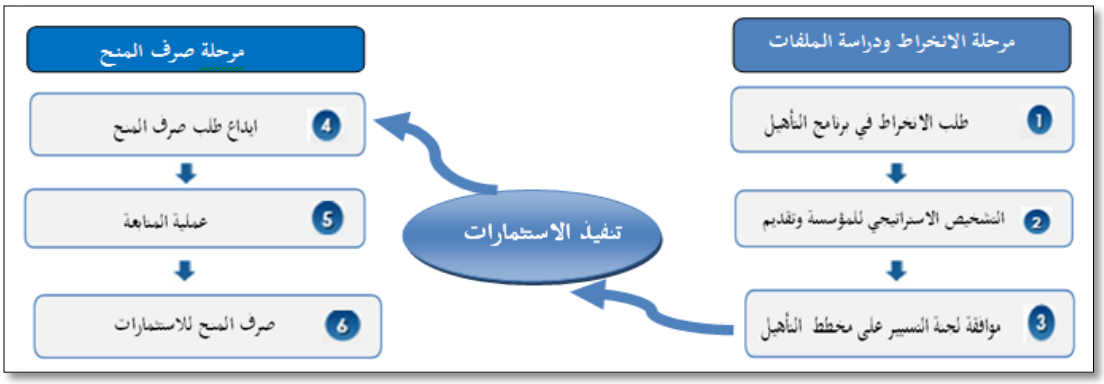

Source : http://www.pmn.nat.tn/instruments-de-la-mise-a-niveau/pmn

ثانيا: برنامج الاستثمارات التكنولوجية ذات الاولوية ITP

1- **أحقية الانتفاع:** تنتفع المؤسسات التي دخلت طور النشاط الفعلي منذ مدة لا تقل عن السنتين بآليات الاستثمارات التكنولوجية ذات الأولوية و ذلك في القطاعات التالية:[1]

أ) **الأنشطة الصناعية:** يهتم البرنامج بمجموعة من القطاعات: قطاع الصناعات الفلاحية والغذائية، قطاع صناعات مواد البناء والخزف، قطاع الصناعات الكيميائية، قطاع صناعات النسيج والجلد، قطاع الصناعات الميكانيكية والمعدنية والكهربائية، قطاع الصناعات المختلفة.

ب)أنشطة الخدمات المرتبطة بالصناعة

- **خدمات معلوماتية:** الدراسات والاستشارات، تطوير البرمجيات
- **خدمات في الدراسات والاستشارة والخبرة والمعونة**
- **خدمات الصيانة الصناعية:** الصيانة الصناعية، المراقبة الفنية، تركيب المصانع .

بالإضافة إلى: النشر، الاتصالات، مراكز التجميع للصناعة.

2- **المنـــح :**

أ- **الإستثمارات المادية:** 50% من كلفة الاستثمارات يسقف 100.000 دينار لكل مؤسسة يتم تجديده كل خمس سنوات.

[1] - من موقع برنامج التأهيل التونسي بتاريخ 2020/06/10 :

http://www.pmn.nat.tn/instruments-de-la-mise-a-niveau/itp

ب- **الاستثمارات اللامادية :** 70% من كلفة الاستثمارات بسقف 70.000 دينار لكل مؤسسة يتم تجديده كل خمس سنوات.

3- الاستثمارات:

أ- الإستثمارات المادية:

- **تجهيزات التصميم** نذكر منها: محطات التصميم باعتماد الحاسوب، محطات الرسم باعتماد الحاسوب.
- تجهيزات التصرف باعتماد الحاسوب.
- تجهيزات البحث والتطوير و تجهيزات المخابر والرقابة.
- **تجهيزات القص** (قطاعي النسيج والملابس والجلود والأحذية).

ب- الاستثمارات اللامادية:

- **المساعدة الفنية:** يوجد نوعين من المساعدة: المساعدة الفنية المرتبطة بتطوير وجودة المنتوج، والمساعدة الفنية المرتبطة بتطوير منتوج جديد.
- **الإشهاد والاعتماد والعلامة:**

- وضع منظومات التصرف ومطابقتها (منظومة التصرف في الجودة ومنظومة التصرف في البيئة ومنظمة التصرف في السلامة).
- الإشهاد والعلامة الوطنية والدولية للمنتوجات.

- مصاريف البراءات وإيداع العلامة داخل تونس وفي الخارج.

كما تمكن آلية الاستثمارات التكنولوجية ذات الأولوية من انتفاع المؤسسات بـ 70 % من كلفة تأجير إطارين منتدبين لمدة سنتين بسقف 7000 دينار سنويا لكل إطار في الوظائف الاستراتيجية (الجودة والإنتاج والتسويق والصيانة والنظم).

4- الإجراءات :

أ- طلب الانتفاع: استمارة الاستثمارات التكنولوجية ذات الأولوية الخاصة بالمؤسسة حسب الأنموذج المتوفر بمكتب التأهيل على موقع الواب WWW.pmn.nat.tn .

- **المستندات الخاصة بالمؤسسة:**

  - نسخة من وصل إيداع التصريح بالاستثمار لدى وكالة النهوض بالصناعة والتجديد.
  - نسخة من السجل التجاري، نسخة من المعرف الجبائي.
  - نسخة من شهادة الدخول في طور الإنتاج أو الفاتورة الأولى للمؤسسة.

- **الفواتير التقديرية للاستثمارات المادية المزمع إنجازها.**

- **بالنسبة للاستثمارات اللامادية:** الفواتير التقديرية، السيرة الذاتية للخبراء المتدخلين، تحديد طبيعة كل الاستثمار و أهدافه وكلفته بحساب أيام الخبرة.

ب- المتابعة وصرف المنح:

- إثر إنجاز الاستثمارات توجه المؤسسة مكتوبا" إلى مكتب تأهيل الصناعة للحصول على المنحة المخولة لها.
- تقع متابعة إنجاز الاستثمارات من قبل المراكز الفنية، ويجب على المؤسسة إعلام المركز بجاهزيتها لقبول مهمة المتابعة.
- يمكن صرف منح الاستثمارات التكنولوجية ذات الأولوية على قسطين في أقصى الحالات.
- يمكن صرف المنح الخاصة بالاستثمارات اللامادية مباشرة لمسدي الخدمات شريطة الاستظهار بوثيقة تخلي عن المنحة لفائدته ممضاة من قبل المسؤول القانوني للمؤسسة (إمضاء معرف به).

ويمكن توضيح برنامج الاستثمارات التكنولوجية ذات الاولوية في الشكل التالي:

الشكل رقم (2-4): برنامج الاستثمارات التكنولوجية ذات الاولوية

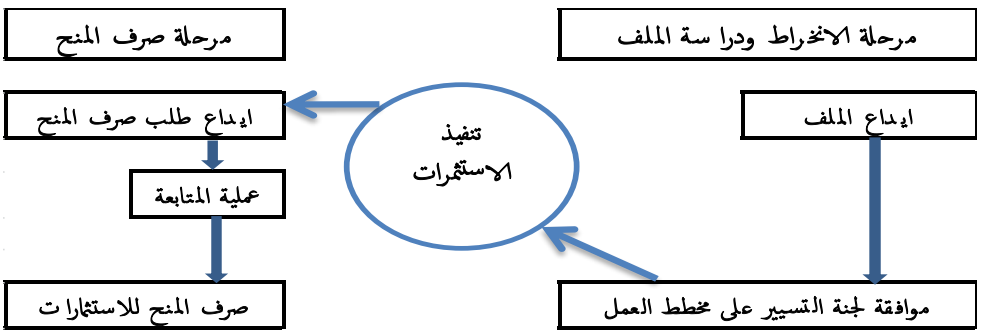

source: http://www.pmn.nat.tn/instruments-de-la-mise-a-niveau/itp

ثالثا: برنامج دعم الهيكلة المالية: RPF

1. **أحقية الانتفاع:** يشمل برنامج دعم الهيكلة المالية المؤسسات الصغرى والمتوسطة في مختلف مراحل تأهيلها:[1]

- بمجرد الانخراط بالنظر إلى وضعية مالية سابقة غير متوازنة.
- في مرحلة إعداد دراسة التشخيص في صورة الوقوف على اختلال في التوازنات المالية .
- في مرحلة إنجاز الاستثمارات بالنظر غلى اعتماد خطة تمويل غير مناسبة .
- في مرحلة صرف المنح لتمكين المؤسسات من رفع التحفظات المالية المضمنة بمقرر إسناد الامتيازات.

2. **مكونات البرنامج:** يتضمن برنامج إعادة الهيكلة المالية آليتين متكاملتين:

- الصندوق المشترك للتوظيف ذا رأس مال تنمية الخاص بدعم الأموال الذاتية للمؤسسة: **تأهيل للاستثمار**.
- خط قرض لإعادة تمويل قروض الدعم المسندة من قبل مؤسسات القرض: **تأهيل للقرض**.

أ- **تأهيل للإستثمار:**

➢ **الغرض:**

يتولى صندوق تأهيل للاستثمار المساهمة، بغرض إعادة التفويت، في دعم الأموال الذاتية للمؤسسات المنخرطة في برنامج التأهيل، حيث تتم مساهمة الصندوق في رأس مال المؤسسات عبر إمضاء اتفاقية مع شركة الإحاطة والتصرف في صناديق الإفراق (ميثاق شركاء) تحديد طرق وآجال إنجاز الإحالات في مساهمة الصندوق.

➢ **الخاصيات:** حجم الصندوق: 25 مليون دينار ويتم التصرف فيه من طرف شركة الإحاطة والتصرف لصناديق الإفراق. والاموال مودوعة لدى الشركة التونسية للبنك.

[1] - http://www.pmn.nat.tn/instruments-de-la-mise-a-niveau/programme-restructuration-financiere/etude-prf.

➢ **صيغ وشروط التدخل:**

- الاكتتاب أو اقتناء أسهم وبصفة عامة كل الصيغ الأخرى الشبيهة بالأموال الذاتية وذلك في حدود 49% من رأس مال المؤسسات الصغرى والمتوسطة المعنية وبمساهمة دنيا لا تقل عن 30 ألف دينار
- تقديم التسبيقات بصيغة الحساب للمساهمين.

ب- تأهيل للقرض:

➢ **الغرض:** تتمثل هذه الآلية في خط قرض ممول على ميزانية الدولة والبالغ (25 مليون دينار) لدعم الهيكلة المالية للمؤسسات الصغرى والمتوسطة الناشطة في قطاع الصناعة والخدمات المرتبطة بها.

➢ **العمليات الممولة:**

- قروض قصيرة الأجل معبأة لتمويل إستثمارات بصدد الإنجاز.
- التجاوزات في الحساب وقروض الخزينة.
- مستحقات غير مستخلصة لقروض متوسطة وطويلة الأجل
- قروض متوسطة الأجل ستقع جدولتها.
- تغطية الزيادة في الحاجيات من المال المتداولة دون أن تتجاوز 10 % من قرض الدعم.

وتستثني من مجال استعمال هذا الخط قروض الاسقاط التجاري وقروض التصرف التي لم تحل آجالها وقروض تمويل الصفقات العمومية.

3. **الإجراءات:**

أ- دراسة دعم الهيكلة المالية: قصد الانتفاع ببرنامج دعم الهيكلة المالية، يتعين على المؤسسة إعداد دراسة دعم الهيكلة المالية والتي تفضي إلى ضبط حاجيات التمويل بصيغة الأموال الذاتية أو القرض وتحديد مخطط لدعم الهيكلة المالية.

ب- ملف التمويل: ترفق الدراسة بالقوائم المالية لآخر سنة محاسبية مصادق عليها وتوجه إلى مختلف هياكل التمويل (بنوك، شركة الإحاطة والتصرف في صناديق الإفراق شركات الاستثمار ذات رأس مال تنمية..). تتولى مؤسسات التمويل دراسة الملفات وانتقاءها.

ت- الإدراج: في صورة الموافقة توجه المؤسسات المالية المعنية طلبا للجنة المتابعة والتصرف لدراسات الملفات والمصادقة عليها، ويقتضي الإنتفاع بآليات دعم الهيكلة المالية، مرافقة المؤسسة من قبل خبير محاسب مرسم بجدول هيئة الخبراء المحاسبين للبلاد التونسية لمدة ثلاث سنوات.

المطلب الثالث: البرامج المرافقة لبرنامج التأهيل الصناعي

حتي يتم بلوغ أهداف برنامج التأهيل الصناعي سعت السلطات التونسية بالاشتراك مع جهات خارجية (الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمم المتحدة للصناعة) في إعداد برامج مساعدة للبرامج الرئيسية، ولقد كان لكل من الاتحاد الأوروبي و ONUDI المساهمة بالأشراف والتمويل، التقييم والمساندة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[1]

أولا: البرنامج الوطني للجودة PNQ

يعد برنامج الجودة الوطني جزءًا من الجهود المبذولة لتزويد النسيج الصناعي التونسي- بأساليب حديثة لإدارة الجودة ويقدم لهذه الغاية إمكانية الشركات الصناعية.والخدمات ، للحصول على شهادة وفقا للمعايير الدولية والمستودعات في مختلف المجالات.يمتد هذا البرنامج لمدة 3 سنوات (2005-2007)، يتيح برنامج الجودة الوطني للشركات المستفيدة والخبراء التونسيين والدوليين (20 إلى 60 رجل / يوم من الخبرة لكل شركة اعتمادًا على طبيعة مشروع المساعدة) الذين سيكونون مسؤولين عن تقديم المساعدة الدعم الفني خلال مرحلة تنفيذ نظام إدارة الجودة[2].

يهدف برنامج الجودة الوطني إلى مساعدة 600 شركة على إنشاء أنظمة الإدارة. ويهدف كذلك برنامج الجودة الوطني إلى مساعدة الشركات المستهدفة على إنشاء أنظمة إدارة الجودة، والأمن، والنظافة، والبيئة، وأنظمة الإدارة القطاعية، بهدف اعتمادها.

1) **خطوط التدخل**

أ- تطبيق نظم إدارة الجودة

[1]- Peter Loewe, chef de mission, Groupe d'Evaluation de l'ONUDI, **EVALUATION INDEPENDANTE DU PROGRAMME INTEGRE EN TUNISIE**, 28 décembre 2005, P 100.

[2]-**Le site web** :http://www.pmn.nat.tn/programmes-horizontaux/programme-national-qualite-tunisie Vu 2020/06/10

سيركز برنامج الجودة الوطني بشكل أساسي على تنفيذ أنظمة إدارة الجودة التالية، نظرًا لأهميتها في تحسين وضمان القدرة التنافسية طويلة المدى للشركة:

a) **أنظمة إدارة الجودة والسلامة والبيئة**، ISO 9001 ، ISO 14001 OH SAS 18001:

b) **نظام إدارة الجودة القطاعية:** يخطط برنامج الجودة الوطني لمساعدة الشركات وفقًا لأسماء محددة في قطاعات تشمل HACCP / ISO22000: نظام إدارة سلامة الغذاء الخاص بقطاع الصناعات الغذائية :ISO TS1649 نظام إدارة الجودة ، متطلبات تطبيق ISO 9001 في صناعة مكونات السيارات .

c) **تنفيذ أدوات إدارة الجودة الشاملة:**

كما تم التخطيط كجزء من هذا البرنامج لمساعدة الشركات في إنشاء أدوات إدارة الجودة الشاملة لإدارة الجودة الشاملة بهدف تزويدهم بلوحات تحكم تسمح بمراقبة المؤشرات المختلفة للتحكم في الإنتاج والمنتج.

2) **تمويل البرنامج الوطني للجودة**

يستفيد هذا البرنامج من الدعم المالي من الدولة من خلال صندوق التنافسية الصناعية (FODEC) ومن الاتحاد الأوروبي من خلال برنامج التحديث الصناعي(PMI) وتتنوع مساهمة الشركة المستفيدة بين 2700 و 4500 دينار تونسي حسب محتوى مشروع المساعدة.

ثانيا: البرنامج الوطني للتدريب PN Coaching

يعتبر برنامج التدريب الوطني (PNC) آلية جديدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تهدف إلى مساعدة المؤسسة، على أساس الاحتياجات الحقيقية المعرب عنها، لتعزيز قدرتها التنافسية، إنطلق هذا البرنامج في عام 2005.حيث يقوم هذا البرنامج بتزويد المؤسسات المستفيدة بالخبراء التونسيين والدوليين الذين سيكونون مسئولين عن تقديم المساعدة والدعم التقنيين خلال مرحلة تنفيذ الإجراءات المتفق عليها[1].

1- **أهداف للبرنامج:** يهدف البرنامج الى:

- تنفيذ خطوة بخطوة الاستثمارات غير الملموسة لخطة التأهيل، محاولة السيطرة على التكاليف.
- العمل على التحسين المستمر عن طريق الابتكار لتحسين الإنتاجية.

[1]-**Le site web** : http://www.pmn.nat.tn/programmes-horizontaux/programme-national-coaching

- ترشيد وتعزيز الاستثمارات المادية التي تقوم بها المؤسسة.
- اكتساب ميزة تنافسية من خلال ابتكار المنتجات.

2- **محاور البرنامج:** يهتم هذا البرنامج بالإدارة الصناعية ومتابعة والورشات، تحسين العمليات ومراقبة الجودة، التركيز على تسيير المبيعات، تدريب الموظفين وتكوينهم، إنشاء وحدة البحث والتطوير، المراقبة الإستراتيجية والتكنولوجية، السيطرة على التكاليف، فعالية الطاقة.

تستفيد المؤسسات التونسية من الدعم المقدم من هذا البرنامج حيث سيساعد فريق من خبيرين: تونسي ودولي الشركة المستفيدة[1] لمدة خمسة إلى ستة أشهر من خلال تنفيذ الإجراءات التالية:

- تشخيص الموجودات في المؤسسة فيما يتعلق بالموضوع المختار ووضع خطة عمل تلبي احتياجاتها.
- تنفيذ خطة العمل من خلال إجراءات التدريب والدعم.

يستفيد هذا البرنامج من الدعم المالي من الدولة من خلال صندوق التنافسية الصناعية ومن الاتحاد الأوروبي من خلال برنامج تحديث الصناعة .(PMI) مساهمة الشركة المستفيدة 2.100 دينار تونسي.

ثالثا: برنامج دعم القدرة التنافسية للأعمال وتحسين الوصول إلى الأسواق PCAM

1. **تعريف البرنامج:** يعتبر برنامج PCAM جزء من برامج التعاون الاقتصادي بين تونس والاتحاد الأوروبي، بهدف إنشاء منطقة تجارة حرة، من خلال مبلغ 23 مليون يورو ممول من الاتحاد الأوروبي ، فإن PCAM لديه أهدف تتمثل في ما يلي:[2]

- تحسين قدرة المؤسسات التونسية المستفيدة على الاستجابة للمتطلبات التنظيمية والمعايير الدولية.
- تحسين وتكييف البنية التحتية للجودة التونسية مع متطلبات السوق الاوروبية من اجل التمكن من ابرام اتفاقيات في مجال تقييم المطابقة (ACAA - ARM) من اجل القطاعات التي يدعمها برنامج PCAM.

[1] - Sarra FILALI, Rachid YOUCEFI, **Evaluation des programmes de mise à niveau dans les pays du Maghreb**, Revue Cahiers Economiques, Volume : 11 – Numéro : 01 (2019), p57.

[2] - Bouali Mounira, **Caractéristiques du tissu Industriel tunisien en 2011 : Cadre institutionnel et Financement des PME**, Institut Tunisien de la Compétitivité et des Études Quantitatives, 2012, P20.

- تحضير تونس لتمديد محتمل للاتفاقيات الاعتراف المتبادل مع القطاعات الاستراتيجية الاخرى، وتجدر الاشارة الى ان برنامج دعم القدرة التنافسية للأعمال وسيتمحور تسير الوصول الى الاسواق حول محورين: دعم الاعمال (الجودة والتدريب) ودعم البنية التحتية للجودة.

2. **مكونات البرنامج:** يستند برنامج دعم القدرة التنافسية للمؤسسات و تسهيل النفاذ إلى الأسواق إلى مكوّنين اثنين:[1]

أ- **دعم المؤسسات:** برنامج إحاطة تقنية و تكوين و تحسيس موجّه إلى المؤسسات الصناعية و مقدمي الخدمات المتّصلة بالصناعة، وهو يتمحور حول توفير خدمات التدريب المتعلقة بالوظائف الإستراتيجية في المؤسسة: الجودة، البحث والتطوير، التسويق الإنتاج، نظام المعلومات، الرصد الإستراتيجي ... و تعتمد العمليات التي يدعمها البرنامج على خبرات تونسية و دولية، دقيقة و محدّدة في آن واحد وهي تتدخّل في جميع مراحل عملية التنفيذ: التشخيص وخطة العمل المحددة مسبقا، التنفيذ ، المتابعة والتقييم.

ب- **دعم البنية التحتية للجودة:** تقديم الدعم التقني و توفير المعدات لفائدة المؤسسات المسؤولة عن الجودة: المراكز التقنية، مخابر التحليل، و التجارب و القياس.

3. **إجراءات تأهيل المؤسسات:** يقدم PCAM الشركات الصناعية في تونس ومقدمي الخدمات المتعلقة بالصناعة والمساعدة التقنية والدعم في تنفيذ الإجراءات الاستراتيجية[2].

- **نظام إدارة الجودة:** يشمل تطبيق الممارسات والمعايير الجيدة مثل ISO14000، OHSAS 18001 ، ISO22000 ، ISO TS 16949 .

- **التدريب الفني:** توفر PCAM الشركة المستفيدة لمساعدتها على تحسين إنتاجيتها .وتشمل هذه الإجراءات على عمليات الإنتاج ، والبحث والتطوير...

- **التدريب غير الفني:** تدعم PCAM الشركات المستفيدة في تعزيز وظائفها الإستراتيجية المتعلقة بتسويق منتجاتها وخدماتها وتسويقها في السوق الدولية.

- توعية وتدريب الشركات على المواضيع الفنية وغير الفنية.

[1] - http://www.nabeul.gov.tn/fr/programmes-de-mise-a-niveau-et-de-qualite/

[2] - http://www.pmn.nat.tn/programmes-horizontaux/pecam

المؤسسات المؤهلة تكون من المؤسسات الصناعية ومقدمو الخدمات المتعلقة بالصناعة مؤهلين إذا استوفوا المعايير التالية: لا تكن في ضائقة مالية، وأن تكون تمارس نشاط واحد على الأقل، تخصيص مورد مخصص للبعثة.

رابعا: البرنامج الوطني للإفراق والباعثين الجدد

تعتبر آلية الافراق جديدة في تونس حيث يعرف القانون التونسي مصطلح الافراق: " الافراق هو كل تشجيع أو مساندة إقتصادية لفائدة باعثين من داخلها أو خارجها لحثهم على بعث مؤسسات مستقلة او مواصلة نشاط كانت تقوم به".[1]

أما تعريف الباعث فيعرفه المشرع التونسي: يعتبر باعثين جددا الاشخاص الطبيعيون من ذوي الجنسية التونسية المستثمرين بصفة فردية أو في صلب شركات والذين:[2]

- لهم الخبرة أو المؤهلات اللازمة.
- يتحملون مسؤولة التصرف في المشروع بصفة شخصية وكامل الوقت.
- لا يملكون قدرا كافيا من المنقولات والعقارات الخاصة بهم.
- وينجزون لفائدتهم أول مشروع استثمار.

حيث تتميز مشاريع الافراق بما يلي:[3]

- إحداث المؤسسات بصيغة الإفراق يخصّ الباعثين سواء كانوا من أعوان الشركة أو من خارجها.
- مشاريع الإفراق يمكن أن تكون منصهرة في نشاط المؤسسة الأم أو خارجة عنه.
- المشرّع لم يحدّد صيغ التشجيع والإحاطة التي تبقى مفتوحة (دراسة المشروع، المساهمة في رأس المال، المساعدة اللوجستية عند انطلاق المشروع، المساعدة على استكمال خطة التمويل، المساعدة على الحصول على المنح والامتيازات المتصلة بالمشروع ... إلخ).

[1] - الفصل الاول من قانون عدد 56 لسنة 2005 المؤرخ في 18 جويلية 2005 يتعلق **بإفراق المؤسسات الاقتصادية**، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية بتاريخ 19 جويلية 2005، ص 1846.

[2] - وزارة الصناعة والتجارة، وكالة النهوض بالصناعة والتجديد، **مجلة تشجيع الاستثمارات** من خلال قانون عدد 120 لسنة 1993 المؤرخ في 27 ديسمبر 1993، **العنوان الثامن: تشجيع الباعثين الجدد والمؤسسات الصغرى والمتوسطة والمهن الصغرى**، الفصل 44، ص28.

[3] - دليل إحداث المشاريع بصيغة إفراق المؤسسات الاقتصادية **(دليل الباعث والمؤسسة).**

المطلب الرابع: هيئات تسير برنامج التأهيل.

لضمان بلوغ أهداف برنامج التأهيل المسطر من طرف السلطات التونسية وسهيل إجراءات التأهيل، أحدثت السلطات مجموعة من الهيئات الضرورية لتنفيذ برنامج التأهيل و المتمثلة في:

- لجنة التوجيه و القيادة COPIL
- مكتب التأهيل BMN .
- صندوق تطوير القدرة التنافسية.FODEC

1- لجنة التوجه والقيادة COPIL : لجنة التوجيه و القيادة (le comité de pilotage) هي الهيئة المسؤولة عن تجسيد برنامج تأهيل المؤسسات التونسية، دورها يتمثل في تحديد توجيهات برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية و فحص طلبات المؤسسات الصناعية للحصول على منح و مساعدات قصد القيام بعملية التأهيل.

المرسوم رقم 95-2495 المؤرخ في: 18 ديسمبر1995 ولاسيما المادتين:3 و 4 بين الإجراءات المنظمة لـ COPIL وأوضح كذلك أن اللجنة تتكون من 16 عضوا[1]:

رئيس اللجنة وهو الوزير المكلف بالصناعة، وممثل عن وزارة المالية، ممثل عن وزارة التنمية و التعاون الدولي، ممثل عن الوزارة المكلفة بالصناعة، ممثل عن وزارة التنمية الاقتصادية، بالإضافة الى خمس ممثلين عن الاتحاد التونسي للصناعة و التجارة و الحرف التقليدية UTILA ، ممثل عن الاتحاد العام التونسي للعمل، خمس ممثلين عن الهيئات المالية. وقد تم زيادة تشكيل لجنة COPIL إلى 18 عضوا بعد صدور المرسوم رقم 97-2126 المؤرخ في 10 نوفمبر 1997، وذلك بزيادة ممثل عن وزارة التكوين المهني والتشغيل وممثل عن وزارة التجارة.

2- مكتب التأهيل BMN:

أنشئ مكتب التأهيل بموجب المرسوم 95-927 المؤرخ في: 22 ماي 1995، ولاسيما المادة 15 تبين مهامه، ومن مهامه تحديد وتنفيذ سياسة الحكومة في مجال تطوير الصناعة وتحسين القدرة التنافسية للمنتج الصناعي، و إذا لزم الأمر وضع الدراسات المطلوبة للبرنامج وتنسيق مصادر التمويل المختلفة.[2]

[1] - Hervé Bougault et Ewa Filipiak, **Les programmes de mise à niveau des entreprises Tunisie, Maroc, Sénégal,** op.cit. p.p 50-51.

[2] - Article 5 tiret10 et article 15 du décret 95-917 du 22 mai 1995 **portant organisation du ministère de l'industrie**

بالإضافة إلى ذلك فإنه يضمن التفاوض بشأن برامج التمويل في الثنائية والمتعددة الأطراف والاقليمية المتعلقة بمستوى وتحسين القدرة التنافسية الصناعية، والتنسيق مع الوزارات ذات الصلة. حيث يتكون المكتب من مدير عام وخمسة أعضاء.

ويمكن تبيان دور المكتب وتلخيص مهامه من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (2-5): مهام ودور مكتب التأهيل

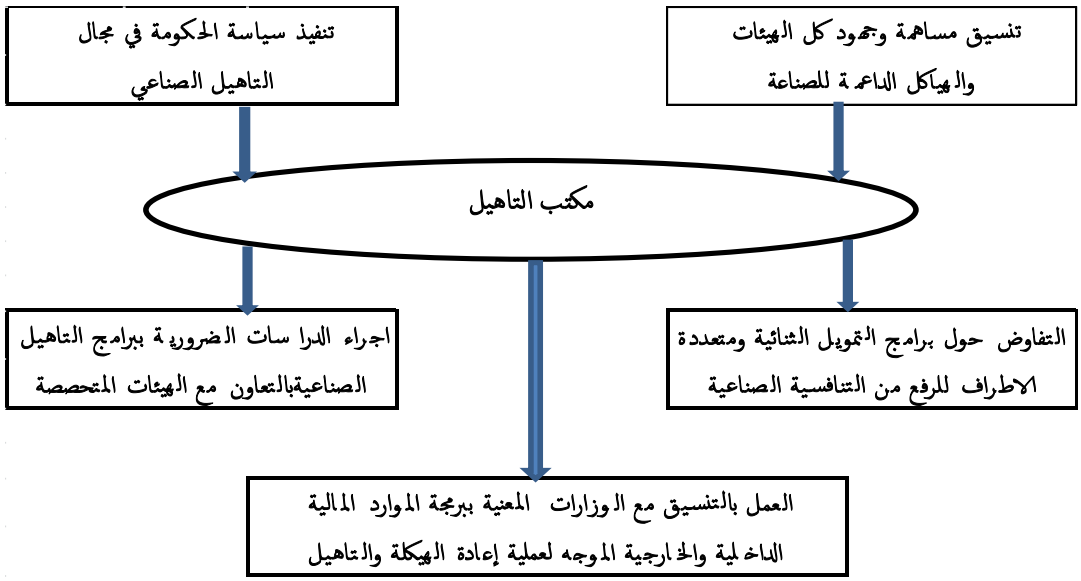

Source: http://giga-green.blogspot.com/2017/12/blog-post_46.html Vu 2020/04/13

3- صندوق تطوير القدرة التنافسية FODEC:

أنشئ صندوق تطوير القدرة التنافسية بموجب القانون 94-127 المؤرخ في: 26 ديسمبر 1994 والمتضمن قانون المالية 1995، ولاسيما المواد 37 و44 هو حساب خاص للخزينة، وظيفته المساهمة في تمويل العمليات المتعلقة بتحسين نوعية المنتجات الصناعية، الخطوات المترتبة عن هيكلة الصناعة والدراسات الإستراتيجية الخاصة بمختلف القطاعات. يمول هذا الحساب من مختلف الاشتراكات الحرفية والرسوم على مختلف المنتجات المحلية و1% من الحقوق الجمركية على السلع المستوردة.

المرسوم رقم 95-2495 المؤرخ في:18 ديسمبر 1995 والمتضمن وضع الإجراءات المنظمة وكيفيات تسيير صندوق تنمية القدرة التنافسية الصناعية، ولاسيما المواد 33-46 تبين مصادر تمويل الصندوق وتشير إلى منح المشاركة في هذا الحساب على شكل[1]:

[1]- يحي علال حسين، **البرنامج التونسي لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (عرض –تحليل- تقييم)**، مرجع سابق، ص 466.

- مساعدات مالية لتجسيد عملية أو عدة عمليات هيكلية في إطار تأهيل المؤسسات المنتجة.
- مكافآت مالية مخصصة لسير المؤسسة، العتاد والتجهيزات وتمويل برامج نشاط المراكز التقنية.
- الاستثمارات المادية لتحديث التكنولوجيا وعصرنة التجهيزات.
- الاستثمارات المعنوية دراسات تشخيص التأهيل وكل الأعمال المؤدية إلى تحسين تنافسية المؤسسة.
- إعانات مالية مخصصة لبرامج ترقية النوعية، وتمويل الدراسات الإستراتيجية لمختلف القطاعات.

أ- **مهام صندوق تطوير القدرة التنافسية:** تتمثل في[1]:

✓ تمويل الدراسات القطاعية الإستراتيجية.

✓ تقديم منح للمراكز التقنية المرتبطة بالصناعة.

✓ المساهمة في تمويل الإجراءات المتعلقة بتحسين جودة المنتجات الصناعية.

✓ المساهمة في تمويل عمليات إعادة الهيكلة صناعي.

✓ القيام بكل الأعمال الأخرى الهادفة إلى التطوير القدرة التنافسية الصناعية.

ب- **منح صندوق تطوير القدرة التنافسية:** المنح المقدمة من قبل الصندوق المتعلقة ببرنامج التأهيل هي[2]:

✓ 70% من مصاريف التشخيص ومخطط التأهيل، 21000 دولار كحد أقصى.

✓ 20% من الاستثمارات الممولة من موارد المؤسسة الخاصة.

✓ 10% من الاستثمارات المرتبطة بإعادة الهيكلة الممولة بمصادر أخرى.

كما تستفيد من أموال الصندوق المؤسسات الأجنبية العاملة في تونس.

✓ الاستثمارات التكنولوجية ذات الأولوية (ITP) بـ 50% من كلفة التجهيزات، بسقف 100.000 دولار و70% من تكلفة الاستثمارات اللامادية بسقف 70.000 دولار.

✓ منحة متعلقة بمبادرة توظيف الإطارات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تصل إلى 7000 دولار في العام ولمدة عامين لكل توظيف (ثلاثة إطارات على الأقل).

[1] - Articles 37 de la loi n° 94-127 du 27 décembre 1994 **portant loi de finances pour la gestion 1995.**

[2] - يحي علال حسين، **برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول المغرب العربي**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان - الاردن، الطبعة الاولى، 2017، ص151.

المطلب الخامس: الهيئات الحكومية المساعدة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تونس

عملت الدولة التونسية على تشجيع المبادرة الخاصة من آجل إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن استراتيجية متكاملة ترتكز على العديد من الأليات الهادفة إلى تنمية ثقافة المبادرة واستقطاب الباعثين والإحاطة بهم والنهوض بآليات التمويل والضمان، وضعت الحكومة مجموعة من الهيئات والهياكل التي تساهم في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

1. **وكالة النهوض بالصناعة والتجديد APII:** هي مؤسسة عمومية مكلفة بتنفيذ سياسة الدولة المتعلقة بالنهوض بالقطاع الصناعي بصفتها هيكل مساندة للمؤسسات و الباعثين. الوكالة توفر خدمات و منتجات عن طريق مراكزها الخمس للتدخل و إداراتها الجهوية الأربعة و العشرين المتواجدة بكافة الولايات.[1]

مركز تبسيط الإجراءات و التصرف في الإمتيازات CFGA، مركز الدراسات و الإستشراف الصناعي CEPI، مركز التوثيق و المعلومة الصناعية CDI، مركز التجديد و التطوير التكنولوجي CIDT، مركز المساندة لبعث المؤسسات CSCE ، 24 إدارة جهوية تغطي كافة الولايات. حيث تتمثل خدماتها في ما يلي:

- ✓ دراسات التموقع الإستراتيجي حسب الفروع الصناعية.
- ✓ دراسات جهوية للتنمية الصناعية.
- ✓ مساعدة المؤسسات في مجال الابتكار.
- ✓ دراسات مقارنة للعناصر التنافسية الصناعية.
- ✓ تعزيز ونشر ثقافة الابتكار بين المؤسسات.
- ✓ تسهيلات ادارية على مستوى الشباك الموحد.
- ✓ منح الإمتيازات المنصوص عليها بمجلة تشجيع الإستثمارات و صندوق التطوير و اللامركزية الصناعية.

2. **مركز النهوض بالصادرات CEPEX:** مع أكثر من 40 عاما من الخبرة في ترويج الصادرات التونسية، طور مركز النهوض بالصادرات "CEPEX" خبرة حقيقية في دعم الشركات المصدرة. بفضل مجموعة غنية من الخدمات والشبكة المهنية الدولية حيث تهدف الى:[2]

- تطوير مكانة المنتجات والخدمات التونسية دوليًا.

[1] - موقع بوابة الصناعة التونسية، تم الاطلاع يوم 2020/06/04، http://www.tunisieindustrie.nat.tn/ar

[2] - موقع مركز النهوض بالصادرات، تم الاطلاع يوم 2020/12/20 http://www.cepex.nat.tn/

- تعزيز تنويع المنتجات وأسواق التصدير.
- العمل على تصدير المنتجات والخدمات التونسية ذات القيمة المضافة العالية.
- تعزيز شبكة التجارة والاستفادة المثلى من اتفاقيات التجارة الحرة المبرمة بين تونس وأكثر من 130 دولة.

3. **المركز الفني للنسيج CETTEX:** المركز الفني للمنسوجات هو مؤسسة ذات نفع اقتصادي عام تدعم مؤسسات النسيج والملابس الصناعية والمؤسسات العامة والخاصة، تم استحداثه سنة 1991 وفق قانون المالية رقم 111/90 بتاريخ 31 ديسمبر 1990. يدعم المؤسسات في تطويرها التقني والتنظيمي ويقدم لهم الخبرة للابتكار وتنفيذ مشاريع البحث والتطوير، حيث يقدم المركز مجموعة متنوعة من الخدمات نذكر منها:[1]

- الاستشارات والخبرة والمساعدة الفنية.
- التحاليل المخبرية الفيزيائية والكيميائية والاختبارات على المنسوجات والملابس.
- الابتكار والبحث والتطوير.
- الدراسات والمراقبة الاستراتيجية.

4. **المركز الفني للصناعات الغذائية CTAA:** المركز الفني للأغذية الزراعية هو هيئة فنية في خدمة المتخصصين في الأغذية الزراعية. تعمل على تطوير وتعزيز قطاع الصناعات الغذائية، وتقديم المساعدة لمختلف فروع القطاع. تم إنشاؤه بقرار من وزير الصناعة في 29 فبراير 1996، وفقًا للقانون رقم 94-123 المؤرخ 28 نوفمبر 1994، المتعلق بالمراكز الفنية في القطاعات الصناعية، تمت الموافقة على قانون بمرسوم وزير الصناعة في 25 سبتمبر 1996.[2] حيث تتمثل مصادر تمويله الرئيسية في مايلي:

- الموارد الخاصة، الإعانات الحكومية من خلال FODEC.
- التعاون الدولي لبعض المشاريع (ETE، PCAM، اليونيدو، التعاون الإسباني....).

5. **بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة (BFPME):** بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة هو بنك إستثمار عمومي تم احداثه في مارس 2005، يمول كافة الإستثمارات المتعلقة بإحداث أو توسعة

[1] - موقع المركز الفني للنسيج تم الاطلاع يوم 2020/12/20 : https://www.cettex.com.tn.

[2] - موقع المركز الفني لصناعات الغذائية، تم الاطلاع بتاريخ 20/12/2020، http://www.ctaa.com.tn/ .

المؤسسات الصغرى و المتوسطة، في جميع الأنشطة الإقتصادية، بإستثناء السياحة إذا كان المكون الرئيسي للإستثمار هو الإيواء والبعث العقاري الموجه إلى السكن، شريطة أن تتراوح كلفة تمويل المشروع بين 100 الف دينار و 10 مليون دينار، بما في ذلك قيمة الأصول الثابتة، إذا ما تعلق الأمر بمشروع توسعة، مع الإشارة إلى أن تحديد السقف الأعلى لتدخل بنك تمويل المؤسسات الصغرى و المتوسطة جاء في إطار مجال تدخل صندوق التطوير واللامركزية الصناعية.[1]

مع العلم وأن بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة يمول المشاريع في إطار شراكة وطيدة مع بقية البنوك وفي إطار من التعاون والثقة المتبادلة مع مختلف المتدخلين في المنظومة من هياكل تمويل وإحاطة وغيرها، وقد تجسم ذلك من خلال الإمضاء على ميثاق تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة، منذ شهر جويلية 2008.

ويقوم هذا البنك بالمهام التالية:[2]

- حشد القروض الضرورية لتنشيط الاستثمار.
- تعزيز إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تونس.
- تعزيز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نمو وتطوير الاقتصاد الوطني.
- تمويل بالشراكة مع مؤسسات القروض الأخرى، عمليات إنشاء وتوسعة المؤسسات الصغرى والمتوسطة من خلال دعم منح الضمانات وتقاسم المخاطر المصرفية.
- لعب دور وسيط نقل بين الإدارة والبنوك الأخرى.

6. **البنك التونسي للتضامن (BTS):** أسس بنك التضامن التونسي (BTS) عام 1997 بمبادرة من الدولة التونسية لتمويل شباب خريجي التعليم العالي والتكوين المهني. وهو بنك متخصص في التمويل المتوسط لتعزيز المؤسسات الصغيرة جداً (TPE). يبلغ رأسماله 60 مليون دينار (54٪ ملكية عامة و 46٪ ملكية خاصة) مع قاعدة مساهمين (أكثر من 220.000 مساهم)[3]، ويتدخل البنك عن طريق إسناد تمويلات

[1] - حمدي قصيعة، **بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة (مجالات تدخله و أهم الاتفاقيات المبرمة)**، منظومة تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة في تونس، العدد 12، مجلة بريد الصناعة، وكالة النهوض بالصناعة والتجديد، تونس، ماي 2016، ص08.

[2] - بلهوشات محمد الأمين و بن موهوب سارة، **التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تونس - دراسة حالة البنك التونسي للتضامن بعد الثورة-** مرجع سبق ذكره، ص10.

[3] - Le site officiel de la Banque tunisienne de solidarité: https://www.bts.com.tn/

في شكل قروض قصيرة أو متوسطة المدى لاقتناء معدات وتجهيزات خاصة بالمشروع أو لتغطية حاجيات من المال المتداول، ويصرف القرض مباشرة في معظم الحالات لحساب المزودين[1].

ومنذ بداية سنة 2016 إنطلق البنك التونسي للتضامن في تدعيم منظومة الإقراض الكلاسيكية بمنظومة المالية الإسلامية مع الإشارة إلى أن القروض الممنوحة في إطار التمويل الإسلامي ستكون في حدود 150 ألف دينار كما أن هذا الإجراء يأتي في إطار بحث البنك التونسي للتضامن عن تمويلات جديدة كما أن اعتماد منظومة التمويل الإسلامي من شأنه أن يستجيب لمطالب عدد هام من الشباب باعتبار أنها تعتمد على صيغة المرابحة. من جهة أخرى تم إبرام إتفاقية بين البنك التونسي للتضامن ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي تتعلق بتمويل مشاريع نهاية الدراسة للطلبة وذلك في حدود 150 ألف دينار ويمكن للطلبة الحصول على قرض في حدود 05 ألاف دينار للقيام ببحوث مع مدة إمهال لسنتين.

7. **صندوق التطوير واللامركزية الصناعية (FOPRODI):** أُحدِث صندوق التطوير واللامركزية الصناعية بمقتضى الفصل عدد 45 من القانون عدد 82 لسنة 1973 المؤرخ في 31 ديسمبر 1973 المتعلق بقانون المالية لسنة 1974، ويهدف إلى التحفيز على المبادرة الخاصة وإلى التشجيع على المساهمة في خلق مواطن الشغل من خلال تقديم جملة من الإمتيازات المالية لتشجيع المستثمرين ومساعدتهم على إحداث وتنمية المؤسسات الصناعية الصغرى والمتوسطة في أنشطة الصناعات المعملية والصناعات التقليدية وبعض أنشطة الخدمات المرتبطة بالصناعة.[2]

يساهم صندوق التطوير واللامركزية الصناعية في تمويل المشاريع التي ينجزها الباعثون الجدد أو المؤسسات الصغرى والمتوسطة والتي لا تتجاوز كلفتها عشرة ملايين دينار تونسي بما في ذلك الأموال المتداولة ولا يتعدى رأس مالها خمسين في المائة من قيمة الإستثمار، كما يسند منح استثمار للمشاريع المنتصبة بمناطق تشجيع التنمية الجهوية.

و كذالك يهدف الصندوق إلى[3]:

- إحداث جيل جديد من الباعثين.
- النهوض وتطوير المؤسسات الصغرى والمتوسطة في أنشطة الصناعات المعملية والصناعات التقليدية وبعض أنشطة الخدمات المرتبطة بالصناعة.
- تشجيع التنمية الجهوية.

[1]- أحمد التوهامي، **البنك التونسي للتضامن ودوره في دعم منظومة التمويل**، منظومة تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة في تونس، العدد 12، مجلة بريد الصناعة، وكالة النهوض بالصناعة والتجديد، تونس، ماي 2016، ص.ص 04- 05.

[2]- روضة السويسي، **صندوق التطوير واللامركزية الصناعية (يدعم الباعثين الجدد والمؤسسات الصغرى والمتوسطة ويشجع التنمية الجهوية)**، منظومة تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة في تونس، العدد 12، مجلة بريد الصناعة، وكالة النهوض بالصناعة والتجديد، تونس، ماي 2016، ص12.

[3]- صندوق التطوير واللامركزية الصناعية، تم الاطلاع يوم 2020/12/20:

httpwww.tunisieindustrie.nat.tnfrdownloadCFGAFOPRODIAR.pdf

8. الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والحرف الصغرى (FONAPRAM)

تم إحداث الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والحرف الصغرى بموجب القانون عدد 76 لسنة 1981 المؤرخ في 9 أوت1981 الذي يمثل إحدى الآليات التي تم إرساؤها بهدف النهوض بالعمل المستقل و مساعدة الباعثين الشباب على الانتصاب للحساب الخاص والتشجيع على بعث أو توسيع مؤسسات صغرى في مجالات الخدمات والصناعات التقليدية والحرف الصغرى باستثناء الأنشطة ذات الصبغة التجارية أو الفلاحية.[1]

ولحسن تسيير تدخل الصندوق، عهد التصرف في موارده إلى مؤسسات مالية بموجب اتفاقية أبرمت بين وزارة المالية من جهة وعدد من البنوك من جهة أخرى. وقد حدد سقف كلفة المشاريع الممولة من قبل الصندوق بمبلغ مائة ألف دينار باعتبار الأموال الذاتية.

الاشخاص المستفيدون من الصندوق:[2]

- الأشخاص الطبيعيون التونسيون يبرر مساهمة دنيا تساوي 40٪ من الصناديق الخاصة.
- الحد الأقصى للاستثمار: 50000 دينار، إرتفع إلى 80.000 دينار للمشاريع التي تروج لها خريجي التعليم العالي.

الجدول رقم (2-3): نموذج حول نسب تدخل الصندوق في المشاريع الصغيرة والمتوسطة

سقف القرض المسند	مساهمة البنك	مساهمة الصندوق	مساهمة الباعث
من 0 الى 1000 دينار تونسي	%60	%36	**%04**
من 10000 إلى50000 دينار تونسي	%60	%32	**%08**
من 50000 إلى100000 دينار تونسي	%60	%24	**%16**

المصدر: أحمد التوهامي، **الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والحرف الصغرى (FONAPRAM) (حل لإشكال التمويل الذاتي)**، منظومة تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة في تونس، العدد 12، مجلة بريد الصناعة، وكالة النهوض بالصناعة والتجديد، تونس، ماي 2016، ص17.

حيث تتأتى موارد الصندوق أساسا من إعتمادات يتم رصدها بميزانية الدولة من جهة ومن المبالغ المستخلصة بعنوان الاعتمادات المسندة إلى الباعثين من جهة ثانية. وترصد الاعتمادات المخصصة للصندوق ضمن باب ميزانية الوزارة المكلفة بالتشغيل.

[1] - أحمد التوهامي، **الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والحرف الصغرى (حل لإشكال التمويل الذاتي)**، منظومة تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة في تونس، العدد 12، مجلة بريد الصناعة، وكالة النهوض بالصناعة والتجديد، تونس، ماي 2016، ص17.

[2] - philippe Adair et Fredj fhima, **accès au crédit et promotion des pme en Tunisie**, Erudite, université paris 12, France, p05.

المبحث الثالث: برامج الدعم والهيئات المشرفة على تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المغرب.

مع بداية المغرب الانفتاح على الاقتصاد العالمي عمل على احداث تغيرات وتعديلات على مختلف التوازنات الاقتصادية الكلية، وتحديث القوانين والتشريعات واصلاح البيئة الاقتصادي. وبانضمامه الى المنظمة العالمية للتجارة OMC وكذالك توقيع اتفاقيات التبادل الحر والتعاون مع مختلف الدول والمناطق الاقليمية، وذالك من أجل رفع كل الحواجز الجمركية بشكل يسمح للمغرب الاندماج في الاقتصاد العالمي.

حيث وقعت المغرب اتفاقيات التبادل الحر مع الاتحاد الاوروبي وبعض الدول مع تونس والاردن ومصر (اتفاقية أغادير)، بحيث تسمح هذه الاتفاقية بالإعفاء من الرسوم الجمركية على الواردات فيما بين أعضائها والاتحاد الاوروبي. كل هذا يجعل المغرب يركز على تحسين بيئة الاعمال التنافسية للمؤسسات الصناعية وذالك ببذل المزيد من الجهد لإعادة الهيكلة والحفاظ على المزايا التنافسية ومحاولة التموقع في الاسواق الجديدة.

ولتسهيل الاندماج في الاقتصاد العالمي عكفت المغرب على اعداد برامج الاصلاح، من خلال مجموعة من التدابير والبرامج لتحسين بيئة العمل والاهتمام بالقطاع الخاص وبذالك وضعت مجموعة من القوانين والتشريعات وبرامج لتأهيل مؤسساته الاقتصادية وخاصة المقاولات الصغرى والمتوسطة. وهو ما سنتطرق إليه في هذا المبحث. من خلال عرض مختلف البرامج التي وضعها المغرب لتأهيل مقاولاته الصغرى والمتوسطة، وكذالك تم التطرق الى مختلف الهيئات المساعدة لبرامج التأهيل من حيث ابراز دورها ومهامها.

المطلب الاول: مكونات برنامج التأهيل

إن هدف التأهيل هو تقوية القدرات الانتاجية للمؤسسات والرفع من تنافسيتها الى مستوى المنافسين الدوليين، وللرفع من التنافسية بشكل مستمر وضعت السلطات المغربية برنامج لتأهيل المؤسسات والذي يسمح لها بمواكبة التطورات العالمية واكتسابها القدرة على منافسة نظيراتها العالمية.

وفي مايلي يمكن تلخيص تطور برنامج تأهيل المؤسسات المغربية في ثلاث مراحل:[1]

- 2002/1997 مرحلة التعثر، وتتميز بالتحضير البطيء.
- 2006/2005 مرحلة إحداث وإنشاء الجهات المختصة للإشراف على البرنامج.

[1] - Samy Bennaceur et autres, **Evaluation des politiques de mise à niveau des entreprises de la rive sud de la méditerranée : les cas de l'Algérie, l'Egypte et la Tunisie**, op.cit. p80.

- 2012/2008 مرحلة انطلاق الدراسات وتوفير خدمات الوكالة الوطنية للنهوض بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة*. وانطلاق الاقلاع الصناعي بالمغرب.

حيث تم إطلاق برنامج إقلاع سنة 2005، والميثاق الوطني للإقلاع الصناعي سنة 2009، ثم إطلاق مخطط التسريع الصناعي 2014ـ 2020، بغية وضع آليات كفيلة بالنهوض بالصناعة الوطنية لتمكينها من المساهمة الفعالة في الناتج الداخلي الخام، وفي تحسين جاذبية المغرب في مجال الاستثمار[1].

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، اعتمدت الحكومة على مجموعة من الإجراءات الهامة، منها إحداث صندوق التنمية الصناعية الذي رصد له غلاف مالي قدر ب20 مليار درهم في أفق 2020، على مدى سبع سنوات، إضافة إلى التزام القطاع البنكي بالدعم الفعلي للصناعة، وإحداث منظومات صناعية فعالة عبر إحداث دينامية وعلاقات متينة بين المجموعات الصناعية الكبرى، والمجموعات الصناعية المتوسطة، والصغرى والصغيرة جدا.

ينتظر أن تولد نصف مليون منصب شغل في القطاع، مع ارتفاع محسوس لحصة الصناعة في الناتج الداخلي الخام التي يجب أن تنتقل من 14 في المئة إلى 23 في المئة، هذه التغييرات ستتحقق عبر تنويع و توسيع للنسيج الصناعي، إضافة إلى اتصال و ربط أمثل بين المقاولات الكبرى و المقاولات الصغرى و المتوسطة[2].

أولاً: برنامج امتياز

هذا البرنامج موجه للمقاولات الصغرى و المتوسطة التي تسعى الى إنجاز مشروع تنموي، والاستفادة من منحة الاستثمار غير قابلة للاسترداد. يسمح برنامج امتياز للمؤسسات المختارة بتمويل 20 ٪ من التكلفة الإجمالية لمشروع الاستثمار المادي أو غير المادي حتى 5 مليون درهم بما في ذلك الضرائب (بما في ذلك عمليات الدمج والاستحواذ).[3]

---

* تم تغيير اسم الوكالة الوطنية للنهوض بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة الى وكالة مغرب المقاولات marocpme.

[1] – عبد المجيد أسحنون، أي نتائج لبرامج ومخططات المغرب في المجال الصناعي؟، موقع حزب العدالة والتنمية، تم الاطلاع يوم 2021/07/27 : http://pjd.ma/node/66201

[2] - المركز الجهوي للاستثمار، **مخطط التسريع الصناعي**، تاريخ الاطلاع 2021/07/27، متاح على الموقع: https://www.casainvest.ma/ar/node/859

[3] - Khalid DAHAMI, **GUIDE DES PROGRAMMES DE FINANCEMENT ET D'ACCOMPAGNEMENT DES ENTREPRISES AU MAROC**, FCS et CGEM , p26.

يهدف برنامج امتياز إلى دعم 80 مقاولة ذات إمكانات عالية كل عام، في إطار عقد النمو الذي يحدد، من ناحية، الالتزامات الخاصة بالشركة و ANPME وشروط إصدار منحة امتياز وأهداف تطوير المقاولة المستفيدة.

أ- شروط الاستفادة من البرنامج:

من اجل الحصول على دعم برنامج امتياز لابد من ان تتوفر الشروط التالية في المقاولة:[1]

- ان تكون لديها على الأقل سنتين من الوجود.
- أن تكون حاملة لمشروع تنمية.
- أن تحصل على اتفاق من حيث المبدأ مع البنك الشريك للاستفادة من قرض.
- ان تكون مسجلة في سجل التجارة و في وضعية قانونية مع إدارة الضرائب و صندوق الضمان الاجتماعي.
- ان يبلغ رقم معاملاتها السنوية قبل الضريبة أقل من أو يساوي 175 مليون درهم.
- دعم 20% من المبلغ الإجمالي للاستثمار.

ب-كيفية الاستفادة من برنامج امتياز:

يمكن للمقاولات الراغبة في الاستفادة من برنامج امتياز اتباع الخطة التالية:[2]

- سحب ملف عروض المشاريع لدى الوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولة الصغرى والمتوسطة، او احدى البنوك المشاركة في المبادرة*، او تحميله من موقع الوكالة.
- إيداع ملف الترشيح لدى إحدى البنوك المشاركة في المبادرة.
- دراسة لبنك للملف وقبوله المبدئي بمنح القرض.
- تقييم ملف الترشيح من قبل خبير مستقل مكلف بهذه المهمة من طرف الوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولة الصغرى والمتوسطة.

[1] - دار المقاول، **برامج الدعم**، متاح على الموقع، تم الاطلاع يوم 2021/01/12 https://www.daralmoukawil.com/ar/

[2] - يحي علال حسين، **قياس فعالية برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول المغرب العربي**، مرجع سبق ذكره، ص123.

* **البنوك الشريكة:** التجاري وفا بنك، والبنك الشعبي، البنك المغربي للتجارة الخارجية، مصرف المغرب، الشركة العامة المغرب، البنك المغربي للتجارة والصناعة.

- الاختيار النهائي للمقاولات المستفيدة من برنامج امتياز من طرف لجنة مشكلة من ممثلين للقطاعين العام والخاص.
- توقيع عقد نمو بين الوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولة الصغرى والمتوسطة والمقاولة التي وقع عليها الاختيار.

يشار الى أنه من الفترة 2010 الى غاية 2012 تم إنجاز 06 دورات مما أتاح إختيار 116 مشروع من اجل الاستفادة من منحة امتياز بـــــــ 427.5 مليون درهم من أجل إنجاز إستثمار إجمالي بمبلغ 2.63 مليار درهم، ويفترض في هذا المشاريع أن تخلق 26 مليار درهم وقيمة إضافية بحدود 8.5 مليار درهم وتوفر مناصب شغل في حدود 8721 منصب.[1]

اما سنة 2013 فتم برمجة دورتين من طرف الوكالة الوطنية للنهوض بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة حسب الرزنامة التالية:

جدول رقم (2-4): رزنامة برنامج امتياز 2013

الدورة الاولى 2013		الدورة الثانية 2013	
الاحداث	**التواريخ**	**الاحداث**	**التواريخ**
انطلاق الدورة	2013/04/04	انطلاق الدورة	2013/07/19
أخر اجل لإيداع الملفات	2013/07/01	أخر اجل لإيداع الملفات	2013/10/31
إعلان نتائج الدورة	سبتمبر 2013	إعلان نتائج الدورة	ديسمبر 2013

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

https://docplayer.fr/5503840-Programmes-imtiaz-moussanada-casablanca-25-septembre-2013.html

ثانياً: برنامج مساندة Programme Moussanada

يسعى برنامج مساندة الى تحسين الانتاجية و تعزيز القدرة التنافسية للمقاولات الصغرى والمتوسطة من خلال مجموعة واسعة من خدمات الدعم التي تغطي احتياجات الجميع من حيث التطوير والتحديث، كما يسعى البرنامج الى الرفع من تنافسية المقاولات من حيث خفض التكاليف وتحسين الجودة والوصول الى الاسواق.[2]

[1] - programmes IMTIAZ et MOUSSANADA, Casablanca 25 Septembre 2013, 14/07/2019 https://docplayer.fr/5503840-Programmes-imtiaz-moussanada-casablanca-25-septembre-2013.html

[2] - Khalid DAHAMI, **GUIDE DES PROGRAMMES DE FINANCEMENT ET D'ACCOMPAGNEMENT DES ENTREPRISES AU MAROC, op.cit. p27.**

أ- التعريف بالبرنامج:

في إطار الميثاق الوطني للنهوض بالصناعة، أطلقت وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيا الحديثة برنامج "مساندة "MOUSSANADA عن طريق مؤسسة "المغرب مقاولات "MAROC PME" (الوكالة الوطنية لإنعاش المقاولة الصغرى والمتوسطة ANPME) ويهدف البرنامج إلى تطوير التنافسية لدى المقاولات الصغرى و المتوسطة. إن برنامج مساندة هو عبارة عن مواكبة المقاولات الصغرى والمتوسطة في إطار جهودها الرامية إلى تحديث و تحسين قدرتها التنافسية من خلال برامج دعم عملية لجميع القطاعات. و يهدف البرنامج إلى دعم 500 مقاولة في السنة[1]. يغطي برنامج MOUSSANADA المجالات التالية على وجه الخصوص:[2]

- ✓ استراتيجية التنمية والاستثمار، الإنتاجية، الجودة والوسم .
- ✓ المحاسبة والتمويل، ادارة الموارد البشرية
- ✓ الوصول إلى الأسواق، نظام معلومات.

ب-شروط الاستفادة من البرنامج: لكي تكون المقاولة مؤهلة لبرنامج مساندة لابد من أن تتوفر فيها الشروط التالية:[3]

- ان تكون مسجلة في السجل التجاري وأن تكون في وضع قانوني بالنسبة لإدارة الضرائب وللإدارة الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي CNSS.
- أن تكون المقاولة ذات أداء إقتصادي مرضي مهما كان النشاط.
- أن يكون رقم أعمالها السنوي بإستثناء الضريبة أقل أو تساوي 175 مليون درهم.
- إن اتحادات أو مجموعات من المقاولات، لا سيما في شكل مجموعة الفائدة الاقتصادية (GIE) هم مؤهلون لهذا البرنامج، شريطة أن تكون المقاولات التي تشكلهم تحترم معايير الأهلية.

[1] - دار المقاول، **برامج الدعم**، متاح على الموقع، تم الاطلاع يوم 2021/01/16 https://www.daralmoukawil.com/ar/

[2] - Khalid DAHAMI, **GUIDE DES PROGRAMMES DE FINANCEMENT ET D'ACCOMPAGNEMENT DES ENTREPRISES AU MAROC, op.cit. p27.**

[3] - GUIDE PRATIQUE SUR LES SOURCES DE FINANCEMENT, UNION PME MAROC, P25. Vu le 10/01/2021 https://unctad.org/system/files/official-document/diaeediuMisc02_en.pdf

ت- كيفية الاستفادة من البرنامج:

- يجب على المقاولة تقديم طلب المشاركة في برنامج مساندة الى الوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولة الصغرى والمتوسطة.
- تقديم عرض خدمات موقع بين المقاولة والخبير المسجل لدي الوكالة، حيث يكون الخبير مدرج في سجلات الكفاءات لدي الوكالة الوطنية للنهوض بالمقولة الصغرى والمتوسطة.
- توقيع العقد بين المقاولة والوكالة، مع توضيح الاهداف المرجوة من هذه الشراكة.

وقد تم استحداث برنامجين الاول يهتم بتكنولوجيا المعلومات والثاني يهتم بالسياحة:[1]

1- برنامج مساندة تكنولوجيا المعلومات MOUSSANADA TI

مساندة تكنولوجيا المعلومات هو برنامج تم إحداثه من طرف وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيات من جهة و "المغرب مقاولات" من جهة أخرى لتسريع استعمال تكنولوجيا المعلومات من قبل المقاولات الصغيرة والمتوسطة. والهدف من ذلك هو توفير حلول تكنولوجيا المعلومات للشركات لتلبية احتياجاتهم من خلال آلية حقيقية لتحسين الإنتاجية.

ويركز برنامج (MOUSSANADA TI) على نهج مقاربة تغطي جميع احتياجات المقاولات الصغيرة والمتوسطة فيما يتعلق بالنظام المعلوماتي. إن هذا العرض يمكن من تحسين وتبسيط العمليات الأساسية تدبير موارد المقاولات ، وكذا إدارة استراتيجية التنمية بشكل أفضل. يمكن للمقاولات الصغيرة والمتوسطة اختيار وحدة او عدة وحدات وظيفية تغطي الاحتياجات ذات الأولوية.

من بين الوحدات الذي يمولها هذا البرنامج:

- ✓ **وحدة الانتاج:** انتاج مكيف حسب القطاع، الجودة، والصيانة.
- ✓ **وحدة ادارة المبيعات:** المبيعات والمشتريات / المخزون وإدارة علاقات الزبائن، خدمات بعد البيع.
- ✓ **وحدة التدبير المالي:** المحاسبة العامة، المحاسبة التحليلية، الخزينة، والأصول الثابتة.
- ✓ **وحدة الموارد البشرية:** إدارة رأس المال البشري، التسيير الإداري و الأجور.

[1] - دار المقاول، **برامج الدعم**، مرجع سبق ذكره.

- ✓ **وحدة اللوجستيك:** إدارة سلسلة التوريد، وإدارة المخازن، وإدارة النقل.
- ✓ **وحدات اضافية:** منصة التجارة الالكترونية، CAO، التدبير الالكتروني للوثائق.

ساهم برنامج تكنولوجيا المعلومات MOUSSANADA IT في تمويل أنظمة تكنولوجيا المعلومات وتمويل الاستثمار في الأجهزة والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات المرتبطة بها.

2- برنامج مساندة سياحة

"مساندة سياحة" هو برنامج لدعم الشركات الصغيرة و المتوسطة السياحية. و هو يقدم مجموعة من الخدمات التي تلبي احتياجات تأهيل و دعم القطاع لتحسين القدرة التنافسية لمنشآت الإيواء السياحي و وكالات الأسفار و شركات النقل السياحي.

يهدف مشروع "**مساندة سياحة**" الى دعم أكثر من 600 مشروع صغير و متوسط إلى حدود 2020. و ذلك من خلال دعم الدراسات و الخدمات و الاستشارات التي تنجز من قبل خبراء أو مكاتب الدراسات المدرجة من طرف المغرب مقاولات.

إن عرض "**مساندة سياحة**" يتمحور حول مجالات الدعم التالية: تكنولوجيا المعلومات، التنظيم والموارد البشرية، التنمية المستدامة، الجودة، استراتيجية التنمية، الشراكة المالية والتسيير المفوض، المحاسبة والمالية.

في حالة العمليات غير المخطط لها فإن المساهمة المالية لبرنامج "مساندة سياحة" لا تتجاوز مليون درهم أما في حالة تنفيذ العديد من خطط التطوير فإن المساهمة المالية لبرنامج "مساندة سياحة" لا تتجاوز مليون درهم لكل خطة تطوير ولكل شركة.

ث- تمويل البرنامج:

- بالنسبة لتقديم الخدمات: تمول الوكالة 60% من القيمة (مع إحتساب الرسوم TTC) في حدود 600 ألف درهم لكل مقاول.
- بالنسبة لإقتناء أنظمة المعلومات: تمول 60% من التكلفة الشاملة TTC في حدود سقف 400 ألف درهم، مطلوب من المقاولة تمويل 40% من التكلفة شامل الضريبة.

المطلب الثاني: البرامج المساعدة لبرنامج التأهيل

تسعى المغرب الى دعم تنافسية المقاولات الصغرى والمتوسطة من خلال وضع برامج مساعدة للبرامج الاساسية، من اجل التخطيط للتجارة وإدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المقاولات، حيث تهدف البرامج الى الحد من البطالة والمحافظة على المقاولات القائمة والمساهمة في إنشاء مقاولات جديدة ومن أهم هذه البرامج:[1]

- برنامج رواج رؤية 2020.
- برنامج مقاولتي.
- برنامج المقاول الذاتي.
- البرنامج المندمج لدعم وتمويل المقاولات.

أولاً: برنامج رواج رؤية 2020 (RAWAJ VISION 2020): يعد قطاع التجارة و التوزيع واحدا" من أسس الإقتصاد المغربي و يساهم بقوة في خلق الثروات و فرص الشغل. كما يشكل أيضا رافعة أساسية للإستثمار، و محركا رئيسيا للمدينة عبر مساهمته في تنظيم و دينامية الفضاء الحضري والتنمية السوسيو اقتصادية، في هذا السياق إذن، تم تحديد استراتيجية رواج لتنمية التجارة و التوزيع، التي تضع المستهلك في قلب اهتماماتها، و هدفها الأسمى يتمثل في جعل التجارة و التوزيع قطاعا عالي الأداء في خدمة كل المستهلكين.[2]

أ- **التعريف بالبرنامج:** تساهم التجارة الداخلية سنوياً في تكوين ثروة تصل إلى 11٪ (بلغت القيمة المضافة للقطاع بالأسعار الجارية لعام 2006 حوالي 63 مليار درهم) ويعمل بها حوالي 1.2 مليون شخص أي ما يعادل 12.8٪ من الفئة النشطة في المغرب موزعين على أكثر من 850 ألف نقطة بيع، 40٪ منهم يعملون في شكل متنقل أو عرضي أو موسمي، وخاصة في المناطق الريفية. يهدف البرنامج وفق رؤية وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيا الحديثة بحلول عام 2020 إلى:[3]

[1] - بالإضافة لهذه البرامج، هناك برامج أخرى أطلقتها السلطات المغربية نذكر منها: برنامج انفتاح وبرنامج المقاولة النسائية، برنامج تطوير، برنامج تطوير، برنامج إنماء، برنامج الخدمات التكنولوجية للشبكة، حيث تعتبر هذه البرامج مندمجة في برامج المذكورة اعلاه.

[2] - المركز الجهوي للاستثمار، **مخطط رواج 2020**، متاح على الموقع: تم الاطلاع يوم 2021/01/17:
https://www.casainvest.ma/ar/node/858

[3] - غرفة التجارة والصناعة والخدمات لجهة درعة تافيلالت، على الموقع: تم الاطلاع يوم 2021/01/17
https://ccisdt.ma/fr/programme-rawaj-vision-2020

- ثلاثة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي الحالي من التجارة.
- تحسين شروط التوريد للمواطنين المغاربة.[1]
- تحسين المستوى المعيشي للتجار.
- خلق فرص عمل جديدة.

ب- **أهداف البرنامج:** يطمح مخطط رواج (رؤية 2020) إلى جعل المغرب فضاء للتسوق بامتياز على مستوى الفضاء الأور ومتوسطي والى الرفع من مستوى تنافسية فاعلي القطاع ومن قدراتهم على تلبية متطلبات المستهلكين.

✓ الرفع من مساهمة قطاع التجارة والتوزيع في الناتج الداخلي الخام.

✓ خلق دينامية على مستوى سوق الشغل بالمساهمة في إحداث مناصب جديدة.

✓ إن تحقيق هذه الأهداف يستدعي وضع آليات وللإجراءات لمصاحبة الفاعلين والمتدخلين في القطاع من أجل حثهم على عصرنة وتطوير أنشطتهم والانخراط في إعادة هيكلة القطاع بغية تحسين الخدمات المقدمة للمستهلكين.

✓ وفي هذا الصدد، تم التوقيع يوم 11 يونيو 2008 على الاتفاقية المتعلقة بخلق "صندوق رواج"، بين وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة ووزارة الاقتصاد والمالية والوكالة الوطنية لإنعاش المقاولات الصغرى والمتوسطة. ويعتبر هذا الصندوق آلية مالية لدعم مشاريع تطوير قطاع التجارة والتوزيع والتي تخص:

✓ مصاحبة ومساعدة الفاعلين الوطنيين الرائدين الحاملين لعلامات تجارية مغربية.

✓ إنعاش وتشجيع خلق مناطق الأنشطة التجارية على صعيد مختلف جهات المغرب.

✓ انجاز المخططات الجهوية لتنمية القطاع التجاري.

✓ تمويل الدراسات المتعلقة بتنفيذ برنامج (رواج رؤية 2020).

[1] - **Plan de développement du secteur commercial Rawaj vision 2020**, Vu le 25/05/2021 : http://www.fondationinvest.ma/Boiteaoutis/Documentation/Rawaj2020.pdf

ت- شروط الاستفادة من البرنامج: للاستفادة من البرنامج لابد أن تتوفر في التجار الشروط التالية:[1]

- التوفر على الجنسية المغربية، والسن من 18 سنة فاكثر.
- مزاولة نشاط تجاري، التوفر على السجل التجاري أو رخصة ادارية.
- مزاولة نفس النشاط التجاري على الاقل لـــــــ 03 سنوات.
- أن يكون التاجر صاحب النشاط أو مسيراً له، التوفر على محل تجاري قار.

ث- أنواع التمويل

يوفر برنامج RAWAJ VISION 2020 إنشاء آلية تمويل مخصصة على وجه الخصوص، إنشاء صندوق تنمية التجارة الذي سيمكن من تقديم الخدمات التالية:

- ✓ **مصاريف الخبرة:** أقصى حد يبلغ 5000 درهم لكل تاجر مستفيد.
- ✓ **التجهيز:** في حدود 75% من الكلفة الاجمالية دون تجاوز سقف 20000 درهم لكل تاجر مستفيد، أي أن مساهمة التاجر لا يمكن ان تقل عن 25% من كلفة التجهيز.
- ✓ **إتفاقية الشراكة:** إن الفاعل ملزم على توقيع إتفاقية شراكة تحدد إلتزامات كل طرف وذلك مع كل من وزارة الصناعة و التجارة والتكنولوجيات الحديثة، وزارة الاقتصاد والمالية، و الوكالة الوطنية لتنمية المقاولات الصغرى والمتوسطة.

ثانياً: برنامج مقاولاتي Programme moukawalati يهدف البرنامج الوطني لدعم إنشاء المقاولات الصغرى إلى:

- التقليص التدريجي من نسبة البطالة من خلال دعم ومصاحبة المقاولات الصغرى.
- ضمان استمرارية المقاولات الحديثة الإنشاء خصوصا في مراحلها الأولى

أ- التعريف بالبرنامج: انطلق البرنامج الوطني لدعم إنشاء الشركات "مقاولتي" بمبادرة من الحكومة لتشجيع إنشاء الشركات عن طريق نظام الشباك الواحد. يتيح لك هذا البرنامج الدعم المنظم استنادا إلى ثلاث مراحل:[2]

[1] - يحي علال حسين، **قياس فعالية برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول المغرب العربي**، مرجع سبق ذكره، ص 132.
[2] - دار المقاول، **برامج الدعم**، مرجع سبق ذكره.

➢ **مرحلة الدراسة**

- **دراسة السوق:**

- تستند إلى تكوين نظري و تعتمد على مجموعة من الأدوات العملية لإجراء دراسات تقنية.
- رحلات ميدانية لجمع المعلومات عن المشروع حسب المنهجية المعتمدة.
- ورشات عمل لتجميع وإرسال البيانات التي تم جمعها و المتعلقة بالدراسة التقنية.

- **الدراسة التقنية:**

- **التكوين في مجال التسيير:** تكوين تفاعلي وجماعي تمهيدي في تقنيات التسيير
- **التكوين في مجال التدبير الإداري والمالي:** التكوين الجماعي لإكتساب التقنيات الإدارية و المالية
- **تجربة تقديم خطة العمل:** تقديم خطة العمل داخل الشباك لدعم مكتسباتك من المهارات التواصلية
- إيداع الملف بالبنك للحصول على التمويل

➢ **مرحلة دعم الانطلاق**

- **تصحيح خطة العمل :**يجب انجاز هذه المرحلة عندما يتطلب الامر ذلك بطلب من البنك .
- **المساعدة على الانطلاق:** تتخذ هذه المرحلة أشكالا متعددة، ولا يجب أن يتدخل الشباك في توجيهك او اختيارك للموردين

➢ **مرحلة التتبع:** يتم تشخيص و تتبع جل نشاطات المقاولة لتقديم التوجيهات المناسبة.

ب- **شروط الاستفادة من البرنامج:** يجب على المقاولة التي تحتاج الى تمويل من طرف البرنامج ان تلتزم بالشروط التالية:[1]

- ان يكون المقاول من جنسية مغربية.
- عمر المقاول يتراوح ما بين 20 و 45 عاما خلال تاريخ تقديم الطلب للحصول على القرض.
- حاصلا على شهادة (من مؤسسة عمومية أو خصوصية).

[1] - Guide pratique MOUKAWALATI Version Mars 2007, **DESCRIPTIF DU PARCOURS DU PORTEUR DE PROJET DANS LE CADRE DE MOUKAWALATI**, https://fdocuments.fr/document/guide-pratique-moukawalati-vf.html

- مسجلا في ANAPEC عبر شباك "مقاولتي"، حاملاً لمشروع إنشاء مؤسسة.
- يجب أن تتراوح تكلفة استثمارك ما بين 50.000 درهم و 500.000 درهم.

إذا تجاوزت التكلفة الاستثمارية للمشروع 250.000 درهم، يجب أن يقدم من طرف مقاولين اثنين.

ت- الامتيازات الممنوحة:

- مواكبة حاملي المشاريع قبل وبعد خلق المقاولة. حيث تتحمل الدولة في حدود 10.000درهم للمشروع، ضمان القروض البنكية 85 في المائة.
- تسبيق بدون فوائد يمثل 10 في المائة من القيمة الاستثمارية للمشروع في حدود 15.000 درهم، يؤدى على مدى 6 سنوات مع مدة إمهال تبلغ 3 سنوات.

ث- المتدخلون الرئيسيون: تتمثل المتدخلون في اللجنة الوطنية واللجان الجهوية وشبابيك مقاولتي:[1]

➢ **اللجنة الوطنية:** يترأسها السيد الوزير الأول وتتولى الوكالة الوطنية لإنعاش الشغل والكفاءات مهمة الكتابة العامة.

➢ **اللجان الجهوية:** من مهامها:

- تنمية ثقافة المقاولة على المستوى الجهوي، تتبع أنشطة الشبابيك.
- الانتقاء النهائي لحاملي المشاريع المقترحين من طرف الشبابيك.

ويتكون أعضاء اللجان الجهوية من:

- مدير المركز الجهوي للاستثمار أو ممثل عنه (الرئيس).
- المدير الجهوي للوكالة الوطنية لإنعاش الشغل و الكفاءات أو ممثل عنه.
- خبير مختص في إحداث المقاولات، أو كل شريك على مستوى الجهة.

➢ **شبابيك" مقاولتي" لدعم إنشاء المقاولات:** تعتبر شبابيك دعم إنشاء المقاولات المخاطب الوحيد لحاملي المشاريع، ولهذا الغرض تم توحيد الواجهة والعلامة التجارية تحت تسمية "مقاولتي"، ومن مهامها:

[1] - غرفة التجارة والصناعة والخدمات لجهة درعة تافيلالت، على الموقع: تم الاطلاع يوم 2021/01/17
https://ccisdt.ma/fr/programme-rawaj-vision-2020

- الاستقبال والانتقاء المسبق لحاملي المشاريع.
- مواكبة وتتبع حاملي المشاريع، وإنجاز التقارير الموجهة للجان الجهوية.

ثالثاً: برنامج انفتاح Programme INFITAH

في إطار الإستراتيجية الوطنية المغرب الرقمي 2013، أعطيت الإنطلاقة لبرنامج انفتاح الذي يروم تحفيز المقاولات الصغرى والمقاولات الصغيرة جدا على استعمال تكنولوجيا المعلومات.[1]

يطمح البرنامج إلى تسليم 10 آلاف رخصة رقمية للمقاولات المستفيدة، في أفق سنة 2013، من خلال منحها حصص تحسيسية مجانية تحفزها على استعمال تكنولوجيا المعلومات بكافة جهات المملكة.

وسيتم تقديم حزمة رخصة رقمية التي تحتوي على حاسوب محمول واشتراك في خدمات الأنترنت لمدة 12 شهرا وحل معلوماتي لتدبير الفاتورة، إلى جانب دليل للشراء يتضمن عروضا تفضيلية للمقاولات الصغرى والمقاولات الصغيرة جدا في ميدان التجهيزات المعلوماتية ودورات للتكوين في تكنولوجيا المعلومات، ويشمل عرض (انفتاح) كافة فروع الأنشطة (البناء، النسيج، الصناعة الغذائية، التجارة، الخدمات،..) باستثناء المهن الحرة، كما يستهدف المقاولات التي حققت رقم أعمال لا يتجاوز 3 ملايين درهم.

ويعد البرنامج ثمرة شراكة بين وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة والوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولات الصغرى والمتوسطة والفيدرالية المغربية لغرف التجارة والصناعة والخدمات وفدرالية تكنولوجيات الإعلام والاتصال والأوفشورينغ، ويعتبر تحسين إنتاجية المقاولات الصغيرة والمتوسطة الحجم من الأولويات الاستراتيجية، والتي تشمل المبادرات الثلاث التالية:

المبادرة الاولى: دعم حوسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة في القطاعات ذات حصص عالية من الناتج المحلي الإجمالي من خلال تكامل أنظمة المعلومات.

المبادرة الثانية: حشد المديرين العام والخاص للترويج لمشاريع إزالة الطابع المادي عن المعاملات.

المبادرة الثالثة: رفع مستوى الوعي وبدء وتشجيع المقاولات على استخدام تكنولوجيا المعلومات بموجب التصريح الرقمي ("Project Infitah").

عهدت الدولة بتنفيذ هذه المبادرات الثلاث إلى الوكالة الوطنية لإدارة المقاولات الصغيرة والمتوسطة الحجم من خلال إنشاء صندوق دعم لحوسبة المقاولات الصغيرة والمتوسطة الحجم، حيث يركز برنامج انفتاح

[1] - **برنامج انفتاح**، غرفة التجارة والصناعة والخدمات لجهة درعة وتافيلالت، https://ccisdt.ma/fr/programme-infitah

بشكل أساسي على زيادة الوعي وبدء وتشجيع المستفيدين على استخدام تكنولوجيا المعلومات كجزء من جلسات البدء على أساس برنامج تدريبي، من أجل الحصول على "الترخيص الرقمي". يفتح هذا الأخير إمكانية الاستفادة من المزايا المالية المنصوص عليها في هذا المستند. للحصول على (حزمة انفتاح)"، محدد في30 % من الثمن الإجمالي مع سقف 1500 درهم لكل مستفيد.

الأهداف الكمية لبرنامج إنفتاح خلال الفترة 2010-2013 مبينة على النحو التالي:

الجدول رقم (2-5) : الاهداف الكمية لبرنامج إنفتاح خلال 2013/2010

السنوات	2010	2011	2012	2013
المستفيدين	10 000	3000	3500	3500

رابعاً: برنامج المقاول الذاتي Auto entrepreneur: نظام المقاول الذاتي هو صيغة مقاولاتية اختيارية جديدة أحدثها الظهير الشريف رقم 1.15.06 بتاريخ 29 من ربيع الآخر 1436 الموافق ل 19 فبراير 2015 الصادر بتنفيذه القانون رقم 114.13 المنشور بالجريدة الرسمية عدد 6344 بتاريخ 12مارس 2015 المتعلق بنظام المقاول الذاتي، وذلك بهدف محاربة القطاع الغير مهيكل وتشجيع الشباب على مزاولة أنشطة مهنية بكل استقلالية، و خلق مشاريع خاصة مع تسهيل الإجراءات الإدارية لتيسير الولوج إلى مجال المقاولات والحصول على تمويل من مؤسسات القروض.[1]

أ. **التعريف بالمقاول الذاتي:** يقصد بنظام المقاول الذاتي وذلك وفق ما ورد في المادة الاولى من قانون 114/13 (يتعلق بنظام المقاول الذاتي) "كل شخص ذاتي يزاول بإسمه الشخصي وبصفة فردية ولحسابه الخاص نشاطا مستقلا يعتمد على عمله وعلى كفاءته وخبرته، ويذر عليه دخلا ويمارس نشاطا تجاريا أو صناعيا أو حرفيا أو ينجز خدمة شريطة أن لايتجاوز رقم الاعمال السنوي المحصل عليه:[2]

- بالنسبة للأنشطة التجارية أو الصناعية أو الحرفية 500 000.00 درهم.
- بالنسبة للخدمات 200 000.00 درهم.

[1] - المديرية العامة للضرائب (المملكة المغربية)، **نظام المقاول الذاتي**، طبعة 2019، ص01. متاح على الموقع: www.tax.gov.ma

[2] - القانون رقم 114.13 **المتعلق بنظام المقاول الذاتي**، الظهير الشريف رقم 1.15.06 صادر في 29 من ربيع الآخر 1436 (19 فبراير 2015) الجريدة الرسمية عدد: 6342 بتاريخ 21 جمادى الأولى 1436 (12مارس 2015)، ص: 1593.

يتضح من خلال التعريف أن المقاول الذاتي يجب أن يكون شخصا طبيعيا لا شخصا معنويا أي يعمل بصفة فردية ولحسابه الخاص، مما يعني عد إشراك أي شخص أخر، على المقاول أن يدير نشاطه بنفسه ويبحث عن المونين والعملاء الى التسويق والتوزيع دون مشاركة او توجيه شخص آخر.

ب. كيفية الحصول على صيفة المقاول الذاتي: لنجاح عملية التسجيل يجب على المنخرط الالتزام بالمراحل التالية:[1]

- التوفر على عنوان إلكتروني.
- ملء طلب التسجيل، والذي يوازي التصريح بالتأسيس، بطريقة إلكترونية عبر بوابة السجل الوطني للمقاول الذاتي، مع إحداث حساب مقاول ذاتي https://rn.ae.gov.ma.
- سحب الطلب وإمضاؤه من طرف المعني بالأمر وإيداعه لدى أحد شبابيك الأبناك الشريكة لبريد بنك، مصحوبا بصورة شمسية للمعني بالأمر ونسخة من البطاقة الوطنية للتعريف أو بطاقة الإقامة بالنسبة للأجانب، وذلك خلال أجل (30) ثلاثين يوما ابتداء من تاريخ إيداع الطلب.

ت. الامتيازات الممنوحة في إطار نظام المقاول الذاتي: توجد عدة إمتيازات يمنحها نظام المقاول الذاتي والتي تتجلى في مايلي:[2]

✓ **نظام جبائي:**

- 1% من رقم المعاملات المصرح به بالنسبة للأنشطة الصناعية والتجارية والحرفية.
- 2% بالنسبة للنشاط الخدماتي.

✓ **تبسط المساطير الادارية:** إستخدام النظام المعلوماتي للتسجيل أو إعادة التسجيل وكذا التشطيب بالوظيفة العمومية.

✓ **التوطين:** إمكانية توطين النشاط في محل سكناه أو في أحد المحلات التي يشغلها بصفة مشتركة مع الغير وعدم إمكانية الحجز عليه.

[1] - المديرية العامة للضرائب (المملكة المغربية)، **نظام المقاول الذاتي**، مرجع سابق، ص09.

[2] - لبنى حماني، **نظام المقاول الذاتي بين القانون والواقع أي إستجابة للأهداف المسطرة؟**، مجلة منازعات الأعمال، العدد 22، مارس 2017، ص40. متاح على الموقع: https://revues.imist.ma/index.php/Contentieux-Affaires/article/view/8417/4807

- ✓ **الفوترة:** إمكانية الفوترة والاعفاء من الضريبة على القيمة المضافة والولوج للأسواق.
- ✓ **خدمات خاصة:** التكوين والمواكبة وخدمات مالية مناسبة.
- ✓ **الاعفاء من إلزامية التسجيل بالسجل التجاري.**
- ✓ **القرب:** من خلال شبابيك بريد المغرب الموجودة في مختلف المدن والقرى المغربية.
- ✓ **التغطية الاجتماعية:** التغطية الصحية والانخراط في نظام التقاعد.

ث. الفئات المستهدفة من نظام المقاول الذاتي: حاول المشرع المغربي استهداف الفئة المتوسطة وتتمثل في ما يلي:[1]

- حاملو المشاريع والراغبون في تطبيق فكرة مشروعهم على ارض الواقع.
- الباحثون عن العمل الراغبون في تطوير نشاهم الخاص.
- الحرفيون الذين يرغبون في تطوير أنشطتهم، الشباب الراغب في إحداث مقاولته الخاصة.
- الاشخاص الذين يعملون لحسابهم الخاص والراغبون في الخروج من القطاع غير المهيكل.
- الاجانب في وضعية قانونية بالمغرب لراغبون في تطوير ومزاولة نشاطهم بالمغرب.

ج. اهم الانشطة المقبولة في اطار المقاول الذاتي: تتمثل أهم الانشطة المقبولة في ما يلي:

- **الصناعة: أ**نشطة تحويلية (لحوم المجازر، خضر وفواكه...)، أنشطة تصنيعية.
- **التجارة:** تجارة بالتقسيط (معدات معلوماتية، نسيج، تغذية عامة...)، التجارة الالكترونية.
- **الصناعة التقليدية:** صناعة تقليدية ذات حمولة ثقافية.
- **الخدمات:** حرف خدماتية (بستاني، كهربائي، ميكانيكي)، نقل، إرشاد سياحي، تحرير صحفي.

المطلب الثالث: الهيئات الداعمة لبرنامج التأهيل المغربي

من اجل إنجاح عملية تأهيل المقاولات الصغرى والمتوسطة عملت السلطات المغربية على وضع هيئات وهياكل مختلفة من أجل المساعدة في مواكبة ومساندة، تمويل وتكوين وتحديث المقاولات وزيادة تنافسيتها. سنحاول في هذا المطلب التطرق الى مختلف الهيئات المكلفة بتسيير برامج التأهيل، وكذالك مختلف الجهات والمراكز التقنية الداعمة والمساندة للمقاولات.

[1]- دليل المقاول الذاتي، تم الاطلاع يوم 2021/01/01، متاح على الموقع http://ae.gov.ma/ar/

أولاً: هيئات تسيير برامج التأهيل المقاولات المغربية

مختلف برامج التأهيل المغربية تحت وصاية وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الاخضر- والرقمي، حيث قامت الوزارة بإنشاء عدة هيئات لتسيير تلك البرامج، في هذا العنصر سنحاول التطرق الى ثلاث هيئات:

- الوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولات الصغرى والمتوسطة ANPME.
- اللجنة الوطنية لتأهيل المقاولات المغربية CNMN.
- صندوق التأهيل FOMAN.

1- الوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولة الصغرى والمتوسطة ANPME

تم إنشاء الوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولة الصغرى والمتوسطة في عام 2002، وفق القانون رقم 53.00 المتعلق بميثاق المقاولات الصغرى والمتوسطة وخاصة الباب الثاني المتعلق بالوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولة الصغرى والمتوسطة حيث تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.[1]

الهدف من انشاء الوكالة هو المساهمة في تنفيذ سياسة الدولة في مجال تشجيع المقاولة الصغرى والمتوسطة، المساعدة التقنية والنهوض بالبرامج الخاصة بالمقاولة ومحاولة تقييمها، وكذلك وضع تقرير سنوي حول وضعية المقاولة الصغرى والمتوسطة.

ويتألف مجلس الإدارة بالإضافة إلى الرئيس من:

- أربعة ممثلين للدولة، رؤساء جامعات الغرف المهنية.
- رئيس المجموعة المهنية للبنوك بالمغرب، رئيس هيئة الخبراء المحاسبين.
- أربعة ممثلين يعينون بنص تنظيمي من بين رؤساء الجمعيات المهنية والمنظمات التي لا تسعى إلى الحصول على ربح وتعمل في ميدان إنعاش المقاولة الصغرى والمتوسطة.

2- اللجنة الوطنية لتأهيل المؤسسات المغربية CNMN: هي هيئة توجيهية تأسست في ديسمبر 2002 وتتكون من ممثلين من القطاعين العام والخاص ومن مسؤوليتها رسم الاستراتيجيات بالإضافة الى التنسيق والاشراف على جميع الاجراءات التي تهدف الى تأهيل القطاع الصناعي.[2]

---

[1] - ظهير شريف رقم 1.02.188 صادر في 12 من جمادي الاول 1423 (12 يوليو 2002) المتعلق بتنفيذ القانون رقم 53.00 **المتعلق بميثاق المقاولات الصغرى والمتوسطة.**

[2] - Hervé Bougault et Ewa Filipiak, **Département de la Recherche, Agence Française de Développement : "Les programmes de mise à niveau des entreprises Tunisie, Maroc, Sénégal ",** 2005 , P: 112

ترتكز المهمة الأساسية للجنة الوطنية لتأهيل المؤسسات المغربية في كونها مكان تبادل وجهات النظر والاقتراحات بين مختلف الأطراف الفاعلة في القطاع الخاص أو العام، تجتمع هذه اللجنة شهريا برئاسة الوزير المكلف بتأهيل الاقتصاد.

أ) مهام اللجنة الوطنية للتأهيل:

- تحديد وتنسيق ورصد إجراءات تأهيل المؤسسة.
- ضمان تناسق إجراءات التأهيل مع السياسة الوطنية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.
- ضمان التكامل بين برامج التأهيل التي تنفذها السلطات ومختلف المتعاملين (الجهات المانحة، المنظمات الدولية الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين).

ب) تشكيل اللجنة الوطنية للتأهيل: تتكون اللجنة من الأعضاء الآتيين:

- ممثل وزارة الصناعة والتجارة وتأهيل الاقتصاد رئيساً، وممثل وزارة الاقتصاد والمالية.
- ممثل فيدرالية غرف التجارة، الصناعة والخدمات(FCCIS).
- ممثل الكنفيدرالية العامة للمؤسسات بالمغرب(CGEM).
- ممثل المجمع المهني للبنوك المغربية(GPBM).
- ممثل اللجنة الأوروبية(CE)، البنك الأوروبي للاستثمار(BET)عضوا ملاحظاً.

3- صندوق التأهل FOMAN: تم إحداثه في نهاية 2002 وشرع في مزاولة نشاطه ابتداءا من فيفري 2003، يعتبر آلية محورية بين الحكومة والبنوك لتمويل برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية، تترشح للاستفادة من أموال صندوق المؤسسات التي تستوفي الشروط التالية[1]:

- المؤسسات التي مجموع ميزانيتها قبل الاستثمار لا يتجاوز 40 مليون درهم مغربي.
- لمؤسسات التي تكلفة تأهيلها لا تتجاوز 20 مليون درهم مغربي.
- المؤسسات التي تقدم برنامج للتأهيل الشامل من أجل تحسين تنافسيتها.
- المؤسسات التي تزاول نشاط على الأقل منذ ثلاثة سنوات وتعتمد في تسييرها على ثلاثة إطارات على الأقل.

[1]- يحي علال حسين، **قياس فعالية برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول المغرب العربي**، مرجع سبق ذكره، ص 139.

الصندوق يساهم بـــ 30% من قيمة برنامج التأهيل، وبحد أقصى 2.500.000 درهم، وبمعدل فائدة 2%، اما القرض البنكي(متوسط وطويل المدى) في حدود 50% من برنامج التأهيل، وأما الاموال الخاصة في حدودها الدنيا 20% من برنامج التأهيل. ومدة الاسترداد ما بين 05 الى 12 سنة قابلة للتجديد لـــ 03 سنوات في حدها الاقصى.[1]

ثانيا: الهياكل المالية الداعمة لتأهيل المقاولات الصغيرة والمتوسطة: وضعت المغرب عدت هيئات وصناديق مالية لدعم تمويل والاشراف على تأهيل المقاولات الصغرى والمتوسطة والرفع من تنافسيتها نذكر منها مايلي:

1. **صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية: Fond Hassan II** يخضع الصندوق لوصاية الدولة، التي يكون الغرض منها ضمان تقيد أجهزته المختصة بأحكام هذا القانون ولاسيما منها المتعلقة بالمهام المسندة إليه، وبوجه عام السهر فيما يخصه على تطبيق النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالمؤسسات العامة. تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي،[2] ومن مهامه تقديم مساعدة مالية لفائدة كل مشروع يساهم في إنعاش الاستثمار والتشغيل، ويتألف مجلس إدارة صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية برئاسة الوزير الأول.

   كما يجوز لرئيس مجلس الإدارة أن يدعو لحضور اجتماعات المجلس على سبيل الاستشارة كل شخص طبيعي أو معنوي من القطاع العام أو الخاص تعتبر مشاركته في أشغاله ذات فائدة.

2. **شركة مساهمة** Société de Participation et de Promotion du Partenariat تهتم بجميع الشركات الناشئة والصغيرة باستثناء المقاولات الخدمية المتعلقة بالصناعة والقطاع العقاري وكذلك المقاولات التي تواجه صعوبات.[3]

حيث تصل مساهمتها في حدود 49% كحد أقصى- من راس مال المقاولة دون ان تتجاوز هذه المساهمة 10% من راس مال الشركة، ويتم مشاركة المقاولة في الارباح والخسائر.

3. **القطب المالي للدار البيضاء:** يعمل على تسهيل الاعمال في المغرب (منح التسهيلات الادارية، سيولة الاشخاص وسيولة رؤوس الاموال، وكذالك مزايا ضريبية)، بالإضافة الى تسهيل أنشطة الاعمال

[1] - Hervé Bougault et Ewa Filipiak, **Département de la Recherche, Agence Française de Développement : "Les programmes de mise à niveau des entreprises Tunisie, Maroc, Sénégal ",** op.cit., p 120.

[2] - ظهير شريف رقم 1.02.02 صادر في 15 من ذي القعدة 1422 (29 يناير 2002) **بتنفيذ القانون رقم 36.01 القاضي بإحداث صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية،** الجريدة الرسمية عدد 4977 بتاريخ 28 ذي القعدة 1422 (11 فبراير 2002)، ص 243.

[3] - Hajar Soussan, **Le financement des entreprises par le système bancaire marocain,** Nador, sur la site : https://www.memoireonline.com/04/12/5692/Le-financement-des-entreprises-par-le-systeme-bancaire-marocain.html

بأفريقيا (بفضل الشراكات التي تم عقدها مع 19 دولة إفريقية، يضمن القطب المالي للدار البيضاء لصالح أعضائه إمكانية التوفر على جهات الاتصال محلية من أجل تسهيل أعمالهم في القارة. كما ينظم القطب المالي لقاءات منتظمة تسمح بتقديم فرص الاستثمار واللقاءات الفردية).[1]

4. **Faisal Finance Maroc** رأسمالها 50 مليون درهم وهي فرع لمجمع DMU Trust مقره بجنيف (سويسرا) مدة القرض 4 سنوات ويرغب في الحصول على مردودية 15% سنويا.[2]
5. **مجموعة التجاري وفا بنك groupe Attijariwafa bank:** تعتبر مجموعة التجاري وفا بنك فاعلا مرجعيا في القطاع البنكي المالي بالمغرب وإفريقيا، حيث تعمل المجموعة على مواكبة المقاولات الصغرى والمتوسطة من حيث تقديم القروض والاستشارات.[3]
6. **البنك الاوروبي للاستثمار European Investment Bank:** هو المصرف الخاص بالاتحاد الأوروبي، ويقدّم بهذه الصفة قروضًا طويلة الأمد للاستثمارات السليمة والمستدامة دعمًا للأهداف المدرجة في سياسات الاتحاد الأوروبي داخل أوروبا وخارجها. يسعى البنك الأوروبي للاستثمار إلى تحفيز النمو واستحداث فرص العمل في مجالات الابتكار والمهارات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وفي العمل المتعلق بالمناخ والبنية التحتية الاستراتيجية في مختلف دول الاتحاد الأوروبي، ودول الجوار الشرقي والجنوبي، حيث يموّل على المستوى المحلي تنمية القطاع الخاص والبنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية وأيضًا المشاريع المتعلقة بالمناخ.[4]

ثالثا: آليات و صناديق الضمان

الهدف من الضمان هو تسهيل الحصول على تمويل الشركات و خاصة الشركات الصغيرة و المتوسطة. الضمان يتم من خلال تقاسم المخاطر التي يتحملها البنك أو المستثمر. و تجدر الإشارة إلى أن الدولة ألمغربية من خلال صندوق الضمان ألمركزي، تدعم تمويل المشاريع الصغيرة و المتوسطة. و يضمن صندوق الضمان المركزي التسديد الجزئي المتعلق بالمخاطر التي يتحملها البنك أو صندوق الاستثمار. و هكذا يستفيد البنك أو

[1] - site web: https://casablancafinancecity.com

[2] - يحي علال حسين، **قياس فعالية برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول المغرب العربي**، مرجع سبق ذكره، ص143.

[3] - موقع **التجاري وفا بنك**، https://www.attijariwafabank.com/ar

[4] - البنك الاوروبي للاستثمار، https://op.europa.eu/en

صندوق الاستثمار كما تستفيد المقاولة من هذا التمويل بشروط تفضيلية. و فيما يلي أهم المنتجات التي يقدمها صندوق الضمان المركزي:[1]

1- **الضمان السريع:** الشركات والأفراد الذين تتوفر فيهم الشروط التالية:

- الشركات التي تخضع للقانون المغربي.
- الهدف أو النشاط هو إنتاج السلع و / أو الخدمات.

القروض الاستثمارية وقروض التشغيل التي لا يتجاوز مبلغها 1000000 درهم، حيث أن جميع القطاعات باستثناء القطاع العقاري و الصيد في أعالي البحار، ومدة ضمان قروض الاستغلال على المدى القصير هي 18 شهرا من تاريخ آخر إشعار في حالة عدم التجديد.

2- **الصندوق العام الخاص FPP:** الهدف من هذا البرنامج هو مواكبة وتمويل تعزيز الأموال الذاتية للمقاولات الصغرى والمتوسطة ذات إمكانيات عالية والتي لا يتجاوز حجم معاملاتها 100مليون درهم. بحيث هذا البرنامج موجه للشركات التي تجمع بين الخاصيات التالية:

- أن تكون مقاولة خاضعة للقانون المغربي في طور الإحداث أو محدثة.
- أن يكون غرضها أو نشاطها موجها نحو إنتاج السلع أو الخدمات.

3- **صندوق لتشجيع استثمارات المغاربة المقيمين في الخارج: MDM استثمار**

مول صندوق MDM" استثمار" بشراكة مع البنوك مشاريع إنشاء أو توسيع شركات المغاربة المقيمين في الخارج في المغرب وللاستفادة من الصندوق يكفي:

- أن تكون مغربي مقيم في الخارج مثبتا ذلك بتصريح إقامة أو ببطاقة هوية أجنبية.
- أن تكون مغربي أقام في الخارج و قدم للعودة النهائية خلال فترة زمنية لا تتعدى سنة من تاريخ تقديم مشروع الاستثمار في البنك.

يتم تمويل برامج الاستثمار للقطاعات التالية: الصناعة والخدمات المتعلقة بالصناعة، التعليم، قطاع الفنادق والصحة.

[1]- برامج الدعم، على الموقع: https://www.daralmoukawil.com/ar/brmj-ldm-1/

ويتم تمويل برامج الاستثمار على النحو التالي:

- المساهمة في رأس المال من طرف المغاربة المقيمين في الخارج: ما لا يقل عن 25% من المبلغ الإجمالي للمشروع الاستثماري، كمساهمة بالعملة الصعبة يتم تحويلها لحساب بالدرهم.
- صندوق MDM" استثمار": 10% من حصة المغاربة المقيمين في الخارج في المشروع.
- الباقي: ممول بطرق أخرى.

رابعا: مراكز وجمعيات التكوين والارشاد والتوجيه

تعتبر هذه المراكز والجمعيات بنية استقبال لمراقبة المشروع من الفكرة الى غاية تحقيقها، حيث تسعى الى دعم و تطوير وإكمال المشروع في المجالات القانونية والتكنولوجية والاقتصادية والتجارية، وساعدتك على ايجاد التمويل المناسب والشركاء. ومن بين هذه المراكز والجمعيات نجد:[1]

1- **التكنوبارك**: إذا كانت فكرة شركتك مبتكرة، سيمد لك التكنوبارك يد المساعدة لإنشاء وتطوير مشروعك بمنحك محلات جاهزة للاستخدام بسعر تفضيلي، بحيث تستفيد الشركات التي تعمل في القطاعات التالية:

- التكنولوجيات الحديثة للمعلومات والاتصالات.
- التكنولوجيات الخضراء.
- الصناعة الثقافية بالمغرب.

2- **START UP YOUR LIFE**: جمعية تهدف إلى تحديد وجمع ودعم أصحاب المشاريع المبتكرة في المغرب، كما تعمل على إنشاء مركز للمشاريع المبتدئة في المغرب لتسهيل الحصول على التمويل لمؤسسي-المشاريع. يستفيد المقاولون المختارون من تبادل الخبرات، والتوجيه والوصول إلى الشبكات الأساسية لتنمية مشاريعهم.

3- **START UP MAROC**: منظمة غير ربحية تهدف إلى تعزيز المقاولاتية في المغرب وتساعد على انجاح المشاريع الناشئة من خلال البرامج المختلفة التي تقدمها.

[1]- دار المقاول، متاح على الموقع: https://www.daralmoukawil.com/ar/brmj-ldm-1/

4- المراكز الجهوية للإستثمار: يعتبر بمثابة شباك لإنشاء الشركات، و يمثل هذا المركز رابطا بين حامل المشروع ومختلف الإدارات (المكتب المغربي للملكية الصناعية و التجارية، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، إدارة للضرائب، المحكمة التجارية، ومفتشية العمل).

المطلب الرابع: إجراءات وآليات عملية التأهيل المغربية

للقيام بعملية التأهيل لابد تظافر الجهود بمشاركة جميع الجهات لإنجاح العملية وتحقيق اهدافها الاساسية، حيث ان هذه الاجراءات التي يجب تنفيذها والمحددة مسبقا مع الهيئات المشرفة تمر بعدة مراحل مهمة والمتمثلة فيما يلي:

1. **المرحلة الأولي: إجراء التشخيص و خطة العمل** حيث تعتبر الخطوة الاولى من التأهيل وعليه تقوم المؤسسة بتنفيذ مايلي:

- ✓ التشخيص الاولي والتشخيص المعمق الذي يحدد تأثير إلغاء التعرفة الجمركية على القدرة التنافسية المؤسسة ونقاط القوة والضعف فيها.
- ✓ خطة تطوير أو مخطط عمل المتضمن مختلف الإجراءات التي ستتخذها المؤسسة لتحسين قدرتها التنافسية: الجوانب الفنية والمالية والتجارية والبشرية والإدارية والتنظيمية ...إلخ.

يجب أن تكون هذه الخطة مصحوبة بخطة تمويل وجدول زمني تنفيذي.

من اجل تطوير التشخيص ومخطط الاعمال يمكن للمؤسسات الاستفادة من خدمات المؤسسة EME (الاورو مغربية) في هذه الحالة فإنه سيتم تغطية تكلفة التشخيص وإجراءات التأهيل جزئيا بواسطة المؤسسة EME وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (2-6): إعداد التشخيص ومخطط الاعمال

المراحل	الاهداف	المدة	مساهمة EME %
التشخيص الأولي	- تأثير تفكيك الحواجز على المؤسسة. - تقييم نقاط القوة ونقاط الضعف، التهديدات.	4 أيام	%100
التشخيص المعمق ومخطط الاعمال	- تقييم الاختلالات الوظيفية الرئيسية. - تحديد مصادر الانتاجية. - تطوير خطة عمل مطابقة لتأهيل المؤسسة وبرنامج تمويل وجدول زمني لتنفيذه.	عدة أسابيع	%80
اجراءات المرافقة	- تنفيذ الاعمال الرئيسية المدرجة في مخطط الاعمال.	عدة أسابيع	%70

Source : Mohamed Lamine Dhaoui : **Guide méthodologique - Restructuration, Mise à niveau et Compétitivité Industrielle**, op.cit., P : 83

2. المرحلة الثانية: تنفيذ مخطط الاعمال

تنفيذ مخطط الاعمال يعتبر المرحلة الثانية من إجراءات تأهيل المؤسسات المغربية ويتم من خلال:

- تمويل الاستثمارات المادية: لنجاح عملية التأهيل لابد من موارد مالية معتبرة بالإضافة للموارد الخاصة للمؤسسة، حيث وضعت السلطات المغربية آليات لتمويل لمؤسسات.
- تسهيل الوصول الى التمويل المصرفي.
- تخفيض تكاليف التمويل.

خلاصة الفصل:

حملت الحكومات المغاربية على عاتقها مهمة تأهيل مؤسساتها الصغيرة والمتوسطة من خلال وضع مجموعة من البرامج التي تسعى من خلالها لترقية وتطوير مؤسساتها، **فالجزائر** وضعت عدة برامج منها برامج وطنية (برنامج وزارة الصناعة واعادة الهيكلة، والبرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2010/2007) والبرنامج الوطني الجديد (2014/2010))، وبرامج مشتركة مع الاتحاد الاوروبي (ميدا1) و (ميدا 2). فقد تم عرض شروط الانضمام الى هذه البرامج والمؤسسات التي تساعد في تنفيذ هذه البرامج.

وقد تم عرض مختلف البرامج التي تبنتها تونس من خلال التطرق الى الاطار القانوني لبرنامج التأهيل التونسي وعرض شروط الانضمام الى البرامج الاساسية (برنامج تأهيل الصناعة PMN وبرنامج الاستثمارات التكنولوجية ذات الاولوية ITP وبرنامج RPF) وتم التطرق كذالك الى البرامج المساعدة في عملية التأهيل بالإضافة الى الهيئات الحكومية المساعدة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التونسية. في حين تم التطرق الى مختلف البرامج التي تبنتها المملكة المغربية (برنامج امتياز، برنامج مساندة)، بالإضافة الى مجموعة من البرامج المساعدة والهيئات الداعمة لبرنامج التأهيل المغربي.

الفصل الثالث:

تقييم برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل من الجزائر تونس والمغرب.

تمهيد:

تم وضع عدة برامج وطنية ودولية لتأهيل المؤسسات في دول المغرب العربي (تونس 1996، المغرب1997، الجزائر 2000) ومساعدتها لتحسين أدائها التنافسي ومواجهة المنافسة الاجنبية، حيث عملت هذه الدول على تهيئة المحيط العام وتكييف القوانين والتشريعات مع تحولات بيئة الاعمال المحلية والدولية، مع العلم ان برامج التأهيل في الدول الثلاثة عرفت عدت تعديلات لتسهيل انخراط المؤسسات في هذه البرامج وكذالك تصويب الاخطاء والنقائص التي تم تسجيلها، حيث تم ادخال برامج مساعدة للبرامج الاساسية مثل برنامج الجودة والبرنامج الوطني للتدريب والبرنامج الوطني للأفراق والباعثين الجدد وذالك بالنسبة لتونس، اما بالنسبة للمغرب فتم وضع برامج مساعدة مثل برنامج انفتاح وبرنامج مقاولتي وبرنامج المقاول الذاتي، وهناك برنامج مساعد متعلق بتكنولوجيا الاعلام والاتصال خاص بالجزائر.

سنحاول من خلال هذا الفصل تقييم مختلف السياسات المتبعة من طرف الدول المغاربية (الجزائر، تونس والمغرب) لتأهيل مؤسساتها من خلال تدرجها في اصدار القوانين والتشريعات التي تهتم بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتبنيها برامج لتأهيلها. فقد تم تقسيم الفصل الى ثلاث مباحث، فتم التطرق في المبحث الاول الى حصيلة مختلف البرامج التي تبنتها الجزائر من سنة 2005 الى غاية 2016 وهذا حسب توفر المعطيات وفي الاخير محاولة تقييم هذه البرامج، اما في المبحث الثاني فسيتم عرض حصيلة البرامج التي تبنتها تونس من سنة 2005 الى غاية 2020 وفي اخر المبحث محاولة تقييم هذه البرامج، وفي آخر مبحث سيتم عرض حصيلة برامج التأهيل التي تبنتها المغرب ومحاولة تقييمها.

المبحث الاول: تقييم برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل من الجزائر والمغرب

منذ سنة 2002 والى غاية 2016 عملت الجزائر على الرفع من تنافسية مؤسساتها الصغيرة والمتوسطة من خلال وضع عدة برامج من شأنها زيادة أدائها التنافسي مما يساهم في مواجهة المنافسة الكبيرة المرتقبة بعد الرفع التدريجي للحواجز الجمركية تمهيدا لانضمام الجزائر الى اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الاوروبي، فبعد البرنامج التأهيل لوزارة الصناعة وإعادة الهيكلة من سنة 2002، الى البرنامج الوطني للتأهيل منذ سنة 2007 ثم أتبع بالبرنامج الوطني للتأهيل (تأهيل حوالى 20000 مؤسسة) منذ سنة 2010 والانطلاق الفعلي سنة 2011، بالإضافة الى البرامج الوطنية كانت هناك برامج أوروبية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال برنامجين: الاول MEDA 1 خلال الفترة (2007/2002)، والثاني MEDA 2 خلال الفترة (2009 الى سنة 2012).

سنحاول في هذا المبحث الى التطرق الى حصيلة البرامج الوطنية في المطلب الاول، أما المطلب الثاني فسيتم عرض حصيلة البرامج الاوروبية، وفي الرابع محاولة تقييم مختلف البرامج ....

المطلب الاول: حصيلة برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

أولا: حصيلة برنامج التأهيل لوزارة الصناعة وإعادة الهيكلة

إنطلق البرنامج فعليا سنة 2002 حيث شرعت الهيئات المكلفة بإستقبال الملفات ودراستها من طرف اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية (CNCI)، حيث أن الحصيلة النهائية المتوفرة نهاية شهر أوت 2008 ويمكن عرض الحصيلة كما يلي:

1) التقييم المادي:

منذ بداية البرنامج سنة 2002 الى غاية أوت 2008 حوالي 434 مؤسسة طلبت الاستفادة من البرنامج، وقد تم قبول 310 مؤسسة والاحتفاظ بها لمرحلة التشخيص والجدول التالي يوضح:

الجدول رقم (3-1): حصيلة مرحلة التشخيص

فرع النشاط	المجموع	المؤسسات العمومية	المؤسسات الخاصة	ملاحظة
المقبوضة	434	240	194	
المعالجة	427	240	187	
المحتفظ بها	310	159	151	
المرفوضة	118	81	37	المؤسسات المهيكلة أو غير المرتبطة بقطاع الصناعة.

Source : youcefi, Hadjar, Berraho, **L'évaluation De la mise à niveau des PME en algerie**, colloque international : Evaluation des Effets des Programmes d'investissements Publies 2001/2014 et leurs Retombées sur l'emploi, l'investissement et la Croissance Economique, les 11& 12 mars 2013, Université Sétif 01, p43.

من الجدول أعلاه نلاحظ:

- أن أكثر من 57% من (الطلبات المقدم للإستفادة من التأهيل) هي مؤسسات عمومية نظرا لكون الدولة مهتمة بالمؤسسات العمومية من أجل إعادة هيكلتها وتهيئتها لدخول اقتصاد السوق.
- اللجنة عالجت ما يقارب 427 ملف أي مانسبته 98% من الملفات المودعة لدى اللجنة، منها 240 ملف تابع للمؤسسات عمومية والباقي قطاع خاص.
- أما الملفات المحتفظ بهم أو المقبولة حوالي 77% من الملفات المعالجة، حيث أن 51% منها ملفات مؤسسات عمومية.
- أما نسبة الرفض فتصل الى 27% وهي نسبة كبيرة وهو ما يوضح صعوبة تلبية المؤسسات (عمومية أو خاصة) شروط برنامج التأهيل.

والجدول الموالي يوضح التوزيع القطاعي للمؤسسات المحتفظ بها، حيث توجد 310 ملف موجه لمرحلة التشخيص.

الجدول رقم (3- 2): التوزيع القطاعي ملفات المؤسسات المقبولة

فرع النشاط	عدد المؤسسات	فرع النشاط	عدد المؤسسات
الفلاحة	91	**البلاستيك**	25
الميكانيك	56	**النسيج والجلود**	22
مواد البناء، الخشب	41	**خدمات الدعم**	22
الكيمياء والصيدلة	32	**الالكترونيك**	21

Source : youcefi, Hadjar, Berraho, **L'évaluation De la mise à niveau des PME en algerie**, op.cit. p43.

من الجدول أعلاه يلاحظ أن نشاط الالكترونيات وقطاعات الخدمات والجلود والنسيج يعانون من صعوبات لتلبية شروط التأهيل، بعكس قطاع الفلاحة والميكانيك يحوزون على مانسبته 47% من مجموع القطاعات المحتفظ بها.

2) التقييم المالي:

تم تقديم المساعدات المالية للمؤسسات المستفيدة لإنجاز مخطط التأهيل من طرف صندوق ترقية التنافسية الصناعية (FPCI)، والجدول التالي يوضح حجم المساعدات المالية المقدمة في إيطار البرنامج في نهاية جوان 2008:

الجدول رقم (3 ـ 3): الحصيلة المالية للاستثمارات المبلغ مليون دج

نوع الاستثمار	المبالغ المتوقعة	المبالغ المستغلة	نسبة الاستغلال
الاستثمارات المادية			
الانتاج	11 831	6 226	%52.6
المخبر	482	270	%56.0
مجموع الاستثمارات المادية	12 313	6 496	%52.8
الاستثمارات الغير مادية			
المساعدة في ضمان الجودة	602	321	%53.3
التكوين	397	139	%35.0
مساعدة تقنية	221	108	%48.9
الدراسة	373	239	%64.1
البرمجيات	343	122	%35.7
مجموع الاستثمارات الغير مادية	1 936	930	%48.0
المجموع العام	14 249	7 426	%52.1

Source : youcefi, Hadjar, Berraho**, L'évaluation De la mise à niveau des PME en algerie**, op.cit. p45.

ثانيا: حصيلة البرنامج الوطني بتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2010/2007)

منذ بداية البرنامج وإلى غاية ماي 2010 فقد تم تسجيل النتائج التالية:[1]

أبدت 1700 مؤسسة صغيرة ومتوسطة رغبتها في الانخراط في البرنامج الوطني للتأهيل، وتقدمت منها 529 مؤسسة بطلب الانخراط في البرنامج ومن بين هذه المؤسسات نجد 206 ملف جاهز للدراسة أما 351 مؤسسة فقد انطلقت في إجراءات التأهيل.

ومن بين 351 مؤسسة هناك 279 مؤسسة استفادت من عمليات تشخيص قبلي أو تشخيص استراتيجي بينما استفادت 32 مؤسسة من كافة عمليات التأهيل. وهنا أيضا نلاحظ العدد القليل للمؤسسات الراغبة في الانضمام للبرنامج. وقد شملت عمليات التأهيل مجموعة من الميادين أهمها: التنظيم، نظام تسيير الجودة، التسويق، المنتوج المبتكر، تكاليف الإنتاج، تسيير الإنتاج، تسيير الموارد البشرية.

[1] - سهام عبد الكريم، **سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مع التركيز على برنامج PME II**، مرجع سبق ذكره، ص146.

ثالثا: حصيلة البرنامج الوطني بتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2014/2010)

في نهاية ديسمبر 2016 وصلت حصيلة البرنامج الى:[1]

- 4927 مؤسسة صغيرة ومتوسطة اعربوا عن رغبتهم الى الانضمام الى البرنامج الوطني للتأهيل.
- توجد 2700 مؤسسة صغيرة ومتوسطة تم تأهيلها.
- 1583 مؤسسة صغيرة ومتوسطة لم يتم تأهيله.
- 644 مؤسسة صغيرة ومتوسطة تم رفض ملفاتها.

أما عن تقارير التشخيص المستعملة:

- تم استلام 868 تقريرا تشخيصيا.
- تم تقييم 859 تقريرا من قبل لجنة تقييم التقارير والتحقق منها، 09 تقارير قيد التقييم.

تتوزع التقارير 859 التي قامت اللجنة بتقييمها على النحو التالي:

- تم الاعلان عن صحة 734 تقريرا.
- تم الإعلان عن 125 تقريرًا غير مصدق عليها، بما في ذلك 09 تقريرًا مع التقييمات مقبولة مع تحفظات، 108 تقارير غير كافية، 08 تقارير تم رفضهم.

رابعاً: حصيلة البرامج الاوروبية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

حاولت الجزائر استغلال الفرص المتاحة في ظل اتفاق الشراكة مع الاتحاد الاوروبي لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذالك من خلال برامج مشتركة وسنحول في هذا المطلب عرض نتائج هذه البرنامج:

1- نتائج برنامج ميدا لدعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ميدا1):

حقق برنامج ميدا1 لدعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ بدايته سنة 2002 وإلى غاية 31 ديسمبر 2007 عددا من النتائج، وذلك على صعيد مختلف المحاور المستهدفة كما يلي:[2]

[1] - **Bulletin d'information Statistique de la PME**, Ministère de l'Industrie et des Mines, Direction Générale de la Veille Stratégique des Etudes et des Systèmes d'Information, n° 30, Edition mai 2017, p27.

[2] - عناني ساسية و نعمون وهاب، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل الانضمام المرتقب الى المنظمة العالمية للتجارة**، مجلة كلية المأمون، العدد 25، سنة 2015، ص105، متاحة على الرابط التالي: https://iasj.net/iasj/article/103053

- **فيما يخص الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

تم تقدم 685 مؤسسة صغيرة ومتوسطة للانضمام للبرنامج، وتم الدخول الفعلي لـ 445 مؤسسة ضمن إجراءات التأهيل بما يمثل نسبة 65% من إجمالي المؤسسات الراغبة في الدخول للبرنامج، مع تخلي 179 مؤسسة صغيرة ومتوسطة عن البرنامج بعد قيامها بعملية التشخيص الأولي بنسبة 26% من إجمالي المؤسسات المنخرطة، أما 61 مؤسسة الباقية التي تشكل 9% فقد قامت بعملية التشخيص بصفة نهائية واقتصرت على هذه المرحلة ثم انسحبت من البرنامج. وبلغ عدد عمليات التأهيل المتعلقة بالمؤسسات المقبولة 1373 عملية (477 عملية تشخيص، و896 عملية تأهيل مست وظائف مختلفة منها: الإنتاج، الإدارة، التسويق، المالية...).

- **فيما يخص دعم الهيئات المالية:** تم القيام ب171 عملية لصالح خمسة هيئات مالية متخصصة،27 عملية لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تطوير أنظمة المحاسبة والمالية، و 144 عملية من اجل تسهيل وصول المؤسسات إلى مصادر التمويل.
- **فيما يخص الهيئات الداعمة:** تم القيام ب187 عملية أجريت من اجل دعم محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، استفادت منها وزارات وهيئات حكومية وهيئات دعم أخرى مثل وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، وغرفة الصناعة والتجارة الجزائرية.

توزعت المؤسسات 445 في مرحلة اجراء التأهيل حسب قطاع النشاط كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-4): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط

قطاع النشاط الخاص بالمؤسسة	عدد المؤسسات المستفيدة من البرنامج	النسبة %
الصناعات الغذائية	129	29
الصناعات الكيميائية	80	18
مواد البناء و صناعة الزجاج	49	11
الصناعات الميكانيكية و التعدين	44	10
الالكترونيك و الكهرباء	36	08
النسيج و صناعة الألبسة	31	07
التعبئة و التغليف	27	06
صناعات متنوعة	18	04
الخشب و صناعة الأثاث	13	03

خدمات لها علاقة بالصناعة	13	03
صناعة الجلود و الأحذية	05	01
المجموع	**445**	**100 %**

المصدر: زيتوني صبرين، **الشراكة الاجنبية كأداة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – دراسة حالة الجزائر-**، أطروحة الدكتوراه في العلوم التجارية، جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم، 2017/2016، ص170..

الملاحظ من الجدول أن كل من القطاعات (الصناعات الغذائية، الصناعات الكيميائية، مواد البناء والصناعات الميكانيكية) تعتبر من القطاعات التي استفادة من برنامج التأهيل وذلك راجع الى كون هذه القطاعات تمتاز بالمرونة وأكثر استفاء لشروط البرنامج وأكثر مرونة بحكم الجزائر تتجه نحو الشراكة مع الاتحاد الاوروبي مما يحتم على المؤسسات الجزائرية ان تأهل نفسها وتكون أكثر تنافسية بحكم المنافسة الكبيرة من طرف المؤسسات الاوروبية، والملاحظ كذلك أن صناعة الجلود والاحذية حلت في المركز الاخير رغم اهميتها الاقتصادية والاجتماعية.

– التقييم المالي لبرنامج التأهيل:

من خلال النتائج يلاحظ توزيع حجم التمويل المقدم من طرف البرنامج ميدا1 لمختلف المؤسسات المستفيدة من عملية التأهيل وقد حدد بـــ 445 مؤسسة، حيث ان المبلغ الاجمالي الموزع يقدر بـــ 15039692 أورو والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (3- 1): توزيع الحجم المالي للتمويل

المبالغ بالأورو

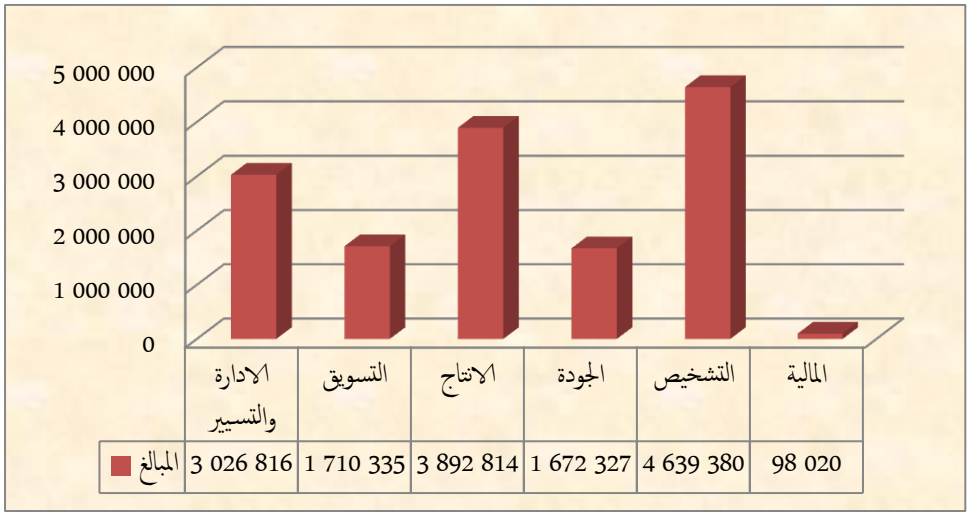

المصدر: خالد بن مكرلوف، **تقييم برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر –بين الواقع والأفاق**، مرجع سبق ذكره، ص299.

من خلال الشكل نلاحظ أن عملية التشخيص كانت أعلى تمويلاً مقارنة بالعمليات الاخرى بنسبة 31 % وهذا ما يفسر أن من مهام البرنامج تمويل الإستثمارات اللامادية عكس البرامج الاخرى يركزون على الإستثمارات المادية، وتركز هذه الاستثمارات على الرفع من تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محلياً ودولياً.

والملاحظ كذلك أن نسبة استهلاك الاعتمادات المخصصة لهذا البرنامج من قبل الاتحاد الاوروبي ضعيفة والمقدرة بـــ 24 % (من قيمة المخصصات المقدرة 62.9 مليون اورو)، وهذا راجع الى عدم قدرة البرنامج على استقطاب المؤسسات المستهدفة والمقدرة بـــ 2150 مؤسسة.

2- نتائج برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحكم في تكنولوجيا المعلومات والاتصال(ميدا2):

خلال الفترة الأولى من انطلاق البرنامج، تم الشروع في تطبيق التنظيمات وإتمام إجراءات العمل وإعداد وتنفيذ الإجراءات العملية على المستويات الثلاثة للبرنامج، وتشمل ما يلي:[1]

- **دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** حيث تم القيام بالإجراءات الآتية:
  - تحديد أكثر من 200 مؤسسة لتنفيذ البرنامج، تم اختيار منه 100 مؤسسة لتنفيذ البرنامج.
  - إجراء دراسات تحديد احتياجات المؤسسات من اجل إعداد مشاريع المرافقة والدعم.
  - إطلاق مناقصة بقيمة 10.05 مليون أورو لإنشاء مركز للخبرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- **الدعم المؤسساتي:** تضمن هذا الدعم العناصر التالية:
  - دعم الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المسؤولة عن تنفيذ البرنامج الوطني للتأهيل.
  - مساعد وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار لإنشاء وتنفيذ المراكز التقنية الصناعية.
  - المساهمة في دعم بيئة الأعمال التشغيلية للمؤسسات.
  - المساهمة في دعم النظام الوطني لضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

[1] - عناني ساسية، **سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وأثرها على تنافسيتها دراسة تقييمية**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 4، العدد 06، سنة 2014، ص242.

- **دعم الجودة:** حيث تضمن هذا الدعم ما يلي:

- دعم وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار لتنفيذ إجراءات دعم السياسة الوطنية للجودة والتقييس.
- دعم الهيئات المسؤولة عن الجودة) الهيئة الجزائرية للاعتماد، المكتب الوطني للمقاييس القانونية، المعهد الجزائري للتقييس (لتعزيز تنظيمها وتوطيد أنشطتها).
- دعم هيئات تقييم المطابقة (مختبرات المعايرة والاختبار والتحليل...).

المطلب الثاني: تقييم البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2014/2010).

إعتمدت الجزائر عدت برامج لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سنوجزها من خلال الفترة محل الدراسة من 2005 الى غاية 2020:

- برنامج وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة (2006/2001).
- البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2010/2007).
- برنامج دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة MEDA 1 (2007/2002).
- برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحكم في تكنولوجيا الاعلام والاتصال MEDA 2 (2012/2009).
- البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2014/2010).

من خلال ما تم عرضه سابقاً من حصيلة البرامج الوطنية وبرامج الدعم الاوروبية، والملاحظ أنها حصيلة ضعيفة ولم ترقى الى الاهداف المسطرة من طرف القائمين على تلك البرامج، وبسبب ضعف النتائج تم التركيز على البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2014/2010).

مع العلم ان البرنامج تأخر في الانطلاق بدل 2010 إنطلق الى اواخر 2011 ومن المفروض الانتهاء منه سنة 2014 فإنتهى الى غاية 2017، ومع عدم توفر المعلومات الكافية الخاصة بسنة 2017 سنحاول تقييم نتائج البرنامج الوطني الى غاية سنة 2016.

1- التقييم المادي للبرنامج:

عدد الملفات المودعة لدى الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتة نهاية 2016 حوالي 4927 ملف منها: 2700 ملف مؤهل أي ما نسبته 54.80 %، وتم رفض 1583 ملف بنسبة 32.13 % لعدم تطابقها مع الشروط المطلوبة للانضمام الى البرنامج، فيما تم تأجيل 644 ملف وذلك بنسبة 13.07 %. والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (3-5): وضعية الملفات المودعة لدى الوكالة نهاية 2016.

الوضعية	عدد الملفات	النسبة %
مؤهلة	2700	54.80
مؤجلة	644	13.07
مرفوضة	1583	32.13
المجموع	**4927**	**100**

Source : **Bulletin d'information Statistique de la PME**, Ministère de l'Industrie et des Mines, n°30, p27.

الهدف الاساسي للبرنامج هو تأهيل 000 20 مؤسسة على إمتداد 05 سنوات، أي بمعدل 4000 مؤسسة سنوياً، ولكن الملاحظ أنه وبعد مرور 04 سنوات نع نهاية 2016، لم يتم إيداع سوى 4927 ملف فقط وتم قبول 2700 ملف بنسبة 13.5 %، وهي نسبة ضئيلة جدا مقارنة بالهدف الاساسي وهو تأهيل 20000 مؤسسة.

ويمكن توضيح عدد المؤسسات الراغبة في الانضمام الى البرنامج خلال الفترة من سنة 2013 الى غاية نهاية ديسمبر 2016 من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (3-2): عدد الملفات المودعة لدى الوكالة خلال الفترة 2016/2013

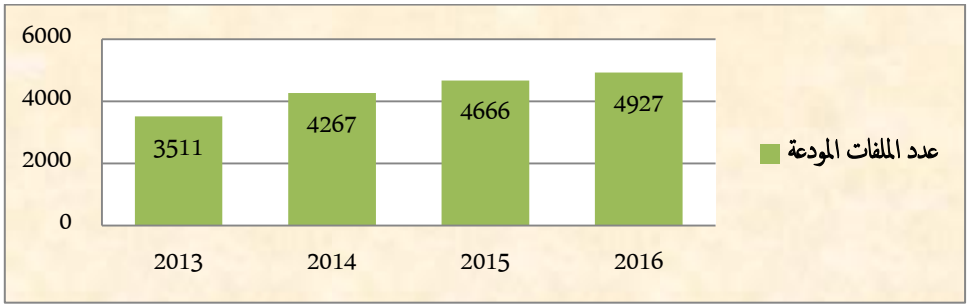

Source : Préparé par le chercheur sur la base de **Bulletin d'information Statistique de la PME**, Ministère de l'Industrie et des Mines, n° 24, 26, 28, 30, années 2013, 2014, 2015, 2016.

الملاحظ من الشكل أن عدد المؤسسات الراغبة في الانضمام الى البرنامج يبقى جد ضعيف بالمقارنة مع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الموجودة في سنة 2016 (1022621 مؤسسة) وهو ما يؤكد أن الكثير من المؤسسات وجدت صعوبة في الوفاء بالشروط المفروضة أو أنها غير مهتمة بالأساس. على الرغم من ان نسبة الزيادة في الانضمام الى البرنامج من سنة 2013 الى غاية نهاية سنة 2016 تعد ضعيفة وبنسب متناقصة، حيث انه نسبة الزيادة من سنة 2013 الى غاية 2014 بلغت 17.71%، اما نسبة الزيادة من سنة 2014 الى سنة 2015 حيث بلغت 8.55%، ونسبة 5.29 % من سنة 2015 الى 2016.

هذا ما يدل الى انه كانت للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الرغبة في البداية للانضمام الى البرنامج نظرا للامتيازات التي يقدمها البرنامج، لكن مع مرور الوقت إنخفضت طلبات الانضمام الى البرنامج نظرا للمشاكل الى واجهت المؤسسات السابقة في تطبيق برنامج التأهيل.

كما لوحظ ان اكبر عدد طلبات الانضمام للبرنامج في نهاية 2016 كانت من طرف المؤسسات الصغيرة بواقع 2072 مؤسسة تليها المؤسسات الصغيرة جداً بـــــ 1850 مؤسسة وفي الاخير المؤسسات المتوسطة بواقع 1005 مؤسسة. و يمكن توضيح ذلك الجدول التالي:

الجدول رقم (3-6): توزيع طلبات الانخراط حسب نوع المؤسسة في نهاية 2016

نوع المؤسسة	عدد المؤسسات	النسبة %
المؤسسات الصغيرة جداً	1850	% 37.55
المؤسسات الصغيرة	2072	% 42.05
المؤسسات المتوسطة	1005	% 20.40
المجموع	**4927**	**% 100**

Source : Bulletin d'information Statistique de la PME, Ministère de l'Industrie et des Mines, n°30, p 27.

لوحظ أن اغلب الملفات المودوعة لدي الوكالة من الجهة الشرقية (الوكالات الفرعية لعنابة وسطيف) بنسبة 59 %. أما الجهة الوسطى فبنسبة أقل 23.07 %، في جين بلغ عدد الملفات المودعة في الجهة الغربية 617 ملف بنسبة 12.52 %، وأخيراً الجهة الجنوبية بـــ 265 ملف بنسبة 5.37 %. وهي نسبة ضعيفة جداً وهو ما يؤكد ضعف الاهتمام من طرف المؤسسات في الجنوب بهذا البرنامج بسبب صعوبة تلبية شروط الانضمام، وكذالك بُعد المسافة بحكم تواجد مديرية جهوية واحدة في الجنوب.

الجدول رقم (3-7): توزيع الملفات المودعة حسب الجهة

المناطق	العدد	النسبة %
سطيف	1693	% 34.36
الجزائر	1137	% 23.08
عنابة	1215	% 24.66
وهران	617	% 12.52
غرداية	265	% 5.38
المجموع	**4927**	**% 100**

Source : **Bulletin d'information Statistique de la PME**, Ministère de l'Industrie et des Mines, n°30, p 28.

حسب الحصيلة تلقى قسم الدراسات والتقييم 868 تقريرا تشخيصياً حيث تم تقييم 859 تقريراً من قبل لجنة تقييم التقارير، في حين 09 تقارير مازالت في مرحلة التقييم. والجدول التالي يوضح توزيع التقارير الواردة حسب نوع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة:

الجدول رقم (3-8): توزيع التقارير الواردة حسب نوع المؤسسة.

نوع المؤسسة	عدد التقارير	النسبة %
المؤسسات الصغيرة جداً	132	% 15.21
المؤسسات الصغيرة	511	% 58.87
المؤسسات المتوسطة	225	% 25.92
المجموع	**868**	**% 100**

Source : **Bulletin d'information Statistique de la PME**, Ministère de l'Industrie et des Mines, n°30, p 29.

حيث أن عدد التقارير التي تم التحقق من صح في 706 تقريراً.

أغلب التقارير المتحقق منها من الجهة الشرقية بنسبة 50.69 % أي تقريبا نصف التقارير التي تم التحقق منها من طرف الوكالة بحكم أن مختلف الملفات المودوعة من طرف المؤسسات على المستوى الوطني من الجهة الشرقية، ويليها المنطقة الوسطى (الجزائر) بنسبة 35.97 %، ثم الجهة الغربية بـــــ 44.18 % (79 تقرير)، وفي الاخير المنطقة الجنوبية بنسبة ضعيفة 02.12 %. والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (3-9): توزيع التقارير المصادق عليها حسب المنطقة

الملحقة	المؤسسات المتوسطة	المؤسسات الصغيرة	المؤسسات الصغيرة جداً	عدد التقارير	النسبة %
الجزائر	75	157	22	254	% 35.97
سطيف	39	140	27	206	% 29.17
عنابة	48	60	44	152	% 21.52
وهران	25	41	13	79	% 11.18
غرداية	07	08	00	15	% 02.12
المجموع	**194**	**406**	**106**	**706**	**% 100**

Source : **Bulletin d'information Statistique de la PME**, Ministère de l'Industrie et des Mines, n°30, p 29.

تواجد عدد كبير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولايات الشمالية نلاحظ من الجدول أعلاه أن ما نسبته 50.69 % من مجموع التقارير التي تم تقييمها من منطقة الشرق الجزائري مما يؤكد أن أكثر من نصف المؤسسات المقبولة في هذا البرنامج من المنطقة الشرقية، وكذالك يتضح أن عدد التقارير الواردة التي تم تقيمها تخص المؤسسات الصغيرة بواقع 406 تقريراً، ويليها المؤسسات المتوسطة بـــ 194 تقرير وفي الاخير المؤسسات الصغيرة جداً بواقع 106 تقريراً.

من خلال الجدول يتضح أن عدد التقارير التي تم تقييمها لا يرقى الى حجم تطلعات القائمين على البرنامج ولا الاهداف المسطر الوصول اليها لعدة اسباب منها عدم انخراط المؤسسات في البرنامج لعدم تلبيتها الشروط المطروحة، وكذالك ضعف تكوين القائمين على البرنامج وإلا كيف يفسر وجود ملفات مؤجلة (644 ملف)، وطول الوقت الذي يأخذه الملف حتى يتم معالجته.

ثانيا: التوزيع القطاعي للملفات لبرنامج التأهيل (2014/2014).

من خلال شروط الانضمام الى برنامج التأهيل الجديد أن هناك استهداف البرنامج الى مجموعة من المؤسسات التي تنشط في قطاعات محددة، ومن خلال الجدول ادناه نلاحظ أن قطاع الاشغال العمومية والري والبناء حاز على النسبة الكبيرة بـ 62 % (2960 مؤسسة)، يليها قطاع الصناعة والخدمات بعدد مؤسسات يقدر بـــ(766 و 487 مؤسسة) على التوالي، وفي الاخير كان هناك قطاع السياحة والفندقة وخدمات تقنيات الاعلام الالي.

الجدول رقم (3-10): التوزيع القطاعي للملفات للبرنامج الوطني الجديد من الفترة 2013 الى غاية 2016

السنة	2013	2014	2015	2016 (السداسي الاول)
النوع	العدد	العدد	العدد	العدد
الاشغال العمومية، الري والبناء	2145	2634	2894	2960
الصناعة	566	689	755	766
الخدمات	355	428	460	487
الصناعة الغذائية	179	207	225	226
النقل	82	100	113	118
الصيد البحري	66	74	75	75
السياحة والفندقة	49	60	61	67
خدمات تقنيات الاعلام الالي	06	09	09	09
أخرى	63	66	74	75
المجموع	**3511**	**4267**	**4666**	**4783**

المصدر: رؤوف زرفة و أحمد سلايمي، **واقع تطبيق البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2017/2010) – دراسة تقييمية-** مجلة العلوم الانسانية لجامعة أم البواقي، المجلد 05، العدد 02- ديسمبر 2018، ص523.

ثالثا: وضعية الاتفاقيات

1- توزيع الاتفاقيات حسب نوع المؤسسة:

تم إجراء عدت اتفاقيات وذلك من بداية البرنامج الى غاية منتصف سنة 2016، حيث تم وضع 1320 اتفاقية، حيث تم إمضاء 1232 اتفاقية وفي الاخير تم رفض 88 اتفاقية[1].

أغلب الاتفاقيات الموقعة تمت لمؤسسات صغيرة بنسبة 56.41 % من حجم الاتفاقيات الموقعة، بحكم أن جل المؤسسات المتقدمة الى البرنامج مؤسسات صغيرة، يليها المؤسسات المتوسطة بنسبة 24.27 %، وفي الاخير المؤسسات الصغيرة جداً بنسبة 19.32 %..

2- عدد الاتفاقيات الموقعة حسب قطاع النشاط:

من بين 1232 إتفاقية نجد أن أغلبية الاتفاقيات تابعة لقطاع الاشغال العمومية والبناء والري بنسبة 62.10%، يليها قطاع الصناعة بـــ 18.50 % ثم قطاع الخدمات وقطاع الصناعات الغذائية بنسبة متدنية

[1] - **Bulletin d'information Statistique de la PME**, Ministère de l'Industrie et des Mines, n°29, Edition novembre 2016, p33 .

بواقع 9.82% و5.20% على التوالي، وتبقى قطاعات السياحة والفندقة وقطاع النقل والصيد البحري تتراوح نسبهم ما بين 0.33% و2.5 %، والجدول الموالي يوضح توزيع الاتفاقيات حسب قطاع النشاط:

الجدول رقم (3-11): توزيع الاتفاقيات الموقعة حسب قطاع النشاط

قطاع النشاط	عدد الاتفاقيات	النسبة %
الصناعات الغذائية	64	5.20
الاشغال العمومية، الري والبناء	765	62.10
الخدمات	121	9.82
الصناعة	228	18.50
السياحة والفندقة	20	1.62
النقل	30	2.43
الصيد	04	0.33
المجموع	**1232**	**100**

Source : Bulletin d'information Statistique de la PME, Ministère de l'Industrie et des Mines, n°29, Edition novembre 2016, p 33.

ويمكن توضيح ذالك بالشكل التالي:

الشكل رقم (3-3): توزيع الاتفاقيات حسب قطاع النشاط

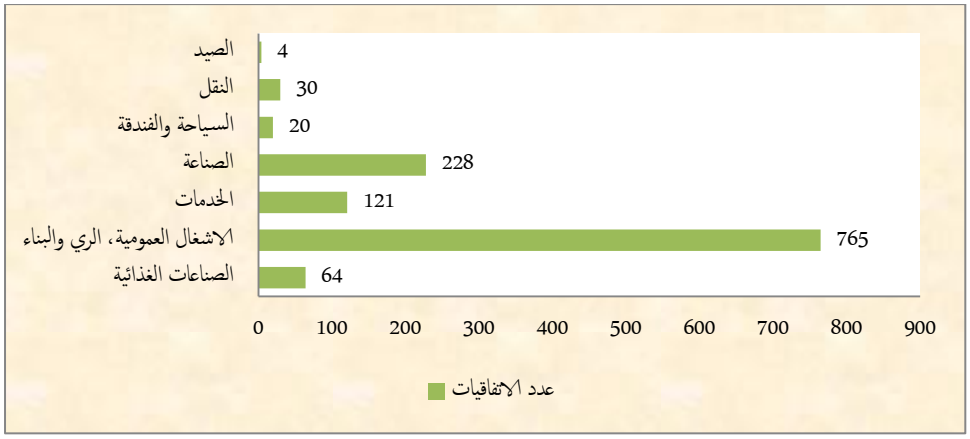

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول أعلاه

3- عدد الاتفاقيات الموقعة حسب المنطقة:

من مجموع 1320 إتفاقية تم قبول 1232 اتفاقية حتى منتصف سنة 2016، تبين أنه وحسب التوزيع حسب المناطق أن المنطقة الوسطى (الوكالة الفرعية الجزائر) احتلت المرتبة الاولى بنسبة 32 % (394

إتفاقية)، تم يليها سطيف بـنسبة 30.60 %، فيما احتلت كل من عنابة ووهران مراتب متدنية بنسب 22.72 % و 12.25 % على التوالي، وفي الاخير وبنسبة ضعيفة الوكالة الفرعية غرداية بـــ2.43 % (30 إتفاقية). والجدول التالي يوضح:

الجدول رقم (3-12): توزيع الاتفاقيات حسب المناطق

المناطق	عدد الاتفاقيات	النسبة %
سطيف	377	% 30.60
الجزائر	394	% 32.00
عنابة	280	% 22.72
وهران	151	% 12.25
غرداية	30	% 2.43
المجموع	**1232**	**% 100**

Source : Bulletin d'information Statistique de la PME, Ministère de l'Industrie et des Mines, n°29, Edition novembre 2016, p 33.

من خلال ما تم عرضه في هذا المبحث من حصيلة وانجازات هذه البرامج وكذالك الاهداف المسطرة من طرفها ظهر لنا جليا أن هناك تأخر كبير في بلوغ تلك الاهداف المسطرة:

فبرنامج التأهيل لوزارة الصناعة واعادة الهيكلة خلال الفترة 2008/2002 حيث كان الهدف العام خلال هذه الفترة (ولمدة 05 سنوات) تأهيل 1000 مؤسسة، فقد حقق نسبة انخراط بـــ 43.4 % (434 ملف)، وقد تمت المصادقة على 310 ملف بنسبة تبلغ 31 %، أما المؤسسات التي استفادة من الدعم أي أنها في حالة نشاط فعلي تقدر بـــ 145 مؤسسة وهي نسبة ضئيلة جداً تقدر بـــــ 14.5 % والسبب الرئيس راجع الى صعوبة تلبية شروط الانضمام وضعف التمويل المالي.

بالنسبة للبرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2010/2007) حيث جاء هذا البرنامج لسد الثغرات برنامج وزارة الصناعة واعادة الهيكلة، فقد كان هدف البرنامج الاساسي تأهيل 6000 مؤسسة في حدود 04 سنوات، حيث تم انخراط 529 مؤسسة بنسبة 8.8 % وهي نسبة ضئيلة جدا وغير مرضيه في اربع سنوات، فقد تم المصادقة على 206 مؤسسة حيث قامت بمخطط التأهيل وصرفت لها المنح، فهي تمثل 3.43 % من الهدف العام للبرنامج، أما مجموع العمليات التي ترتبط ببرنامج التأهيل هي حوالي 351 عملية.

من خلال النتائج الغير مرضية للبرنامج الوطني للتأهيل فقد تم استبداله ببرنامج جديد وهو البرنامج الوطني لتأهيل 20000 مؤسسة لمدة 05 سنوات من سنة 2010 الى غاية 2014، حي أن هدف هذا البرنامج هو تأهيل 20000 مؤسسة، الى غاية ديسمبر 2016 تم انخراط 4927 مؤسسة وهي نسبة ضعيفة في حدود 24.63%، أما المؤسسات التي إستفادة من المصادق النهائية فتبلغ 2700 مؤسسة بنسبة 13.5 %، هذا سيؤدي الى التشكيك في نجاعة الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ANDPME بحكم المبالغ المالية الموضوعة تحت تصرف الوكالة والهياكل المتوفرة.

أما بالنسبة **للبرامج الاوروبية** فالبداية من برنامج ميدا لدعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة **(ميدا1)** حيث سطرت الهيئات المكلفة بالبرنامج هدفا رئيسياً بتأهيل 2150 مؤسسة على امتداد 06 سنوات، فقد كان معدل الانخراط 31.86 % (685 ملف)، وتم المصادقة على 445 ملف (أي أن 445 مؤسسة استفادة من التأهيل في اطار برنامج ميدا 1) وذلك بمعدل 20.69 % من مجموع الاهداف المسطرة، وهو يعتبر معدل ضعيف بالمقارنة بالهدف وعدد السنوات. ومست هذه المؤسسات عدت عمليات منها التشخيص والتأهيل حوالي 1373 عملية، وقد تم توزيع المنح المالية على (445) مؤسسة مجتمعة بأكثر من 15 مليون يورو. أما برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحكم في تكنولوجيا المعلومات والاتصال **(ميدا2)** فقد كان الهدف الرئيسي له هو تأهيل 500 مؤسسة، فقد تم تسجيل انخراط حوالي 200 مؤسسة، وفي الاخير تم تنفيذ البرنامج بـ حوالي 100 مؤسسة.

المطلب الثالث: تقييم سياسات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المغرب

تستفيد الإستراتيجية الصناعية الجديدة، المعروفة باسم مخطط التسريع الصناعي 2014- 2020، من الإنجازات التي تحققت في اطار ميثاق الاقلاع الصناعي من سنة 2009 الى غاية أفق 2015 ، حيث تم تسجيل إنجازات بارزة وخاصة إحداث 110 آلاف منصب شغل في مجال الصناعة ما بين 2008 و2011، وزيادة صادرات القطاع بنسبة 22 بالمائة، وتطور ملحوظ في البنيات التحتية واستقرار شركات رائدة في الصناعة العالمية في المغرب، مما رفع الاستثمارات المباشرة الخارجية إلى 23 بالمائة كنسبة سنوية متوسطة منذ 2009[1]، كما تحافظ على مسار المهن العالمية للمغرب، مع دمج الشعب الكلاسيكية الأخرة المشكلة للنسيج الصناعي الوطني، كالنسيج و الجلد. تحدد هذه الخطة عشرة إجراءات رئيسية ، مجمعة في ثلاث مجموعات،

[1]- مخطط تسريع التنمية الصناعية 2014-2020، https://www.mcinet.gov.ma/ar

وسنركز على المجموعة الثانية من التدابير التي ترتكز على وضع أليات دعم من أجل تحسين تنافسية المقاولات الصغرى والمتوسطة، وذلك بتمكينهم من الولوج إلى المستثمرين، و التمويل و الأسواق. و يتضمن النظام المالي الذي يعتبر موضوع برنامج محدد، إنشاء صندوق للتنمية الصناعية، بغلاف مالي يقدر ب 20 مليار درهم[1].

هذه الإستراتيجية، التي تمتد على المدة 2014-2020، ينتظر أن تولد نصف مليون منصب شغل في القطاع، مع ارتفاع محسوس لحصة الصناعة في الناتج الداخلي الخام التي يجب أن تنتقل من 14 % إلى 23 %، هذه التغييرات ستتحقق عبر تنويع و توسيع للنسيج الصناعي، إضافة إلى اتصال و ربط أمثل بين المقاولات الكبرى والمقاولات الصغرى و المتوسطة.

سنحاول في هذا المبحث عرض حصيلة البرامج التي تسعى الى تأهيل المقاولات الصغرى والمتوسطة في المغرب، وكذالك محاولة تقييم نتائج تلك البرامج ومعرفة العوامل المؤثرة فيها.

أولاً: حصيلة برامج التأهيل المغربية

من خلال عرضنا لمختلف البرامج (برنامج امتياز وبرنامج مساندة، والبرامج المساعدة) وكيفية الاستفادة منها، سنقوم في هذا المطلب عرض الحصيلة التي وصلت لها مختلف البرامج:

1. حصيلة برنامج امتياز:[2]

- ✓ إنجاز 06 دورات بين الفترة (2012/2010) تم انتقاء 116 مشروع.
- ✓ إستثمارات إجمالية 2,63 مليار درهم.
- ✓ تم تقديم منحة امتياز 427,5 مليون درهم.
- ✓ تم استحداث مناصب شغل 8721 منصب.

116 مشروع سيسمح خلال خمس سنوات بتحقيق:

- رقم معاملات اضافي يبلغ 26 مليون درهم.
- قيمة اضافية متراكمة تبلغ 8,5 مليون درهم.

[1] - **مخطط التسريع الصناعي**، متاحة على الموقع: تم الاطلاع يوم 2021/05/27 https://www.casainvest.ma/ar/node/859

[2] - **PROGRAMMES IMTIAZ & MOUSSANADA**, Casablanca 25 Septembre 2013, pp : 09,10 sur le Site : httpsdocplayer.fr5503840-Programmes-imtiaz-moussanada-casablanca-25-septembre-2013.html

- استحداث 8721 منصب شغل أي ما قيمته 49000 درهم عن كل منصب.

2. حصيلة برنامج مساندة:

الحصيلة الاجمالية من أفريل 2010 إلى غاية نهاية أوت 2013:[1]

- عدد المقاولات المرشحة 1533.
- عدد المقاولات المستفيدة 962.
- الميزانية الملتزم بها 174 مليون درهم.

3. حصيلة برنامج رواج رؤية 2020

وضعية التجارة في المغرب سنة 2006 كما يلي:[2]

- القيمة المضافة لقطاع التجارة 63,2 مليار درهم.
- تمثل 11 % من قيمة الناتج الداخلي الخام.
- حوالي مليون و233 ألف منصب عمل، أي 12,4 % من اليد العاملة النشطة.
- النمو في القطاع 6 % سنوياً.

الاهداف المرجو تحقيقها حتى 2012:

- رفع الناتج الداخلي الاجمالي إلى 98 مليار درهم.
- مساهمة التجارة في الناتج الداخلي الاجمالي الوطني الى 12,5 %.
- خلق أكثر من 200.000 فرصة عمل.

[1] - Hanane SADEQ, **LES PROGRAMMES D'APPUI A LA COMPETITIVITE DES PME**, Date de publication : 25/09/2013, p11, sur le Site : httpires.mawp – contentuploads 201511presentation _sept_2013_ Hanane_ sadeq.pdf

[2]- Ahmed Réda Chami , Ministre de l'Industrie , du Commerce et des Nouvelle Technologies : **" rawaj – Plan action 2008 – 2012** ", Date de publication : 29/04/2008, sur le Site : http://www.abhatoo.net.ma/maalama-textuelle/developpement-economique-et-social/developpement-economique/planification/planification-commerciale/rawaj-plan-d-action-2008-2012

- رفع معدل نمو القطاع الى 8 % سنوياً.

إن الاهداف المسطرة خلال الفترة 2009/ 2012 وهي:

- تجارة في الشبكات (650 شبكة، وحوالي 5500 نقطة بيع، وخلق 38500 منصب عمل).
- خلف فضاءات تجارية جديدة (18 مشروع و2500 نقطة بيع، من خلالها تسعى الى خلق 12000 منصب شغل).
- الرفع من القدرة التنافسية للتجارة المحلية (10500 تاجر مستفيد، مع إجمالي إستثمارات 264 مليون درهم).
- إعادة تأهيل المساحات التجارية (25 مشروع لخلق 15000 منصب شغل بتكلفة 375 مليون درهم).
- تهيئة مساحات تجارية جديدة (38 هكتار، وخلق 18000 منصب شغل).

ويمكن تلخيص حصيلة برنامج رواج رؤية 2020 في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-13): تطور مناصب الشغل والمساحات التجارية

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010 السداسي 1
مناصب عمل (مليون)	1,220	1,240	1,273	1,306	1,317
المساحات التجارية (هكتار)	20	25	27	31	33
شبكات استغلال الاسماء التجارية	265	306	363	415	454

المصدر: حسين يحي، **قياس فعالية برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول المغرب العربي**، مرجع سبق ذكره، ص159.

نلاحظ من الجدول انه هناك تطور ايجابي من خلال زيادة مناصب الشغل (زيادة حوالي 20000 منصب بين سنة 2006 و2007) وحوالي 33000 منصب بين سنة 2007 و2008، حيث ان نسبة الزيادة بين سنة 2006 و2010 أكثر من 7 %، والملاحظ أن السلطات المغربية راهنت على هذا البرنامج من أجل زيادة مناصب الشغل، والشكل التالي يوضح تطور مناصب الشغل بين سنة 2006 و2010 في اطار برنامج رواج رؤية 2020.

اما في ما يخص المساحات التجارية فقد كانت هناك زيادة في المساحات المخصصة للتجارة ففي سنة 2007 كانت هناك زيادة بـــ 5 هكتار عن سنة 2006، وبزيادة 4 هكتار بين سنة 2008 وسنة 2009، أما نسبة الزيادة بين 2006 وسنة 2010 بلغت 65%.

والملاحظ من الجدول أعلاه أنه هناك زيادة في إستغلال الاسماء التجارية حيث عرفة زيادة معتبرة بحوالي 189 في سنة 2010 عن 2006 التي كانت 265 وذالك بنسبة زيادة أكثر من 70%.

4. **حصيلة برنامج إنفتاح:** حيث كانت النتائج كما يلي:[1]

- منح 1700 رخصة رقمية في الفترة ما بين ماي وديسمبر 2011.
- منح 240 رزمة تكنولوجيا المعلومات.

5. **حصيلة برنامج مقاولتي:**

منذ انطلاقته الفعلية في شتنبر 2006 إلى غاية 14 فبراير 2008، عرف إقبالاً كبيرا من طرف حاملي المشاريع، حيث تم تسجيل 14.300 مرشح دون احتساب المتخلين الذي يقدر عددهم ب 2.500 مرشح وقد تمكنت شبابيك دعم إحداث المقاولات من دراسة حوالي 11.229 ملفا، تم انتقاء 9.663 منها في مرحلة أولية، و 5.400 في مرحلة نهائية.[2]

وقد تم إحداث آليات للتنسيق ولمواكبة حاملي المشاريع على المستوى الوطني والجهوي والمحلي عبر 310 شباك وإصدار دليل موحد للمساطر وإطلاق حملات تواصلية للتعريف بالبرنامج والتحفيز على إنشاء المقاولات وإخضاع المشاريع للانتقاء بمواصفات محددة. وعلى إثر هذا تم إنشاء ما يقارب 5.000 مقاولة فقط بدل 30.000 المعلنة في أفق 2009.

ناحية التمويل البنكي المضمون من طرف الدولة، تفيد الإحصائيات استفادة 50 في المائة من المشاريع مع نسبة عدم أداء بلغت 20 في المائة. هذا المعدل من نسبة عدم الأداء رغم أنه يقلق فإنه يعتبر مقبولا حسب المعايير المعمول بها في تقييم المخاطر، وعلى الرغم من قلة هاته النسبة سجلت المشاريع المستفيدة من التمويل البنكي تراجعاً بحيث انتقل عددها من 520 مشروعا سنة 2009 إلى فقط 35 مشروعا سنة 2013.

[1] - حسين يحي، **قياس فعالية برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول المغرب العربي**، مرجع سبق ذكره، ص162.

[2] - تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المغربي، **المقاولة الذاتية رافعة للتنمية وإدماج القطاع غير المنظم**، إحالة ذاتية رقم 2016/27، ص 51.

6. حصيلة برنامج المقاول الذاتي:

يستجيب هذا النظام لاحتياجات المقاول المستقل الذي أصبح اليوم يتوفر على الظروف الملائمة لمزاولة أنشطته. ففي الفاتح دجنبر 2016، تم تسجيل40.110 طلب تسجيل بالنظام، أي ضعف الهدف المرسوم لهذه السنة الأولى من تفعيل هذا النظام[1].

ثم ارتفع عدد المقاولين الذاتيين المسجلين خلال سنة 2020 بنسبة 120%، ليصل إلى 020 286 مقاول ذاتي. وتواصل هذا الاتجاه التصاعدي خلال سنة 2021 ليصل إلى 937 307 مقاول ذاتي حتى متم شهر مارس 2021[2].

ويمارس 84 % من المقاولين الذاتيين أنشطتهم بشكل دائم، كما يشتغل نحو نصف المسجلين بِدُورِهم السَّكنية. وتهم التسجيلات كافة أرجاء التراب الوطني، علما أن 49 % من المشتركين مستقرون بمناطق الدار البيضاء سطات والرباط سلا القنيطرة.

أما فيما يتعلق بالتوزيع القطاعي، فاهتمام المقاولين يخص قطاع التجارة (44 %) متبوعاً بقطاع الخدمات (32 %) والصناعة (18 %) ثم قطاع الصناعة التقليدية (6 %).

ويرجع الاهتمام بهذا النظام أولا إلى مرونته وإلى المزايا العديدة التي يوفرها، ويتعلق الأمر بالخصوص بالتيسير الإداري الذي يعفي بالأساس من إمساك محاسبة معقدة، والحماية الاجتماعية وبنظام ضريبي ملائم ومنخفض، علاوة على الإدماج المالي حيث يمكن للمشتركين فتح حسابات بنكية والاستفادة من قروض مُماثلة لتلك التي تُمنح للمقاولات الصغيرة جدا وليس فقط الاستفادة من الخدمات البنكية المخصصة للأشخاص الطبيعيين.

بالنسبة للمراحل المقبلة، يتم حاليا العمل على إدماج المقاولين الذاتيين في المنظومات الصناعية التي أُطلقت في إطار مخطط تسريع التنمية الصناعية. وتزخر فعلا العديد من المنظومات الصناعية بمؤهلات كبرى تسمح بالاندماج، وخاصة في قطاعات جمع ومعالجة النفايات الخاصة بالصناعة البلاستيكية ومواد البناء

[1] - **نظام المقاول الذاتي: نجاح كبير ونتائج تتجاوز التطلعات**، الوكالة الوطنية للنهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة Maroc PME، متاح على الموقع: **http:// marocpme.gov.ma**

[2] - مولاي حفيظ العلمي وزير الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي، **ندوة صحفية بشأن منجزات الوكالة المغربية للنهوض بالمقاولات الصغرى والمتوسطة**، يوم الثلاثاء 18 ماي 2021، https://www.mcinet.gov.ma/

والصناعات الميكانيكية والتعدينية والصناعة الكيميائية وشبه الكيميائية وصناعة النسيج والجلد التي يُرتقب أن تدمج الصناع التقليديين ومصممي الأزياء والمناولين بالنسبة للعلامات.

ثانياً: تقييم برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المغرب.

1) تقييم برنامج امتياز:

تم انجاز 06 دورات في اطار برنامج امتياز خلال الفترة من 2010 و2012 حيث كانت النتيجة باستفادة 116 مقاولة، بحجم استثمارات اجمالية 2,63 مليار درهم، بحيث عملت الهيئات الوصية على وضع أهداف مستقبلية حيث ترى أن 116 مشروع تعمل على رفع رقم الاعمال الى 26 مليون درهم ورفع القيمة المضافة الى 8,5 مليون درهم، وبإضافة 8721 منصب عمل.

وقد تم توزيع 116 مشروع على مختلف القطاعات: حيث حظي قطاع الصناعة بالحصة الكبيرة بنسبة 83 % أي (96 مشروع)، يليها قطاع البناء والاشغال العمومية بنسبة 7 % (08 مشاريع)، وأضعف استفادة كانت لقطاع الفنون والحرف اليدوية بـــ 1 %. والشكل التالي يوضح ذالك:

الشكل رقم (3-04): التوزيع القطاعي لمختلف المقاولات المستفيدة من طرف برنامج امتياز.

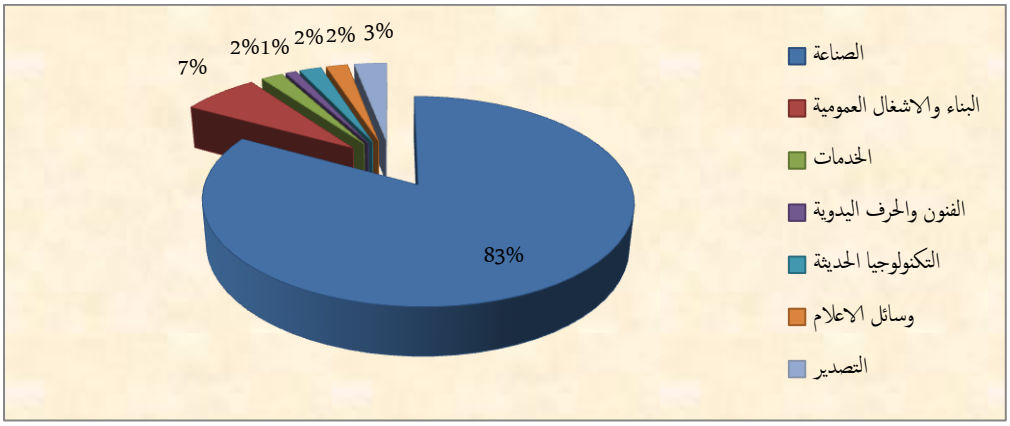

Source : Hanane SADEQ, **LES PROGRAMMES D'APPUI A LA COMPETITIVITE DES PME, op.cit.** p09.

وتوزعت مختلف المقاولات المستفيدة (116 مقاولة) على مختلف المدن المغربية، وكانت النسبة الكبيرة تتمركز في مدينة الدار البيضاء حيث تعتبر المدينة موقع اقتصادي بامتياز (توفر المناطق الصناعية وبنية تحتية جيدة) للمغرب بحوالي 70 مقاولة مستفيدة، يليها مدينة مراكش وفاس والرباط العصمة السياسية

حيث كان نصيبهم من المقاولات (9، 8، 7) على التوالي، أما المدن الاخرى الموزعة عليها المقاولات المستفيدة فهي تتراوح بين 06 مقاولات ومقاولة واحدة، و الشكل التالي يوضح ذالك:

الشكل رقم (3-05): التوزيع الجغرافي للمقاولات المستفيدة من طرف برنامج امتياز

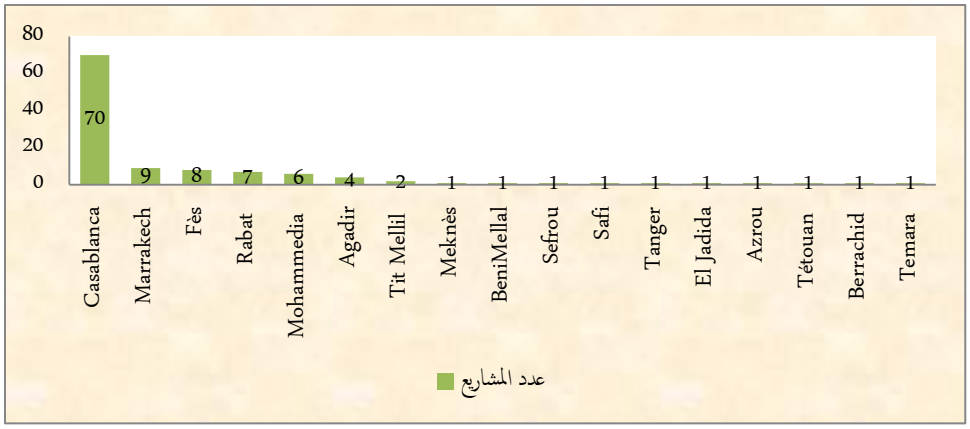

Source : PROGRAMMES IMTIAZ & MOUSSANADA, Casablanca 25 Septembre 2013, p09.

2) تقييم برنامج مساندة:

من خلال برنامج مساندة تسعى وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي الى مواكبة 500 مؤسسة سنوياً من اجل الرفع من قدرتها التنافسية، حيث نلاحظ أنه حتى أوت 2013 قد تمكن من التسجيل في البرنامج حوالي 1533 مؤسسة وذلك من أصل 2000 مؤسسة مستهدفة أي بنسبة 76.55 %، وتم قبول 962 مؤسسة للاستفادة من البرنامج بنسبة تصل إلى 48.1 % من أصل العدد المستهدف(2000 مؤسسة)، وهي نسبة أقل من المتوقع بحكم عدم صعوبة شروط الانضمام، وكل ذالك بميزانية ليست كبيرة 174 مليون درهم.

وقد تم توزيع المؤسسات المستفيدة على مختلف القطاعات: حيث أن حوالي 52 % من المؤسسات المستفيدة تتبع الى القطاع الصناعي، يليها قطاع خدمات العملاء بنسبة 18 % ثم قطاع التجارة وتصليح السيارات بـــــ 12 %، والقطاعات الاقل استفادة نجد قطاع الانشطة المالية والخدمات الاجتماعية، وقطاع الفندقة والمطاعم بنسبة متساوية 01 % والشكل التالي يوضح ذالك:

الشكل رقم (3-06): التوزيع القطاعي للمؤسسات المستفيدة من برنامج مساندة

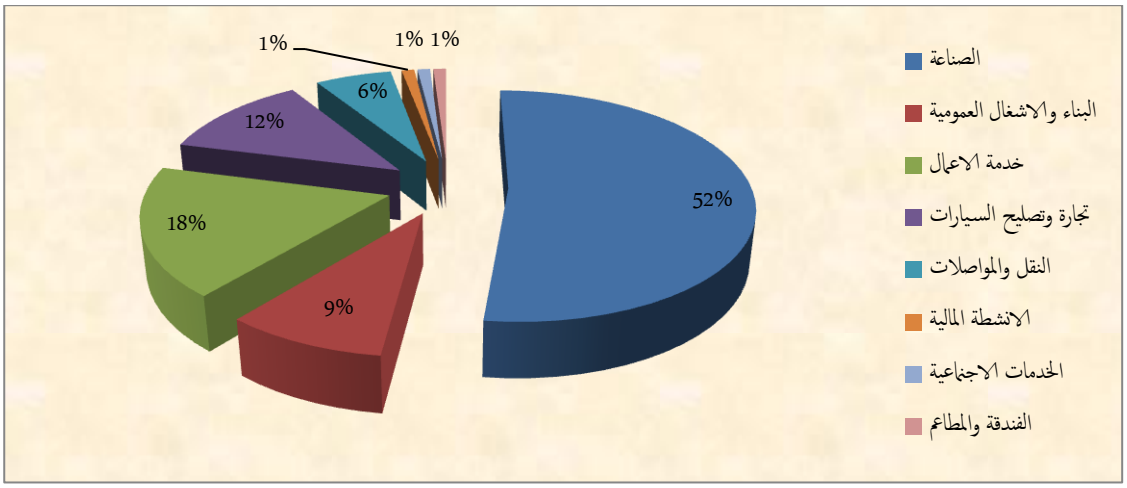

Source : Hanane SADEQ, **LES PROGRAMMES D'APPUI A LA COMPETITIVITE DES PME, op.cit.** p12.

أما التوزيع الجغرافي للمؤسسات المستفيدة من البرنامج: نلاحظ أن جهة الدار البيضاء كان لها حصة الكبيرة من الاستفادة بنسبة تصل الى 60 % من المؤسسات المستفيدة بحكم التموضع الجيد للمدينة حيث تعتبر المدينة الاقتصادية مما يعني أن جل المؤسسات الاقتصادية تحب التواجد والعمل في هذه المدينة ومع توفرها على بنية تحتية جيدة بخلاف المدن الاخرى، يليها جهة الرباط- سلا بنسبة تصل الى 10 % بحكم أنها العاصمة السياسية، وفي الاخير تتوزع باقي المؤسسات المستفيدة على مختلف المدن الاخرى بنسب تتراوح بين 6 % و1 %. حيث أن الشكل التالي يوضح:

الشكل رقم (3-07): التوزيع الجهوي للمؤسسات المستفيدة من برنامج مساندة

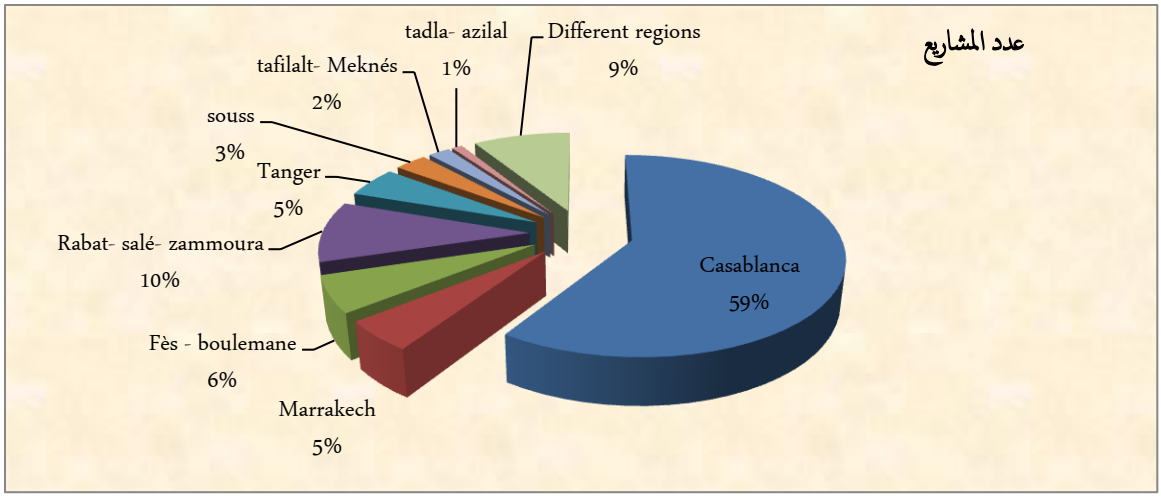

Source : Hanane SADEQ, **LES PROGRAMMES D'APPUI A LA COMPETITIVITE DES PME, op.cit.** p12.

3) تقييم برنامج المقاول الذاتي:

تسعى السلطات المغربية من إطلاق هذا البرنامج الى محاربة القطاع الغير مهيكل وتشجيع الشباب على مزاولة أنشطتهم المهنية بكل إستقلالية، وخلق مشاريع خاصة مع تسهيل الاجراءات التي تساعد المقاول للحصول على تمويل من المؤسسات المالية. فمنذ إنطلاق هذا البرنامج الى غاية سنة 2020 وصل عدد المقاولين الذاتين الى 020 286 مقاول، حيث أن 50 % منهم يمارس أنشطتهم من منازلهم، و54 % تتراوح اعمارهم ما بين 15 و34 سنة مما يعني أن أكثر من نصف المقاولين شباب، ومن خلال النتائج نلاحظ أن أكثر من 64 % من المقاولين ذكور في مقابل 36 % إناث وهي تعتبر نسبة جيدة بإعتبار طبيعة المجتمع المغربي المحافظة.[1]

وقد تم توزيع نشاطات المستفيدين من البرنامج الى أربع قطاعات: حيث أن قطاع التجارة إستحوذ على نسبة 44 % من حجم المقاولين (125849 مقاول)، يليها قطاع الخدمات 91526 مقاول (نسبة 32 %) وقطاع الصناعة 18 % وفي الاخير قطاع الحرف بـــ 6 %. بحكم طبيعة الاقتصاد المغربي الخدماتية وهو ما يفسر إستحواذ قطاعي التجارة والخدمات على الاستفادة من برنامج المقاول الذاتي، والشكل التالي يوضح ذالك:

الشكل رقم (3-08): التوزيع القطاعي للمقاولات المستفيدة من برنامج المقاول الذاتي

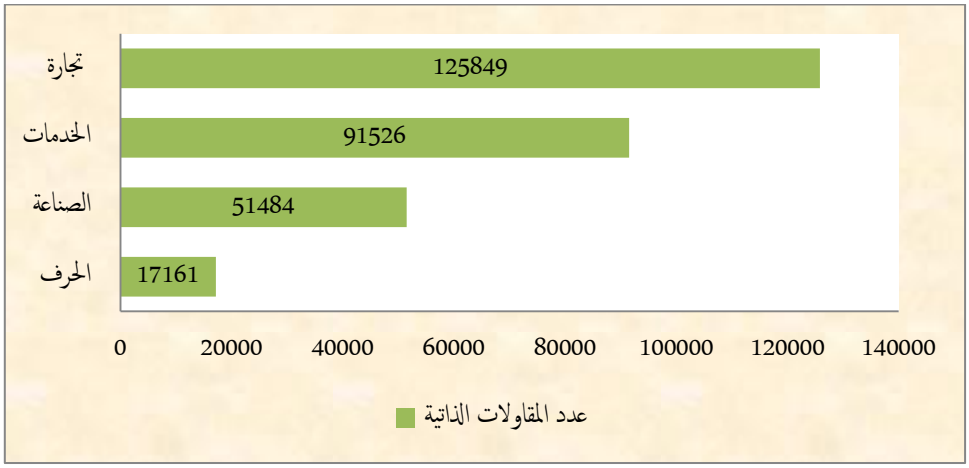

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: بتاريخ 2021/05/26. /http://ae.gov.ma/ar/indicateurs

[1] - موقع المقاول الذاتي: بتاريخ 2021/05/26. /http://ae.gov.ma/ar/indicateurs

ومع تنوع الانشطة للمقاولات توجد 84 % من الانشطة دائمة في مقابل 16 % أنشطة موسمية، وقد توزعت المقاولات المستفيدة على مختلف المناطق المغربية بنسب متفاوتة: فجهة الدار البيضاء- الستات بنسبة (32 %)، الرباط- سلا (17 %)، طنجة – تطوان- مكناس بنسب تتراوح بين (9 و 10) %، جهة الشرق – بني ملال جهة درعة تافيلالت بنسب تتراوح بين (4 و7) % ،باقي مناطق المملكة تتراوح النسب بين (0.5 و 4%).

المبحث الثاني: تقييم سياسات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تونس

حققت البرامج التونسية حصيلة متميزة بداية ببرنامج تأهيل الصناعة PMN وبرنامج الاستثمارات التكنولوجية ذات الاولوية ITP، على مدار 1996 الى غاية سبتمبر 2020، سنحاولو في هذا المبحث عرض حصيلة البرامج الاساسية والبرامج الفرعية وكذالك محاولة تقييمها.

المطلب الاول: حصيلة البرامج الاساسية

سنحاولو في هذا المطلب عرض حصيلة برنامج تأهيل الصناعة PMN وبرنامج ITP وكذلك برنامج دعم الهيكلة المالية RPF.

1. حصيلة برنامج تأهيل الصناعة PMN

الحصيلة المتوفرة للبرنامج من سنة 1996 الى غاية سبتمبر 2020، لكن وبحكم فترة الدراسة من سنة 2005 الى غاية سنة 2020 سنحاولو التقيد بعرض الحصيلة وفق فترة الدراسة. والجدول أدناه يستعرض لنا اهم العمليات المتعلقة بالبرنامج.

الجدول رقم (3-14): تطور برنامج تأهيل الصناعة خلال الفترة 2005 الى غاية سبتمبر 2020

البيانات	1996 الى 2005	سبتمبر 2020 (الاجمالي)
الانخراطات	2626	7172
التصديقات	2245	6240
الاستثمارات (مليون دينار تونسي)	**3372,6**	**11594,8**
• **إستثمارات التشخيص**	32,77	87,9
• **إستثمارات المادية**	2901,17	10400,5
• **الاستثمارات اللامادية**	438,66	1106,4
المنح (مليون دينار تونسي)	**469**	**1533,4**
• **منح التشخيص**	19,1	49,8
• **المنح المادية**	296	1085,2
• **المنح اللامادية**	153,9	398,4

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات من موقع برنامج التأهيل التونسي، متاح على الموقع: يوم 2020/11/16
http://www.pmn.nat.tn/bilan-du-pmn

نلاحظ من الجدول حجم الانخراطات في البرنامج بلغت 7172 ملف في حين تمت المصادقة على 6240 ملف فقط بمعدل 87 % من اجمالي الانخراطات، مما يؤكد العمل التي تقوم به لجنة التوجيه والقيادة في عملية التصديق على الملفات والتسهيلات التي تقوم بها. بمتوسط إنخراط 280 ملف سنويا، وبمتوسط 250 ملف يتم المصادقة عليهم سنوياً.

ونلاحظ أن حجم الاستثمار الاجمالي بلغ في سبتمبر 2020 حوالي 11594.8 مليون دينار تونسي. مما يعني أن حجم الاستثمار تضاعف أكثر من ثلاث أضعاف حجم الاستثمار نهاية 2005. حيث احتلت الاستثمارات في التشخيص معدل 1 % من حجم الاستثمارات، في حين بلغ الاستثمار المادي معدل 89 % من حجم الاستثمار وهو أكبر معدل، وبلغ الاستثمار اللامادي 9.5 %.

اما حجم المنح المسددة فقد بلغ 1533.4 مليون دينار تونسي وكانت حصة الاسد منها للمنح المادية المسددة بمعدل 70.77 %، ويليها المنح اللامادية بمعدل 26 % وفي الاخير المنح الخاصة بالتشخيص بلغت أقل من 4 % وهي ضعيفة مقارنة بالمنح المادية.

2. حصيلة برنامج الاستثمارات التكنولوجية ذات الاولوية ITP

كانت الانطلاقة الفعلية للبرنامج بداية من سنة 1999، والجدول التالي يوضح وضعية البرنامج ITP الى غاية سبتمبر 2020.

الجدول رقم (3-15): تطور برنامج الاستثمارات التكنولوجية ذات الاولوية ITP (سبتمبر 2020)

البيانات	1999 الى 2005	سبتمبر 2020 (الاجمالي)
الملفات المعتمدة	1487	10779
الاستثمارات (مليون دينار تونسي)	**81,28**	**714,74**
• إستثمارات المادية	47,90	373.27
• الاستثمارات اللامادية	33,38	341,47
المنح (مليون دينار تونسي)	**34,29**	**226,14**
• المنح المادية	16,91	85,25
• المنح اللامادية	17,38	140,89

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات من موقع **برنامج التأهيل التونسي**، متاح على الرابط: يوم 2020/11/16
http://www.pmn.nat.tn/bilan-du-pmn

من الجدول اعلاه نلاحظ أن حجم الملفات المعتمدة بلغ 10779 ملف، بعد ما كانت عدد الملفات في نهاية 2005 (1487) ملف أي بمتوسط 490 ملف سنويا، مما يعني أن الهيئات المكلفة بتسيير هذا البرنامج تقدم تسهيلا كبيرة من اجل التصديق على الملفات.

أما حجم الاستثمارات بلغت في سبتمبر 2020 (714.74 مليون دينار تونسي-)، أي بزيادة بمعدل 8.8% عن نهاية 2005، بحيث بلغت الاستثمارات المادية نسبة 52.22 % وهي نسبة جيدة ولكن ليست كبيرة، في حين نسبة الاستثمارات اللامادية 47.77 % من حجم الاستثمارات الإجمالية نهاية سبتمبر 2020، وبلغ متوسط الاستثمارات لكل مؤسسة 66308.97 دينار تونسي. وبلغت حجم المنح المسددة بلغت 226.14 مليون دينار تونسي، تمثل المنح اللامادية 62.57 % من اجمالي المنح المقدمة.

3. حصيلة برنامج دعم الهيكلة المالية RPF.

يتمثل البرنامج في مساعدة المؤسسات الصناعية على تصحيح هيكلتها المالية وتحسين قدرتها على القيام باستثمارات التأهيل، وفي نهاية سنة 2009، انخرطت بهذا البرنامج 178 مؤسسة، موزعة حسب القطاعات كالتالي:

الجدول رقم (3-16): توزيع الملفات المنخرطة في البرنامج حسب قطاع النشاط

القطاع الصناعي	النسيج والملابس	الميكانيك الالكترونيك	الصناعات الغذائية	الجلود والأحذية	الصناعات الكيميائية	مواد البناء والخزف والبلور	الصناعات المختلفة	المجموع
عدد الملفات	74	28	24	8	12	5	27	**178**
النسبة	**42%**	**16%**	**13%**	**4%**	**7%**	**3%**	**15%**	**100%**

المصدر: وزارة الصناعة والطاقة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة، الإدارة العامة للنهوض بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة، **التقرير السنوي لسنة 2009**، جانفي 2010، ص18. متاح على الرابط (تم التصفح يوم 2020/12/21):

http://caipe.tunisieindustrie.nat.tn/IMG/doc/_2009_3.doc

حوالي 107 دراسة تم إعدادها وإيداعها لدى البنوك، وقد تم تسجيل النتائج التالية:[1]

- 75 ملف تمت المصادقة عليها من قبل البنوك:
  - 50 ملف تحصلوا على مصادقة الوكالة الفرنسية للتنمية.

[1] - وزارة الصناعة والطاقة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة، الإدارة العامة للنهوض بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة، **التقرير السنوي لسنة 2009**، جانفي 2010، ص18.

- 5 ملفات في طور الإحالة على الوكالة الفرنسية للتنمية.
- 20 ملف تم تمويلها عن طريق موارد أخرى (قروض بنكية، شركات استثمار...).

– 10 ملفات بصدد المصادقة من قبل البنوك.

– 22 ملف تم رفضهم.

وقد أفرزت عملية متابعة الخط الرابع للوكالة الفرنسية للتنمية (48 مليون دينار) ما يلي :

✓ تمت المصادقة على 50 ملف.

✓ بلغت التمويلات الاجمالية حوالي 36 مليون دينار أي نسبة استهلاك بـ 75 %.

المطلب الثاني: حصيلة البرامج الفرعية لبرنامج التأهيل.

سنحاول في هذا المطلب التطرق الى حصيلة البرامج الفرعية لبرنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تونس والتي حققت نتائج جيدة في بعض الاحيان ونتائج تفوق الاهداف المسطرة احياننا اخرى.

1. حصيلة البرنامج الوطني للجودة PNQ

في نهاية مارس 2009، بلغ إجمالي عدد المؤسسات المعتمدة 1124 مؤسسة، موزعة بمعدل 827 مؤسسة تابعة لقطاعات الصناعات (73.6 %) و 297 مؤسسة تعمل في الخدمات ومؤسسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة، قطاعي الصناعات الميكانيكية والكهربائية والمواد الكيميائية هي الأكثر نشاطًا لأن عددهم يمثل ما يقرب من نصف الإجمالي المؤسسات المعتمدة. والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (3-17): توزيع المؤسسات المعتمدة حسب نوع النشاط

قطاع النشاط	العدد	النسبة %
صناعة الخشب ومشتقاته	17	1.5
الصناعات الميكانيكية والالكترونية	325	28.9
صناعة النسيج والملابس	65	5.8
صناعة الاحذية والجلود	11	01
صناعة المنتجات الغذائية	87	7.7
الصناعات الكيميائية	236	21

صناعة مواد البناء والخزف والزجاج	48	4.3
صناعة مواد التعبئة والتغليف	38	3.4
التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال	27	2.4
الخدمات	270	24
المجموع	1124	% 100

Source : Evaluation du programme de mise à niveau, Résultats de la septième enquête sur le Programme de Mise à Niveau 2010. P 100.

ويمكن تمثيل نتائج الجدول في البيان التالي:

الشكل رقم (3-9): توزيع المؤسسات التي تم اعتمادها حسب نوع النشاط

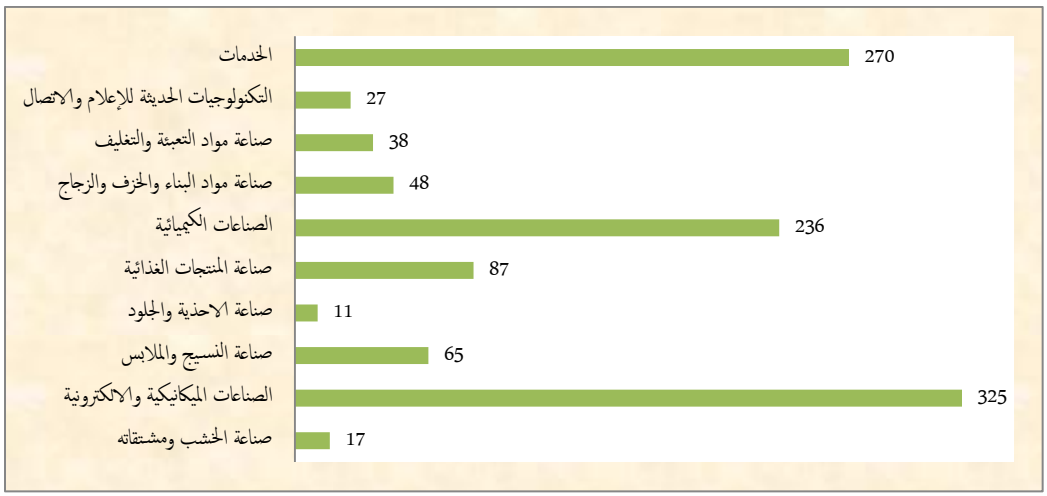

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول أعلاه.

يوضح تفصيل الشهادات حسب المعيار أن ما يقرب من 73٪ من الشهادات تتعلق بـ ISO 9001، و14٪ إلى علامة NT و 8٪ إلى معيار ISO 14000. تظهر هذه النتائج بشكل عام، أن هدف الشهادة كان وصلت إلى 86.5٪. يجب بذل جهد كبير من أجل تحقيق ذلك تحقيق هدف 1300 مؤسسة معتمدة بالكامل بحلول نهاية عام 2009.

2. البرنامج الوطني للتدريب

تظهر الاحصائيات التي قدمها مكتب التأهيل أن هذا البرنامج تمكن من الالتزام بـــ 469 مؤسسة، مع العلم أن الهدف الاساسي هو الالتزام بـ 400 مؤسسة، مما يعن أنه تجاوز الهدف المعلن بـ 69

مؤسسة، ويؤكد مكتب التأهيل أن 404 مؤسسة قد أنهت بالفعل خطة التدريب الخاصة بهم. والجدول التالي يوضح التوزيع القطاعي للمؤسسات التي استفادة من المواكبة:

الجدول رقم (3-18): توزيع المؤسسات المستفيدة من برنامج الوطني للتدريب حسب القطاعات

قطاع النشاط	العدد	النسبة %
صناعة الخشب ومشتقاته	33	07
الصناعات الميكانيكية والالكترونية	70	15
صناعة النسيج والملابس والجلود	221	47
صناعة المنتجات الغذائية	47	10
الصناعات الكيميائية	42	09
صناعة مواد البناء والخزف والزجاج	28	06
صناعة مواد التعبئة والتغليف	28	06
المجموع	**469**	**% 100**

Source : Evaluation du programme de mise à niveau, Résultats de la septième enquête sur le Programme de Mise à Niveau 2010. P 100.

نلاحظ من الجدول أن صناعة النسيج والملابس والجلود إستحوذت على 47 % من حجم عمليات البرنامج الوطني للتدريب، يليها قطاع الصناعات الميكانيكية والالكترونية بـــ 15 %، أما باقي القطاعات المستفيدة تتراوح نسبة الاستفادة بين 06% و 10%. ويمكن توضيح ذلك في الشكل التالي:

الشكل رقم (3-10): توزيع المؤسسات المستفيدة من برنامج حسب الوطني للتدريب القطاعات

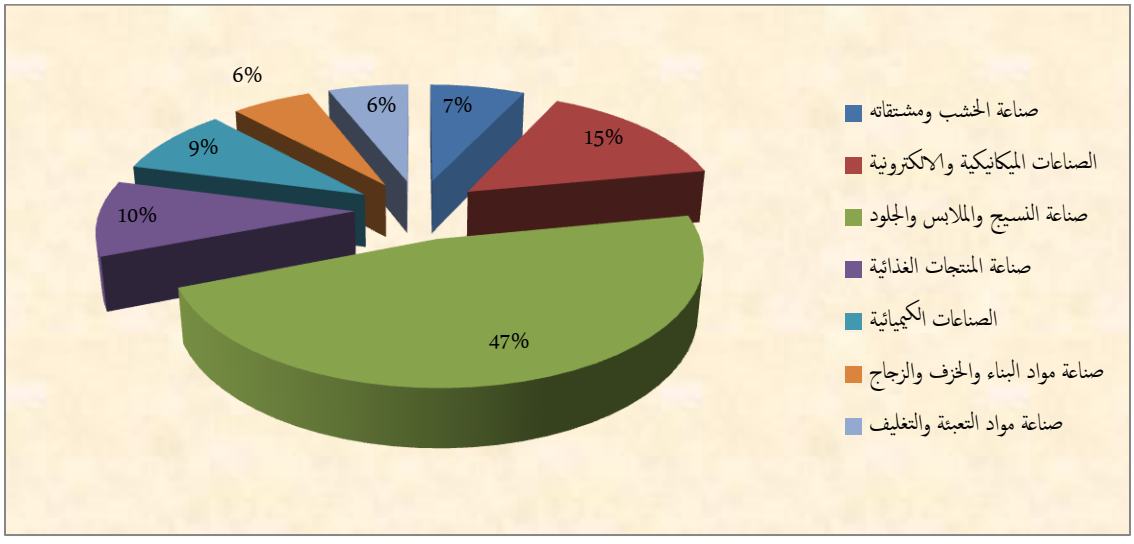

المصدر: من اعداد الطالب بناء على معطيات الجدول اعلاه.

3. برنامج دعم القدرة التنافسية للأعمال وتحسين الوصول الى الاسواق PCAM:

سنركز على عنصرين رئيسين فيما يخص حصيلة البرنامج هما:

- **حصيلة دعم المؤسسات:**

الى غاية ديسمبر 2014 أكثر من 600 مهمة مساعدة تم تنفيذها في أكثر من 400 مؤسسة توظف قرابة 35000 شخصاً، حيث حقق البرنامج حوالى 80 % من الاهداف المسطرة لهذا العنصر، وقد تطلب ذلك 10222 ساعة/اليوم للخبرة يقدمها 248 خبير (50 % منهم تونسيون). وتوزعت عمليات البرنامج على القطاعات الصناعية الموضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم (3-11): توزيع عمليات دعم المؤسسات في اطار برنامج pcam حسب نوع القطاع

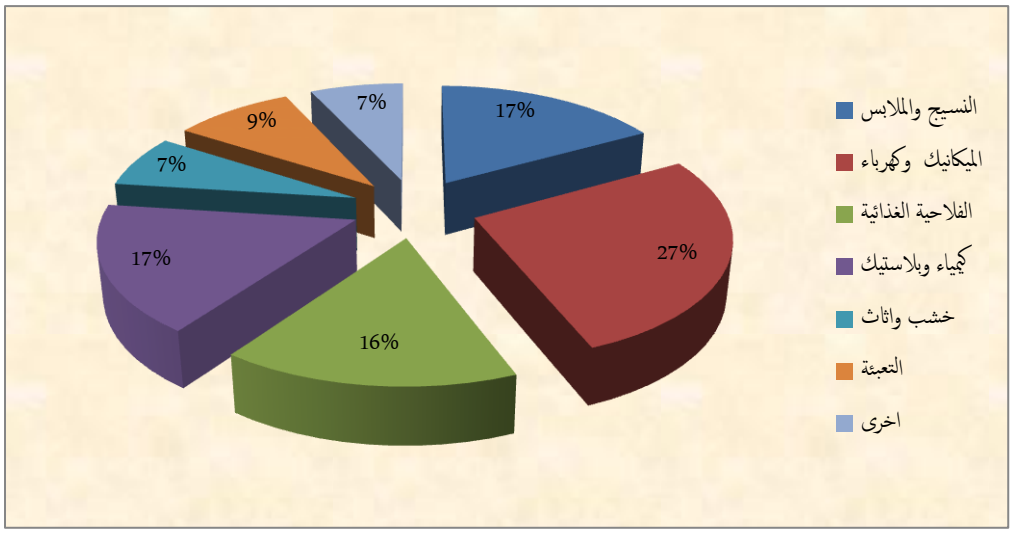

Source: Rencontre annuelle des entreprises partenaires du PCAM, consulté le 29/04/2021 https://www.espacemanager.com/rencontre-annuelle-des-entreprises-partenaires-du-pcam.html-0

تم تمثيل جميع قطاعات نشاط الصناعة التونسية بنسب متفاوتة، وتم استيعاب 76٪ من مهام المساعدات من قبل أربع قطاعات: الصناعات الميكانيكية والكهربائية والصناعات النسيجية والصناعات الكيماوية والصناعات الغذائية. ساعدت هذه المهام في تحسين الأداء الفني والإداري للمؤسسات المستفيدة والتي كانت قادرة على:[1]

[1] Rencontre annuelle des entreprises partenaires du PCAM , https://www.espacemanager.com/rencontre-annuelle-des-entreprises-partenaires-du-pcam.html-0 consulté le 29/04/2021.

- ✓ زيادة إنتاجيتهم من خلال التحكم في التكاليف وعمليات التصنيع.
- ✓ تحسين جودة منتجاتهم.
- ✓ تنظيم وتطوير وظائفهم الإستراتيجية مثل وظيفة التسويق والمبيعات ووظيفة التصدير ووظائف المراقبة واللوجستيات.
- ✓ التصدير إلى الأسواق الأوروبية والأمريكية وخاصة عن طريق الحصول عليها الشهادات المتطورة التي يطلبها العملاء والأسواق المستهدفة ...

- **حصيلة تحديث البنية التحتية للجودة:** إن تحديث البنية التحتية للجودة كان يهدف لوضع تحت تصرف المؤسسات الصناعية في تونس وسائل ومهارات تقنية في مستوى متطلباتها من هذا المنطلق قام برنامج Pcam بتجهيز هذه الهيئات بالمعدات المتطورة، بالإضافة الى المساعدة التقنية ذات الصلة بهذه المقتنيات وتطوير المهارات الداخلية، حيث بلغت قيمة الاستثمارات في المعدات 6.5 مليون أورو تضم خاصة إقتناء وتنفيذ مخابر.[1]

4. حصيلة البرنامج الوطني للإفراق والباعثين الجدد

حرصا على انجاح آلية الافراق والرّفع من نسق إحداث المؤسسات بهذه الصيغة، قامت مصالح بالتعاون مع المؤسسات المنخرطة على مزيد استقطاب حاملي أفكار المشاريع وبلوغ الهدف من حيث عدد المشاريع المحدثة بصيغة الإفراق ونوعية المشاريع. حيث بلغ عدد الاتفاقيات الممضاة خلال سنة 2009 بين الباعثين و المؤسسات العمومية والخاصة والمؤشر عليها من قبل وزير الصناعة والطاقة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة 100 اتفاقية تتميز بالخصائص التالية:[2]

- ❖ قيمة الاستثمارات الاجمالية: 106.4 مليون دينار.
- ❖ عدد مناصب الشغل: 2202 موطن شغل.
- ❖ عدد المشاريع التي دخلت طور النشاط الفعلي: 37 مشروع.
- ❖ عدد المشاريع المنتصبة بمناطق التنمية الجهوية: 72 مشروع.

[1] - قـــدري شهمة و زغيب شهرزاد، **الآثار الاقتصادية للبرنامج الأوروبية لدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل الشراكة الأورو- متوسطية" دراسة حالة- الجزائر و تونس**، مرجع سبق ذكره، ص183.

[2] - وزارة الصناعة والطاقة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة، الإدارة العامة للنهوض بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة، **التقرير السنوي** لسنة 2009، جانفي 2010، ص13.

وقد تمحورت تدخلات الإدارة العامة للنهوض بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة لدعم وتطوير البرنامج الوطني للإفراق خلال سنة 2009 في النقاط التالية:

- تنظيم اجتماعات بمقر الإدارة العامة للنهوض بالمؤسسات الصغرى و المتوسطة لفائدة هياكل الإفراق لمزيد تفعيل دورها.
- المشاركة في الأيام التحسيسية التي تم تنظيمها من قبل المؤسسات المنخرطة في البرنامج.
- مزيد التعريف بالآلية عبر وسائل الإعلام الوطنية المرئية والمسموعة والمكتوبة.
- تقييم البرنامج وإعداد تقارير دورية في الغرض.
- استقطاب مؤسسات جديدة للإنخراط في البرنامج : 14 مؤسسة عمومية وخاصة.
- القيام بدورة تكوينية لفائدة المؤسسات الجديدة المنخرطة في البرنامج الوطني للإفراق يومي 4 و5 ديسمبر 2009.
- تمكين هياكل الإفراق من التكوين في إطار التعاون مع برنامج تحديث الصناعة للإعداد مخطط افراق ومخطط للإعلام من خلال وضع على ذمتهم خبير محلي لمزيد دعم وتطوير البرنامج الوطني للإفراق.
- إيجاد الحلول المناسبة للعراقيل التي تعترض حسن سير العمل صلب هياكل الإفراق مع المؤسسة الأم و الهياكل المختصة.
- متابعة نشاط مختلف هياكل الإفراق من حيث الإحاطة بالباعثين و التعريف بالآلية صلب مؤسساتهم.
- المشاركة في إعداد site fédérateur خاص بآلية الإفراق لفائدة هياكل الإفراق.
- المساهمة في النشرية Newsletter لمزيد التعريف بالآلية.

وفي ما يتعلق بمدى تقدم انجازات البرنامج, فقد بلغ في موفى شهر ديسمبر 2009 عدد الاتفاقيات المؤشر عليها لإحداث مشاريع بصيغة الإفراق 390 اتفاقية بقيمة استثمار تقدر بـ 299,7 مليون دينار تونسي. ستمكن من إحداث قرابة 6983 موطن شغل.

تتوزع الاتفاقيات المؤشر عليها حسب انتماء الباعثين كما يلي[1]:

- الباعثون من داخل المؤسسة: 177
- الباعثون من خارج المؤسسة: 213

كما تتمثل أهم خصائص الاتفاقيات المؤشر عليها في ما يلي:

- الباعثون من خريجي التعليم العالي: 190.
- المشاريع التي دخلت طور الإنتاج الفعلي: 164 (بقيمة استثمار تقدر بـ 32 مليون دينار تونسي- وساهمت في إحداث حوالي 1460 موطن شغل).
- لمشاريع التي استكملت هيكل التمويل و بصدد التكوين القانوني: 58.
- المشاريع المنتصبة بمناطق التنمية الجهوية: 221 (بنسبة 57 %).

في سنة 2017 تم انجاز 67 دورة تكوينية حول ثقافة بعث المؤسسات وإدارة الاعمال بكافة محاضن المؤسسات بحث استفاد منها 1313 مشارك، مقارنة بـــ 1200 مشارك محتمل وذالك بنسبة انجاز تساوي 109% ومقارنة بـــ 1020 باعثاً تم تكوينه سنة 2016 أي بنسبة 28,72% جيث توزعت عدد الدورات التكونية المنجزة كما يلي:[2]

الجدول رقم (3-19): توزيع عدد الدورات المنجزة

عدد الدورات المنجزة	1	2	3	4	5	7
عدد المحاضن المعنية	**4**	**12**	**6**	**1**	**2**	**1**

المصدر: وكالة النهوض بالصناعة والتجديد، **تقرير حول نشاط وكالة النهوض بالصناعة والتجديد لسنة 2017**، ص15، متاح على الرابط:
http://www.tunisieindustrie.nat.tn/ar/doc.asp?mcat=25&mrub=209

وبلغ عدد المتكونين خلال الفترة 2017/2013، كما هو موضح في الشكل التالي:

[1] - وزارة الصناعة والطاقة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة، الإدارة العامة للنهوض بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة، التقرير السنوي لسنة 2009، مرجع سبق ذكره، ص13. متاح على الرابط (تم التصفح يوم 2020/12/21):
http://caipe.tunisieindustrie.nat.tn/IMG/doc/__2009_3.doc

[2] - وكالة النهوض بالصناعة والتجديد، **تقرير حول نشاط وكالة النهوض بالصناعة والتجديد لسنة 2017**، ص15، متاح على الرابط:
http://www.tunisieindustrie.nat.tn/ar/doc.asp?mcat=25&mrub=209

الشكل رقم (3 - 12): عدد المتكونين من خلال البرنامج الوطني للإفراق والباعثين الجدد خلال الفترة 2017/2013

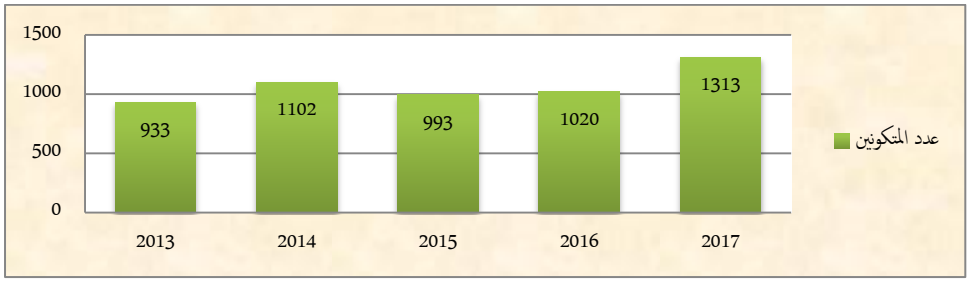

المصدر: وكالة النهوض بالصناعة والتجديد، **تقرير حول نشاط وكالة النهوض بالصناعة والتجديد لسنة 2017**، مرجع سابق، ص16.

حيث تم مرافقة الباعثين خلال سنة 2017 (412 باعثاً)، مكنت من إنجاز 161 مخطط أعمال لمشاريع في القطاع الصناعي والخدمات ذات علاقة بالصناعة وذالك كالاتي:

الجدول رقم (3 -20): عدد الباعثين المرافقين بين سنة 2017/2016

عدد الباعثين المرافقين			عدد المخططات المنجزة		
سنة 2016	سنة 2017	نسبة التطور	سنة 2016	سنة 2017	نسبة التطور
498	412	% 17,26 -	182	161	% 11,53 -

المصدر: وكالة النهوض بالصناعة والتجديد، **تقرير حول نشاط وكالة النهوض بالصناعة والتجديد لسنة 2017**، مرجع سابق، ص16.

المطلب الثالث: تقييم برنامج تأهيل المؤسسات في تونس

سوف نقوم بتحليل مختلف نتائج البرامج من حيث الانجازات المحققة والاهداف المسطرة بناء على المعطيات المتوفرة الى غاية سبتمبر 2020، والبداية بمقارنة حجم الانخراط بالتصديقات، وكذالك حجم الاستثمارات والمنح المقدمة للمؤسسات. وكذالك تحليل التوزيع القطاعي للبرامج الاساسية.

أولاً: تقييم برنامج تأهيل الصناعة PMN

1. تقييم الجانب المادي والمالي لبرنامج تأهيل الصناعة:

إن الهدف الاساسي هو انخراط حوالي 300 مؤسسة سنوياً، فهدف انخراط المؤسسات بين الفترة 1996 الى 2010 هو 4800 مؤسسة، والفترة بين 1996 الى غاية 2015 كان 6300 مؤسسة، وحسب فترة الدارسة في بحثنا هذا من سنة 2005 الى غاية 2020، فمن خلال النتائج المتوفرة من سنة

1996 الى غاية سبتمبر 2020 كان حجم الانخراط في البرنامج 7172 مؤسسة، حيث تم التصديق على 6240 ملف والجدول التالي يوضح ذالك:

الجدول رقم (3-21): التوزيع السنوي الإنخراط والتصديق على الملفات من نهاية 2005 الى غاية 2020.

السنوات	نهاية 2005	2006- 2010	2011- 2015	2016	2017	2018	2019	2020	المجموع
الانخراطات	2626	1491	1705	259	252	327	324	188	**7172**
التصديقات	2245	1246	1856	316	176	210	156	35	**6240**

المصدر: من إعداد الطالب بناء على موقع برنامج التأهيل التونسي /http://www.pmn.nat.tn

نلاحظ من الجدول ان إنخراط المؤسسات في برنامج تأهيل الصناعة في حالة متزايدة حيث أنتقل من 1009 منخرط خلال الفترة (2000/1996) إلى 1617 منخرط خلال الفترة (2005/2001)، ثم إنخفضت وتيرة الانخراط خلال الفترة (2010/2006) الى 1491، وبعدها تصاعدت وتيرة الانخراط الى 1705 ملف من الفترة 2011 الى 2015 بواقع انخراط سنوي 341 ملف وهو جيد، وبداية من سنة 2016 هناك تذبذب في نسبة الاشتراك بواقع 270 ملف سنويا الى غاية سبتمبر 2020، وهو عدد متدني مقارنة بالهدف السنوي 300 ملف للانخراط.

من الجدول يلاحظ بصفة عامة ان نسبة التصديقات وصلت الى اكثر من 87 % من حجم الانخراطات في نهاية سبتمبر 2020 وهي نسبة جيدة مقارنة بحجم الانخراطات في البرنامج، وتدل على قيام لجنة التوجيه والقيادة بعمل جيد من اجل تسريع استفادت المؤسسات من البرنامج، والمنحنى البياني التالي يوضح حجم التصديقات في البرنامج:

الشكل رقم (3 ـ 13): تطور قبول المؤسسات التونسية في برنامج تأهيل الصناعة.

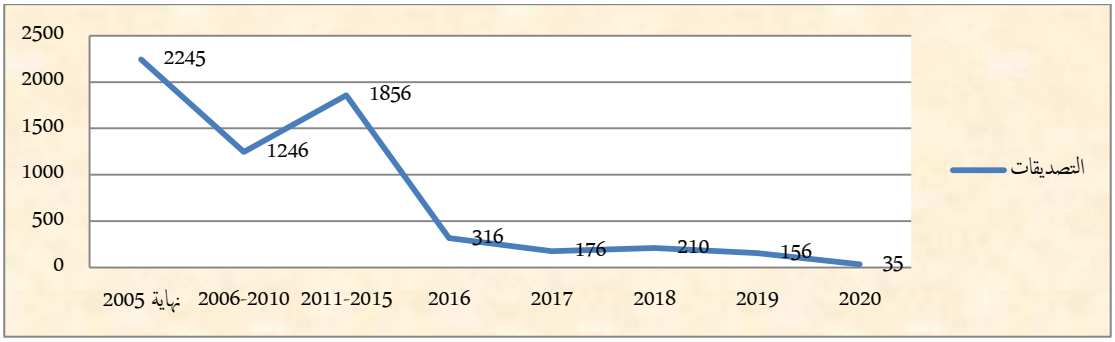

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول أعلاه.

فيما يخص التقييم المالي لبرنامج تأهيل الصناعة فنجد حجم الاستثمارات المصادق عليها حتى سبتمبر 2020 تقدر بـــــ 11594.8 مليون دينار تونسي، تمثل منها 87.9 مليون دينار للاستثمارات التشخيص و 10400.6 مليون دينار للاستثمارات المادية و 1106.3 مليون متعلقة بالاستثمارات اللامادية. والجدول التالي يوضح حجم الاستثمارات في برنامج تأهيل الصناعة الى غاية سبتمبر 2020:

الجدول رقم (3 ـ 22): توزيع الاستثمارات المصادق عليها ومكوناتها في برنامج تأهيل الصناعة PMN

الوحدة: مليون دينار تونسي

السنوات	نهاية 2005	2006- 2010	2011- 2015	2016	2017	2018	2019	2020	المجموع
الاستثمارات المصادق عليها	3372.6	2442.1	3517.1	696	367.8	502.9	535	161.3	**11594.8**
التشخيص	32.8	17.8	24.6	3.9	2.5	3.2	2.5	0.6	**87.9**
الاستثمارات المادية	2901.2	2189.6	3207.3	641.7	340	460.4	507.1	153.3	**10400.6**
الاستثمارات اللامادية	438.7	234.8	285.2	50.4	25.3	39.2	25.4	7.3	**1106.3**

المصدر: من إعداد الطالب بناء على موقع برنامج التأهيل التونسي /http://www.pmn.nat.tn

نلاحظ من الجدول أن هناك زيادة في حجم الاستثمارات المصادق عليها من فترة الى أخرى، حيث كان متوسط الاستثمار أكبر من 488 مليون دينار سنوياً خلال الفترة (2010/2006)، ومتوسط استثمار 703 مليون دينار سنوياً خلال الفترة (2015/2011) والشكل التالي يوضح التوزيع الاستثمارات المصادق عليها خلال فترة الدراسة:

الشكل رقم (3 ـ 14): توزيع الاستثمارات المصادق عليها خلال فترة الدراسة

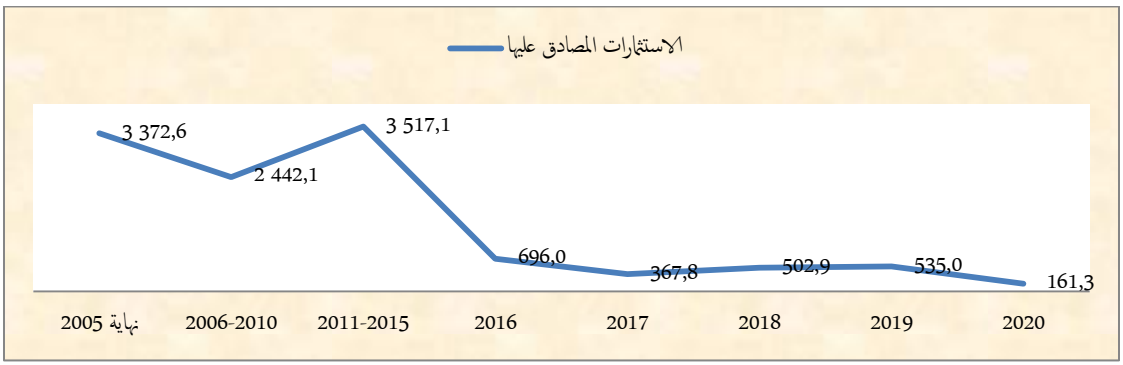

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول أعلاه

ويمكن ملاحظة أن إستثمارات التشخيص تمثل أقل من 1 % من إجمالي الاستثمارات المصادق عليها، فيما تمثل الاستثمارات المادية النسبة الاكبر 89.7 % من حجم الاستثمارات، وفي الاخير الاستثمارات اللامادية في حدود 9.54 % من حجم الاستثمارات، أما المنح المخصصة لبرنامج تأهيل الصناعة فتمثل 13.22 % من حجم الاستثمارات المصادق عليها في سبتمبر 2020، وتتفاوت نسبة المنح من سنة الى اخرى حسب الاستثمارات، والجدول التالي يوضح ذالك:

الجدول رقم (3 ـ 23): توزيع المنح المصادق عليها ومكوناتها في برنامج تأهيل الصناعة PMN

الوحدة: مليون دينار تونسي

السنوات	نهاية 2005	2006-2010	2011-2015	2016	2017	2018	2019	2020	المجموع
المنح المصادق عليها	469	330.2	426.2	83.6	51.5	68.2	82.9	21.8	**1533.4**
التشخيص	19.2	10.3	12.9	2.2	1.4	1.9	1.5	0.4	**49.8**
المنح المادية	296.1	223.8	315.9	67.4	40.4	53.6	69.6	18.4	**1085.2**
المنح اللامادية	153.8	95.9	97.4	14.1	9.6	12.6	11.9	3.1	**398.4**

المصدر: من إعداد الطالب بناء على موقع برنامج التأهيل التونسي http://www.pmn.nat.tn/

وبدورها المنح تنقسم الى 3 عناصر منح التشخيص بنسبة 3 %، في حين تمثل المنح المادية 70.77 % من مجموع المنح المقدمة للبرنامج، وفي الاخير المنح اللامادية بنسبة 26 % كما هو ممثل في الجدول اعلاه، والمنحنة البياني يمثل توزيع المنح المصادق عليها في برنامج تأهيل الصناعة حسب فترة الدراسة.

الشكل رقم (3 ـ 15): توزيع المنح المصادق عليها لبرنامج تأهيل الصناعة الى غاية سبتمبر 2020

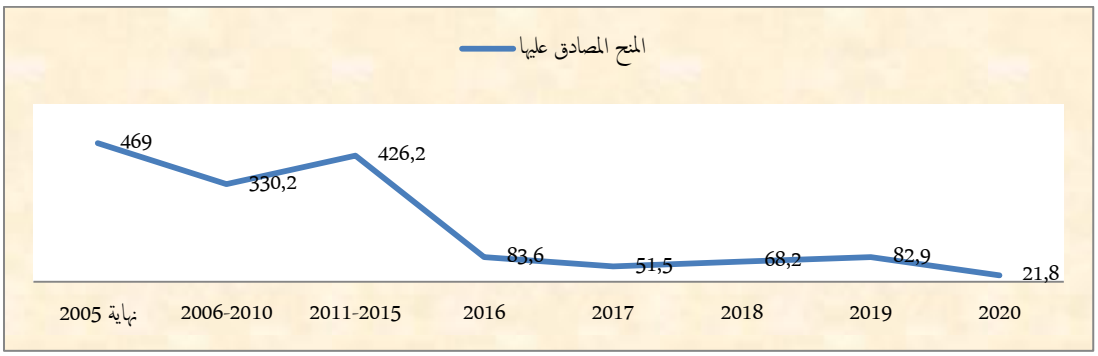

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول أعلاه.

2. التوزيع القطاعي للمؤسسات المستفيدة من برنامج تأهيل الصناعة PMN

من بين 7172 ملف منخرط الى غاية سبتمبر 2020، نجد أن 2765 ملف خاص بقطاع صناعة النسيج والملابس بنسبة 38.55 %، يليها قطاع الصناعة الميكانيكية الالكترونيك بـــ 1057 ملف، وفي المرتبة الاخيرة نجد قطاع صناعات الخدمات (IS) بنسبة 4.35 % والجدول التالي يوضح ذالك:

الجدول رقم (3 ـ 24): التوزيع القطاعي للمؤسسات المنخرطة و المصادق عليها في برنامج تأهيل الصناعة ـ سبتمبر 2020

القطاعات	Secteurs	الانخراطات	التصديقات
صناعة المنتجات الغذائية	IAA	855	723
صناعة الاحذية والجلود	ICC	354	335
الصناعة الكيميائية	ICH	425	338
صناعات مختلفة	ID	1023	876
صناعة مواد البناء والخزف والزجاج	IMCCV	361	330
الصناعة الميكانيكية و الالكترونية	IME	1057	849
صناعة النسيج والملابس	ITH	2765	2524
صناعات خدماتية	IS	312	265
المجموع		**7172**	**6240**

المصدر: من إعداد الطالب بناء على موقع برنامج التأهيل التونسي http://www.pmn.nat.tn/

فيما يخص التصديقات نلاحظ من الجدول أعلاه أن النسبة كانت جيدة وممتازة (87 %)، وتعكس العمل الجيد التي قامت به لجنة التوجيه والقيادة COPIL ومكتب التأهيل، وتختلف مسبة التصديقات من قطاع الى آخر، ففي المرتبة الاولى نجد قطاع صناعة الاحذية والجلود بنسبة قبول 94.63 % بالرغم من ان نسبة الاخراط صغيرة، ويليها قطاع صناعات النسيج والملابس بـــــنسبة 91.28 %، وفي الاخير حل قطاع الصناعة الكيميائية بنسبة 79.52 %، على العموم فإن نسب التصديقات تتراوح بين 79 % و 94 % وهي نسب جد جيدة. والشكل التالي يوضح توزيع القطاعي للانخراطات والتصديقات الى غاية سبتمبر 2020.

الشكل رقم (3 ـ 16): التوزيع القطاعي للمؤسسات المنخرطة و المقبولة في برنامج تأهيل الصناعة ـ سبتمبر 2020

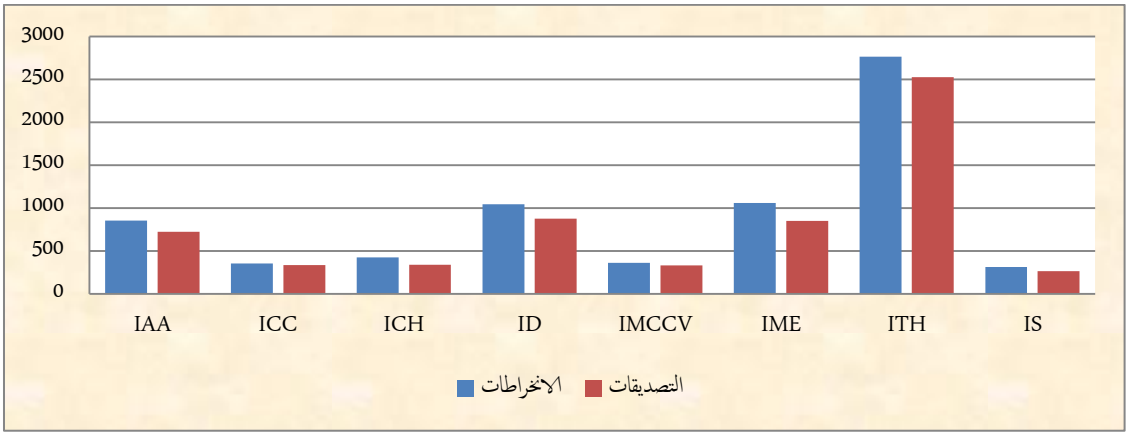

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول أعلاه.

الجدول الموالي يوضح التوزيع القطاعي للاستثمارات المصادق عليها والمنح المسددة حتى نهاية سبتمبر 2020.

الجدول رقم (3 ـ 25): التوزيع القطاعي للاستثمارات والمنح المسددة في برنامج تأهيل الصناعة- سبتمبر 2020

الوحدة: مليون دينار تونسي

القطاعات	Secteurs	الاستثمارات المصادق عليها	المنح المسددة
صناعة المنتجات الغذائية	IAA	2133.8	249.15
صناعة الاحذية والجلود	ICC	264.77	39.78
الصناعة الكيميائية	ICH	1139.10	133.95
صناعات مختلفة	ID	1641.38	224.45
صناعة مواد البناء والخزف والزجاج	IMCCV	1801.52	160.29
الصناعة الميكانيكية و الالكترونية	IME	2504.03	356.10
صناعة النسيج والملابس	ITH	1919.39	334.58
صناعات خدماتية	IS	190.83	35.08
المجموع		**11594.83**	**1533.38**

المصدر: من إعداد الطالب بناء على موقع برنامج التأهيل التونسي http://www.pmn.nat.tn/

فيما يخص الاستثمارات المصادق عليها فنجد أن قطاع صناعة الميكانيك والالكترونيات بنسبة 22 %، ويليها قطاع المنتجات الغذائية بنسبة 18 % من حجم الاستثمارات المصادق عليها، وقطاع صناعة الاحذية والجلود (ICC) وقطاع صناعة الخدمات (IS) بنسبة 2 % لكليهما. والشكل الموالي يوضح ذالك:

الشكل رقم (3 ـ 17): التوزيع القطاعي للاستثمارات المصادق عليه في برنامج تأهيل الصناعة- سبتمبر 2020

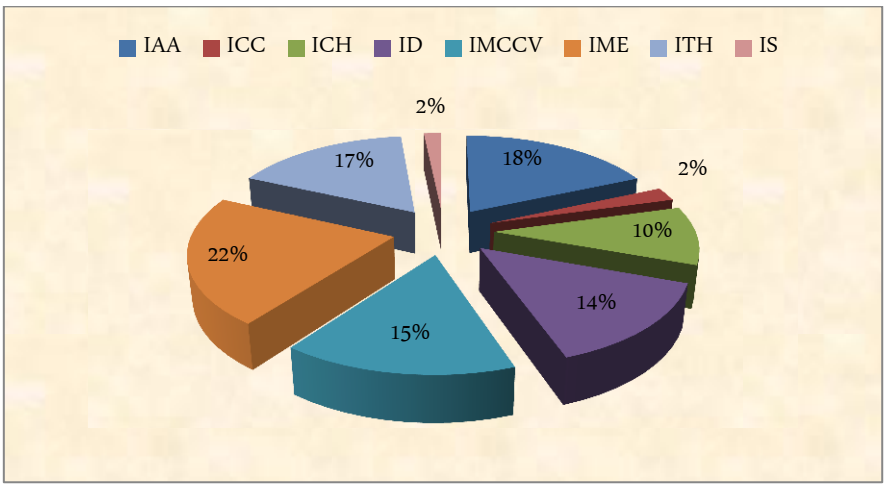

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول أعلاه

أما في ما يخص المنح المسددة فنجد قطاع صناعة الميكانيك والالكترونيات(IME) في المرتبة الاولى بنسبة 23 % من حجم المنح المسددة، ويليها قطاع صناعة النسيج والملابس (ITH) بنسبة 22 %، وفي المركز الاخير نجد قطاع صناعة الخدمات (IS) بنسبة 2 % من حجم المنح المسددة والشكل الموالي يوضح ذالك:

الشكل رقم (3 ـ 18): التوزيع القطاعي للمنح المسددة في برنامج تأهيل الصناعة- سبتمبر 2020

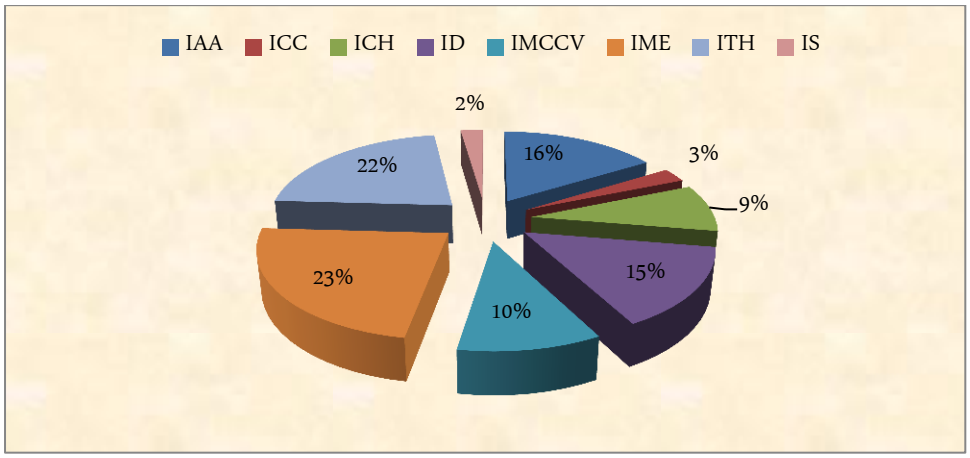

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول أعلاه

يمكن الرجوع الى الملحق رقم (02) للتوضيح أكثر عن التوزيع القطاعي للمؤسسات المستفيدة من برنامج تأهيل الصناعة الى غاية سبتمبر 2020، من خلال توضيح حجم الانخراطات والتصديقات على الملفات وكذالك حجم الاستثمارات والمنح المسددة حسب قطاع النشاط.

ثانياً: تقييم برنامج الاستثمارات التكنولوجية ذات الاولوية ITP

1. التقييم المادي والمالي لبرنامج ITP

وضعت السلطات التونسية برنامج ITP سنة 1997 تدعيما لبرنامج PMN ولمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاندماج في عالم التكنولوجيا، حيث عرف هذا البرنامج الانطلاقة الفعلية سنة 1999، حيث عرف انطلاقة بطيئة بـــ 229 ملف بين سنة 1999-2000، حيث تمة المصادقة على 10779 ملف حتى نهاية سبتمبر 2020، والجدول التالي يوضح عدد الملفات المصادق عليها حتى سبتمبر 2020.

الجدول رقم (3 ـ 26): التوزيع السنوي للملفات المصادق عليها في برنامج ITP من 1999 الى غاية 2020.

السنوات	1999-2000	2001-2005	2006-2010	2011-2015	2016	2017	2018	2019	2020	المجموع
الملفات	229	1258	3097	3561	785	711	655	411	72	10779

المصدر: من إعداد الطالب بناء على موقع برنامج التأهيل التونسي http://www.pmn.nat.tn/

ويمكن عرض حجم الاستثمارات المصادق عليها في برنامج ITP في الجدول التالي:

الجدول رقم (3 ـ 27): توزيع الاستثمارات المصادق عليها ومكوناتها في برنامج ITP

الوحدة: مليون دينار تونسي

السنوات	1999-2000	2001-2005	2006-2010	2011-2015	2016	2017	2018	2019	2020	المجموع
الاستثمارات المصادق عليها	14.6	66.7	142.9	192.2	100.4	86.2	71.7	34.7	5.3	**714.7**
الاستثمارات المادية	9.9	37.9	56.6	86.4	61.3	52.7	45.1	20.4	2.9	**373.2**
الاستثمارات اللامادية	4.6	28.8	86.4	105.9	39.0	33.5	26.6	14.3	2.4	**341.5**

المصدر: من إعداد الطالب بناء على موقع برنامج التأهيل التونسي http://www.pmn.nat.tn/

الملاحظ من الجدول أعلاه أن حجم الاستثمارات زادت من سنة الى أخرى حتى وصل إجمالي الاستثمارات في نهاية سبتمبر 2020 الى 714.7 مليون دينار تونسي، ومع العلم أن الاستثمارات في برنامج الاستثمارات التكنولوجية ذات الاولوية تنقسم الى عنصرين: إستثمارات مادية تقدر بـــــ 373.2 مليون دينار تونسي، بينما تبلغ الاستثمارات اللامادية بـــــ 341.5 مليون دينار تونسي، ويمكن توضيح ذالك في الشكل التالي:

الشكل رقم(3-19): توزيع الاستثمارات المصادق عليها في برنامج ITP حتى نهاية سبتمبر 2020

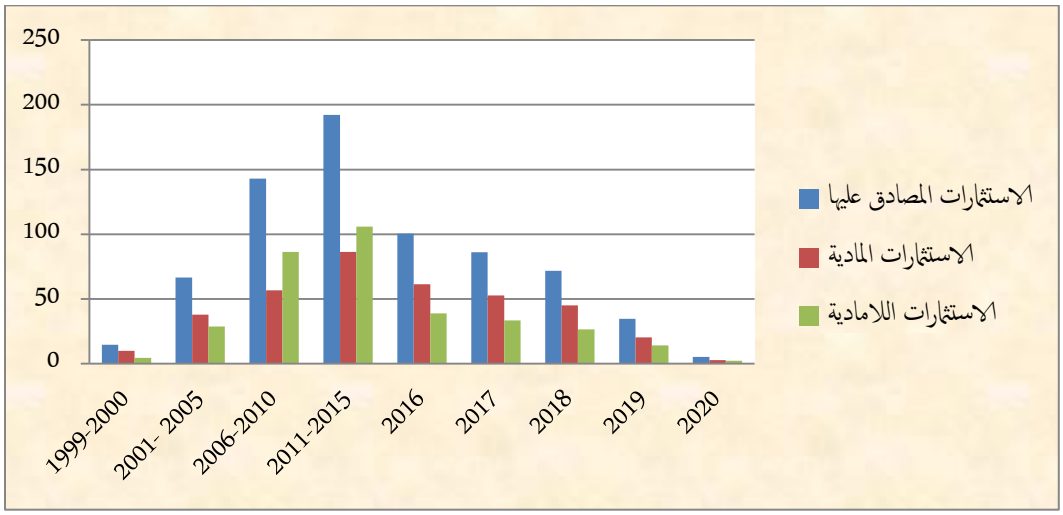

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الجدول أعلاه

أما المنح المخصصة لبرنامج الاستثمارات التكنولوجية ذات الاولوية ITP والمصادق عليها تقدر بـــــ 226.1 مليون دينار تونسي والجدول التالي يوضح ذالك:

الجدول رقم (3-28): توزيع المنح المصادق عليها في برنامج ITP الى غاية سبتمبر 2020

الوحدة: مليون دينار تونسي

السنوات	1999-2000	2001-2005	2006-2010	2011-2015	2016	2017	2018	2019	2020	
المنح المصادق عليها	6.7	27.6	66.9	74.2	11.4	11.9	12.4	12.7	2.3	**226.1**
المنح المادية	3.9	12.9	21.6	23.8	4.1	5.2	6.2	6.5	1	**85.2**
المنح اللامادية	2.7	14.6	45.4	50.3	7.2	6.7	6.3	6.2	1.5	**140.9**

المصدر: من إعداد الطالب بناء على موقع برنامج التأهيل التونسي http://www.pmn.nat.tn/

من الجدول أعلاه نلاحظ أن المنح المخصصة لبرنامج ITP تقدر بـــ226.1 مليون دينار مقسمة على المنح المادية واللامادية، فالأولى تقدر بـــ 85.2 مليون دينار أما الثانية فتقدر بـ 140.9 مليون دينار تونسي بنسبة تقدر بـ 62.31 % من إجمالي المنح المقدمة. والشكل البياني يوضح ذالك:

الشكل رقم (3-20): توزيع المنح المصادق عليها في برنامج ITP الى غاية سبتمبر 2020

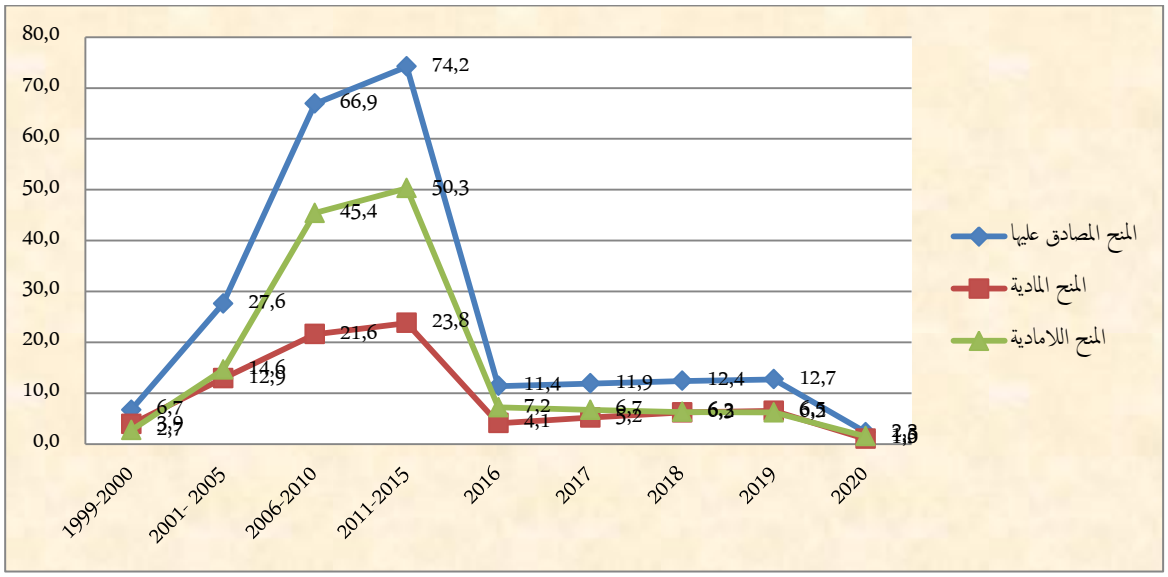

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول أعلاه

2. التوزيع القطاعي للمؤسسات المستفيدة من برنامج الاستثمارات التكنولوجية ذات الاولوية ITP

من خلال الاحصائيات المتوفرة فيمكن اعتبار أن عدد ملفات الانخراط هي نفسها عدد الملفات المقبولة أي ان نسبة القبول 100 %، ومن خلال الجدول أدناه نجد أن قطاع النسيج والملابس له الحصة الاكبر بنسبة 34.64 % من اجمالي الملفات المقبولة (3734 ملف مقبول)، ويليها قطاع صناعة الميكانيك والالكترونيات بـــ 1942 ملف وذلك حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (3-29): التوزيع القطاعي للمؤسسات المقبولة في برنامج ITP – سبتمبر 2020

القطاعات	Secteurs	الملفات المقبولة
صناعة المنتجات الغذائية	IAA	1379
صناعة الاحذية والجلود	ICC	375
الصناعة الكيميائية	ICH	756
صناعات مختلفة	ID	1262
صناعة مواد البناء والخزف والزجاج	IMCCV	345

الصناعة الميكانيكية و الالكترونية	IME	1942
صناعة النسيج والملابس	ITH	3734
صناعات خدماتية	IS	986
المجموع		10779

المصدر: من إعداد الطالب بناء على موقع برنامج التأهيل التونسي http://www.pmn.nat.tn/

من خلال الجدول نلاحظ أن القطاع الاضعف الذي حصل على اقل نسبة قبول وهو قطاع صناعات مواد البناء والخزف والزجاج بنسبة 3.20 %، وذلك راجع الى عدم تلبية شروط الانضمام الى البرنامج وكذالك الى عدم استعمال التكنولوجية بكثرة في مؤسسات البناء والخزف.

أما في ما يخص الاستثمارات فقد حافظت مختلف القطاعات على نفس النسب السابقة علما أ حجم الاستثمار الاجمالي فقد بلغ 714.74 مليون دينار تونسي والجدول التالي يوضح ذالك:

الجدول رقم (3-30): التوزيع القطاعي للاستثمارات المصادق عليها في برنامج ITP – سبتمبر 2020

الوحدة: مليون دينار تونسي

القطاعات	IAA	ICC	ICH	ID	IMCCV	IME	ITH	IS	المجموع
الاستثمارات	86.05	21.14	44.42	79.14	26.31	124.45	267.93	65.26	714.74
النسبة	%12	%3	%6	%11	%4	%17	%38	%9	%100

المصدر: من إعداد الطالب بناء على موقع برنامج التأهيل التونسي http://www.pmn.nat.tn/

من خلال الجدول نلاحظ أن قطاع صناعة النسيج والملابس حافظة على الصدارة بنسبة 37 %، ويليها قطاع صناعة الميكانيك والالكترونيات بنسبة 17%، أما اقل قطاع حصل على الاستثمارات في اطار برنامج ITP هو قطاع الاحذية والجلود والشكل الموالي يوضح نسب الاستفادة:

الشكل رقم (3-21): التوزيع القطاعي للاستثمارات المصادق عليها في برنامج ITP - سبتمبر 2020

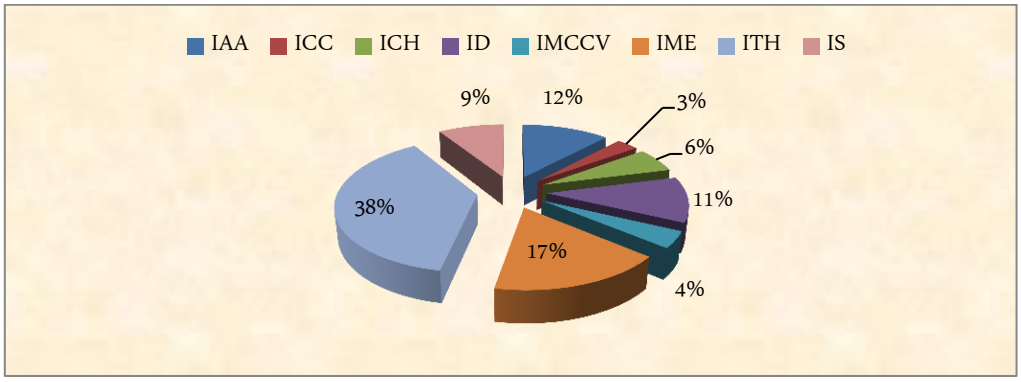

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول أعلاه

أما في ما يخص المنح المقدمة في اطار برنامج الاستثمارات التكنولوجية ذات الاولوية فقد بلغت 223.14 مليون دينار تونسي، فكان نصيب الاسد منها من نصيب قطاع صناعة النسيج والملابس ITH بـــ 86.06 مليون دينار بنسبة 38.05 % وقطاع صناعة الميكانيك وإلكترونيك بنسبة 17.02 % والجدول التالي يوضح توزيع حصص المنح على مختلف القطاعات:

الجدول رقم (3- 31): التوزيع القطاعي للمنح المصادق عليها في برنامج ITP – سبتمبر 2020

الوحدة: مليون دينار تونسي

القطاعات	IAA	ICC	ICH	ID	IMCCV	IME	ITH	IS	المجموع
المنح	27.85	7.61	15.73	24.61	7.98	38.50	86.06	17.80	**226.14**
المنح المادية	12.21	2.98	7.80	6.83	2.88	12.98	34.90	4.67	**85.25**
المنح اللامادية	15.64	4.62	7.93	17.78	5.09	25.53	51.17	13.13	**140.89**

المصدر: من إعداد الطالب بناء على موقع برنامج التأهيل التونسي http://www.pmn.nat.tn/

وقد تم تقسيم المنح على منح مادية بحدود 85.25 مليون دينار والمنح اللامادية بمبلغ 140.89 مليون دينار تونسي، حيث أن النسبة الاكبر من المنح كانت للامادية بحكم طبيعة البرنامج الذي يهتم بتطوير التكنولوجيا بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والشكل التالي يوضح تقسيم المنح (المادية واللامادية) على مختلف القطاعات:

الشكل رقم (3-22): التوزيع القطاعي للمنح المصادق عليها في برنامج ITP - سبتمبر 2020

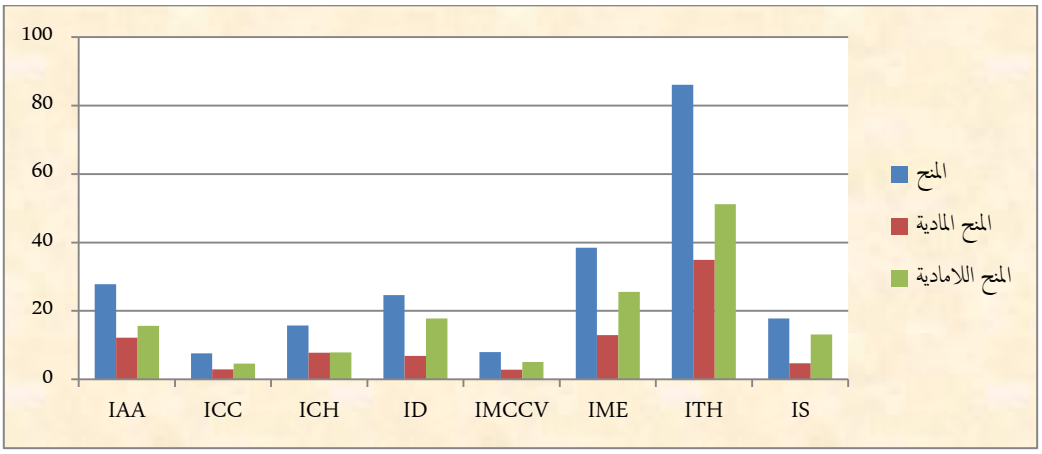

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول أعلاه

من خلال عرضنا لحصيلة البرامج التونسية لتأهيل المؤسسات التونسية وكذالك عرضنا لتقييم البرامج الاساسية يتضح لنا أن البرامج التونسية حققت جزءاً كبيرا من اهدافها وفي بعض الاحيان تجاوزت الاهداف المسطرة.

فبرنامج تأهيل الصناعة **PMN** إمتدت الانخراطات فيه من سنة 1996 الى غاية سبتمبر 2020 بحيث بلغ في آخر السنة 7172 مؤسسة، فحسب الاهداف المسطرة أن نسبة الانخراط سنوياً في حدود 300 ملف، فخلال الفترة ما بين (1996 الى غاية 2015) بلغت نسبة الانخراط 92.41 % (5822 ملف مؤسسة) في حين الهدف المنشود خلال نفس الفترة هو (6300 ملف)[1] فيما بلغت عدد التصديقات خلال نفس الفترة (5347 ملف) بنسبة 91.84 % من عدد الانخراطات في البرنامج، أما نسبة الانخراط حتى سبتمبر 2020 كانت 7172 مؤسسة وعدد التصديقات 6240 مؤسسة بنسبة 87 %.

أما برنامج الاستثمارات التكنولوجية ذات الاولوية ITP يعتبر من البرامج الداعمة لبرنامج التأهيل ويهتم بالجانب اللامادي ويظهر ذلك من خلال المنح المقدمة (المنح اللامادية تقدر بـــ 140.89 مليون دينار تونسي من مجموع المنح 226.14 مليون دينار) وهو مانسبته 62.30 % وهي نسبة جد مرتفعة، وفي ما يخص الملفات المصادق عليها فقد بلغ 10779 ملف وهو عدد كبير جدا مقارنة بالبرنامج الاساسي، وبحجم استثماري يقارب 714.74 مليون دينار تونسي.

أما البرامج المساعدة فكان أدائها جيداً، فالبرنامج الوطني للجودة فقد حقق نسبة نجاح تقارب 86.46%، أما البرنامج الوطني للتدريب فبلغ نسبة 117.25% (469 ملف وكان الهدف 400)، برنامج PCAM فقد بلغ نسبة 80% (الهدف هو 500 ملف والانجاز 400 ملف)، وفي الاخير البرنامج الوطني للإفراق والباعثين الجدد فقد كان الهدف هو 100 مؤسسة ولكن الانخراط 390 مؤسسة والمؤسسات التي تنشط فعليا 37 مؤسسة.

[1]- **programme de mise à niveau, Bilan, réalisations et perspectives**, Résultats de la 8ème enquête, Institut Tunisien de la Compétitivité et des Études Quantitatives (ITCEQ), MARS 2017, p26.

ومن أثر برامج التأهيل التونسية على تطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

- **النسيج الصناعي**: تضاعف عدد المؤسسات الصناعية التي تشغل أكثر من 10 عمال من 2094 مؤسسة سنة 1995 الى 5328 مؤسسة في ماي 2020 منها 2350 مؤسسة مصدرة كلياً و 1539 مؤسسة ذات مساهمة اجنبية.
- **مناصب العمل:** تضاعف عدد مناصب الشغل في المؤسسات الصناعية التي تشغل اكثر من 10 عمال من 236000 منصب سنة 1995 الى 526916 عامل الى غاية ماي 2020 بحيث تساهم المؤسسات المصدرة في مناصب الشغل بـ 341584 منصب وهو ما يعتبر إنجازاً كبيراً لسياسات تونس في الرفع من القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثالث: العراقيل التي تواجه تنفيذ برنامج التأهيل والاصلاحات المطلوبة

المطلب الاول: العراقيل التي تواجه برامج التأهيل:

يعاني تنفيذ برامج التأهيل في الدول المغاربية من عدة عراقيل تحد من فعالية هذه البرامج، وسنتطرق في هذا المطلب إلى مجموعة من العراقيل التي تعيق تنفيذ برامج التأهيل في الدول محل الدراسة:

1- العراقيل التي تواجه تنفيذ برامج التأهيل الجزائرية:

إن الصعوبات التي تحول دون التطبيق الفعال لبرامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية عديدة، أهمها تلك الأسباب التي تعاني منها الدول النامية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة، ونعددها كما يلي:[1]

- **صعوبات على المستوى التمويلي والإداري**: تعاني المؤسسات الجزائرية من محدودية التمويل وارتفاع أسعار الفائدة على القروض، وإشكالية الضمانات وشروط سدادها وكذا صعوبة الحصول عليها لارتفاع درجة المخاطرة، ويمثل التمويل محور اهتمام المؤسسات إلى درجة القول أنه يمثل الحد الفاصل بين بقاء أو زوال المؤسسة لذا يتوجب عليها اجتياز عقبة المشاكل التمويلية إن أرادت الاستمرار ونمو أعمالها[2]، إضافة إلى قصر فترة سدادها وكذا تعقد الإجراءات الإدارية الخاصة بها.

- **الصعوبات التسييرية**: تعاني المؤسسات الجزائرية من صعوبات تسييرية حيث تتميز بضعف التسيير وعدم إتباع الأساليب الحديثة في الإدارة والتنظيم، كما تعاني من غياب ثقافة الاستثمار في العنصر البشري وعدم ملائمة نظم التعليم والتدريب لمتطلبات التنمية.

- **الصعوبات الخاصة بالعقار**: يعتبر مشكل العقار أهم مشكل تواجهه المؤسسات الجزائرية وخاصة الصغيرة والمتوسطة منها، فمن بين العراقيل التي تواجه المستثمرين هو عدم الاستقرار وعدم تنظيم آليات الحصول على العقار الصناعي، وكذلك الحالة السيئة التي تعيشها أغلبية المناطق الصناعية حيث عرف العقار توزيعا غير مدروس، إذ نجد الكثير من الأراضي لازالت بورا أو استغلت

[1]- عليواش أيمن عبد القادر، **أثر تأهيل المؤسسات الاقتصادية على الاقتصاد الوطني**، مذكرة ماجيستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007/2006، ص122.

[2]- ابتسام بوشويط، **آلية تمويل برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية (دراسة تحليلية لنتائج برامج تأهيل المؤسسات الجزائرية)**، مرجع سبق ذكره، ص34.

لنشاطات أخرى خارج هذا القطاع، بينما يعاني الكثير من المستثمرين من طول مدة الانتظار من أجل الحصول على العقار، مما يعني ان التأخير في الحصول على العقار الصناعي يعيق تنفيذ برنامج التأهيل ويعمل على تأخير إستفادة المؤسسة.

- **الصعوبات التسويقية:** تتمثل الصعوبات التسويقية بصفة خاصة، في تفضيل المستهلك للمنتجات الأجنبية المماثلة (المقلدة)، مما يحد من حجم الطلب على المنتجات المحلية، إضافة إلى عدم توفر الدعم الكافي للمنتجات المحلية مما يحول دون منافسة المنتجات المحلية لمثيلاتها من المنتجات المستوردة، وقيام بعض المؤسسات الأجنبية بإتباع سياسات إغراقيه لتوفير منتجاتها في الأسواق المحلية بأسعار تقل عن أسعار المنتجات المحلية مما يؤدي إلى ضعف الموقف التنافسي- للمؤسسات الوطنية، كما يعاني العديد من المنتجين من ثقل الضريبة التي يدفعونها، مما ينعكس سلبا على سعر هذه المنتجات الذي يرتفع في الوقت الذي تتوفر فيه السوق على منتجات مستورة بثمن أقل، فيحدث هذا الانعكاس صعوبات في تصريف المنتج الوطني.

2- العراقيل التي أدت إلى ضعف تنفيذ البرامج المغربية:

يمكن توضيح جملة من العوامل التي أدت لضعف تنفيذ برامج التأهيل:[1]

❖ **عدم كفاية تدخل الحكومة** في البرنامج مقارنة بتونس التي أعطت مساحة هامة للتدخل الحكومي في الحيز المناسب للاقتصاد و خاصة في مساندة تأهيل المؤسسات. فالفكرة هي ترك الحرية للسوق دون التدخل في تصحيح التجاوزات و العيوب إذ السؤال المطروح هو ما مدى الصلة لاقتصاد حر في مفهوم الانفتاح التدريجي لاقتصاد يتميز بضعف وهشاشة نسيجه الصناعي، و التجربة البرتغالية و التونسية خير دليل على ذلك، أي ان المغرب لم يتدخل في الاقتصاد من اجل التحفيز لتأهيل مؤسساته الصغيرة والمتوسطة.

❖ **غياب وسائل التمويل الوطنية:** إن آلية التمويل عملية حاسمة و هامة في نفس الوقت لأنها تعطي أفضلية الملكية للفاعلين و المتعاملين العموميين و المؤسسات، إذ يلاحظ تقريبا غيابا في وسائل التمويل الوطنية منذ بداية البرامج الوطنية لأسباب و قيود مالية (وحتى وان وجدت مؤسسات

[1] ـ جلول بن عناية، حاج صدوق بن شرقي، أحمد أغروت، **تأهيل المؤسسات الصناعية بمنطقة المغرب العربي ـ واقع وآفاق**، مجلة الابداع، المجلد 03، العدد 03، نوفمبر 2013، ص131.

التمويل فهناك عقبات وشروط تصعب من استفادت المؤسسات التمويل بالقدر الكافي) وكذلك ثقل العبء الجبائي المفروض على المؤسسات المغربية جراء الضرائب الإضافية. (معاملة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مثلها مثل المؤسسات الكبيرة في ما يخص الضرائب).

- **ضعف على مستوى قراءة البرنامج:** يعتبر برنامج التأهيل المغربي معقد إلى حد كبير، يقترح اكبر عدد من الوسائل المالية في غالبيتها ذات مراحل خاصة بالإضافة إلى تعدد الأجهزة المؤسساتية و تداخلها، مما أضفى قليل من الوضوح و الرؤية على صلب تسيير برامج التأهيل، أي ان عدم وضوح الرؤية أدى الى تخوف المؤسسات من الانضمام الى تلك البرامج.
- **حوافر مالية غير كافية:** من القراءة الأولية لاقتراحات الحوافز المالية التي جاءت في برنامج التأهيل المغربي أنها غير كافية و غير محفزة لقبول المؤسسات في المشاركة. مع العلم أن عنصر التمويل المالي يعتبر أكثر اهمية في استمرار المؤسسة أو اقدامها على الاستثمار، وعليه البرنامج المغربي يبقى في الأخير جهاز دعم، فالمؤسسات ليس لديها أهمية في أن تصبح أكثر شفافية في غياب الحوافز المالية.
- **الصرامة المؤسسية:** نركز على نقطة أساسية و هي غياب مراكز الدعم التقني التي تعتبر نقطة تحول مهمة بين الشركاء و برنامج التأهيل.

ويعاني برنامج المقاول الذاتي من عدة مشكلات (معيقات تقنية و أخرى تمويليه) نذكرها:[1]

- ✓ **معيقات تقنية:** بالرغم من التسهيلات التي يوفرها موقع المقاول الذاتي عند التسجيل الاولي ولكن عند الخطأ في تسجيل المعلومات الشخصية يصعب تصحيحها، مما يترتب عنه رفض الأبناك والمؤسسات التمويلية منح بطاقة المقاول الذاتي (عدم تطابق المعلومات الشخصية الموجودة في بطاقة الهوية من الاستمارة التي تم ملئها).

- ✓ **معيقات تمويلية:** بالرغم من اهمية التمويل وخاصة بالنسبة للمقاول الذاتي، وبالرغم من وجود عدة وكالات وأبناك و Maroc PME لتمويل المقاول إلا ان دورها مازال دور تحسيسي وتحفيزي فقط فالأبناك لا تمول أي مقاول حتى تحصل على ضمانات ملموسة.

[1] - لبنى حماني، **نظام المقاول الذاتي بين القانون والواقع أي إستجابة للأهداف المسطرة؟**، مرجع سابق، ص43.

لا يمكن إنكار ان برنامج المقاول الذاتي آلية للتمكين الاجتماعي حيث انه لا يمكن ان يترجم على ارض الواقع إلا إذا تم إخراجه كما ينبغي وتمت مواكبته كما ينبغي، ووضع أرضية تتماشى مع الواقع المغربي والاقتصاد المغربي ووضعية الراغبين في الولوج الى هذا البرنامج.

من خلال عرضنا لحصيلة برامج تأهيل المؤسسات المغاربية والنتائج المسجلة بين الضعيفة والمتوسطة والجيدة في بعض الاحيان (البرامج التونسية)، يدرنا الى الحديث عن المعوقات التي حالت دون تحقيق البرامج للأهداف المرجوة منها. وخصوصاً برامج التأهيل الجزائرية والمغربية التي حققت نتائج بين الضعيفة والمتوسطة، بحث ظهرت ان هناك معوقات تمويلية وادارية تنظيمية، من خلال اعراض البنوك عن تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمطالبة بضمانات قوية وهو ما يعجزُ عن توفيرهِ تلك المؤسسات. وكذالك البيروقراطية الادارية تتعب كاهل مسيريِ المؤسسات وتجعلهم لا يكملون إجراءات الاستفادة من البرامج المتاحة. مع العلم ان مجمل البرامج المطبقة في البلدان المغربية محددة بمدة زمنية وبالتالي أي مشكل يؤثر على المؤسسة يعمل على تأخير تنفيذ برامج تأهيل المؤسسات.

كل هذه المعوقات جعلت البلدان المغاربية تبحث عن حلول وإصلاحات تساعد على التسريع في تنفيذ البرامج، سنحاول الاشارة في المطلب الثاني الى مختلف الاصلاحات التي قامت بها الدول المغاربية.

المطلب الثاني: الاصلاحات المطلوبة في مجال برامج التأهيل

عملت الدول المغاربية على تفادي الصعوبات التي تعيق التنفيذ الجيد لبرامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المطبقة في تلك الدول، من خلال وضع مجموعة من الاصلاحات التي من شأنها تذليل الصعاب والمشاكل التي صادفت التنفيذ الجيد للبرامج السابقة (اصدار قوانين جديدة تهتم بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة واطلاق برامج جديدة تستفيد من اخطاء البرامج السابقة.

1. الاصلاحات التي قامت بها المغرب:

البرنامج المندمج لدعم وتمويل المقاولات في المغرب:

سيمكن هذا البرنامج من تقديم جيل جديد من منتوجات الضمان والتمويل لفائدة المقاولات الصغيرة جدا، و الشباب حاملي المشاريع والعالم القروي والقطاع غير المنظم والمقاولات المصدرة. وتهدف هذه المبادرة إلى إطلاق دينامية جديدة تدعم المبادرة المقاولاتية، و ذلك لتعزيز الإدماج السوسيو-اقتصادي للشباب

خاصة في المجال القروي، فقد تم تفعيل جيل جديد من برامج مواكبة المقاولات الصغيرة جدا والمتوسطة، من خلال الوكالة، وذلك في إطار مخطط الإنعاش الصناعي[1]:

- ✓ **برنامج نواة:** يواكب هذا البرنامج المقاولات الصغيرة جدا والمقاولين الذاتيين وحاملي المشاريع، من أجل إنجاح عمليات إنجاز مشاريعهم واستفادتهم من التمويل وضمان استدامة وتطوير أنشطتهم. ويبلغ عدد المستفيدين المستهدفين من البرنامج 000 10 مستفيد سنويا، منهم 6000 مقاولة صغيرة جدًا و 4000 مقاول ذاتي وحامل للمشاريع. وسمح الشهر الأول من تفعيل هذا البرنامج) أبريل (2021 بمواكبة 900 مستفيد منهم 600 مقاولة صغيرة جدا و 300 مقاول ذاتي وحامل للمشاريع).

- ✓ **برنامج تطوير نمو أخضر:** تم إطلاقه في يناير 2020 لمواكبة المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة الصناعية الخالية من الكربون والذي يوفر مواكبة متعددة يمزج بين دعم الاستثمار والاستشارة والخبرة التقنية ودعم الابتكار.

- ✓ **برنامج تطوير مقاولة ناشئة:** تم إطلاقه في فبراير 2020 لدعم حاملي مشاريع مقاولات ناشئة من الفكرة إلى التصنيع مرورا بمختلف مراحل الاحتضان.

حيث أن هذا النوع من البرامج يقدم عرض تمويل بالاشتراك مع مجموعة من البنوك على غرار (التجاري وفابنك، البريد بنك، القرض الفلاحي للمغرب،.....). التي بدورها تعمل على تذليل الصعاب والتقليل من الشروط للحصول التمويل (القروض)، وتم اعتماد معدل الفائدة 2% و 1.75% في الوسط القروي.

وبالتالي سعت المغرب الى التقليل من مشكل التمويل من خلال هذا البرنامج واعتماده على مجموعة كبيرة من البنوك وكذالك معدلات الفائدة المتدنية حوالي 2% في المدن وفي الوسط القروي 1.75% مع الاعفاء من رسوم الملف.

[1] - مولاي حفيظ العلمي وزير الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي، **ندوة صحفية بشأن منجزات الوكالة المغربية للنهوض بالمقاولات الصغرى والمتوسطة**، يوم الثلاثاء 18 ماي 2021، https://www.mcinet.gov.ma/

2. الاصلاحات التي قامت بها الجزائر:

عمدت الجزائر على وضع بعض الاصلاحات لترقية مؤسساتها الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء وزارة منتدبة للمؤسسات الصغيرة والناشئة واقتصاد المعرفة، و تغيير تسمية الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة الى وكالة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الابتكار وتحديد مهامها، بالإضافة الى إطلاق برنامج جديد بالشراكة مع الوكالة الالمانية للتعاون الدولي من اجل التنمية (GIZ) بالجزائر، بهدف تطوير قدرتها على استعمال التكنولوجيا الحديثة.

- **وكالة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الابتكار:**

حدد مرسوم تنفيذي مهام وكالة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الابتكار وتنظيمها وسيرها، وحدد بموجب ذلك مهام مدير الوكالة ومهام مشاتل ومراكز الدعم والاستشارة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، وكذا مهام مراكز الدعم والاستشارة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وأوضح المرسوم التنفيذي 25-331 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 18-170 المؤرخ في 26 جوان 2018 ، الصادر في الجريدة الرسمية رقم 70، أن المدير العام للوكالة يقترح التنظيم الداخلي الخاص بها ويوافق عليه الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بعد مداولة مجلس الإدارة الذي يرأسه الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو ممثله بمجلس الإدارة الذي يتكون من ممثلي قطاعات الصناعة والمالية والجماعات المحلية ورئيس المجلس الوطني للتشاور من أجل تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و المدير العام للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية و المدير العام للوكالة المكلفة بتثمين نتائج البحث والتطوير التكنولوجي والمدير العام للغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة والمدير العام للغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف والمفوض العام لجمعية البنوك والمؤسسات المالية، ويتولى المدير العام للوكالة أمانة مجلس الإدارة، وتتولى "مشاتل ومراكز الدعم والاستشارة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة" مهمة تنفيذ نظام دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى المحلي.[1]

[1] - جريدة الجزائر، **تحديد مهام الوكالة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الابتكار**، يوم 09 ديسمبر 2020، http://eldjazaironline.dz/Accueil

- **برنامج جديد لعصرنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

سيتم إطلاق برنامج جديد لعصرنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قبل نهاية السنة الجارية، قصد مساعدتها على الاستمرارية وتطوير قدرتها على استعمال التكنولوجيات الحديثة، حسب ما ذكره المدير العام لوكالة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الابتكار (حكيم توصار)[1].

وأوضح توصار أن البرنامج الجديد المتعلق بعصرنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سيتم بفضل مرافقة تقنية من قبل الوكالة الألمانية للتعاون الدولي من أجل التنمية (GIZ) بالجزائر.

وعن أهداف هذا البرنامج، قال المسؤول أنها تتمثل في أربعة محاور اساسية يأتي على رأسها رفع فعالية المؤسسات في استغلال المواد الطاقوية وتمكينها من الولوج إلى أسواق جديدة والتقليص من نسب فشل مثل هذه المؤسسات عن طريق تشخيص الأسباب والقضاء على جميع العراقيل من أجل الرفع من قدراتها التنافسية وضمان ديمومتها.

إقترح وزير الصناعة و المناجم فرحات آيت علي براهم, خلال اجتماع مجلس الوزراء الذي عقد الأحد تحت رئاسة رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون إنشاء هيئة وطنية مكلفة بالعقار الصناعي من أجل معالجة الاختلالات المسجلة في تسيير هذا العقار، و تضمن عرض الوزير خطة لإعادة النظر في تنظيم المناطق الصناعية بإنشاء مناطق صناعية مصغرة خاصة بالمؤسسات الصغيرة و الناشئة و تمكينها من استغلال المصانع التابعة للدولة وغير المستعملة ومن المشاركة في تهيئة المناطق الصناعية و تسييرها مثل تسيير الكهرباء و الماء و التلوث[2].

كما تتضمن الخطة فتح شباك لصناديق تمويل هذه المناطق و إطلاق أنشطة بين مختلف القطاعات لتحفيز بناء اقتصاد المعرفة و إنشاء حاضنات عمومية أو خاصة على مستوى المناطق الصناعية. كما تتولى المؤسسات الصغيرة والناشئة التسيير التدريجي للمناطق الصناعية عبر أنظمة معلوماتية.

[1] - جريدة الشروق، **برنامج لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمرافقة ألمانية**، 16 أكتوبر 2021، https://www.echoroukonline.com/

[2] - الاذاعة الوطنية، **إنشاء هيئة وطنية مكلفة بالعقار الصناعي، 2020/02/24**، https://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20200224/190049.html

3. الاصلاحات في تونس:

بالرغم من ان نتائج البرامج التونسية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتائج جيدة وفي بعض الاحيان ممتازة مقارنة بالبرنامج الجزائري والمغربي. الا أنه في السنوات الاخيرة تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من عدة مشاكل مما يؤثر على تنفيذ برنامج التأهيل التونسي.

في هذا الشأن قال نور الدين الحاجي المختص في هذا المجال إن الصعوبات التي تواجه المؤسسات التونسية تتمثل على وجه الخصوص في تدهور الإطار العام السياسي والاقتصادي والاجتماعي، الذي يُعتبر غير ملائم للعمل والإنتاج وخلق الثروات، مما يُشكل صعوبات كثيرة أمام مجموع الاستثمارات الموجهة إلى الاقتصاد المحلي[1].

وأكد الحاجي على أن المؤسسات بمختلف أحجامها تشكو عدم قدرة المصالح الإدارية في تونس على دراسة ملفاتها والاستجابة لطلباتها وهو ما أثر على حد قوله، بشكل كبير على قدرة المؤسسات على تنفيذ وعودها الاستثمارية وعلى ضمان الأداء الطبيعي لنشاطها.

وفي الاخير لابد من إصلاحات ضرورية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان المغاربية:

- تنويع صيغ التمويل من خلال تنشيط السوق المالية وتحسين عمقها بتنويع الصادرات وزيادة عدد المؤسسات المدرجة، وإنشاء صناديق مختصة في تمويل الأنشطة المبتكرة، ودعم البدائل التمويلية المتاحة فضلا عن تحسين نجاعة الوساطة البنكية[2]، وكذالك بالاتجاه الى الصيغ التمويل الاسلامية لما تمتاز به من نجاعة وفعالية.
- أهمية مراجعة برامج التأهيل بشكل دائم ومستمر، مع الأخذ بخصوصية المؤسسة المغاربية مقارنة بباقي دول المتوسط، وكذالك الاخذ بعين الاعتبار التطورات التكنولوجية والعلمية في العالم من اجل ضبط برامج التأهيل بالشكل الجيد.

[1]- المنجي السعيداني، **المؤسسات التونسية الصغيرة والمتوسطة تواجه أزمات شديدة**، جريدة الشرق الاوسط 10 سبتمبر 2016، https://aawsat.com/home/article/734231

[2]- بريش السعيد و طيب سارة، **إضاءات على برنامج التأهيل الصناعي التونسي وكيفية إستفادة الجزائر منه**، مرجع سابق، ص11.

- ضرورة التوجه نحو برامج التأهيل الشامل المرتكز على تطوير وسائل الإنتاج، والنهوض بالجودة واحترام الجوانب البيئية والصحية والسلامة المهنية داخل المؤسسة لكسب رهان الجودة والمنافسة، مما يفرض على الدول المغاربية تطوير بنيتها القانونية والبنية التحتية والتكنولوجية من اجل تطبيق برامج بهاذ الشكل (احترام الجوانب البيئية والصحية).
- توفير مناخ تنافسي وملائم يشجع على الاستثمار المحلي والأجنبي، ومراجعة منظومة الحوافز الممنوحة للاستثمار بتبسيطها وجعلها أكثر شفافية وذلك على أساس حرية النشاط، فضلا عن تسهيل النفاذ إلى التمويل وتدعيم المنافسة في السوق الداخلية وبناء شراكة متوازنة بين القطاعين العام والخاص.
- التأكيد على اعتماد خيارات الاقتصاد الأخضر-كتوجّه أساسي لتحقيق أهداف التنمية المستديمة وإرساء مقاربة حديثة للسياسة البيئية، من خلال وضع استراتيجيات للعناية بالبيئة الصناعية، واستحثاث انخراط المؤسسات في منظومات التأهيل البيئي بما في ذلك الحثّ على استعمال التقنيات النظيفة، إلى جانب تعزيز المنظومة التشريعية البيئية وتفعيل تطبيقها.

خلاصة الفصل:

سعت الدول المغاربية الى تبنى اقتصاد السوق والانفتاح الى العالم الخارجي، والرفع من تنافسية مؤسساتها الصغيرة والمتوسطة بحيث تبنت عدة برامج لتأهيلها وتحسين آدئها والحفظ على ديمومتها في ظل التغيرات الاقليمية والدولية المتسارعة.

بحيث عملت الجزائر بجدية كبيرة لتقوية مؤسساتها من خلال قوانين وتشريعات بالإضافة الى تبني برامج وطينة ومشتركة من النهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتجهيز ميزانية ضخمة من اجل التمويل وتم وضع عدة هيئات لتسيير هذه البرامج، ومن خلال تقييم مختلف البرامج المتبناة من طرف الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2005 الى غاية 2016 ظهرت النتائج ان البرامج لم تبلغ اهدافه المسطرة وذلك بمقارنة الاهداف المتوخاة من البرنامج بحصيلة البرنامج خلال الفترة المخصص لكل برنامج.

اما تونس فقد سعت بكل جدية وفعالية من اجل تحقيق اهداف البرامج حيث اظهرت النتائج التي اصدرتها وكالة النهوض بالصناعة والتجديد والهيئات التبعة لها الى وجود نتائج جيدة وفي بعض الاحيان تفوق الاهداف المسطرة من طرف كل برنامج، وهذا ما يعطي افضلية لتونس في مجال تأهيل مؤسساتها اذا ما قورنت بالجزائر والمغرب، حيث ان انشطة البرامج تنجز في وقتها ودراسة الملفات تتم في فترات قياسية مما يساعدها على استقطاب مؤسسات جديدة للتأهيل والاستفادة من البرامج.

وفي المغرب عملت السلطات والهيئات المكلفة بتسيير البرامج المعدة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جاهدة من اجل تحقيق اهدافه وهذا في ظل الاتفاقيات المبرمة مع الاتحاد الاوروبي ومنظمة التجارة العالمية، مما فرض على تلك المؤسسات منافسة قوية من الخارج، ومع تطبيق بنود الاقلاع الصناعي ومخطط تسريع التنمية الصناعية ازداد نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولكن ليس حسب الاهداف المرجوة، وعلية عملت المغرب على استحداث برامج جديدة وطموحة وعملت شراكات مع البنوك وهيئات ملية محلية للمساهمة في تمويل المؤسسات الصغيرة.

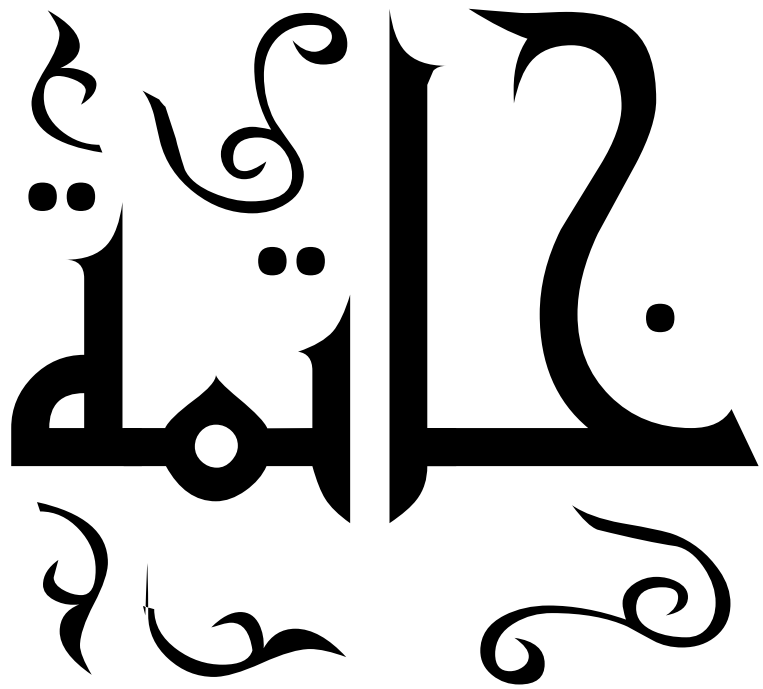
خاتمة

من خلال هذه الدراسة إتضح إهتمام الدول المغاربية (الجزائر وتونس و المغرب) بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تأهيل هذا النوع من المؤسسات بهدف الرفع من قدراتها التنافسية لمواجهة المنافسة من طرف المؤسسات الاجنبية وذالك جراء الاتفاقيات التي ابرمتها تلك الدول (اتفاقيات التجارة مع الاتحاد الدولي، ومع المنظمة العالمية للتجارة) ومؤخراً توقيع الجزائر إتفاقية التجارة الحرة القارية الافريقية، مما فرض على هذه الدول الى تبني سياسات وبرامج لتأهيل مؤسساتها، حيث انقسمت برامج التأهيل الى برامج تهتم بالمؤسسات الصناعية من خلال (برنامج وزارة الصناعة) بالنسبة الى الجزائر، وبالنسبة الى تونس (برنامج تأهيل الصناعة) حيث استفادت منها مؤسسات تعمل في قطاع الصناعة.

كما تم وضع برامج تهتم بمختلف المؤسسات (حسب نشاطها)، مثل برنامج إمتياز وبرنامج مساعدة بالنسبة الى المغرب، كما تم وضع برنامج في اطار التعاون مع الاتحاد الاوروبي (برنامج ميدا 1 و2) بالنسبة الى الجزائر، وهناك برامج وطنية تمثلت في البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبرنامج الوطني الجديد (تأهيل 20000 مؤسسة) في الجزائر، ووضعت كل من المغرب وتونس برامج مساعدة للبرامج الاساسية من أجل المساعدة في الرفع من تنافسية مؤسساتها.

وبعد تحليل نتائج برامج التأهيل نستخلص أنها حققت نتائج متفاوتة بين ضعيفة بالنسبة للبرامج الجزائرية والمغربية وبين المرضية والجيدة بالنسبة للبرامج التونسية. وذالك مقارنة النتائج بالأهداف المسطرة من طرف برامج التأهيل، وذالك راجع الى الشروط المطروحة من أجل الانخراط في البرامج، وطول مدة دراسة ملف الانخراط وكذالك صعوبة الحصول على التمويل المالي من طرف البنوك.

نتائج البحث: تم استخلاص مجموعة من النتائج نذكرها في النقاط التالية:

- إن سياسة الانفتاح التي تبنها الدول المغاربية (الجزائر تونس والمغرب) تستوجب تأهيل وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لا يمكنها الصمود أمام المنافسة الاجنبية، الا من خلال تحسين موقعها التنافسي، ورفع ادائها الاقتصادي والاجتماعي عن طريق الاحتكاك مع المؤسسات الاجنبية لاكتساب الخبرة.
- عدم وجود تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول الثلاث يصعب المقارنة بين الدول مثلاً الاتحاد الاوروبي قام بتوحيد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتسهيل تطبيق السياسات الاقتصادية والمالية وسياسات الدعم لهذا النوع من المؤسسات.

- أثبتت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهميتها الاقتصادية والاجتماعية من خلال مساهمتها الاقتصادية والاجتماعية (المساهمة في الناتج المحلي، القيمة المضافة، والمساهمة في التشغيل والصادرات).
- أن تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول الثلاثة كان بشكل متسارع خلال سنوات الدراسة وخاصة الزيادة في القطاع الخاص إلا ان هذا التسارع في الزيادة بعدد المؤسسات لا يتماشى مع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي استفادة من برامج التأهيل.
- على الرغم من ان برامج التأهيل كانت محفزة في محتواها من اجل تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنافسية الاقتصاد، إلا ان النتائج المحققة من خلال هذه البرامج كانت ضئيلة مقارنة مع ما هو مخطط له، يرجع ذالك لصعوبة تلبية المؤسسات لشروط الانضمام للبرامج.
- تنفيذ برامج التأهيل في فترات متقاربة دون انتظار تقييم نتائج البرنامج وتحليلها من اجل استخلاص نقاط الضعف لتفاديها في البرامج المقبلة.
- ضعف الترويج الاعلامي للبرامج المعتمدة في البلدان المغاربية، والتوزيع الغير العادل للمراكز والهيئات التي تساهم في تسيير البرامج واقتصارها على المناطق الكبيرة والاقتصادية في البلاد فقط.
- لاتزال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعاني من العديد من العراقيل والمشاكل بالرغم من الاهتمام المتزايد التي تحضى به تلك المؤسسات من طرف الدول المغاربية، ويمكن ان نذكر بعض الاسباب:
  - ❖ تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من صعوبات تسييرية حيث تتميز بضعف التسيير وعد اتباع الاساليب الحديثة في الادارة والتنظيم.
  - ❖ صعوبات خاصة بالعقار حيث تعتبر من اهم المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الجزائرية، ويعتبر من المشاكل التي تسبب عد الاستقرار للمستثمر.
  - ❖ تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مشاكل تمويلية وضريبية بحيث ان جل الدول المغاربية تعامل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بنفس المعاملة التي تعامل بها المؤسسات الكبيرة من حيث شروط الحصول على القروض (التمويل الطويل الاجل)، وفي ما يخص التحفيز الضريبي.
  - ❖ عدم القدرة على النفاذ الى الاسواق الخارجية عن طريق التصدير بحكم وجود منافسة شرسة بن المؤسسات الدولية، مما يجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الرفع من جودة منتجاتها لتنافس المؤسسات الكبرى في السوق الاجنبية.

وفي المقابل قامت الدول المغاربية بوضع مجموعة من الاصلاحات التي تخدم تنفيذ واصلاح برامج التأهيل من خلال وضع برامج جديدة مثل المغرب وضع البرنامج المدمج لدعم وتمويل لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة الى وجود مجموعة من البنوك الداعمة لتنفيذ ذالك البرنامج ومن اجل تمويل تلك المؤسسات. اما في الجزائر فقد تم وضع وزارة منتدبة تهتم بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة، بالإضافة الى شراكة جزائرية المانية (الوكالة الألمانية للتعاون الدولي من أجل التنمية (GIZ)) متمثلة في برنامج يهتم بعصرنة المؤسسات الصغيرة.

وفي الاخير حتى تكون الاصلاحات متوازنة ومجدية لابد من فهم طبيعة الاهداف التي تسعى الدول المغاربية الوصول اليها من عملية التأهيل، وفهم متطلبات تلك المؤسسات في كل دولة على حدى وعدم استراد برامج جاهزة تنطبق على مؤسسات تلك الدولة المصدرة ولا تنطبق على مؤسسات الدول المغاربية.

التوصيات: على ضوء النتائج السابقة نحاول تقديم جملة من التوصيات:

- ضرورة الاهتمام الجدي ببرامج التأهيل والوقوف على المشاكل والصعاب التي تحد من تنفيذها والعمل على معالجتها. ومحاولة تكييف سياسات التأهيل في الدول المغربية مع متطلبات واحتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ضرورة الاهتمام بالعنصر البشري وتأهيله، وبث روح المقاولة وخاصة في عنصر الشباب من اجل تأسيس عملهم الخاص(انشاء مؤسسات مصغرة) ولاستفادة من التسهيلات التي تقدمها مختلف الهيئات الداعمة.
- ضرورة تأهيل المؤسسات المالية وتبسيط الضمانات التي تطلبها البنوك من اجل منح القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتنويع طرق واساليب تمويل هذا النوع من المؤسسات.
- التخفيف من الشروط والاجراءات الادارية لتسهيل انخراط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للبرامج المقترحة.
- ضرورة اقامة تعاون بين الخبراء المحليين والاجانب في مجال تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاكتساب الخبرات.

- الاستفادة من التجارب الدولية والعربية الرائدة في مجال تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة ذات الهيكل الاقتصادي الشبيه بالاقتصاد الجزائري.
- محاولة وضع برامج مشتركة من طرف الدول المغاربية تدعم المؤسسات الابتكارية والمبدعة، ومساعدتها في الحصول على التكنولوجيا الحديثة.

آفاق البحث: من خلال هذه الدراسة برزت لنا دراسات وافاق جديدة للبحث نذكر بعضها:

- مقارنة بين فعالية برامج التأهيل المغاربية (دراسة قياسية).
- تقييم أثر تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد (الجزائري والتونسي) دراسة مقارنة.
- اهمية تفعيل المؤسسات المالية للاتحاد المغرب العربي في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المغاربية.
- محاولة وضع برنامج تأهيل مغاربي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

الكتب:

1. يحي علال حسين، **برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول المغرب العربي**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان - الاردن، الطبعة الاولى، 2017
2. ناصر دادي عدون، **المؤسسة الاقتصادية**، دار المحمدية العامة- الجزائر، بدون سنة.
3. ميساء حبيب سليمان و سمير العبادي، **المشروعات الصغيرة وأثرها التنموي**، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، الطبعة الأولى 2017.
4. ماجدة العطية، **إدارة المشروعات الصغيرة**، دار المسيرة للنشر- والتوزيع والطباعة، عمان- الأردن، الطبعة الأولى، 2002.
5. ماجد ماهر حسن المحروق و أيهاب مقابله، **المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتها**، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ماي 2006،
6. عبد الرحمن كساب عامر، **جسور التنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة**، دار كتاب للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2016.
7. سيد كاسب، جمال كمال الدين، **المشروعات الصغيرة الفرص والتحديات**، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث، الطبعة الأولى، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، مصر، 2007.
8. دادي عدون ناصر وعبد الرحمان بابنات، **التدقيق الإداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، دار المحمدي العامة، الجزائر، 2008.
9. حسين عبد المطلب الأسرج، **مستقبل المشروعات الصغيرة في مصر**، مطابع مؤسسة الاهرام، القاهرة، أكتوبر 2006.
10. بلال خلف السكارنه، **الريادة وإدارة منظمات الأعمال**، دار المسيرة، الطبعة الثانية 2010، عمان الأردن.

المجلات:

1. أحمد التوهامي، **البنك التونسي للتضامن ودوره في دعم منظومة التمويل**، منظومة تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة في تونس، العدد 12، مجلة بريد الصناعة، وكالة النهوض بالصناعة والتجديد، تونس، ماي 2016.

2. أحمد التوهامي، **الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والحرف الصغرى (FONAPRAM) (حل لإشكال التمويل الذاتي)**، منظومة تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة في تونس، العدد 12، مجلة بريد الصناعة، وكالة النهوض بالصناعة والتجديد، تونس، ماي 2016.
3. أنفال نسيب و جمعة خير الدين، **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2018/2003**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 13، العدد 01، سنة 2019.
4. آيت مجبر توفيق، **المشاريع الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية دراسة حالة المؤسسة الجزائرية**، مجلة الإحصاء والاقتصاد التطبيقي، المجلد 09 العدد 02، 2012.
5. بن صويلح ليليا، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 30، ديسمبر 2008.
6. بن مكرلوف خالد، **برنامج ميدا لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية – دراسة تقييمية-** ، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، العدد 08، ديسمبر 2013.
7. بن نذير نصر الدين و بن طيبة مهدية، **تقييم البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية (دراسة حالة مؤسسة فيتاجو)**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 08، العدد 02، ديسمبر 2017.
8. بوبكر محمد، **تقييم برنامجي تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية المعد من قبل وزارة الصناعة الجزائرية والمفوضية الأوروبية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 04، العدد 06، جانفي 2014.
9. حسن رحيم، **نظم حاضنات الأعمال كآلية لدعم التجديد التكنولوجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد02، 2002.
10. حسين عبد الطلب الأسرج، **المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل في الدول العربية**، مجلة الباحث، ورقلة، العدد الثامن 2010.
11. حسين يحي، **البرنامج التونسي لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عرض- تحليل – تقييم**، المعيار، المجلد 6، العدد 01، جوان 2015.

12.حمدي قصيعة، **بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة (مجالات تدخله و أهم الاتفاقيات المبرمة)**، منظومة تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة في تونس، العدد 12، مجلة بريد الصناعة، وكالة النهوض بالصناعة والتجديد، تونس، ماي 2016.

13. خروف منير و ثوامرية ريم، **القدرة التنافسية المستدامة في الجزائر- دراسة تحليلية-** ، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 08 ديسمبر 2017.

14.رشيد الصغير، **تطوير سياسات دعم الاستثمار في الصناعة، الاستثمار في القطاعات الواعدة**، العدد15، مجلة بريد الصناعة، وكالة النهوض بالصناعة والتجديد، تونس، جانفي 2018.

15. رقراق عبد القدر وحاكمي بوحفص، **الإجراءات الواجب اتخاذها لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل المتغيرات العالمية الحالية** ، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 05، جوان 2016.

16.روضة السويسي، **صندوق التطوير واللامركزية الصناعية (يدعم الباعثين الجدد والمؤسسات الصغرى والمتوسطة ويشجع التنمية الجهوية)**، منظومة تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة في تونس، العدد 12، مجلة بريد الصناعة، وكالة النهوض بالصناعة والتجديد، تونس، ماي 2016.

17.رؤوف زرفة و أحمد سلايمي، **واقع تطبيق البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2017/2010)- دراسة تقيمية**، مجلة العلوم الانسانية لجامعة أم البواقي، المجلد05، العدد 02 ديسمبر 2018.

18.سعيدة بركات، **البرامج الاورو جزائرية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة دراسات لجامعة عمار ثلجي الاغواط، العدد 57، اوت 2017.

19.سهام عبد الكريم، **سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مع التركيز على برنامج PME II**، مجلة الباحث، العدد 2011/09.

20.شريف غياط و محمد بوقموم، **التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية**، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد 01 -2008.

21.صالح العصفور، **سياسات التنافسية**، مجلة جسر التنمية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 115، يوليو/ تموز 2012، الكويت..

22. الطيب داودي ومراد محبوب، **تعزيز تنافسية المؤسسة من خلال تحقيق النجاح الاستراتيجي**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 12، نوفمبر 2007، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.

23. عبد الجليل شليق وأخرون، **برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة رؤى إقتصادية**، العدد الثالث ديسمبر 2012.

24. عبد اللطيف بلغرسة و رضا جاو حدو، **أثار السياسة النقدية والمالية على تأهيل المؤسسة الاقتصادية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد2012/01.

25. عمر خلف فزع، **مشروعات الأعمال الصغيرة في العراق لتوطن والتمويل**، مجلة كلية بغداد العلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص، 2013.

26. عناني ساسية، **سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وأثرها على تنافسيتها – دراسة تقييمية-**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 04، العدد 06، سنة 2014.

27. غدير أحمد سليمة، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر" دراسة تقييمية لبرنامج ميدا"** مجلة الباحث، العدد 09.

28. فارس طارق، **تحليل وتقييم سياسات وببرامج ترقية القدرة على التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير، والعلوم التجارية، العدد 2017/17.

29. فريال مشرف عيدان، **دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الحد من البطالة بين الشباب العراقي**، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 08 العدد 16، سنة 2016.

30. قـــدري شهمة و زغـيب شهرزاد، **الآثار الاقتصادية للبرنامج الأوروبية لدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل الشراكة الأورو- متوسطية" دراسة حالة- الجزائر و تونس**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 19 العدد 02، 2018.

31. كمال رزيق، **تأهيل المؤسسة الجزائرية**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد السادس، جوان 2004.

32. لبنى حماني، **نظام المقاول الذاتي بين القانون والواقع أي إستجابة للأهداف المسطرة؟**، مجلة منازعات الأعمال (المغرب)، العدد 22، مارس 2017.

33. هنادي لإدريس و محمد خير العكام، **دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في علاج مشكلة البطالة**، مجلة جامعة البعث، المجلد 38 ،العدد01، سنة 2016.

34. وديع محمد عدنان، **القدرة التنافسية وقياسها**، مجلة جسر التنمية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 24، ديسمبر 2003، الكويت.
35. وزارة الصناعة والتجارة، وكالة النهوض بالصناعة والتجديد، مجلة تشجيع الاستثمارات من خلال قانون عدد 120 لسنة 1993 المؤرخ في 27 ديسمبر 1993، **العنوان الثامن: تشجيع الباعثين الجدد والمؤسسات الصغرى والمتوسطة والمهن الصغرى**.
36. عناني ساسية، **سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وأثرها على تنافسيتها دراسة تقييمية**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 4، العدد 06، سنة 2014.
37. جلول بن عناية، حاج صدوق بن شرقي، أحمد أغروت، **تأهيل المؤسسات الصناعية بمنطقة المغرب العربي - واقع وآفاق**، مجلة الابداع، المجلد 03، العدد 03، نوفمبر 2013.
38. رؤوف زرفة و أحمد سلايمي، **واقع تطبيق البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2017/2010) – دراسة تقييمية-** مجلة العلوم الانسانية لجامعة أم البواقي، المجلد 05، العدد 02- ديسمبر 2018.

الملتقيات والمؤتمرات:

1. برودي نعيمة، **التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ومتطلبات التكيف مع المستجدات العالمية**، ملتقى دولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية يومي 17 و 18 أفريل 2006.
2. بريش السعيد و طيب سارة، **إضاءات على برنامج التأهيل الصناعي التونسي وكيفية إستفادة الجزائر منه**، الملتقى الدولي الثاني حول: (متطلبات تأهيل الاقتصاد الجزائري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة)، يومي 07/06 نوفمبر 2013، جامعة الشيخ التبسي- تبسة.
3. بقة الشريف، العايب عبد الرحمن، **مسار تأهيل المؤسسات الاقتصادية في ظل اتفاق الشراكة الاوروجزائرية**، الملتقى الدولي حول: آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يومي 13ـــ 14 نوفمبر 2006 ،جامعة سطيف.
4. بلهوشات محمد الأمين و بن موهوب سارة، **التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تونس (دراسة حالة البنك التونسي للتضامن بعد الثورة)**، ملتقى دولي حول: المقاولاتية والتمويل الإسلامي

الآليات والرهانات لدعم التنمية الرفية، يومي 26/25 فيفري 2020، المركز الجامعية بلحاج بوشعيب-عين تيموشنت.

5. بن لكحل محمد أمين، **دور الدولة الجزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة البرنامج الوطني للتأهيل خلال الفترة 2014/2009،** مؤتمر دولي: (تقييم آثار برنامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2014/2001)، خلال 12/11 مارس 2013، جامعة سطيف1.
6. تشام فاروق و تشام كمال، **دور وأهمية التأهيل في رفع القدرة التنافسية للمؤسسات دراسة مقارنة الجزائر، تونس، المغرب،** ملتقى وطني: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يومي 18/17 أفريل 2006، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر.
7. خوني رابح واخرون، **هيئات ضمان التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، ملتقى وطني حول: إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي 07/06 ديسمبر 2017، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر.
8. ضو نصر و علي العبسي، **التجارب الدولية في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الملتقى الوطني : واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يومي 06/05 ماي 2013، جامعة الوادي.
9. عبد اللاوي مفيد، جميلة الجوزي، ناجية صالحي، **الإجراءات المتبعة لتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وواقعها في الجزائر**، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي والمالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر المنظم يومي 05 و 06 ماي، 2013 جامعة الوادي.
10. عروب رتيبة و ربحي كريمة، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، ملتقى دولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية يومي 18/17 أفريل 2006 جامعة شلف.
11. عطوي عبد القادر و دومي سمراء، **التجربة المغربية في ترقية وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الدورة التدريبية الدولية حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، يومي 28/25 ماي 2003، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس سطيف 1.

12. علي سالم ارميص، **مدي تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية**، ملتقى دولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، يومي 17و 18 أفريل 2006.

13. غدير أحمد سليمة و كيحلي عائشة سلمى، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقع وآفاق**، الملتقى الدولي حول إستراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر18/19 أفريل 2012، جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر.

14.غقال إلياس، محمد علي بلحسن، **البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لدعم تنافسية المؤسسات**، ملتقى وطني حول: تنافسية الصناعات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل التغيرات الدولية والإقليمية، بتاريخ 28/27 نوفمبر2017، جامعة 08 ماي 1945 قالمة الجزائر.

15.قوريش نصيرة، **آليات وإجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، ملتقى دولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية يومي 18/17 أفريل 2006 جامعة شلف.

16.كمال رزيق وقاسي ياسين، **تنافسية الجزائر ضمن مقتضيات التنافسية الدولية كمؤشر للأداء المتميز**، الملتقى الدولي: حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، خلال 09/08 مارس 2005، جامعة ورقلة.

17.كنجو عبود كنجو، **إستراتيجية الاستثمار والتمويل في المشروعات الصغيرة**، المؤتمر العلمي الخامس، يومي5/4 تموز2007، جامعة فيلادلفيا ، كلية العلوم الإدارية والمالية، عمان – الأردن.

18.محمد الهادي مباركي، **المؤسسة المصغرة ودورها في التنمية**، الملتقى الوطني الأول حول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة الأغواط، الجزائر يومي 8-9 أفريل 2002.

19.محمد زيدان، **أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال الصناعات التقليدية والحرفية**، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة الأغواط، الجزائر، يومي 8- 9 أفريل 2002.

20.مسعودي دراوسي و بن مسعود آدم، **ترقية ودعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة كآلية لتحقيق التنمية المستدامة ـ دراسة حالة الجزائر**، مداخلة ضمن الملتقى العربي السابع للصناعات الصغيرة و المتوسطة ـ الرباط .المملكة المغربية 14- 16 ديسمبر 2016.

21.معطي الله خير الدين و كواحلية يمينة، **إشكالية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، ملتقى دولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يومي 18/17 أفريل 2006.

22.يحي بوريقات عبد الكريم و آخرون، **برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية وتطبيق أنظمة إدارة جودة ايزو 9001**، ملتقى دولي حول: إستراتيجية تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة في الجزائر، يومي 19/18 أفريل 2012 ورقلة.

رسائل الماجيستير والدكتوراه:

1. ابتسام بوشويط، **آلية تمويل برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية (دراسة تحليلية لنتائج برامج تأهيل المؤسسات الجزائرية)**، مذكرة ماجيستر في علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، سنة 2010/2009.
2. أوريسي هيبة الله، **تنافسية القطاع السياحي وانعكاساته على التنمية المستدامة في الدول العربية دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2012/2011.
3. بن طيبة مهدية، **تقييم برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، أطروحة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة البليدة 2- لونيسي علي، سنة 2019/2018.
4. بن مكرلوف خالد، **تقييم برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر بين الواقع والأفاق**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة 02، 2017/2016.
5. بن نعمان محمد، **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق تنمية محلية متوازنة جغرافيا دراسة حالة ولاية بومرداس (الجزائر)**، مذكرة ماجيستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر03 ، 2012/2011.
6. بوركوة عبد المالك، **إدارة المعرفة كمدخل لتدعيم القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية (دراسة ميدانية لشركة نجمة للاتصالات)**، مذكرة ماجيستر في علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2012.
7. حسين يحي، **قياس فعالية برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول المغرب العربي**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة ابي بكر بالقايد، تلمسان، 2013/2012.

8. حنان جودي، **إستراتيجية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار لتدارك الفجوة الاستراتيجية والاندماج في الاقتصاد التنافسي دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر – بسكرة، 2017/2016.

9. خالد بن مكرلوف، **تقييم برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر –بين الواقع والأفاق**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة 02، (2017/2016).

10. زرقة رؤوف، **أثر تطبيق البرنامج الوطني للتأهيل على الجودة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- دراسة حالة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الشرق الجزائري**، أطروحة دكتوراه تخصص تسيير المؤسسات، جامعة باجي مختار- عنابة، 2018/2017.

11. زويتة محمد الصالح، **أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مذكرة ماجيستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 2007/2006.

12. زيتوني صابرين، **الشراكة الاجنبية كأداة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –دراسة حالة الجزائر-**، أطروحة دكتوراه تخصص تجارة دولية ولوجيستيك، جامعة عبد الحميد إبن باديس، مستغانم، 2017/2016

13. سائب الزيتوني، **الشركة الاوروجزائرية ودورها في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اطار برنامج ميدا**، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2011/2010.

14. سحنون سمير، **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة حالة الجزائر)**، رسالة ماجيستير في اقتصاد التنمية، جامعة ابوبكر بالقايد – تلمسان، 2005/2004.

15. شواشي فاطمة، **دور الشراكة الاوروجزائرية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانعكاساتها على التنمية**، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2018/2017.

16. عتيق شيخ، **تقييم أثر برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (2015/1990)**، اطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، (2019/2018)، جامعة وهران 02.

17. عليواش أمين عبد القادر، **أثر تأهيل المؤسسات الاقتصادية على الاقتصاد الوطني**، مذكرة ماجستير في العلوم التسيير فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر،2007/2006.

18. غبولي احمد، **دور برامج التأهيل في ترقية تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار إتفاق الشراكة الاوروجزائرية**، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة2 عبد الحميد مهري، 2018/2017

19. غدير احمد سليمة، **متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية والخاصة- دراسة حالة الجنوب الشرقي (رقة- الوادي، غرداية)**، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، 2017/2016.

20. قارة ابتسام، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير القطاع السياحي بالجزائر دراسة حلة ولاية مستغانم**، مذكرة ماجيستير مدرسة الدكتوراه، جامع أبي بكر بلقايد تلمسان، 2012/2011.

21. قدري شهلة، **الشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية وانعكاساتها على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة مقارنة الجزائر – تونس**، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار- عنابة، 2017/2016.

22. مراكشي محمد الأمين، **دور مراقبة التسيير في تفعيل أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، ملتقى وطني: مراقبة التسيير كآلية لحوكمة المؤسسات وتفعيل الإبداع، جامعة علي لونيسي- البليدة 2، يوم 2017/04/25.

23. مكاحلية محي الدين، **تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المحلية حالة ولايتي قالمة و تبسة**، أطروحة دكتوراه (ل م د) في العلوم التجارية، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، 2015/2014.

24. زيتوني صبرين، **الشراكة الاجنبية كأداة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – دراسة حالة الجزائر-**، أطروحة الدكتوراه في العلوم التجارية، جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم، 2017/2016.

المراسيم والقوانين:

1. القانون رقم 17-02 المؤرخ في 10جانفي 2017 **المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الجريدة الرسمية رقم 02 الصادر بتاريخ 11جانفي2017 .
2. الأمر رقم 01– 03 **يتعلق بتطوير الاستثمار**، الجريدة الرسمية رقم 47 بتاريخ 22 أوت 2001.
3. المرسوم التنفيذي رقم 95 – 206 يتضمن **إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و تحديد قانونها الأساسي**، الجريدة الرسمية رقم 52، بتاريخ 11 سبتمبر 1996.

4. قانون رقم 10/90 المؤرخ في 14/ أفريل 1990، **يتعلق بالنقد والقرض**، الجريدة الرسمية رقم 16 بتاريخ 1990/04/18.
5. قانون رقم 11/82 المؤرخ في 21 أوت 1982 **المتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني**، الجريدة الرسمية رقم 34 بتاريخ 24 أوت 1982.
6. القانون رقم 277/63 المؤرخ في 26 جويلية 1963 المتضمن **قانون الاستثمار**، الجريدة الرسمية رقم 53 الصادر بتاريخ 02 أوت 1963.
7. القانون رقم 02/17 المؤرخ في 10 جانفي 2017 **المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الجريدة الرسمية الجزائرية العدد رقم 02 بتاريخ 11 جانفي 2017.
8. قانون عدد 120 لسنة 1994 مؤرخ في 27 ديسمبر 1993، **تعلق بإصدار مجلة تشجيع الاستثمارات**، تونس.
9. الجريدة الرسمية المغربية، عدد 5031 بتاريخ 19 أغسطس 2002، القانون رقم 53.00 بتاريخ 23 جويلية 2002 المتعلق **بميثاق المقاولات الصغرى والمتوسطة**.
10. المرسوم التنفيذي رقم 2000/192 بتاريخ 16 يوليو 2000، يحدد كيفية تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 102-302 الذي عنوانه" **صندوق ترقية التنافسية الصناعية**"، الجريدة الرسمية رقم 43 بتاريخ 19 يوليو 2000.
11. قانون المالية لسنة 2000، الجريدة الرسمية رقم 92 بتاريخ 25 ديسمبر 1999.
12. قانون رقم 18/01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، يتضمن **القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الجريدة الرسمية رقم 77 بتاريخ 15 ديسمبر 2001.
13. المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 06 رمضان 1423 الموافق ل 11 نوفمبر 2002، **يتضمن انشاء صندوق ضمان القروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الجريدة الرسمية رقم 74 بتاريخ 13 نوفمبر 2002.
14. مرسوم رئاسي رقم 04- 134 بتاريخ 19 أفريل 2004، **يتضمن القانون الاساسي لصندوق ضمان قروض إستثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الجريدة الرسمية رقم 27 بتاريخ 2004/04/28.
15. مرسوم تنفيذي رقم 05- 165 بتاريخ 03 ماي 2005 **يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنظيمها وسيرها**، الجريدة الرسمية رقم 32 يتاريخ 04 ماي 2005.

16. المرسوم التنفيذي رقم 06-240 بتاريخ 04 جويلية 2006، يحدّد كيفيات سير حساب التخصيص الخاص رقم302-124 عنوانه **"الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"** الجريدة الرسمية 45 بتاريخ 09 جويلية 2006.
17. قرار وزاري مشترك بتاريخ 07 فبراير 2007 **يحدد ايرادات ونفقات الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،** الجريدة الرسمية رقم 18 بتاريخ 18 مارس 2007.
18. المرسوم التنفيذي رقم 12-134 المؤرخ في 21مارس 2012، **يتضمن تحديد كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم302-124 الذي عنوانه الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الجريدة الرسمية، العدد 18 بتاريخ 28 مارس 2012.
19. الفصل الاول من قانون عدد 56 لسنة 2005 المؤرخ في 18 جويلية 2005 **يتعلق بإفراق المؤسسات الاقتصادية**، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية بتاريخ 19 جويلية 2005.
20. القانون رقم 114.13 المتعلق **بنظام المقاول الذاتي**، الظهير الشريف رقم 1.15.06 صادر في 29 من ربيع الآخر 19) 1436 فبراير (2015 الجريدة الرسمية عدد: 6342 بتاريخ 21 جمادى الأولى 1436 (12 مارس 2015).
21. ظهير شريف رقم 1.02.188 صادر في 12 من جمادي الاول 1423 (12 يوليو 2002) المتعلق بتنفيذ القانون رقم 53.00 المتعلق **بميثاق المقاولات الصغرى والمتوسطة.**
22. ظهير شريف رقم 1.02.02 صادر في 15 من ذي القعدة 1422 (29 يناير 2002) بتنفيذ القانون رقم 36.01 القاضي **بإحداث صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية**، الجريدة الرسمية عدد 4977 بتاريخ 28 ذي القعدة 1422 (11 فبراير 2002).

التقارير:

1. تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المغربي، المقاولة الذاتية رافعة للتنمية وإدماج القطاع غير المنظم، إحالة ذاتية رقم 2016/27
2. جمال قاسم حسن، محمد إسماعيل، **تنافسية الصادرات السلعية في الدول العربية**، صندوق النقد العربي، أبريل2012.
3. عادل رزق، **مفهوم التنافسية**، ملتقى التنافسية وأثره على الاستثمارات العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، يونيو 2011.

4. المرصد الوطني للتنافسية، **التقرير الوطني لتنافسية الاقتصاد السوري**، سوريا 2012.
5. المندوبية السامية للتخطيط، إحصائيات المقاولات، السجل الاحصائي للمقاولات.
6. هبة عبد المنعم وآخرون، **النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية**، تقرير صندوق النقد العربي 2019.
7. وزارة الصناعة والطاقة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة، الإدارة العامة للنهوض بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة، التقرير السنوي لسنة 2009، جانفي 2010
8. وكالة النهوض بالصناعة والتجديد، تقرير حول نشاط وكالة النهوض بالصناعة والتجديد لسنة 2017.

المواقع الالكترونية:

1. آفاق القدرة التنافسية لدى الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم 2020، **كوفيد19 الإغلاق الكبير وأثره على المؤسسات الصغيرة**، مركز التجارة الدولية، متاح على الموقع:
https://www.intracen.org/uploadedFiles/intracenorg/Content/Publications/SMECO2020/ITC_SMECO-2020ExSummary_AR.pdf
2. برامج الدعم، على الموقع https://www.daralmoukawil.com/ar/brmj-ldm-1/
3. برنامج التأهيل التونسي http://www.pmn.nat.tn/instruments-de-la-mise-a-niveau/itp
4. برنامج انفتاح، غرفة التجارة والصناعة والخدمات لجهة درعة وتافيلالت، https://ccisdt.ma/fr/programme-infitah
5. برنامج تأهيل الصناعة، أكتوبر 2010، http://www.pmn.nat.tn/documents-a-telecharger
6. بندر حجار، رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، **كورونا والمنشآت المتناهية الصغر والصغرى والمتوسطة: لكي لا يتمكن الوباء من رئة الاقتصاد العالمي**، متاح على الموقع:
https://www.isdb.org/ar/akhbar/kwrwna-walmnshat-almtnahyt-alsghr-walsghry-walmtwstt-lky-la-ytmkn-alwba-mn-ryt-alaqtsad-alalmy
7. البنك الاوروبي للاستثمار: https://op.europa.eu/en
8. دار المقاول: https://www.daralmoukawil.com/ar/brmj-ldm-1/

9. دار المقاول، برامج الدعم، https://www.daralmoukawil.com/ar/

10. دار المقاول، برامج الدعم، متاح على الموقع، https://www.daralmoukawil.com/ar/

11. دليل المقاول الذاتي، http://ae.gov.ma/ar/

12. صندوق التطوير واللامركزية الصناعية:
httpwww.tunisieindustrie.nat.tnfrdownloadCFGAFOPRODIAR.pdf

13. صندوق النقد الدولي، الجمهورية التونسية، **الإجراءات المتبعة على مستوى المالية العامة:**
https://www.amf.org.ae/ar

14. على عبد العزيز الباز وطارق منصور وطارق رضا ويورغ شوبرت، **إعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمرحلة التعافي وإعادة تشغيل الأنشطة الاقتصادية**، 2021/05/29، متاح على الموقع:
https://www.mckinsey.com/industries/public-and-social-sector/our-insights/setting-up-small-and-medium-size-enterprises-for-restart-and-recovery/ar-AE

15. عناني ساسية و نعمون وهاب، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل الانضمام المرتقب الى المنظمة العالمية للتجارة**، مجلة كلية المأمون، العدد 25، سنة 2015، ص105، متاحة على الرابط التالي: https://iasj.net/iasj/article/103053

16. غرفة التجارة والصناعة والخدمات لجهة درعة تافيلالت، https://ccisdt.ma/fr/programme-rawaj-vision-2020

17. مخطط التسريع الصناعي، متاحة على الموقع: https://www.casainvest.ma/ar/node/859

18. مخطط تسريع التنمية الصناعية 2014-2020، https://www.mcinet.gov.ma/ar

19. المديرية العامة للضرائب (المملكة المغربية)، نظام المقاول الذاتي، طبعة 2019، www.tax.gov.ma

20. المديرية العامة للضرائب (المملكة المغربية)، نظام المقاول الذاتي،
https://revues.imist.ma/index.php/Contentieux-Affaires/article/view/8417/4807

21. المركز الجهوي للاستثمار، مخطط التسريع الصناعي، متاح على الموقع:
https://www.casainvest.ma/ar/node/859

22. المركز الجهوي للاستثمار، مخطط رواج 2020، https://www.casainvest.ma/ar/node/858

23. المطبوعات الداخلية للصندوق ضمان القروض، https://www.fgar.dz/.

24. المغرب: **تدابير استثنائية لفائدة المقاولات الصغيرة جداً والصغرى والمتوسطة ومؤسسات القروض الصغرى من مجموعة صندوق الإيداع والتدبير**، متاح على الموقع:
https://www.findevgateway.org/ar/news/almghrb-tdabyr-astthnayyt-lfaydt-almqawlat-alsghyrt-jdaan-walsghry-walmtwstt-wmwssat-alqrwd

25. المقاولات الصغرى والمتوسطة في مواجهة متطلبات التأهيل،
https://assahraa.ma/journal/2006/14569

26. المندوبية السامية للتخطيط، البحث الوطني حول المقاولات 2019، متاح على الموقع:
https://www.hcp.ma

27. منشورات صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،
http://www.cgci.dz/

28. منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، الاستجابة لأزمة فيروس كورونا COVID-19 في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أكتوبر 2020، متاح على الموقع:
https://www.oecd.org/mena/competitiveness/COVID-19-Crisis-response-MENA-countries-Arabic.pdf

29. مؤشر سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المتوسطية 2018 (**التقييم المرحلي لإصلاحات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم**)، متاح على الموقع:
https://www.etf.europa.eu/sites/default/files/2020-01/sme_policy_index_semed_2018_ar.pdf

30. موقع التجاري وفا بنك: https://www.attijariwafabank.com/ar

31. موقع المركز الفني لصناعات الغذائية، http://www.ctaa.com.tn/ .

32. موقع المركز الفني للنسيج https://www.cettex.com.tn

33. موقع المقاول الذاتي : http://ae.gov.ma/ar/indicateurs /

34. موقع برنامج التأهيل التونسي، http://www.pmn.nat.tn/bilan-du-pmn

35. موقع بوابة الصناعة التونسية، http://www.tunisieindustrie.nat.tn/ar

36. موقع مركز النهوض بالصادرات، http://www.cepex.nat.tn/

37. مولاي حفيظ العلمي وزير الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي، **ندوة صحفية بشأن منجزات الوكالة المغربية للنهوض بالمقاولات الصغرى والمتوسطة**، يوم الثلاثاء 18 ماي 2021، https://www.mcinet.gov.ma /

38. المنجي السعيداني، **المؤسسات التونسية الصغيرة والمتوسطة تواجه أزمات شديدة**، جريدة الشرق الاوسط 10 سبتمبر 2016، https://aawsat.com/home/article/734231

39. الاذاعة الوطنية، **إنشاء هيئة وطنية مكلفة بالعقار الصناعي، 2020/02/24، https://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20200224/190049.html**

40. جريدة الجزائر، **تحديد مهام الوكالة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الابتكار**، يوم 09 ديسمبر 2020، http://eldjazaironline.dz/Accueil

41. جريدة الشروق، **برنامج لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمرافقة ألمانية**، 16 أكتوبر 2021، **https://www.echoroukonline.com/**

42. نظام المقاول الذاتي: **نجاح كبير ونتائج تتجاوز التطلعات، الوكالة الوطنية للنهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة Maroc PME**، متاح على الموقع: http:// marocpme.gov.ma

43. http://ae.gov.ma/ar/indicateurs /

44. http://www.pmn.nat.tn/instruments-de-la-mise-a-niveau

45. http://www.pmn.nat.tn/instruments-de-la-mise-a-niveau/pmn

46. http://www.pmn.nat.tn/instruments-de-la-mise-a-niveau/programme-restructuration-financiere/etude-prf

47. https://docplayer.fr/5503840-Programmes-imtiaz-moussanada-casablanca-25-septembre-2013.html

48. http://www.nabeul.gov.tn/fr/programmes-de-mise-a-niveau-et-de-qualite/

49. http://www.pmn.nat.tn/programmes-horizontaux/pecamc

50. http://giga-green.blogspot.com/2017/12/blog-post_46.html

المراجع باللغة الاجنبية:

OUVRAGE :

1) Hervé Bougault et Ewa Filipiak, **Les programmes de mise à niveau des entreprises Tunisie, Maroc, Sénégal,** agence Françoise de développement, Paris 2005.
2) Khalid DAHAMI, GUIDE DES PROGRAMMES DE FINANCEMENT ET D'ACCOMPAGNEMENT DES ENTREPRISES AU MAROC, FCS et CGEM
3) Mohamed Lamine Dhaoui : "Guide méthodoloique - Restructuration, Mise à niveau et Compétitivité Industrielle ", vienne 2002
4) Philippe Adair et Fredj fhima, accès au crédit et promotion des pme en Tunisie, Erudite, université paris 12, France
5) Samy Bennaceur et autres, Evaluation des politiques de mise à niveau des entreprises de la rive sud de la méditerranée : les cas de l'Algérie, l'Egypte et la Tunisie, femise research programme, décembre 2007 .

SITE ELECTRONIQUE :

1) - Le site officiel de la Banque tunisienne de solidarité: https://www.bts.com.tn/
2) - le site officiel du programme de mise à niveau des entreprises Tunisienne : http://www.pmn.nat.tn/
3) - site web: https://casablancafinancecity.com
4) Célier Pierre, Définitions des PME au Maroc et en Europe, 2004, https://cpa.enset-media.ac.ma/definition_pme_maroc_et_europe.htm
5) Ahmed Réda Chami , Ministre de l'Industrie , du Commerce et des Nouvelle Technologies : " rawaj – Plan action 2008 – 2012 ", sur le Site : http://www.abhatoo.net.ma/maalama-textuelle/developpement-economique-et-social/developpement-economique/planification/planification-commerciale/rawaj-plan-d-action-2008-2012

6) ALVES, J. C, **Crisis Management for Small Business during the COVID-19 Outbreak: Survival, Resilience and Renewal Strategies of Firms in Macau**: Seen (2021, 08 12). Récupéré sur www.researchsquare.com : https://www.researchsquare.com/article/rs-34541/v1

7) European Cluster Collaboration Platform, European SMEs and the Impact of COVID-19. European Union, 2020, p04: Seen (2021, 08 13). Récupéré sur : https://clustercollaboration.eu/sites/default/files/european_smes_and_the_impact_of_covid.pdf

8) Guide pratique MOUKAWALATI Version Mars 2007, DESCRIPTIF DU PARCOURS DU PORTEUR DE PROJET DANS LE CADRE DE MOUKAWALATI, https://fdocuments.fr/document/guide-pratique-moukawalati-vf.html

9) GUIDE PRATIQUE SUR LES SOURCES DE FINANCEMENT, UNION PME MAROC, https://unctad.org/system/files/official-document/diaeediuMisc02_en.pdf

10) Hajar Soussan, Le financement des entreprises par le système bancaire marocain, Nador, sur la site https://www.memoireonline.com/04/12/5692/m_Le-financement-des-entreprises-par-le-systeme-bancaire-marocain0.html

11) Hanane SADEQ, LES PROGRAMMES D'APPUI A LA COMPETITIVITE DES PME, sur le Site : httpires.mawp – contentuploads 201511presentation _sept_2013_ Hanane_ sadeq.pdf

12) -Le site web : http://www.pmn.nat.tn/programmes-horizontaux/programme-national-coaching

13) -Le site web :http://www.pmn.nat.tn/programmes-horizontaux/programme-national-qualite-tunisie

14) Plan de développement du secteur commercial Rawaj vision 2020: http://www.fondationinvest.ma/Boiteaoutis/Documentation/Rawaj2020.pdf

15) Rencontre annuelle des entreprises partenaires du PCAM , https://www.espacemanager.com/rencontre-annuelle-des-entreprises-partenaires-du-pcam.html-0

REVEUES :

1) Berisha GENTRIT, Justina shiroka PULA, **Difiniting Small and Medium Entreprise scritical review**, Academic Journal of buseniss, Administration ,Lawand social sciences, vol01 NO 01 , Martch 2015, Albani.
2) Lamia AZOUAOU, La compétitivité et la mise a niveau des PME maghrébines: analyse a partir d'une approche multidimensionnelle, Revue d'ECONOMIE et de Management, N09, Octobre 2009.
3) Michael Porter and Mark Kramer, "Creation Shared Value", Harvard Business Review, January-February 2011.
4) Mohammed ABDELLAOUI et Amina HAOUDI, Outils de financement et contraintes de développement des PME au Maroc, Revue Economie et Management, N:09, Octobre 2009.
1) Sallousse abdelkrim & Seddiki ahmed**, Support Measures for SMEs to Recover From the Covid 19 Crisis "The European Union and North African Countries**", Al Bashaer Economic Journal, Volume VII, n°02 (August 2021), p 1040
5) Sarra FILALI, Rachid YOUCEFI, Evaluation des programmes de mise à niveau dans les pays du Maghreb, Revue Cahiers Economiques, Volume : 11 – Numéro : 01 (2019).
6) Souhila GHOMARI et Narimen Bouzidi, Impératif de Mise à niveau des PME mahrébines, La Revue du développement et des Prospectives Pour Recherches et études, VOL :01. N° : 01 – Décembre 2016.

THESE UNIVERSITAIRE :

1) OUKACI née LACEB DAHBIA, MISE A NIVEAU ET PROBLEMATIQUE DE COMPETITIVITE DANS LA DEMARCHE STRATEGIQUE DE

L'ENTREPRISE INDUSTRIELLE ALGERIENNE FACE A L'ECONOMIE DE MARCHE, THESE DE DOCTORAT ES SCIENCES ECONOMIQUES, UNIVERSITE MOULOUD MAMMERI DE TIZI OUZOU, 2013/2014.

2) Kansab Jamila, L'impact de la mise à niveau sur les performances des PME algériennes, thèse de Doctorat en Sciences En Sciences économiques, Université d'Oran 2, 2016/2017.
3) MIMOUNI YASSINE, Le développement des PME et la bonne gouvernance – cas filiale Trans -Canal /Ouest SPA, thèse magister, faculté des Sciences Economiques Commerciales et des Gestion, Université Abou Bakr BELKAID , Tlemcen, 2011/2012.
4) youcefi, Hadjar, Berraho, L'évaluation De la mise à niveau des PME en algerie, colloque international : **Evaluation des Effets des Programmes d'investissements Publies 2001/2014** et leurs Retombées sur l'emploi, l'investissement et la Croissance Economique, les 11& 12 mars 2013, Université Sétif 01
5) SAADOUN RATIBA, La privatisation des entreprises industrielles en Algérie: analyse, histoire et développement, Thèse de Doctorat, Université Lumière Lyon2, Faculté de science économique et de gestion, Année 2011/2012.

SEMINAIRES ET CONFERENCES :

1) BRIDGING SMEs BETWEEN NORTH AND SOUTH MEDITERRANEAN The Role of SMEs in the Socioeconomic Development of the Mediterranean Region, Barcelona Euro-Med Forum 4-5 July 2018, Palau Macaya.

AUTRES:

1) Bouali Mounira, Caractéristiques du tissu Industriel tunisien en 2011 : Cadre institutionnel et Financement des PME, Institut Tunisien de la Compétitivité et des Études Quantitatives, 2012.

2) Article 5 tiret10 et article 15 du décret 95-917 du 22 mai 1995 portant organisation du ministère de l'industrie.

3) Articles 37 de la loi n° 94-127 du 27 décembre 1994 portant loi de finances pour la gestion 1995.

4) Moussaoui Rachid, Directeur ANDPME, programme national de mise à niveau des PME, Ministère de l'Industrie, de la Petite et Moyenne Entreprise, Mostaganem: 30 juin 2011.

5) Peter Loewe, chef de mission, Groupe d'Evaluation de l'ONUDI, EVALUATION INDEPENDANTE DU PROGRAMME INTEGRE EN TUNISIE, 28 décembre 2005.

6) programme de mise à niveau, Bilan, réalisations et perspectives, Résultats de la 8ème enquête, Institut Tunisien de la Compétitivité et des Études Quantitatives (ITCEQ), MARS 2017

7) PROGRAMMES IMTIAZ & MOUSSANADA, Casablanca 25 Septembre 2013

8) Statistiques issues du répertoire national des entreprises, Statistiques Tunisie, Edition 2019.

الملخص:

تهدف الدراسة الى تقييم سياسات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المطبقة في الدول المغاربية (الجزائر وتونس والمغرب) على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يعتبر قاطرة للتنمية الاقتصادية، حيث تزايد الاهتمام في السنوات الاخيرة بهذا النوع من المؤسسات لذا اصبح من الضروري تحسين قدراتها التنافسية وتحسين أدائها لأجل التحضير للمنافسة الشرسة التي تفرزها الاتفاقيات الدولية التي ابرمتها تلك الدول خاصة مع الاتحاد الاوروبي ومنظمة التجارة الحرة، فعمدت الدول المغاربية الى اعداد مجموعة من البرامج لتأهيلها.

حيث تم تمويل جزء من هذه البرامج من الاموال الذاتية للمؤسسة وجزء من طرف حكومات(الجزائر وتونس والمغرب)، والجزء الاخر ممول من طرف الاتحاد الاوروبي بالنسبة لبرنامج (ميدا 1 و2) بالنسبة إلى الجزائر. حيث تم عرض الجانب الخاص بعملية التأهيل والتنافسية والتطرق الي الجانب النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتم عرض مكونات برامج التأهيل المطبقة في الدول الثلاث من خلال جمع مختلف المعلومات الكمية المتوفرة وجمع الاحصائيات المتوفرة كذالك من سنة 2005 الى غاية 2020، حاولنا من خلال هذه المعطيات تقييم مختلف السياسات المنتهجة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول الثلاث ومدي مساهمتها في الرفع من تنافسية هذا النوع من المؤسسات.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، برامج التأهيل، برنامج ميدا، الجزائر، تونس.

Abstract

The study aims to evaluate the policies of rehabilitating small and medium enterprises applied in the Maghreb countries (Algeria, Tunisia and Morocco) on the sector of small and medium enterprises, which is a locomotive for economic development,as the interest in this type of institutions has increased in recent years, it has become necessary to improve their competitive capabilities performance in order to prepare for the fierce competition produced by the international agreements concluded by those countries, especially with the European Union and the Free Trade Organization,Maghreb countries have prepared a set of programs to rehabilitate them.

A part of these programs were funded by the foundation's own funds and part by governments (Algeria, Tunisia and Morocco),the other part is funded by the European Union for the MEDA 1 and 2 program for Algeria,where the aspect of the qualification and competitiveness process was presented, as well as the theoretical aspect of small and medium enterprises.The components of the qualification programs applied in the three countries were presented by collecting the various available quantitative information and statistics as well from 2005 to 2020.Through these data, we tried to evaluate the various policies adopted in rehabilitating small and medium-sized enterprises in the three countries and the extent of their contribution to raising the competitiveness of this type of enterprise.

Keywords: small and medium enterprises, qualification programs, MEDA program, Algeria, Tunisia.